# موضوع خاص فى الصحافة


دكتور

**هشام عطية عبد المقصود**

قسم الصحافة

كلية الإعلام - جامعة القاهرة

دكتور

**محمد منصور هيبه**

قسم الصحافة

كلية الإعلام - جامعة القاهرة


(٤١٠) موضوع خاص فى الصحافة (٧)

## المحتويات


الباب الأول
الصحافة والمجتمع
مجالات التفاعل وآليات التأثير المتبادل
د . هشام عطية

## مقدمة

يعنى المجال المعرفى لهذا الكتاب بتناول عدد من الموضوعات والقضايا ذات الصلة بالظاهرة الصحفية، فهو كما يشير عنوانه "موضوع خاص فى الصحافة" يقدم أطروحات متنوعة لعدد من الأطر المعرفية المتعلقة برصد وتحليل وتفسير حالة الصحافة سواء فيما يتعلق بوضعها كمهنة وممارسات صحفية أو وظائف اجتماعية، وبما يتضمنه ذلك من رصد لطبيعة الأدوار التى تضطلع بها الصحف فى السياق الاجتماعى الذى تنطلق منه وتتفاعل مع عناصره المختلفة.

ومما لا شك فيه أن الصحافة المعاصرة قد تنوعت فى أدوارها وتطورت فى أنماط ممارساتها، وذلك كنتاج للتطور فى طبيعة البنية التكنولوجية التى تعتمد عليها، وتطور خصائص النظام الاجتماعى ككل، وبحيث يمكن القول: إن مفهوم الصحافة فى ظل سيادة ونمو وسائل الاتصال الجديدة قد أضحى متسعا ليتضمن عددا من الفعاليات الإعلامية التى كانت مما سبق ذات صلة بوسيلة إعلامية أو أخرى من الوسائل الإعلامية التقليدية، حيث أتاحت أنماط الاتصالات عن طريق الحاسبات نموا مطردًا فى مجال تداخل واندماج الوسائط المتعددة مع النص الصحفى وبما يتيح أنماطًا صحفية وإعلامية مستحدثة، ولعل هذا التحول يفرض معالجات مختلفة تبحث فى طبيعة الأدوار والوظائف التى تقوم بها الصحافة فى المجتمعات المعاصرة، والذى هو اهتمام مركزى يعالجه الباب الأول من هذا الكتاب.

وعلينا هنا أن ندرك أن الصحافة لن تظل فى تعريفها الكلاسيكى هى ذلك الوسيط الورقى الذى اعتاد القارئ على التعامل معه، فالتطورات المعاصرة فى مجال صناعة الصحافة جعلت من ذلك الشكل التقليدى للصحف مجرد وسيط يتجاور مع وسائط أخرى تكنولوجية متنوعة تتيحها تكنولوجيا الحاسبات، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن التعريف الحقيقى للصحف يجب أن يتركز فى مجال

الممارسات المهنية، والأدوار التى تقوم بها والوظائف التى تسعى إلى تحقيقها فى البيئات الإعلامية المختلفة.

هذا هو جوهر مهنة الصحافة ويظل الورق مجرد وسيط قد يدفع التطور التكنولوجى إلى اختفائه مستقبلا لتحل محله وسائط أحدث، لكن تظل الحاجة دائما لتلك القدرات المبدعة التى تجيد ابتكار الأفكار وتحريرها كموضوعات فى لغة وأشكال تحريرية جذابة.

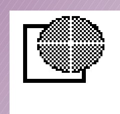
وتهتم الوحدة الأولى من هذا الكتاب بمعالجة فكرة أن الصحف ووسائل الإعلام هى ظاهرة اجتماعية ترتبط فى أوضاعها ومسارات تطورها بطبيعة التطورات الحادثة فى المجتمعات التى تعمل فى إطارها، ودورها المركزى يتركز فى مجال العمل كوسيط اتصالى فى المجتمع، فهى مصدر أولى وأحيانا ما يكون الوحيد فى تشكيل معارفنا ومدركاتنا إزاء أحداث وقضايا تقع خارج نطاق تعاملنا المباشر.

فالصحف ووسائل الإعلام المختلفة تقوم بأداء وظائف متنوعة فى هذا الصدد باعتبارها أحد عناصر البناء الاجتماعى، مثل وظيفة التعريف بالأحداث وتفسيرها والمساهمة فى عمليات التنشئة، فضلاً عن التعبئة والترفيه وغيرها.

وتعنى الوحدة الثانية برصد علاقة الصحف كمؤسسات إنتاج إعلامى بمتغيرات الواقع الاجتماعى الشامل الذى تعمل فى إطاره ، وبما يتضمنه من سياقات سياسية واقتصادية وقانونية، وعوامل متعلقة بطبيعة جمهور الصحف ذاته ودوافع تعرضه للمضامين المختلفة، كما تتناول بتوسع تأثير عامل خصائص البنية السياسية للمجتمع الذى تعمل فيه الصحف على أوضاعها وأدوارها، فتحلل سمات الارتباط والتفاعل بين النظامين السياسى والصحفى، كما تقدم تحليلا لتأثير طبيعة البناء القانونى فى مجال عمل وأداء الصحف، وكيف يمكن للتشريعات القانونية المتعلقة بالصحف أن تشكل إما ضمانة وتطويراً ودعماً لأداء الصحف، أو على العكس يمكن أن تكبل من حريتها وذلك عبر المجتمعات المختلفة.

كما تقدم الوحدة حالة تحليلية شاملة لعلاقة الجمهور بالصحف، من خلال تقديم مؤشرات متنوعة عن العوامل التى تحكم تعرض الجمهور للصحف ومضامينها المتنوعة.

وتعالج الوحدة الثالثة قضية التأثيرات المختلفة للصحف على الأفراد وعلى المجتمع ككل، من خلال عرض متنوع لعدد من النظريات المهمة، والتى أسست وحللت لأنماط مختلفة من تأثيرات الصحف، ونعرض هنا لدور الصحف فى مجال إحداث فجوات معرفية بين أفراد المجتمع الواحد، كما تعرض الوحدة أيضا لدور الصحف ووسائل الإعلام فى مجال بناء أجندة اهتمامات الجماهير إزاء الأحداث والقضايا المثارة فى المجتمع، كما تتضمن الوحدة عرضا وتحليلا للتأثيرات الناجمة عن اعتماد الأفراد على الصحف، سواء فيما يتعلق بالمعارف أو الاتجاهات أو السلوك، كما تتضمن الوحدة تقديما لمدخل التحليل الثقافى، ويرصد الفروض العامة التى يتأسس عليها هذا المدخل ورؤاه المتنوعة بشأن الأدوار السلبية لأداء الصحف ووسائل الإعلام فى المجتمعات.



## الوحدة الأولى

# وظائف الصحف فى المجتمعات المعاصرة

### الأهـــــــــداف :

**فى نهاية هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادرا على أن :**

١- يعرف مجموعة العوامل المختلفة التى حكمت عملية نشأة الصحافة.

٢- يقارن بين العوامل الأكثر فعالية وتأثيرًا فى مجال نشأة الصحف وتطورها فى كل من التجربة الصحفية الغربية والتجربة الصحفية المصرية.

٣- يدرك كيف تأثرت أوضاع وأدوار وتعبيرات الصحف المختلفة بطبيعة السياقات الاجتماعية الشاملة المحيطة بها.

٤- يفهم مجموعة الفعاليات والأدوار التى تضطلع بها الصحف كمؤسسات إعلامية فى الواقع الاجتماعى المعاصر.

٥- يدرك الآليات المختلفة التى يمكن للصحف من خلالها التعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى فى دعم استقرار منظومة القيم المركزية فى المجتمع.

٦- يطبق الأسس والمعايير النظرية التى استخلصتها الدراسات بشأن أنماط استخدامات القراء للصحف والإشباعات المتحققة على ظواهر صحفية محلية وعلى صحف متنوعة.

٧- يستخلص مصادر القوة التى تتمتع بها الصحف ووسائل الإعلام فى مجال تحقيق التأثير على القراء بشأن ما تعالجه من قضايا وموضوعات.

**العناصر:**

- السياق الاجتماعى لنشأة الصحف .
- ظاهرة صحافة الإثارة والصحافة الصفراء .
- السياق الاجتماعى لظهور وسائل الإعلام الأخرى .
- العوامل التى حكمت نشأة الصحافة فى مصر .
- الأدوار التى تضطلع بها الصحف كوسيط اتصالى فى المجتمع .
- مصادر قوة وتأثير الصحف ووسائل الإعلام فى المجتمع .
- خصائص الصحف كمؤسسات للإنتاج الإعلامى .
- وظائف وسائل الإعلام كنسق فرعى فى المجتمع .
- وظائف الصحف كما يدركها الجمهور (الاستخدامات والإشباعات).
- تصنيف جمهور الصحف وفق دوافع التعرض .

## أولاً- السياق الاجتماعى لنشأة الصحف:

إن الاتصال ظاهرة اجتماعية ارتبطت بالوجود الإنسانى نفسه ونمت وتطورت فى أشكالها ووسائطها مع تطور المجتمعات البشرية لتؤدى وظيفة مهمة وأساسية فى الربط بين أفراد الجماعة الواحدة وتحقيق حالة من الفهم المشترك بينهم، تساعد فى الحفاظ على استقرار المجتمع ودفعه فى اتجاه النمو.

وكان تطور تنظيم المجتمعات وانتشارها جغرافيا داخل كيانات سياسية موحدة وتزايد حجم الأنشطة الصناعية فضلاً عن تنوع وازدياد العمليات الاقتصادية وما صاحب ذلك من انتشار التعليم والتوسع فيه- كل ذلك كان يدفع فى طريق البحث عن وسائل اتصالية جديدة تتغلب على عوائق ومحدودية الاتصال الشخصى والجمعى الذى لم يعد يلائم طبيعة الأدوار الجديدة المطلوب القيام بها من خلال النظام الاتصالى القائم فى المجتمع، وأهمها الحاجة لعمليات

نشر الأفكار والمعلومات على نطاق جماهيرى واسع يحقق أهدافا يسعى إليها القائمون على أمر الوسائل الاتصالية، وتستجيب فى الوقت ذاته للحاجات الجماهيرية المتزايدة فى الحصول على المعلومات والمعارف بخصوص البيئة المحيطة بهم والتى أصبحت مترامية الأطراف واسعة النشاطات وغير ذلك من الإشباعات التى تحققها مختلف وسائل الإعلام عبر رسائلها ومضامينها مما سيكون موضع رصد فيما بعد.

### ظهور الصحافة :

مما لا شك فيه أن ظهور الصحافة المطبوعة كوسيلة إعلام جماهيرية ارتبط ببروز حاجات أساسية فى المجتمعات إلى وسيلة اتصالية جديدة تتولى عملية نشر الأخبار والمعلومات، أى نمط اتصالى جديد يسع أعدادا غير محدودة من الجمهور ليسوا بالضرورة على اتصال مادى ببعضهم أو موجودين فى حيز جغرافى محدود.

وقد ساعد على بروز الصحافة كوسيلة إعلامية جديدة- إضافة إلى ما سبق- مجموعة من المتغيرات التى تؤكد على عمق علاقة وسائل الإعلام كظاهرة اتصالية بباقى عناصر البيئة الاجتماعية المحيطة بها وكيف أن تطورها ونموها يتشكل من خلال تفاعلها مع هذه العناصر.

وكان للتطور المتنامى فى مجال التصنيع وما نجم عنه من ظهور المدن الصناعية فى أوروبا وما صاحبه من تقدم تكنولوجى فى مجال الطباعة وصناعة الورق، فضلاً عن انتشار التعليم وحاجة المتعلمين إلى التعرف على مختلف الأخبار عما يدور فى البيئة المحيطة بهم بشكل منتظم وسريع- كل ذلك ساعد على ظهور الصحافة كوسيلة إعلامية جماهيرية، وكما كان ظهورها نتاجًا لمتغيرات اجتماعية فإن الصحافة أيضاً لعبت أدواراً مهمة فى مجال نشر الأفكار الجديدة ومثلت محركاً أساسياً فى نشر وسيادة آراء القوى والحركات السياسية والاجتماعية المطالبة بالإصلاح فى أوروبا طوال القرون التالية لظهورها.

وجاء أول ظهور للصحافة المطبوعة (وهنا أعنى الصحف التى تصدر بصورة منتظمة ودورياً سواء يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً كوسيلة إعلامية) فى ألمانيا وذلك فى بدايات القرن السابع عشر وبالتحديد عام ١٦٠٩. ولعل هذا التاريخ يشير إلى بعد الفترة بين اختراع المطبعة فى منتصف القرن الخامس عشر وظهور الصحافة كوسيلة اتصال جماهيرية فى أوائل القرن السابع عشر، وهو ما يعنى أن الصحافة لم تظهر للوجود إلا بعد أن تحققت مجموعة الشروط الاجتماعية التى هيأت لها طريق التواجد والاستمرار والسابق إيضاحها.

وكانت هذه الصحف الأولى التى انتشرت بعد ذلك فى مختلف بلدان أوروبا فقيرة فى تحريرها وطباعتها وإخراجها، حيث كانت بديلاً للنشرات المطبوعة أو المنسوخة يدوياً والتى مثلت الشكل الاتصالى السائد فيما قبل ظهور الصحافة المطبوعة، فهى تصدر فى صفحة واحدة فقط.

وتزامن مع نشأة الصحف فرض قيود قانونية عليها ربما اعترافاً بتأثيرها وخوفاً مما يمكن أن تقوم به من أدوار، حيث تم مراقبة ما تنشره وفرض ضرائب عليها.

ومثل التطور المتنامى فى النشاطين الصناعى والتجارى عاملا على نمو الصحافة وانتشارها فى مختلف دول أوروبا، وقد ساعد بصورة كبيرة فى هذا الصدد بروز الإعلانات كمورد رئيسى تعتمد عليه الصحف فى استمرارها بل وتحقيق أرباح، وكان ذلك مرتبطاً بالطبع بمتطلبات النمو الصناعى وما نجم عنه من بروز مراكز إنتاج رأسمالية تنتج حجماً ضخماً من السلع يتطلب تسويقاً أثر ذلك على وضع الصحافة ونشاطها الذى أصبحت بمقتضاه مؤسسات إعلامية هادفة للربح تبحث عن الإعلان وتعيش على موارده، مما أدى إلى زيادة عدد الصحف الصادرة وزيادة المنافسة بينها للفوز بالإعلانات.

ومع استقرار الأوضاع السياسية فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، ومع التوسع الحادث فى الأنشطة التجارية، ونمو حركة التطور التكنولوجى وما

أسفرت عنه من الارتقاء بصناعات الطباعة والورق والأحبار، فضلا عن التطور فى وسائل النقل والمواصلات، كل ذلك أسفر عن مزيد من الدفع والتحسين فى صناعة الصحافة بمختلف جوانبها، وقد تزامن معه زيادة فى أعداد المتعلمين نتيجة انتشار مؤسسات التعليم، كما برز الإعلان كمورد مالى حيوى للصحف ارتباطا بنمو الصناعة والتجارة، وبما اقتضاه ذلك من ضرورة توسيع نطاق تسويق السلع والمنتجات، من خلال الوسيط الإعلامى الجماهيرى الوحيد القائم، كل ذلك أفرز عددا من الظواهر الصحفية المهمة، ويمكننا هنا رصد واحدة من أهم هذه الظواهر، والتى أثرت فى حالة الصحافة ليس فى أمريكا وحدها ولكن فى مختلف أنحاء العالم، وذلك على النحو التالى:

### ظاهرة صحافة الإثارة والصحافة الصفراء:

على الرغم من كل ما شهدته صناعة الصحافة من تطورات، فإن الصحافة الأمريكية لم تستطع وحتى نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر أن تكون صحفا جماهيرية واسعة الانتشار.

ويضاف إلى ذلك أن تلك الفترة قد شهدت اتساع حجم العمال الذين يلتحقون بحركة الصناعة المتنامية، وهى فئة أخذت فى الاتساع تدريجيا وتملك الحد الأدنى من التعليم، الذى يتيح لها قراءة الصحف، بمعنى أنهم جميعا يمكن أن يكونوا قراء محتملين للصحف، ولكن أى صحف؟ والإجابة بالطبع هى الصحف التى تحتوى على مضامين خفيفة ومثيرة تتفق وحاجات هذه الفئة من القراء.

وفى ذات الوقت كانت حركة الميكنة الصناعية تضخ كميات هائلة من السلع وتحتاج إلى أداة ترويج تعرف الجمهور بها وتعرض لمزايا هذه السلع، فدأبت على البحث عن الصحف الأوسع انتشاراً لتعرض فيها إعلاناتها حتى تضمن وصولها إلى أكبر عدد ممكن.

وهنا فكر بعض العاملين فى مجال الطباعة وناشرى الصحف فى معادلة صحفية تحقق الإقبال الجماهيرى وتجذب الإعلانات فيحصدون الأرباح،

لتتحول الصحافة إلى صناعة رأسمالية حقيقية هادفة للربح.

وكان التفكير فى اتجاه إنشاء صحف تقدم مضامين تلقى إقبالاً جماهيرياً موسعاً نظراً لاعتمادها على المضامين غير الجادة والتى تركز على القصص الخبرية ذات الطابع الإنسانى وشئون الجريمة والقضايا الأخلاقية ذات الطابع الجنسى، وذلك لتكون هذه الصحف أداة لتحقيق وظيفتى الترفيه والتسلية، والتى أصبحت من ذلك الحين واحدة من أهم الوظائف الإعلامية وأكثرها رواجاً.

كذلك تم تقليل سعر هذه الصحف ليصل إلى ما يقرب من خمس سعر الصحف السائد ضمانا للإقبال الجماهيرى الأوسع، وليتم معادلة هذه الفروق المالية عن طريق الإيرادات الإعلانية، التى تضمن لناشرى هذه الصحف أيضاً تحقيق أرباح طائلة، وقد سميت هذه الصحافة تاريخيا وعرفت بصحافة البنس The Penny Press دلالة على سعرها الرخيص ، وكانت من أوائل هذه الصحف صحيفة New York Sun وأسسها Benjamin Day عام ١٨٣٣، ومثلت هذه الصحيفة تحولا جديدا فى الصحافة الأمريكية والعالمية.

وقد دعا ذلك التحول المهم العديد من الناشرين إلى الدخول فى هذا المجال طمعا فى جنى الأرباح وتقليدا لهذا النموذج الصحفى الجديد، وكان من أهم هذه الصحف صحيفة New York Herald التى صدرت فى عام ١٨٣٥ وأصدرها James Gordan Benett لتكون المنافس الأساسى للصحيفة السابقة.

ويمكن القول: إن السياسة التحريرية لهذه الصحف قامت على أساس تقديم مجموعة متنوعة من الأخبار القصيرة تتلاءم وقدرات القارئ محدود الثقافة، وساعد على ذلك إدخال خدمة التلغراف مما ساهم فى سرعة نقل المعلومات.

والواقع أن مثل هذه النماذج الصحفية هى الأساس الذى ظهرت من خلاله **ظاهرة الصحافة الصفراء** قرب نهاية القرن التاسع عشر فى أمريكا، وهى الصحافة التى تعتمد على نشر الفضائح، وتنتهج الإثارة كمنطلق فى اختيار الموضوعات وزوايا معالجاتها، فضلاً عن توظيف العناوين الجاذبة والمثيرة، والتوسع فى نشر القصص الإنسانية والعاطفية، والتركيز على الجرائم الشاذة والجنسية.

وكان رواد هذا النوع من الصحافة كل من Joseph Pulitzer الذى اشترى صحيفة New York World وجعلها فى غضون سنوات محدودة أكثر الصحف توزيعا ، وكذلك William Randolph Hearst الذى نافس بوليتزر من خلال صحيفة New York World عندما اشتراها وحولها الى صحيفة صفراء عام ١٨٩٥، ودخل الاثنان فى منافسة محتدمة على إثارة الغرائز والإغراق فى الفضائح من أجل جذب أكبر عدد ممكن من القراء.

وترجع التسمية الخاصة بالصحافة الصفراء إلى ما تميزت به إحدى هذه الصحف من نشر رسوم كاريكاتورية كان محورها طفل فى ثياب صفراء، وكانت هذه الرسوم من الشهرة ومثار اهتمام القراء إلى حد أن تنسب هذه الظاهرة الصحفية بكاملها إلى هذه الشخصية الكاريكاتورية.

ومنذ ذلك الحين أصبحت الصحافة الصفراء ظاهرة عالمية لها حضورها، تعتمد على الإثارة وبغض النظر عن أى اعتبارات تتعلق بأخلاقيات المجتمع واعتبارات المسئولية الصحفية، وهى تزدهر بخاصة فى المجتمعات الغربية استناداً إلى منظومة القيم السائدة والإطار القانونى الذى يسمح لها بالصدور.

### سياق ظهور وسائل الإعلام الأخرى:

كذلك جاء اختراع الراديو كنتاج لمجموعة من التطورات التكنولوجية توجت باختراع التليغراف عام ١٨٣٧م، وحتى ذلك الوقت كانت الصحافة هى الوسيلة الإعلامية الجماهيرية الوحيدة القائمة والقادرة على الوصول إلى الجماهير المنتشرة جغرافياً عبر وسائل إعلامية موحدة المضامين.

واستطاع ماركونى عام ١٨٩٥ نقل رسالة إذاعية عبر إشارات تليغرافية دون اتصال سلكى بين آلتى البث والاستقبال وتم استقبالها على بعد ٣ كم، وكان ذلك بداية الظهور الحقيقى للراديو الذى أطلق عليه فى ذلك الوقت Radiotelegraph تم اختصارها بعد ذلك إلى كلمة راديو .

وهكذا بدأ عصر الإذاعات كوسيلة إعلامية جماهيرية، تأكدت فعاليتها وأهميتها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث استخدمها القادة المتحاربون كوسيلة دعاية أساسية يقومون من خلالها بإلقاء خطاباتهم على الجماهير لتحفيزهم ودعم تماسكهم، كذلك كانت مصدراً أساسياً اعتمد عليه الجمهور فى التعرف على أحوال جبهات القتال.

فى ذات الوقت - أوائل القرن العشرين - كانت العديد من الشركات العاملة فى مجال إنتاج أجهزة الراديو ومجال الاتصال عموماً تدفع باستثمارات ضخمة نحو بحوث تطوير شكل جديد من الإذاعة سمى بالتليفزيون وكان الدافع الذى يقف خلف هذه الجهود هو النظر إلى حجم الأرباح التى يمكن جنيها من هذه الوسيلة الجديدة، وجاءت البداية على يد الاسكتلندى جون بيرد "John Baird" الذى استطاع فى عام ١٩٢٦ أن يذيع صورة تليفزيونية إلى جمهور احتشد فى الأكاديمية الملكية للعلوم بلندن وجاءت فترة ثلاثينيات هذا القرن تحمل معها ظهور شركات كثيرة سعت لإدخال الخدمة التليفزيونية للجمهور العام لتبدأ مسيرة الانتشار والتطور للتليفزيون كوسيلة إعلام جماهيرى واسعة التأثير.

وهكذا ظهرت وسائل الإعلام الجماهيرية والتى بدأت بالصحافة وامتدت لتشمل كلاً من الإذاعة والتليفزيون لتتواكب مع تغيرات اجتماعية وتطور اقتصادى وتقدم تكنولوجى، ولتعبر عن احتياج حقيقى لتوسيع نطاق نشر وبث المعلومات والأفكار والرغبة فى استخدامها لتحقيق وظائف يستهدفها القائمون على أمر وسائل الإعلام ويتولون توجيه عمليات إنتاج ونشر وبث الرسائل الإعلامية، فضلاً عن الاستجابة فى الوقت ذاته للحاجات المتزايدة لدى الجماهير فى الحصول على المعلومات والمعارف بشأن ما يدور حولهم من أحداث فى مجتمع مترامى الأطراف وغنى بالنشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى إشباع مختلف الحاجات الجماهيرية والتى ستكون موضع رصدنا.

## السياق الاجتماعى لنشأة الظاهرة الصحفية فى مصر:

أما فى مصر فقد ظهرت الصحافة المطبوعة على يد الحملة الفرنسية ( ١٧٩٨- ١٨٠١)، حيث أصدرت حكومة الحملة صحيفتين فرنسيتين، إحداهما لجنود الحملة وهى "لوكوريبه دليجيب" وهى تنشر الأوامر والقرارات وتؤيد سياسات الجمهورية الفرنسية، والصحيفة الثانية لعلماء الحملة والذين كونوا ما سمى بالمجمع العلمى وقرروا إنشاء صحيفة متخصصة للآداب والاقتصاد السياسى بعنوان "لاديكاد إجبسيين" وكانت نموذجاً للإعلام العلمى وحفلت بالمعلومات والدراسات المفيدة عن مصر. كما طبعت الحملة مجموعة من المنشورات موجهة للمصريين تخدم أهداف الحملة وتروج لسياساتها وتحاول تحقيق القبول بها بين المواطنين، وكانت هذه المنشورات المطبوعة هى الإرهاصات الأولى لظهور الصحافة المصرية فيما بعد.

أما عن أول صحيفة مصرية، فقد جاء ظهورها مرتبطاً بقيام والى مصر محمد على بإنشاء وتأسيس الدولة الحديثة وما اقتضاه ذلك من إقامة بنية صناعية وإصلاحات شاملة فى مجال الزراعة، فضلاً عن الاهتمام بالتعليم والعمل على إرسال البعثات التعليمية للخارج فى مختلف التخصصات، وكان لا بد لهذا المشروع التحديثى من آلة دعائية، هكذا قام محمد على بإنشاء مطابع بولاق عام ١٨٢١ ثم تلا ذلك إصداره لأول صحيفة مصرية وهى "الوقائع المصرية" فى ٣١ ديسمبر عام ١٨٢٨ وتمثل اهتمامه بها فى إشرافه على تعيين طاقم لإصدارها من المحررين والمصححين، وكانت بمثابة وسيلة دعائية لإنجازات الوالى يتأكد ذلك من متابعة نمط توزيعها الذى اقتصر على النخب ممثلين فى الأعيان وكبار ضباط الجيش وطلاب البعثات ومديرى الأقاليم، كما يتأكد ذلك من متابعة مضمونها ذاته. وهو أمر يؤكد على الدور الذى قدرته السلطة للصحافة وإدراكها لأهمية دور الصحافة فى إحداث تأثيرات على المجتمع، وبذلك كانت الوقائع المصرية هى بداية ظهور الصحافة الحكومية فى مصر، أى الصحافة المرتبطة بالنخبة السياسية التنفيذية ومعبرة عن مواقفها ومروجة لسياساتها.

ويتأكد لنا مدى ارتباط التطور الحادث لوسائل الإعلام الجماهيرية بالتغيرات الحادثة فى المجتمع، من رصد أول ظهور للصحافة الأهلية فى مصر، وهى الصحافة التى يصدرها الأفراد معبرة عن مواقفهم وحاملة لوجهات نظرهم تجاه الأحداث، وقد احتاج هذا الأمر فترة امتدت من عام ١٨٢٨ عام ظهور الوقائع حتى عام ١٨٦٦ تاريخ ظهور أول صحيفة أهلية، وذلك حتى تم تهيئة المناخ المناسب لظهور الصحف الأهلية، والتى تمثلت فى سياسات الخديوى إسماعيل فى الانفتاح على العالم الخارجى ومحاولة نقل فكر الحداثة الغربى ومظاهره إلى مصر، كما ارتبط به أيضاً عودة كثير من البعثات التعليمية من الخارج يحملون معهم تجربة تمثل نتاج معايشتهم ورؤيتهم للتطور الفكرى الحادث فى أوروبا، إضافة إلى متغير مهم تمثل فى إنشاء مجلس شورى النواب فى عهد الخديوى بما له من دور كبير فى التأثير على الحياة السياسية، حيث مثل بعد قليل من نشأته معارضة حقيقية لسياسات الخديوى التى جلبت الديون، كما كان هناك عامل آخر تمثل فى بدء سريان حركة وطنية دافقة تدين التدخل الأجنبى فى الشئون المصرية.

كل هذه المتغيرات أفرزت ظهور الصحافة الأهلية، بدأت بصحيفة "وادى النيل" لصاحبها عبد الله أبو السعود عام ١٨٦٦ ونشأت بدعم ومساندة من الخديوى إسماعيل، ثم تلتها صحيفة "نزهة الأفكار" والتى أصدرها إبراهيم المويلحى عضو مجلس شورى النواب، والمترجم والأديب محمد عثمان جلال عام ١٨٦٩ كصحيفة معارضة حقيقية أدى ذلك إلى إغلاقها بعد فترة محدودة من النشأة، ثم تنامى ظهور الصحافة الأهلية كتعبير عن التغيرات الحادثة فى الواقع وما شهده من استقطابات مثلتها قوى متعددة.

وهكذا ظهرت أربعون صحيفة منها ٣٢ صحيفة عربية، وقد ظهر هذا العدد الضخم من الصحف بتشجيع الوالى إسماعيل أو بتشجيع أعدائه، ولا سيما تركيا وانجلترا، ونستطيع أن نفهم هذا الازدهار العظيم فى صحافة مصر أيام إسماعيل إذا ذكرنا أن بلداً ليست فيه أحزاب سياسية يمكن أن تعبر عن مختلف

الاتجاهات والمصالح وتستقطب الجماهير لتجعل من الرأى العام قوة ضاغطة على الحاكم تقوم الصحيفة فيه مقام الحزب السياسى أو نواته.

## ثانياً- أدوار ومصادر قوة الصحف ووسائل الإعلام :

### ١- دور الصحف ووسائل الإعلام كوسيط اتصالى :

إن النظر لمسيرة تطور الصحف ووسائل الإعلام الجماهيرية منذ نشأتها وحتى الآن يؤكد أهمية الأدوار التى تضطلع بها فى مختلف المجتمعات، ففى مجتمعاتنا المعاصرة يمكن النظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها مصدراً أساسياً وأحيانا يكون الوحيد الذى يشكل خبراتنا وتصوراتنا عن مختلف الأحداث والشخصيات بل والبلدان والتى تقع خارج نطاق تعاملنا المباشر، بل إن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً فى تحديد توجهاتنا إزاء هذه الأحداث والشخصيات عبر تراكم العرض وأساليب التقديم ومختلف الاستمالات المستخدمة فى هذا الإطار.

ويتم هذا دون أن يعى كثيرون منا أن ما تقدمه الصحف وغيرها من وسائل الإعلام ليس هو الواقع ذاته بل تصور عن الواقع كما تقدمه وسائل الإعلام فى وجهات نظرها وعبر آليات الانتقاء، وبمرور الوقت تكتسب هذه التصورات استمراريتها ورسوخها بل ومصداقيتها... فكم من المرات قابلت أشخاصاً أو زرت دولاً أو شاركت فى أحداث فوجدتها تختلف كثيراً أو قليلاً عن تصوراتك بشأنها والتى ترتكز بالأساس على ما تمدك به وسائل الإعلام عنها.

وهكذا يمكن القول: إن الصحف ووسائل الإعلام قامت بدور الوسيط بين المجتمع الجماهيرى والأحداث والوقائع والشخصيات التى تقع خارج نطاق تعاملهم المباشر، وقد نجم هذا الدور عن الارتباط الكبير للأفراد بمختلف الصحف ووسائل الإعلام، ويكفى أن نرصد فى هذا الصدد عدد الساعات التى يقضيها كل منا مع وسائل الإعلام الجماهيرى مقارنة بما يخصصه من وقت لمقابلة الأصدقاء ومجالسة أفراد العائلة والتعرف على أماكن وشخصيات جديدة لنكتشف مدى الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى حياتنا.

ويرصـد الباحثـون الأسـاليب المخـتلفـة والـتى مـن خـلالهـا تقـوم الصـحف وغيـرهـا من وسائل الإعلام بربط أفـراد الجـمهـور مع الواقع من حولهم، حيث يمكن إدراك دورها كوسيط اتصالى عبر عدد من الفعـاليـات كما يلى:

أ- **كنافذة** (a window) على الأحداث والتجارب توسع من نطاق قدرتنا على الرؤية، إذ تنوب عنا فى رؤيـة ما يدور من حولنا بدون وساطة من أشخاص آخرين.

ب- **كمرآة** (a mirror) للأحداث الـواقعة فـى المجـتمع والعـالم تتـضمن انعكاساً دقيقاً لهـا، وذلك علـى الـرغم من أن زاويـة واتجاه هذه المرآة يقررها آخـرون غيرنـا من القائمين علـى أمـر إدارة توجيه الـصحف ووسـائل الإعـلام وأن مقـدار الحـرية المـتاح لـنا فـى تقريـر مـا نـراه محدود، إلا أن وسائل الإعلام يمكن أن تضطلع بدور المرآة فى إطار تعـدد المـرايا أو وسـائل الإعـلام واخـتلاف الـزوايا التـى تعكـس مـن خلالها الواقع.

ج- **كمرشـح أو حـارس بـوابة** (a gatekeeper) وهـنا تـتدخل الـصحف ووسـائل الإعـلام عبـر قـيامها بانـتقاء مفـردات وعناصـر مـن الواقـع تـدفعها للظهور إعلامياً لتلقى اهتمام الجمهور، وفى حين تغلق الباب أمـام مفردات وعناصـر وشخصيات أخرى سـواء بـصورة عمديـة أو غير عمدية.

د - **كموجه أو مفسر** (an interpreter) فـى إشـارة إلـى مـا تقوم بـه من إعطـاء معنـى للأشياء والأحداث الغامـضة أو جمـع شـتات الوقـائـع فـى إطار له دلالاته.

هــ – **كساحة** (a forum) يـتم مـن خلالهـا عـرض وتقـديم المعلـومات والأفكـار للجمهـور مـع إمكانـية إتاحـة الفـرص لحـدوث رجـع صـدى والاستجابة للجمهور.

و - **كحاجز أو مانع** (a barrier) ويشير هذا الاصطلاح إلى "إمكانية قيام

الصحف ووسائل الإعلام بالانفصال عن الواقع وتقديم رؤية مصطنعة أو غير حقيقية للعالم، وذلك عبر طرح وتقديم مواد دعائية، أو تقديم مواد إعلامية تتيح للجمهور الانفصال عن واقعه وقضاياه المهمة وتساعده على الهروب منها...".

وداخل هذا الإطار فإن الصحف وغيرها من وسائل الإعلام الأخرى تقوم بأدوار حيوية باعتبارها وسائط يتم استخدامها وتوظيفها من قبل قوى متنوعة الاهتمامات، سواء فيما يخص التوجهات السياسية كالأحزاب فتصبح حاملة لأفكارها ومروجة لمواقفها، كما يمكن استخدامها من قبل مؤسسات علمية وتعليمية من أجل نشر التعليم وتيسير عملياته وغرس الفكر العلمى بين أفراد المجتمع، وغير ذلك من القوى والجماعات، حيث تقوم رسائل الإعلام بأدوارها فى إتاحة مجال أكبر لنشاطات وأفكار هذه القوى فى الانتشار، بما يعنى أنها وسعت نطاق تأثير مختلف هذه المؤسسات.

**٢- مصادر قوة وتأثير الصحف ووسائل الإعلام فى المجتمع:**

وقد ساعد على الأهمية التى علقتها المجتمعات المعاصرة على الصحف ووسائل الإعلام الجماهيرية ما تمتعت به هذه الوسائل من نطاق واسع المدى لانتشار رسائلها الإعلامية عبر جماهير منتشرة جغرافيا، وما تتيحه من فنيات فى مجال عرض وتقديم الأفكار والمعلومات عبر استخدام آليات الدعاية المختلفة لتحقيق القبول بهذه الأفكار، ومثل هذه القوة الخاصة بوسائل الإعلام كانت سبباً رئيسياً فى سعى الجماعات والقوى السياسية المختلفة إلى السيطرة عليها وتوجيهها لخدمة مصالحها، كما كانت عاملاً أدى إلى سعى السلطات عبر الفترات الزمنية المختلفة وفى كل المجتمعات إلى محاولة السيطرة على وسائل الإعلام وتوجيه أدائها بأشكال مختلفة باختلاف درجة تطور المجتمعات ذاتها، وكانت النظرة الأساسية التى تحكم كل ذلك هى رؤية وسائل الإعلام باعتبارها مصدرا رئيسيا لقوة ونفوذ هذه الحكومات والقوى السياسية المختلفة.

وفى الإطار السابق يتحدث بعض الباحثين الإعلاميين رافضين النظر إلى الصحف ومنظومة وسائل الإعلام ككل باعتبارها هياكل وأبنية ثانوية خاضعة فى توجهاتها وعملياتها بصورة آلية لتأثيرات عناصر سياسية واقتصادية من خارجها، ومن ثم فهم يوجهون نظرنا إلى مصادر القوى الذاتية للصحف ووسائل الإعلام.

وقاعدة القوة المستقلة للصحف ووسائل الإعلام قد تكون أقل وضوحاً، بل وقد يتم نفيها من قبل من يدركون وضع مؤسسات الإعلام كهياكل ثانوية تعتمد بصورة كلية على مؤسسات خارجها للحصول على الأخبار والآراء، إلا أنه ورغم ذلك يمكن تحديد ثلاثة مصادر على الأقل لقوة الصحف ووسائل الإعلام وهى:

- **الأصل البنائى لقوة الصحف ووسائل الإعلام:** وينبع من قدرتها الفريدة على تقديم الشئون المختلفة للجماهير فى شكل وأسلوب لا يتاح من خلال أية وسائل أخرى، وتتمثل أهميتها التاريخية على سبيل المثال فى مجال الشئون السياسية فى التوسع الحادث فى قاعدة مستقبلى رسائل وسائل الإعلام.
- **الأصل السيكولوجى لقوة الصحف ووسائل الإعلام:** وينبع من علاقات المصداقية التى نجحت مختلف المؤسسات الإعلامية فى إرسائها ولو بدرجات متفاوتة مع جمهورها، هذه الرابطة تعود إلى قيام وسائل الإعلام بإشباع توقعات الجمهور بشأنها عبر ما تقدمه من مضامين متنوعة فضلاً عن تأكيدها على العمليات والقيم التى اكتسبت شرعية وتأييداً لدى الجماهير.

وهكذا فإن التأثير المركب لهذين المصدرين "البنائى والسيكولوجى" لقوة وسائل الإعلام هو الذى يمكنها من أن تتوسط بين الواقع والجمهور وأن تصبح قادرة على إضفاء السمات المحددة وبناء صورة الأحداث والمواقف بل ودفع شخصيات جديدة فى البروز خاصة ما يتعلق بمجال الشئون السياسية.

- **الأصل المعيارى لقوة الصحف ووسائل الإعلام**: ونظراً لأن الأشكال السابقة لا تكون موضع ترحيب من قبل الحكومات فإن الأصل المعياري يصبح محل أهمية، خاصة فى أوقات الصراع السياسى بين مختلف القوى السياسية فى المجتمعات، وهو ينبع من الاحترام المتفق عليه فى النظم الديمقراطية للمبادئ الليبرالية مثل احترام حرية التعبير، مما يعمل على إضفاء الحماية والشرعية على أدوار وسائل الإعلام.

ولا يمكن أن ينفصل حديثنا عن قوة وسائل الإعلام عن الجدل الدائر فى مختلف المجتمعات والذى ينسب إلى وسائل الإعلام الجماهيرية أدواراً سلبية، إذ يتم النظر إليها على اعتبار أنها عنصر رئيسى فى تصاعد معدلات العنف والجريمة ونشر القيم السلبية، إلا أننا وعلى الجانب الآخر نسمع رؤية مختلفة تماماً تبرز الأدوار الرائدة لوسائل الإعلام فى مجال التعليم والتنشئة ونشر الأفكار الحديثة الدافعة إلى التطوير والمشاركة فى التنمية.

إن هذا الجدل لهو دليل واقعى على الدور المهم والحيوى الذى قامت به وسائل الإعلام فى المجتمع... بل إن من أهم القضايا المثارة حالياً فى مختلف المجتمعات هى عن العولمة وآثارها، والحديث عن العولمة لا يمكن أن يتجاهل أبداً دور وسائل الإعلام، باعتبارها عنصراً رئيسياً فى إحداثها ونشر مفاهيمها.

## ثالثاً - وظائف الصحف فى المجتمعات المعاصرة:

### تمهيد (الصحف كمؤسسات للإنتاج الإعلامى):

إن الحديث عن الصحف وغيرها من وسائل الإعلام فى وضعها الحالى إنما ينصرف إلى الإشارة إلى مؤسسات وهياكل ضخمة للإنتاج الإعلامى، بكل ما تحمله كلمة مؤسسات من دلالات اقتصادية تتمثل فى توافر مخصصات مالية ضخمة من أجل إنشاء بنية اتصالية أساسية والإنفاق على عمليات إعداد الرسائل الإعلامية وبثها أو نشرها بما تتضمنه من محددات تسويقية. كما تشير كلمة مؤسسات أيضاً إلى دلالات تكنولوجية خاصة بتقنيات الإعلام

وما يستلزمه من عناصر هندسية وفنية تستجيب لمطالب السرعة فى البث والنشر والكفاءة فى العرض.

كما تشير الكلمة أيضاً إلى إطار بشرى خاص بالقائمين بالاتصال كمهنيين محترفين فى أصول إعداد وتقديم الرسائل الإعلامية وما يستلزمه ذلك من خبرات ومعارف، كما يتطرق أيضاً إلى الجمهور المستهدف بالمنتجات الإعلامية، وهنا تكون مؤسسات الإعلام معنية بالتعرف على خصائص جمهورها واحتياجاته الإعلامية، كما تكون معنية أيضاً برصد ردود أفعاله واستجاباته على ما يقدم إليه، وذلك من أجل أن تواصل دورها فى المجتمع وهو ما لن يتحقق إلا عبر حدوث تسويق فعال لرسائلها الإعلامية يلقى قبولاً لدى الجماهير.

والحديث عن وظائف الصحف فى المجتمع ينقسم إلى مجالين أساسيين، أحدهما: يعنى برصد وظائف الصحف ووسائل الإعلام عامة داخل البناء الاجتماعى الذى تعمل داخله؛ وذلك عبر ما رصده الباحثون من وظائف تقوم بها الصحف ووسائل الإعلام داخل المجتمع كمؤسسات فرعية داخله، والمجال الثانى: يعنى برصد وظائف الصحف ووسائل الإعلام وكيف تتحقق من وجهة نظر جمهور وسائل الإعلام ذاته الذى يتعامل مع وسائل الإعلام ويتعرض لرسائلها الإعلامية لتحقيق وظائف محددة يستهدفونها من خلال السلوكيات الاتصالية التى يقومون بها، وهى تتمثل فى الاتجاه البحثى المعروف بالاستخدامات والإشباعات.

### ١- وظائف وسائل الإعلام كنسق فرعى داخل المجتمع:

ونعرض هنا وظائف وسائل الإعلام الجماهيرية حيث يتم رؤيتها باعتبارها أحد عناصر البناء الاجتماعى الشامل تتفاعل مع غيرها من العناصر بصورة مستمرة تستهدف الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع ودعم استمراريته، وبهذا فإن ما تقدمه وسائل الإعلام من مضامين متنوعة تجسد أداء إعلاميًّا يستهدف دعم الاستقرار وتطوير النظام ليس من خلال تفكيكه بل عبر

الدعوة والعمل على إحداث تغييرات جزئية هى أقرب إلى التكيف الداعم والمقوى للاستمرار منها إلى التغيير.

**الوظائف الأولية:**

ووفقا لهذا المنظور فإن الصحف ووسائل الإعلام تسعى إلى دعم المنظومة القيمية السائدة فى المجتمع ونمط العلاقات السائد بين عناصره، وداخل هذا الإطار عرض الباحثون للوظائف التى تقوم بها وسائل الإعلام فى المجتمع، أى وظائف الاتصال الجماهيرى، وحددها لازويل Lasswell فى ثلاث وظائف أساسية تتمثل فى:

- تقديم المعارف بشأن ما يحدث فى الواقع المحيط بالأفراد.
- ربط عناصر المجتمع من خلال طرح خيارات وآليات التعامل مع القضايا والمشكلات المثارة فى المجتمع.
- نقل التراث الثقافى للمجتمع عبر الأجيال المتتالية.

وقد أضاف الباحث الإعلامى تشارلز رايت (Wright) وظيفة رابعة تمثلت فى الترفيه، وذلك عبر ما تقوم به وسائل الإعلام من دور فى مجال تخفيف التوترات الواقعة على الأفراد وتحقيق حالة من الاسترخاء والسعادة.

كما يتحدث الباحثون عن وظائف الصحف ووسائل الإعلام فى المجتمع فى إطار أنها تقوم بأربع وظائف أساسية ومتكاملة كما يلى:

- تقديم المعلومات والأخبار عن مختلف الأحداث والقضايا.
- تلقين المهارات والمعارف اللازمة للارتقاء بالجوانب الخاصة بأداء الأعمال.
- وظيفة الترفيه عن الأفراد.
- وظيفة التوجيه، من خلال طرح رؤى محددة فى تناول القضايا والأحداث، وإرشاد الأفراد فى مجال السلوكيات المختلفة.

**تصنيف دنيس ماكويل للوظائف:**

ويقدم الباحث ماكويل Denis McQuail قراءة متميزة للوظائف التى تقوم بها وسائل الإعلام فى المجتمعات المعاصرة، باعتبارها مؤسسات إنتاج إعلامية ضخمة، وذلك من خلال منظور واسع يشمل الوظائف التالية:

**أ- الوظيفة المعرفية :** وتتحقق من خلال ما يلى:

- تقديم معلومات عن الأحداث والشخصيات فى المجتمع الذى يحيط بالأفراد، وهو أمر يعمل على تيسير عمليات تكيف الأفراد فى المجتمع واندماجهم فيه ويدفع فى اتجاه استقراره وتقدمه.

**ب- الوظيفة التفسيرية ودعم روابط المجتمع:** وتتحقق من خلال ما يلى:

- شرح وتفسير الأحداث المثارة والتعليق عليها وبيان أبعادها ومغزاها.
- تقديم الدعم للسلطة والنظم والمؤسسات المجتمعية القائمة.
- المساهمة فى عمليات التنشئة الحادثة للأفراد بالتعاون مع مختلف مؤسسات المجتمع الأخرى مثل العائلة والمدارس والجامعات والأحزاب...
- التنسيق بين مختلف الأنشطة الحادثة فى المجتمع والمنفصلة عن بعضها.
- بناء الاتفاق فى المجتمع حول مجموعة من القضايا والموضوعات.
- وضع قوائم للأولويات فى المجتمع.

**ج- وظيفة الاستمرارية:** وتتحقق من خلال ما يلى:

- التعبير عن الثقافات السائدة فى المجتمع وكذلك الثقافات الفرعية والثقافات الجديدة الناشئة.
- صهر عناصر المجتمع ودعم وحماية المنظومة القيمية السائدة وضمان الحفاظ على استمرارية ثقافة المجتمع.

**د- وظيفة الترفيه:** وتتحقق من خلال:

- تقديم التسلية وتوفير سبل الاسترخاء.

- التخفيف من عوامل التوتر الاجتماعى.

**هـ- وظيفة التعبئة:** وتتحقق من خلال:

- القيام بعمليات حشد وتعبئة الجماهير عبر حملات إعلامية منظمة من أجل تحقيق أغراض اجتماعية عامة فى مجالات الحرب والسياسة والتنمية الاقتصادية والعمل...".

**٢- وظائف الصحف ووسائل الإعلام كما يدركها الجمهور:**

الرؤية المطروحة هنا تعالج الأدوار والوظائف التى تقوم بها الصحف ووسائل الإعلام الجماهيرية من وجهة نظر المتعاملين معها ونعنى بهم مختلف فئات وأفراد الجمهور الذين يقومون بسلوكيات اتصالية متنوعة فى تعاملهم وتعرضهم لوسائل الإعلام ويتفاعلون مع ما تقدمه لهم، وينجم عن ذلك إحراز نتائج محددة استهدفها الجمهور، وهى نتائج ترشد وتوجه سلوكياته الاتصالية فيما يتعلق بأنماط تعرضه لمختلف المضامين عبر مختلف وسائل الإعلام، هذه النتائج هى التى اصطلح الباحثون على تسميتها بالإشباعات Gratifications.

**فروض واستخلاصات دراسات الاستخدامات والإشباعات :**

وما نعرضه فى هذا الإطار يستند إلى هيكل متكامل من الدراسات المعنية برصد استخدامات الجمهور لمختلف وسائل ومختلف الرسائل الإعلامية، وما يتحقق من جراء هذا التعرض من إشباعات محددة، وهى الدراسات المعروفة ببحوث "الاستخدامات والإشباعات".

ويمكننا أن ننظر إلى دراسات الاستخدامات والإشباعات باعتبارها رد فعل نقدى للدراسات والبحوث التى عنيت بالتأكيد على التأثيرات القوية والمباشرة التى تحدثها وسائل الإعلام على الجماهير التى تتعرض لرسائلها، فجاءت بحوث الاستخدامات والإشباعات لتركز على الجمهور ذاته متخذة منه نقطة انطلاق لبحث كيف يدرك ويتعامل مع وسائل الإعلام ومضامينها المتنوعة.

وأكدت هذه الدراسات على أن الفرد ليس مجرد متلقٍ سلبى يكون مجالاً خصباً لتأثيرات وسائل الإعلام، وإنما هو كيان نشط وفاعل رئيسي، وبدأت هذه الدراسات فى جامعة كولومبيا فى الأربعينيات عبر دراسات منفصلة لم تأخذ شكل اتجاه بحثى، ثم نشطت وازدهرت طوال عقدى السبعينيات والثمانينيات، وذلك بعد أن قدم الباحثان Blumler & Katz فى عام ١٩٧٤ كتابهما المعنون بـ "استخدامات الاتصال الجماهيرى"؛ ليقدم عبر مجموعة دراسات رؤية علمية متكاملة بشأن أسباب استخدامات الصحف ووسائل الإعلام، حيث عرضا الإطار النظرى لهذه البحوث مؤكديْن على العناصر التالية والتى تشكل المتغيرات الأساسية فى هذا الإطار النظرى:

- الجمهور ليس سلبياً بل فاعل نشط يقوم من خلال مجموعة الحاجات الخاصة به باختيار وتحديد أنماط تعرضه لمختلف وسائل الإعلام وأنواع المضامين المتنوعة بها.
- إن هذا الجمهور هو الذى يبادر ويتولى عملية الربط بين الحاجات التى يسعى إلى إشباعها والاختيارات الإعلامية المناسبة للوفاء بهذه الحاجات؛ ذلك أن الجمهور هو الذى يستخدم الوسائل الإعلامية وليس العكس.
- إن وسائل الإعلام تتنافس مع مصادر أخرى من أجل إشباع حاجات الجمهور، وهكذا فإن الرؤية المنهجية لدور وسائل الإعلام فى إشباع الحاجات يجب أن تأخذ فى الاعتبار مختلف البدائل الوظيفية الأخرى التى يمكن أن تمثل أساليب وطرقاً مختلفة لإشباع نفس الحاجات.
- إن أفراد الجمهور ذاتهم قادرون بوعى على تحديد اهتماماتهم ودوافع استخداماتهم لوسائل الإعلام.

وهكذا فإن بحوث الاستخدامات والإشباعات انطلقت من وجود مجموعة من المتغيرات النفسية والاجتماعية التى أدت إلى إيجاد وإظهار حاجات لدى

الأفراد نشأت بشأنها توقعات محددة عن أن استخدام وسائل الإعلام أو التعرض لمضامينها يمكن أن يحقق إشباعاً لهذه الحاجات، هذا الأمر يؤدى إلى انخراط الأفراد فى أنماط مختلفة من السلوكيات الاتصالية عبر التعرض لوسائل ومضامين إعلامية متنوعة قد تؤدى إلى إشباع الحاجات التى توقع الأفراد إشباعها بدرجات ومستويات مختلفة، كما قد تتحقق نتائج أخرى جانبية لم تكن مقصودة ولا متوقعة على الإطلاق.

وقد اعتمد التصميم البحثى لدراسات الاستخدامات والإشباعات على محورين: أحدهما: انطلق من إعداد قائمة موسعة بالحاجات المتنوعة وتم توجيهها للجمهور للتعرف على طبيعة الإشباعات التى تحققها مختلف الوسائل والمضامين الإعلامية، فى حين ركزت دراسات المحور الثانى على رصد الإشباعات الفعلية التى تحققت من جراء أنماط السلوك الاتصالى المختلفة التى قام بها الجمهور فى تعامله مع مختلف الوسائل والمضامين الإعلامية.

وقد استخلص الباحثون الإعلاميون أن الدراسات التى تم إجراؤها قد توصلت إلى وجود مضامين إعلامية محددة تحقق وتخدم إشباعات محددة تختلف عن الإشباعات التى تحققها أنواع أخرى من المضامين، بحيث يمكن تصوير الأمر وكأنه نوع من تقسيم العمل بين مختلف وسائل ورسائل الإعلام فى مجال إشباع حاجات الجمهور.

وعلى هذا الأساس نستطيع استخلاص أن الوسائل الإعلامية المختلفة ونظراً لاختلاف خصائصها وأشكال رسائلها الإعلامية يمكن أن تلبى حاجات مختلفة لدى أفراد الجمهور، كما أن وسائل الإعلام متشابهة الخصائص يمكن أن تخدم حاجات متشابهة، كذلك فإن مجموعة الحاجات المرتبطة سيكولوجيا أو المتشابهة يمكن أن تشبعها وسيلة إعلامية واحدة أو الوسائل متشابهة الخصائص.

ونظراً لما أكده النقد الخاص بتركيز بحوث الاستخدامات والإشباعات فى مراحل نشأتها الأولى على الأفراد، وتركيزها المبالغ فيه على تأثير الجوانب

السيكولوجية للأفراد كمحدد ومولد للحاجات التى يتم السعى لإشباعها إعلاميًا، عرض الباحث Rosengren إضافة وتطويراً لنموذج الاستخدامات والإشباعات فى صورته الأولى، مؤكداً أن حاجات الأفراد لا تظهر ولا تتطور فى فراغ بل فى تفاعل مع متغيرات أخرى أحدها هو فقط السمات السيكولوجية للأفراد، إضافة إلى متغيرات تتعلق بخصائص النظام الاجتماعى المحيط بالفرد، بما يتضمنه من أدوار ووظائف وخصائص النظام الإعلامى القائم.

كما أضاف فى نموذجه بعداً آخر مهماً تمثل بالإضافة إلى تحقيق الإشباعات المختلفة فى تأثيرات تحدثها عملية استخدام الأفراد لوسائل الإعلام وما ينجم عن هذا الاستخدام من تأثيرات على البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى المجتمع بل وعلى النظام الإعلامى القائم فى المجتمع.

**إشباعات التعرض للصحف ووسائل الإعلام:**

وقد تنوعت الدراسات التى تناولت إشباعات مختلف وسائل الإعلام ومختلف المضامين الإعلامية سواء فى سياقات تاريخية متباينة، أى عبر فترات زمنية مختلفة، أو فى سياقات اجتماعية متنوعة، وخرجت بنتائج ثرية كانت أساساً اعتمد عليه الباحثون فى وضع قوائم بمجموعة الحاجات التى أثبتت الدراسات إمكان قيام وسائل الإعلام بإشباعها، واعتمد الباحثون فى هذا الصدد على استراتيجية بحثية لتحديد الحاجات التى تشبعها الوسائل والمضامين الإعلامية عبر إعداد قائمة تفصيلية بها وسؤال المبحوثين عن أفضل سبل إشباع هذه الحاجات عبر مختلف الاستخدامات الإعلامية، أو القيام بسؤال المبحوثين مباشرة لماذا تستخدمون هذه الوسيلة الإعلامية أو تلك، ولماذا تتعرضون لمضامين إعلامية محددة، وقد استخلص الباحثون فى هذه الصورة عدة إشباعات أساسية يحققها استخدام الأفراد لوسائل الإعلام، مثل:

"- متابعة وفهم ما يدور حول الفرد من أحداث وقضايا.

- تعزيز ودعم اتجاهات الأفراد القائمة نحو أحداث وقضايا وأشخاص.
- توجيه عملية تصويت الأفراد فى الانتخابات.
- تمضية وقت الفراغ وتحقيق حالة من الاسترخاء بالابتعاد عن ضغوط العمل والحياة عامة".

كذلك نحا بعض الباحثين إلى تصنيف هذه الحاجات والتى تمثل دوافع تحفز السلوك الاتصالى للأفراد فى مجال تعرضهم لوسائل الإعلام فى ثلاث فئات رئيسية هى:

"- متابعة ما يحدث فى البيئة المحيطة بالفرد.
- التوجيه بشأن القضايا المثارة فى البيئة المحيطة بالفرد.
- التواصل والتفاعل مع مختلف عناصر البيئة المحيطة.

وبحيث تتكامل الفئات الثلاث السابقة لتشكل نموذجاً أساسياً لدوافع الأفراد فى تعاملهم مع وسائل الإعلام".

كما توصلت الدراسات إلى أن الجمهور يمكنه التمييز بين الإشباعات المتنوعة المرتبطة بمختلف القنوات الإعلامية، فالصحف تم تصنيفها باعتبارها أهم وسائل الإعلام فى مجال الحصول على المعارف السياسية والاجتماعية، فى حين أن كلاً من الإذاعات وقنوات التليفزيون هما الأفضل فى مجال تحقيق الإشباعات الخاصة بالترفيه والاسترخاء والتغلب على عامل الشعور بالوحدة.

## تصنيف جمهور الصحف ووسائل الإعلام وفق دوافع التعرض:

وأخيراً فقد اتجهت بعض الدراسات إلى تصنيف جمهور وسائل الإعلام فى عدد من الأنماط وفقاً لطبيعة الدوافع التى تحفز سلوكيات تعرضهم لوسائل الإعلام وما تطرحه من مضامين، وقد تمثلت فى أنماط خمسة هى:

### الوظيفيون :

وهم يستخدمون وسائل الإعلام من أجل الحصول على معلومات تصبح إحدى أدوات إدارة شئونهم اليومية، وهكذا فإن تعرضهم لوسائل الإعلام يكون

بمثابة سلوك هادف من أجل الحصول على المعلومات والمعارف عن البيئة المحيطة بهم.

**صانعو الرأى:**

وهم يستخدمون المضامين التى تطرحها وسائل الإعلام من أجل تكوين آراء بشأن الأحداث المثارة ومقارنتها بآراء الآخرين فى هذا الصدد، وهكذا تكون مواد الرأى هى مجال اهتمامهم الرئيسي.

**الباحثون عن المتعة:**

وتشير دوافع علاقتهم بوسائل الإعلام إلى أن استخدامهم لوسائل الإعلام يمثل نشاطاً ممتعاً وعادة تجلب السرور، وهكذا يكون تعرضهم للمضامين الإعلامية المختلفة بمثابة عادة يومية وجزء من طقوس حياتهم.

وهؤلاء الأفراد داخل هذا السياق يطالبون بأن يكون ما تقدمه وسائل الإعلام أكثر إمتاعاً وتشويقاً، وهم لا يرغبون فى تعريض أنفسهم لقضايا ومضامين جدلية.

**المدافعون عن الذات:**

وهم يتعاملون مع وسائل الإعلام ويتعرضون لرسائلها من أجل تحقيق غرض أساسى هو تحسين صورتهم الذاتية ومحاولة الإعلاء من قدر أنفسهم، وذلك عبر ما يحصلون عليه من معارف وآراء تجعلهم موضع تقدير وترحيب من قبل الآخرين، فهم يستخدمون هذه المعارف فى حديثهم مع الزملاء والأصدقاء، كما أن ذلك يكون أحد سبل تخفيف عناء الوحدة عنهم.

**العابرون:**

وهم أفراد لهم دوافع كثيرة ومتنوعة فى مجال تعرضهم واستخدامهم لوسائل الإعلام، بحيث يصعب تصنيفهم فى واحد من الأنماط السابقة، وهم أفراد يسعون إلى الحصول على أشياء كثيرة من وسائل الإعلام، بل إنهم يرغبون فى أن تقدم لهم كل ما يحتاجون إليه رغم تنوع وكثرة هذه الحاجات.

والتصنيف السابق لا يعنى بالطبع وجود مجموعات من الجماهير منفصلة كل منها يندرج تحت نمط من الأنماط السابقة، بل إن التقسيم يعنى هنا أن هذه المجموعات تحركها فى سلوكياتها الاتصالية وفى مجال مختلف خصائص علاقتها بوسائل الإعلام دوافع مركزية، دون أن يمنع ذلك من وجود مجموعة دوافع تجعلهم يتبعون نمطاً ثانياً وثالثاً ولكنها تمثل مجموعة دوافع ثانوية أو ليست فى أهمية وتأثير مجموعة الدوافع المركزية الأولى.



## ملخص الوحدة الأولى

- تناولت هذه الوحدة فكرة محورية تؤكد على أن الصحف ووسائل الاعلام هى ظاهرة اجتماعية ترتبط فى أوضاعها ومسارات تطورها بطبيعة التطورات الحادثة فى المجتمعات التى تعمل فى إطارها.
- وعرضت لطبيعة الدور الأكثر وضوحا للصحف، والذى يرتبط بما تقوم به كوسيط اتصالى فى المجتمع ، فهى مصدر مركزى وأحيانا ما يكون الوحيد فى تشكيل معارفنا ومدركاتنا إزاء أحداث وقضايا تقع خارج نطاق تعاملنا المباشر.
- وبين المحتوى أن الدور المتسع الذى تضطلع به الصحف ووسائل الإعلام فى هذا الصدد ينبع من قدرتها على الوصول إلى مختلف قطاعات الجماهير بسرعة وعبر أنماط تقديم لم تكن متاحة من قبل، وقيامها بتحقيق إشباعات متنوعة للجمهور، مما يقوى من حالة اعتماده عليها.
- ووضحت الوحدة أن الصحف ووسائل الإعلام المختلفة تقوم بأداء وظائف متنوعة باعتبارها أحد عناصر البناء الاجتماعى، وتتحدد هذه الوظائف فى:
  - وظيفة تقديم المعارف عن الأحداث.
  - وظيفة تفسير الأحداث والمساهمة فى عمليات التنشئة إلى جانب مؤسسات أخرى.
  - وظيفة الحفاظ على استمرارية المجتمع من خلال الحفاظ على استمرارية منظومة القيم المركزية ودعمها.
  - وظيفة الترفيه عن الأفراد وتوفير سبل الاسترخاء.
  - وظيفة حشد وتعبئة الجماهير من أجل أغراض عامة فى مجالات السياسة والتنمية والعمل العام.

- وأخيراً، فقد تناولت الوحدة طبيعة الوظائف التى تقوم بها الصحف كما يدركها جمهور الصحف حيث عرض للفروض النظرية وللنتائج المختلفة لبحوث الاستخدامات والإشباعات، كما عرضت تصنيفاً شاملاً لدوافع تعرض الجمهور للصحف ووسائل الإعلام ومحتواها المتنوع.

## أسئلة على الوحدة الأولى

س١- وضح من خلال ما درست كيف تأثرت عملية ظهور الصحف فى مختلف المجتمعات الغربية بعوامل ومتغيرات سياسية واجتماعية متنوعة.

س٢- مثل ظهور صحافة الإثارة ثم الصحافة الصفراء تعبيرا عن تغيرات فى البناء الاجتماعى وكذلك عن تحولات فى صناعة الصحافة ذاتها. ناقش هذه العبارة فى ضوء ما درست.

س٣- تقوم الصحف ووسائل الإعلام بدور الوسيط بين الجمهور وبين الأحداث والوقائع والشخصيات التى تقع خارج نطاق تعاملهم المباشر، اشرح الأدوار والفعاليات المختلفة التى تؤدى من خلالها الصحف هذا الدور .

س٤- يرى البعض أن الصحف ووسائل الإعلام مجرد مؤسسات ثانوية تعتمد بصورة كلية على مؤسسات من خارجها للحصول على الأخبار والآراء، فى حين يرى بعض الباحثين أنها تملك مصادر مستقلة للقوة والتأثير فى المجتمع. ناقش هذه القضية موضحا رأيك عبر مبررات من قراءاتك وخبراتك الشخصية.

س٥- قدم الباحث مكويل Denis McQuail رؤيته للوظائف التى تقوم بها الصحف ووسائل الإعلام فى المجتمعات المعاصرة، باعتبارها مؤسسات إعلامية تعمل مع مؤسسات المجتمع الأخرى. حدد طبيعة هذه الوظائف وعلق عليها.

س٦- تقدم نظرية الاستخدامات والإشباعات جهدا بحثيا كبيراً فى محاولة لتفسير دوافع استخدام الأفراد لمختلف وسائل الإعلام وتعرضهم لمضامينها المتنوعة، وما يترتب على ذلك من إشباعات. اشرح الفروض والاستخلاصات المختلفة لهذه الدراسات.

س٧- سعت بعض الدراسات إلى تقديم نموذج شامل بشأن دوافع تعرض

الأفراد للمضامين المختلفة للصحف ووسائل الإعلام ، وسعت إلى تقسيم الجمهور فى فئات نوعية وفق هذه الدوافع . اعرض لهذا النموذج وبين رأيك بشأن تصنيفاته.

**أنشطة يقوم بها الدارس:**

١- التعرف على نماذج صحفية غربية ومصرية ومحاولة استخلاص السمات العامة للمضمون المقدم فى كلا النموذجين.

٢- التعرف على الفروق فى طبيعة الوظائف الإعلامية التى تسعى النماذج الصحفية الغربية المتنوعة لتحقيقها مقارنة بنماذج الصحف العربية والصحف المصرية.

٣- محاولة رصد دوافع تعرض عدد من الزملاء والأصدقاء وأفراد الأسرة لمختلف المضامين الصحفية، ونوع الإشباعات المتحققة من جراء التعرض.

## مراجع الوحدة الأولى

(١) أحمد حسين الصاوى، "فجر الصحافة فى مصر: دراسات فى إعلام الحملة الفرنسية" ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، ص ص ٩-١١.

(٢) لـويس عـوض، "تـاريخ الفكر المـصرى الحديث: عصر إسماعيل إلـى ثـورة ١٩١٩"، الجزء الثاني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣) ص٢٢٣ .

(3) Denis McQuail, "Mass Communication Theory : an Introduction", Third Edition (London: Sage Publications, 1994) pp. 65-66،

(4) Michael Gurevitch and Jay G. Blumler, Linkages Between The Mass Media and Politics: A model of The Analysis of Political Communication Systems, In: James Curran, Michael Gurevitch and Janet Woolacott, " Mass Communication and Society", (London: Arnold Publishers Ltd, 1982), p. 279.،

(5) Denis McQuail, Op.cit., pp. 77-79

(6) Jay G. Blumler and Elihu Katz (eds.), "The Uses of Mass Communication: Current Perspectives on Gratifications Research", (London: Sage Publications, 1974) .

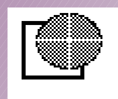
(7) Karl Erik Rosengren," Uses and Gratification: A Paradigm Outlined", In: Ibid, pp. 271-282.

(8) W. Philips Davison, James Boylan and Frederick T. C. Yu, " Mass Media: Systems and Effects ", Second Edition, (New York: Praeger Publishers Inc., 1982) p. 141.

(9) Greeg A. Payne, Jessica J. H. Severn, and David M. Dozien, "Uses and Gratifications Motives as Indicators of Magazines Readership", Journalism Quarterly, Vol. 65, Autumn 1988, p.906.

(10) Jean Dobos, "Gratification Models of Satisfaction and Choice of Communication Channels in Organizations", Communication Research, Vol. 19, No. 1, 1992, p. 32.

(11) A. Carlos Rutolo, "A Typology of Newspaper Research", Journalism quarterly, spring, 1987, pp.126 – 130.



# الوحدة الثانية

# تأثير خصائص البناء الاجتماعى على أوضاع وأدوار الصحافة

## الأهـــــــــداف:

فى نهاية هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادرًا على أن :

١- يعرف خصائص وعناصر النظام الإعلامى المعاصر وطبيعة تطور أدواره ووظائفه.

٢- يدرك واقع التفاعل المتبادل بين النظام الصحفى وبين مختلف عناصر البيئة الاجتماعية بسياقاتها السياسية والاقتصادية والقانونية.

٣- يفهم طبيعة العناصر والمتغيرات القادرة على إحداث تأثير نوعى فى مجال أوضاع وأداء الصحف وغيرها من وسائل الإعلام.

٤- يقارن بين مدى وحدود تأثير كل من هذه المتغيرات المختلفة فى النظم الصحفية المتنوعة فى مختلف البيئات الدولية.

٥- يستخلص مجموعة عناصر ومؤشرات تمكنه من معرفة وتقويم خصائص الأداء الصحفى داخل البيئات الصحفية القومية والحزبية والخاصة.

٦- يحلل نتائج بحوث القراء المقدمة ويستفيد منها فى معرفة المتغيرات المختلفة التى تعظم - أو على العكس تقلل- من إقبال القراء على مختلف الإصدارات الصحفية المتاحة فى السوق الصحفى المصرى.

**العناصر:**

- **سمات وعناصر النظام الصحفى.**
- **تأثير النسق السياسى على أوضاع وأداء الصحف ووسائل الإعلام:**
  - مظاهر ارتباط وتفاعل النظامين السياسى والصحفى.
  - التعددية الصحفية والإعلامية ومؤشرات قياسها.
  - عناصر نموذج قياس تأثير النسق السياسى فى أداء الصحف.
  - رؤية تحليلية لنماذج ومشاهدات من الصحافة المصرية المعاصرة.
- **تأثير البنية القانونية فى أوضاع وأداء الصحف:**
  - عناصر البنية القانونية المنظمة لعمل الصحف.
  - إطار تطبيقى لكيفية تأثير البنية القانونية فى الممارسات الصحفية.
- **اقتصاديات الصحف ووسائل الإعلام وتأثيرها فى أوضاعها وأدوارها:**
  - أوضاع الصحف فى ظل نظم اقتصاديات السوق.
  - أوضاع الصحف فى ظل نظم الملكية العامة.
  - تأثير طبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة للصحف فى أوضاعها وأدوارها.
- **الجمهور والصحف: محددات العلاقة:**
  - سمات جمهور الصحف.
  - أهداف دراسة جمهور الصحف.
  - العوامل التى تحكم عملية تعرض الجمهور للصحف.
  - مؤشرات من بحوث قراء الصحف فى الدراسات الغربية.
  - مؤشرات من بحوث القراء فى الدراسات الصحفية المصرية.

# الوحدة الثانية

# تأثير خصائص البناء الاجتماعى على أوضاع وأدوار الصحافة

## سمات وعناصر النظام الصحفى والإعلامى:

إن الصحف ووسائل الإعلام القائمة فى مجتمع ما يمكن أن تشكل فى مجموعها نظاماً صحفيا وإعلامياً يصبح واحداً من مكونات البناء الاجتماعى بمفهومه الشامل، ونحن إذ نتحدث عن الصحف ووسائل الإعلام فى المجتمعات المعاصرة فإننا بالتأكيد نتحدث عن مؤسسات للإنتاج الإعلامي، تتضمن مجموعة من المقومات أو العناصر البشرية والاقتصادية والتكنولوجية والتى يمكن تسميتها بعناصر البيئة الداخلية للوسيلة الإعلامية والتى تتفاعل معاً لإنجاز أهداف الوسيلة الإعلامية، وهذه العناصر تتداخل فى التأثير على كافة مراحل إنتاج المواد الإعلامية التى تقدمها مختلف وسائل الإعلام، وذلك منذ العمليات الأولى الخاصة بتلقى مصادر المواد الإعلامية التى تصبح مدخلات للنظام الإعلامى والتعامل معها، ثم ما يلى ذلك من عمليات تحويلية تتم على المادة الخام من إعداد وتجهيز فنى واختصار أو إضافة حتى عرضها.

كذلك فإن هذه المواد الإعلامية فى مراحل إنتاجها داخل النظم الإعلامية تخضع لتأثير مجموعة من المتغيرات الخارجية من خارج وسائل الإعلام ذاتها، والتى تفرزها مقومات البناء الاجتماعى بمفهومه الشامل من أوضاع سياسية واقتصادية وقانونية تحكم مختلف التفاعلات وتحدد أدوار مختلف الأنظمة الفرعية - والتى من بينها الإعلامية - القائمة داخل المجتمع، وهذه المتغيرات تلقى بتأثيرها أيضاً على أداء وسائل الإعلام فيما يتعلق بعمليات إنتاج المواد الإعلامية المختلفة، بحيث تخرج فى نهاية الأمر كرسائل إعلامية حاملة لكافة خصائص وشروط البيئتين الداخلية والخارجية للوسيلة الإعلامية.

وفى هذا الإطار تتنوع العناصر والمتغيرات الرئيسية الفعالة والمؤثرة على أداء وأوضاع الصحف ووسائل الإعلام فى المجتمع، سواء تركزت فى عناصر ومقومات الوسيلة الإعلامية ذاتها متمثلة فى نمط ملكية وسائل الإعلام وطبيعة الموارد الاقتصادية التى تعتمد عليها، وكذلك طبيعة السياسة الإعلامية للوسيلة، ثم طبيعة البنية التكنولوجية التى تعتمد عليها، وأخيراً خصائص القائمين بالاتصال والذين يشكلون العنصر البشرى فى البيئة الداخلية للوسيلة الإعلامية، والواقع أن هذه العناصر والمتغيرات الداخلية متشابكة ومتفاعلة فى مسار عملية إنتاج المواد الإعلامية، حيث لا يمكن فصل السياسات الإعلامية التى تتبعها الوسيلة الإعلامية عن نمط ملكيتها وطبيعة مواردها، كذلك فإن خصائص وأداء القائم بالاتصال لا تنفصل عن طبيعة السياسات الإعلامية المتبعة فى الوسيلة وعناصر البنية التكنولوجية المتاحة لتيسير الأداء الإعلامى، وهكذا فإن تداخل هذه المتغيرات هو أمر فعلى، وإن فصلها هو فقط لدواعى الدراسة والتحليل.

أما عن المتغيرات المؤثرة فى أداء الصحف ووسائل الإعلام والتى تأتى من خارجها، فتشمل طبيعة النظام السياسى القائم فى المجتمع ومدى تأثيرها على وضع وأدوار وسائل الإعلام، ثم تأثير طبيعة التوجهات الاقتصادية والعمليات الاقتصادية القائمة على أوضاع وأدوار وسائل الإعلام، ثم تأثير البناء التشريعى القانونى القائم فى المجتمع وخاصة ما يتعلق منه بنظام ملكية وسائل الإعلام وسبل إدارتها، والقيود القانونية على عمليات البث والنشر لمختلف المضامين الإعلامية، وطبيعة الضمانات وحجم الحريات المتاحة للإعلاميين فى الحصول على المعلومات ومعالجة مختلف الشئون، وطبيعة العقوبات المفروضة ومدى مناسبتها، ثم يأتى المتغير الرابع والخاص بجمهور وسائل الإعلام وكيف توثر خصائصه ومقوماته وتوجهاته وأدواره فى المجتمع على أداء وسائل الإعلام.

وبالطبع فإن عناصر هذه البيئة الخارجية للنظامين الصحفى والإعلامى متداخلة أيضاً، وإن فصلها هو لدواعى الرصد والتحليل، ذلك أن طبيعة النظام

السياسى للمجتمع تؤثر وتتدخل فى تحديد سمات البنية القانونية الحاكمة لأوضاع وسائل الإعلام، كذلك فإن دور الجمهور فى التأثير على أدوار وأداء وسائل الإعلام مرتبط بطبيعة العمليات الاقتصادية فى المجتمع. وأخيراً فإن كل هذه المتغيرات سواء من داخل وسائل الإعلام أو من خارجها تتداخل فى تأثيرها، حيث لا يمكن مثلاً الحديث عن أداء وأدوار القائم بالاتصال فى انفصال عن طبيعة البناء القانونى وما يتيحه من ضمانات لعمل القائم بالاتصال.

وهكذا يصبح رصد وتحليل الشروط الذاتية الخاصة بالوسيلة الصحفية والإعلامية عامة، والشروط الموضوعية المحيطة بها محددًا أساسيًا فى فهم وظائفها وكيفية ممارسة أدوارها، والصحف ووسائل الإعلام لا تختلفان فى ذلك عن غيرها من أنساق المجتمع الأخرى، بحكم ارتباط عناصر الظاهرة الاجتماعية ببعضها، بحيث تكون دراسة وسائل الإعلام جانباً من دراسة الظاهرة الاجتماعية وذلك من خلال رصد وتحليل ارتباطات مؤسسات الإعلام بمختلف المؤسسات الأخرى السياسية والاقتصادية والقانونية، وسوف نركز فى رصدنا هنا على المتغيرات الخارجية، بحكم أننا معنيون أساساً برصد التأثيرات المجتمعية على أدوار وسائل الإعلام.

ويقصد هنا بالبناء الاجتماعى: الإشارة إلى مختلف الأنساق الفرعية السياسية والاقتصادية والقانونية، والتى تشكل المقومات الأساسية للمجتمع إضافة بالطبع إلى الجماهير، باعتبارها العمود الفقرى لهذا البناء الاجتماعي، وسيتم مناقشة تأثير كل منها على أوضاع وأدوار وسائل الإعلام فى المجتمع كما يلى:

## أولا - تأثير طبيعة النسق السياسى السائد فى المجتمع على أوضاع وأدوار الصحف ووسائل الإعلام:

### تمهيد :

لقد تأسست مبكراً فى هذا الصدد أطر نظرية فى محاولة لفهم الأدوار التى يمكن أن تقوم بها الصحف ووسائل الإعلام فى ظل النظم السياسية المختلفة،

وهى تقوم على أساس طرح الأدوار التى يمكن أن تقوم بها الصحف ووسائل الإعلام باعتبارها انعكاسًا مباشرًا لوجود نوعين من النظم السياسية، نظم سلطوية ونظم ليبرالية، ووفقاً لذلك يتم تقسيم النظم الصحفية والإعلامية إلى نظم صحفية وإعلامية سلطوية وأخرى ليبرالية، وفى الأولى يكون الطريق مغلقاً أمام حرية الأفراد فى ملكية وسائل الإعلام وتوجيه سياساتها الإعلامية، وفى النظم الإعلامية الليبرالية توجد حريات واسعة للأفراد فى ملكية الصحف ووسائل الإعلام فضلاً عن التعبير عن آراء مختلف التيارات السياسية فى هذه المجتمعات.

وهكذا وعلى طرفى نقيض يتم اختزال الظاهرة الإعلامية فى مختلف المجتمعات إلى حدين لا التقاء بينهما، ويتم تقديم النموذج السابق كإطار صالح لقياس أوضاع وحرية الإعلام فى مختلف المجتمعات استناداً على تحليل القوانين المنظمة لوسائل الإعلام، بما يمثل اختزالاً للظاهرة الإعلامية متعددة الروافد، والتى يجب لفهم طبيعة أدوارها المزاوجة بين رصد دقيق لطبيعة النظام السياسى من حيث مدى توزيع القوة بين مختلف مؤسساته، وطبيعة عملية صنع القرار والقوى المتحكمة فيها، وداخل ذلك يتم دراسة القوانين المنظمة للإعلام كما يكتمل التحليل برصد وتحليل الممارسات الإعلامية القائمة فى المجتمع لفهم حدودها بحيث يمكن التوصل إلى فهم دقيق شامل للظاهرة الإعلامية فى مجتمع ما.

والواقع أن إدراك الحكومات فى مختلف النظم السياسية للدور الذى يمكن أن تضطلع به الصحف ووسائل الإعلام، وما يمكنها أن تحدثه من خلال دورها كوسيط جماهيرى واسع الانتشار، جعل من عملية تنظيم نشأة والعمل بالصحف ووسائل الإعلام عملية تسعى الحكومات إلى التدخل فيها بدرجات متفاوتة كتأكيد على دور الصحف ووسائل الإعلام فى العملية السياسية، إلى الحد الذى أصبح عنده التنافس بين القوى والأحزاب السياسية يعتمد على السيطرة على الصحف ووسائل الإعلام باعتبارها إحدى أهم فعاليات إدارة الصراع السياسى، وكوسائط

لها سرعتها فى الوصول إلى الجماهير المتنازع على كسب ولائها، بحيث تصبح الجماعة السياسية الأقوى، هى تلك الجماعة التى تحتكر أو تستحوذ على القدر الأكبر من مراكز الاتصال بالجماهير، لأن ذلك يعنى إمكانيات أكبر للوصول إلى الجماهير وربطهم بمواقف هذه الجماعات السياسية.

**مظاهر ارتباط وتفاعل النظامين السياسى والصحفى:**

ومظاهر الارتباط بين النظام الصحفى والإعلامى عامة وبين النظام السياسى متنوعة وتختلف باختلاف المجتمعات، حيث تعد أوضاع وسائل الإعلام وأدوارها فى مجتمع ما نتاجاً لمصادر القوة التى تستمدها من الفلسفة السياسية التى تحكم المجتمع، أى من خلال النظر إلى طبيعة المحددات التى تشكل النظام السياسى وكيفية توزيع القوة بين مختلف مؤسساته، ففى النظم السياسية التى تقوم على أساس تركيز السلطة فى يد جماعة سياسية واحدة فى ظل نظام سياسى غير تعددى تكون أدوار وسائل الإعلام مستمدة من رؤية السلطات لها، مثل هذا الوضع يجعل أدوارها تتشكل فعليا فى محورين أساسيين ومتكاملين، فهى تبث وتنشر قرارات النخب السياسية، كما تقوم بإضفاء الشرعية على توجهاتها مظهرة إياها على أنها تعبر عن واقع جماهيرى.

وهكذا فإن الصحف ووسائل الإعلام داخل هذا الإطار "تشكل عاملاً مهماً فى تغليب السلطة وتقويتها وصيانتها والمحافظة عليها، إن صوتها يصل إلى الجمهور قوياً ومدعوماً وهكذا تكتسب الأفكار الشخصية بروزاً وبالتالى قوة لا يمكن تحقيقها بطريقة أخرى".

وتأسيسا على ذلك وعبر مبررات عدم إثارة ثغرات حزبية وتوحيد الجمهور من أجل تحقيق التنمية، يتم فرض صوت واحد يتدفق من القيادات إلى الجماهير، دون الحرص على أن تكون الصحف ووسائل الإعلام مرآة وساحة لقطاعات الرأى العام تعرض قضاياها ذات الأولوية.

ويمكن القول: إنه كلما اتسع نطاق الحريات العامة فى المجتمعات، ارتبط ذلك وأدى أيضا إلى وجود أدوار قوية ومؤثرة للصحف وغيرها من وسائل

الإعلام فى مجال تعبئة الجماهير وصنع القرار فى مجتمعاتها، ذلك أن حرية وسائل الإعلام هى نتاج لوجود تنوع فى الآراء السياسية التى تملك رؤى مختلفة بشأن إدارة العملية الاجتماعية ككل، وفى ظل وجود اتفاق بين مختلف القوى السياسية على عدد من المحددات، أهمها عدم احتكار أى منها للحقيقة، ويأتى دور وسائل الإعلام داخل هذا السياق كمعبر عن الرؤى المتباينة بل والمتعارضة وكوسيلة لكسب ولاء الجماهير لهذه القوى.

هذه الأدوار للصحف ووسائل الإعلام فى المجتمعات ذات التعددية الحزبية لا تتنافى مع قيام وسائل الإعلام بدورها فى إعادة إنتاج النظام السياسى الذى منحها هذا الدور عبر دعم استمراريته، ولكن يتم ذلك بآلية مختلفة يتم من خلالها طرح المشكلات بوضوح مما يؤدى إلى عمليات تصحيح داخل النظام السياسى تدعم استمراره، حيث تلعب وسائل الإعلام داخل هذا الإطار أيضاً دورها كقناة معلومات تحمل آراء الجماهير محققة التواصل بين القيادات والجماهير.

وتأخذ العلاقة بين الحكومات والصحف وغيرها من وسائل الإعلام فى مختلف المجتمعات المعاصرة عدة أشكال، أهمها شكل تتعامل فيه الحكومات مع وسائل الإعلام وكأنها إحدى أدوات هدم وجودها وتقويض استمراريتها، وفى هذا الصدد تصبح المكتسبات التى تحققها وسائل الإعلام من ضمانات متزايدة لحرياتها، تراها الحكومات وكأنها بالخصم من سلطاتها، حيث تعمل وسائل الإعلام فى هذا الإطار كجهاز راصد ونقدى فى إدارة الحكومات لمختلف الشئون، بل وفى ظل هذا الوضع يمكن أن تفقد النخب السياسية سيطرتها على وسائل الإعلام، حيث ينتهى دورها كحامل لأفكارهم وتصبح نداً مستقلاً.

وعلى نقيض هذا الشكل هناك شكل آخر يتمثل فى احتواء السلطات فى بعض الدول لوسائل الإعلام عبر احتكار حق التأسيس والإصدار، والسيطرة على مصادر تمويلها وعمليات التوظيف بها، وهو الأمر الذى يمنح هذه السلطات اليد العليا فى توجيه أدوار وسائل الإعلام فى مجال معالجة مختلف القضايا.

وبين هذين الحدين تحدث مستويات مختلفة من التعاون المتبادل بين الحكومات ووسائل الإعلام، تنبع من الاحتياج المتبادل، فالحكومات تحتاج لوسائل الإعلام من أجل إبراز أدوارها وإنجازاتها وربط الجماهير بسياستها وإبراز أشخاص النخب وتحقيق القبول الجماهيرى لهم عبر تقديمهم فى صور مواتية، كما تتحقق مصلحة وسائل الإعلام عبر اعتمادها على المسئولين من أجل الحصول على المعلومات ونشر القرارات التى تهم المصالح الحيوية لقطاعات الجماهير، وهذا التعاون ينبغى أن تكون له مبادئه التى لا تجعله يؤثر فى النهاية على موضوعية الأداء الإعلامى، وحتى لا تتحول وسائل الإعلام إلى أداة فى يد النخب السياسية.

ورغم ذلك فإن هناك آراء ترى أنه حتى فى ظل وجود تعددية سياسية وإعلامية فإن وسائل الإعلام تميل لأن تعكس توجهات القطاعات التى تحظى بأكبر قدر من السلطة، فهى تميل إلى مناصرة الأقوى.

**التعددية الصحفية والإعلامية ومؤشرات قياسها:**

والواقع أنه رغم وجود تعددية سياسية وإعلامية فإن ذلك لا ينفى إمكانية توحد توجهات المنظومة الإعلامية عبر آليات مختلفة، تبدأ من مصادر التمويل وتنتهى عند تركز ملكيات وسائل الإعلام فى يد نخب اقتصادية ذات توجهات سياسية متوافقة .

لذلك يرى الباحثون أن التعددية الإعلامية فى أى مجتمع لا بد وأن تتضمن "ثلاثة مستويات، أولها: تعدد الرسائل الإعلامية التى يكون الجمهور قادراً على التعرض لها، ويقصد بتعددها هنا تنوع مضمونها ويتم التأكد من ذلك من خلال تحليل مضمون الرسائل الإعلامية ذاتها.

أما المستوى الثانى: فيتعلق بتعدد وسائل الإعلام ذاتها أى كثرة عدد الوحدات الإعلامية، وذلك انطلاقاً من افتراض أنه كلما ازداد عدد وسائل الإعلام فى المجتمع أدى ذلك إلى تنوع مضمونها، وهو أمر ليس صحيحاً بالضرورة.

أمـا المـستوى الـثالث مـن الـتعددية: فيـتعلق بـتعدد القائمـين بالاتـصال، والافتراض القائم هنا أنـه: كلما تنوعت أنماط القائمين بالاتصال وتزايد عددهم زاد تنوع المعلومات والآراء، وهو أمر ليس صحيحاً بالضرورة. ومن بين المستويات الثلاثة السابقة، تبرز تعددية الرسائل الإعلامية كأهم محدد فى تعريف التعددية الإعلامية، أما المحددان الآخران فقد يسهمان أو لا يسهمان فى إحداث التعددية الإعلامية".

ويمكننا أن نخلص إلى أن إرساء التعددية الإعلامية بمستوياتها الثلاثة يتطلب، بالإضافة إلى مناخ سياسى يضفى الشرعية على وجودها، رأيًا عامًا واعيًا ومدركًا لأهمية هذه التعددية، وقد نجحت وسائل الإعلام فى المجتمعات الليبرالية فى الربط بين حريتها الذاتية ومجموع الحريات الأخرى فى المجتمع فأصبح الرأى العام يميل إلى الدفاع عن حريتها كتأكيد لحريته هو فى المعرفة والمشاركة فى صنع القرار.

## نموذج لقياس تأثير النسق السياسى فى أداء الصحف ووسائل الإعلام:

ونعرض فيما يلى أحد النماذج التى قدمها باحثو الاتصال السياسى يعرضون فيه لأبعاد أربعة أساسية ترتبط من خلالها وسائل الإعلام بالنسق السياسى، ويمكن من خلال رصدها فى مختلف المجتمعات قياس طبيعة تأثير الحكومات والسلطات على أدوار وأداء وسائل الإعلام وحدود هذا التأثير والتى تتمثل فيما يلى:

### ١- درجة السيطرة على وسائل الإعلام :

ورغم صعوبات تحديد درجة السيطرة من خلال تنوع المعايير المستخدمة وصعوبة ترجمة مظاهر التبعية الإعلامية إلى مجموعة منتظمة من المؤشرات فضلاً عن تجنب تنميط الواقع إلى ثنائيات مطلقة تعبر عن وجود الحرية فى مجتمعات معينة وغيابها فى مجتمعات أخرى، فإن هناك ثلاثة مجالات يمكن من خلالها قياس درجة سيطرة الحكومات على وسائل الإعلام وهى:

**(أ) السيطرة على مجال التوظيف فى وسائل الإعلام:** ويتأتى ذلك عبر وضع الأفراد الموالين سياسياً وتركزهم داخل وسائل الإعلام بدلاً من اللجوء إلى الضغوط والجزاءات لدفع العاملين فى الاتجاه المطلوب، فضلاً عن عمليات تعيين من تم إخضاعهم للتنشئة عبر تدريب تضمن عناصر من التلقين السياسى، أو قد يتم إلزام العاملين فى وسائل الإعلام بالحصول على ترخيص بالعمل يتم احتكار إصداره من قبل الحكومات.

**(ب) السيطرة على تمويل وسائل الإعلام:** ذلك أن الوسائل الإعلامية التى تعتمد بصورة كلية أو فى الجزء الأكبر من مواردها على المساندة المالية الحكومية المباشرة هى أكثر عرضة للسيطرة عليها، بل إنه حينما تحصل وسائل الإعلام على مواردها من توزيع الصحف أو من الرخص كما فى بعض النظم الإذاعية أو من الإعلانات، فقد تؤسس الحكومات لحقها فى التدخل عبر إخضاع هذه المصادر للتصديق والموافقة عليها.

**(ج) درجة السيطرة على مضامين وسائل الإعلام:** وهذا البُعد شديد الأهمية، ويتم تحديد وقياس مدى السيطرة الحكومية على المضامين المقدمة عبر وسائل الإعلام من خلال رصد ما يلى:

- المدى الكلى للمضمون الخاضع للتوجيه.
- درجة التدخل فى عمل القائمين بالاتصال عبر آليات الأوامر والتوجيهات.
- آلية نفاذ وتحقيق السيطرة السياسية، هل عن طريق الإشراف المباشر أم من خلال هياكل وسيطة لها الصلاحيات مثل المجالس الإعلامية؟

**٢- درجة تحزب الصحف ووسائل الإعلام:**

فقد تكون وسائل الإعلام لها ارتباطات بالأحزاب والقوى السياسية المختلفة أو على العكس قد تكون مرتبطة فقط بهيئات حكومية.

**٣- درجة تكامل النخبتين السياسية والإعلامية:**

ويساعد هذا البعد فى إلقاء الضوء على بعض الميكانيزمات غير الرسمية التى يمكن أن يتدفق من خلالها التأثير، إذ قد تأتى النخب الإعلامية القائمة على إدارة وتوجيه وسائل الإعلام من ذات الأطر الاجتماعية والثقافية للنخب السياسية، ومن ثم يكون توحد الخلفيات والقيم والاهتمامات مؤشراً على توحد الآراء المطروحة فى وسائل الإعلام، أيضاً قد يحدث تداخل وتشابك بين أعضاء كلٍ من النخبتين، فكثير من أعضاء النخبة الإعلامية قد يؤيدون أو يدعمون اتجاهات سياسية وحزبية محددة، كما قد يأتى بعض السياسيين من صفوف النخبة الإعلامية ذاتها، بل قد تنشأ هيئات حدودية فى كلا النسقين: السياسى وتنشأ به مكاتب إعلامية، والإعلامى وتنشأ به مكاتب العلاقات العامة، ويعمل فى كل منها أشخاص أصحاب خبرات فى مجال عمل الآخرين، كما قد ينتمى أعضاء النخبتين إلى ذات النوادى الاجتماعية.

**٤- طبيعة المبادئ المهنية لوسائل الإعلام:**

ذلك أن المبادئ والقيم المهنية والتى يؤمن بها العاملون بوسائل الإعلام يمكن أن تقف كحائط صد ضد الميول الرسمية وغير الرسمية الساعية إلى إخضاع وفرض التبعية على أداء وسائل الإعلام لخدمة أهداف السياسيين، مثل هذه المبادئ والخاصة بضرورة تغليب اعتبارات خدمة الجمهور ورفعها فوق أية اعتبارات سياسية، والإيمان بوظيفة الإعلام كحارس على المصلحة العامة، ومبادئ النزاهة والموضوعية فى عرض المعلومات.

وهكذا فإن النموذج السابق يقدم أسساً موضوعية لرصد تأثيرات النسق السياسى فى أداء وسائل الإعلام، بحيث يمكن عبر تطبيقه ورصد تجليات عناصره فى مختلف المجتمعات الوصول إلى مدى تأثير السلطات فى عمليات وسائل الإعلام وأدوارها فى المجتمع، وإن كنا نؤكد تداخل هذه الأبعاد فى الواقع الفعلى، ذلك أن وسائل الإعلام قد أصبحت مؤسسات إعلامية ضخمة لها

أساليبها فى تكييف القادمين الجدد لنمط مخرجاتها ونوع الأداء الإعلامى المطلوب الحصول عليه، وهى قواعد مؤسسية لا تسمح بالخروج عليها، فبعد فترة من الالتحاق بالمؤسسة الإعلامية يلحظ الوافد الجديد - من خلال عدم نشر بعض الكتابات والسماح لأخرى بالظهور - معايير النشر ومن ثم الاستمرارية، حتى إن النظام الإعلامى نفسه وبعد فترة محدودة لا يحتاج إلى التدخل فى شكل جزاءات، فالعاملون قد اكتسبوا حساسية للمواقف المختلفة.

وهكذا يمكن القول: إن النموذج السابق يفيد فى بعده الأول ويمكن استخدام الأبعاد الثلاثة الأخرى كتفاصيل مؤكدة له، بحيث يمكن من خلاله رصد آليات تأثير النسق السياسى وتدفق هذا التأثير وتجلياته فى المخرجات الإعلامية.

## تأثير طبيعة النسق السياسى فى أوضاع وأدوار الصحافة المصرية (رؤية تحليلية تطورية):

إن تتبع مسيرة نشأة ونمو الظاهرة الصحفية فى مصر يؤكد بوضوح أنها استجابت لتأثيرات المتغير السياسى، ذلك أن نشأة الصحافة المصرية ذاتها، وكما سبق توضيح ذلك، تمت على يد والى مصر محمد على فى إطار مشروعه التحديثى، وكانت الصحافة هى الآلة الدعائية للمشروع، مما يؤكد على الدور الذى قدرته السلطات للصحافة منذ بواكير نشأتها، وتجسد هذا الدور فى الأداء الإعلامى لصحيفة الوقائع بنشرها للقرارات الرسمية وللمقالات التى تشيد بسياسات الوالى محمد على، موضحة حدود التبعية الكاملة للفاعلين الأساسيين داخل النسق السياسى المصرى وقتئذ، كم أن ظهور الصحافة الأهلية فى عهد الخديوى إسماعيل ارتبط بحدوث تغيرات أساسية فى بنية النسق السياسى تمثلت فى: إنشاء مجلس شورى النواب، وظهور تيارات وطنية معارضة لسياسات الاستدانة من الأجانب والخضوع للتدخلات الأجنبية، بل عبرت الخريطة الصحفية فى عهد إسماعيل عن الاستقطابات السياسية الحادثة فى الواقع المصرى حيث ظهرت صحف عديدة كل منها يعبر عن قوى سياسية محددة سواء تمثلت فى انجلترا أو فرنسا أو تركيا أو الخديوى أو القوى الوطنية

المصرية، وهكذا ومع تنوع الفعاليات السياسية ظهرت خريطة صحفية تعبر عن تلك الصراعات ما بين صحف وطنية تهاجم التدخل الأجنبي، فضلاً عن صحف موالية للقوى الأجنبية فضلاً عن صحافة تدافع عن مواقف الخديوى، واستمر هذا الأمر وتصاعد إلى أن قامت الثورة العرابية فى عام ١٨٨١ وفى هذه الفترة القصيرة وحتى الاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢ حظيت الصحف الوطنية برعاية ودعم من الثورة فنمت وكثر عددها فى مقابل محاصرة الثورة العرابية للصحف الموالية للخديوي، وانتهت هذه الفترة بهزيمة الثورة والقضاء على صحفها كمؤشر واضح على ارتباط الظاهرة الصحفية بالتغيرات الحادثة فى النسق السياسى. وتلا ذلك فترة ممتدة فى تاريخ الصحافة المصرية منذ الاحتلال الإنجليزى وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث مضت مسيرة الصحافة المصرية متأثرة بالتطورات الحادثة فى النظام السياسى وعكست الصراع الدائر بين القوى الوطنية والاحتلال من أجل حصول مصر على الاستقلال كهدف رئيسى، ثم إنجاز الديمقراطية وكفالة الحريات الدستورية، وعكست الخريطة الصحفية فى هذه الفترة تعدداً فى التوجهات والمواقف وفقاً لطبيعة القوى السياسية التى تصدرها وانحيازاتها السياسية ومواقفها من هاتين القضيتين.

وخاضت الصحافة الوطنية المعبرة عن الجماعة الوطنية المصرية المناهضة للاحتلال معركتها مدافعة عن حق مصر فى الاستقلال ومهاجمة الاحتلال والقصر وعانت فى سبيل ذلك من عسفهما الكثير لتسجل فى صفحاتها تاريخ الكفاح الذى خاضه الصحفيون، وما قاسوه فى سبيل ذلك من اعتقالات فضلاً عن مصادرة الصحف ذاتها، وقد شهدت هذه الفترة وعياً صحفياً هائلاً نما وتطور ليطالب بالاستقلال بمفهومه الشامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

والواقع أن فهم الأوضاع الحالية للصحافة المصرية يستلزم منا العودة إلى النظام الأساسى الذى أرسى مجمل القواعد التى استقت منها الصحافة أسس عملها، ويصبح من الضرورى فى هذا الصدد رصد ارتباطات النظام الصحفى

المصرى بالتغيرات السياسية الحادثة، حيث اشتمل الواقع الصحفى فى مصر مع قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ على تعددية صحفية ناجمة عن وجود مجموعة قوى وأحزاب سياسية لها صحفها المعبرة عنها والموالية لها، إضافة إلى صحف يصدرها أفراد ولها ميول حزبية، وقد حافظت ثورة يوليو فى بدايتها على هذا التنوع وحاولت فى الوقت ذاته أن توجد لنفسها صوتًا عبرت عنه الصحف التى أصدرتها مثل مجلة التحرير ومجلة بناء الوطن وجرائد الشعب والجمهورية، وتزامن مع ذلك إنشاء وزارة الإرشاد القومى، كوزارة ذات مهام إعلامية وثقافية محددة.

وسرعان ما حدث صدام بين مجلس قيادة الثورة والأحزاب القائمة نتيجة مطالبة الثورة لها بتطهير نفسها، وما تلا ذلك من بحث كيفية تنظيم وتسيير الحياة السياسية المصرية، وجاءت أزمة مارس ١٩٥٤ لتحسم السلطة تماماً فى يد قادة الثورة لتبدأ فعلياً مرحلة ثورة يوليو فى الحكم، وتزامناً مع ذلك انتهت هذه الأحداث بإلغاء الأحزاب. ومن ثم وقف صحفها المعبرة عنها، وكان من نتاج ذلك صحفياً صدور قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لعام ١٩٦٠، وهو الذى قنن لعمليات تأميم وتحويل المؤسسات الصحفية لتصبح مملوكة للتنظيم السياسى الوحيد- البديل عن التعددية الحزبية - التابع للسلطة التنفيذية وهو الاتحاد القومي، وهكذا تم اختزال الظاهرة الصحفية فى توجه أحادى تماماً، كما تم اختزال التعددية الحزبية فى تنظيم سياسى واحد ليتأكد عمق ترابط الظاهرتين السياسية والإعلامية. فبصدور قانون تنظيم الصحافة نصت المادة الثالثة منه على تحويل ملكية صحف دار الهلال ودار أخبار اليوم ودار روزاليوسف وملحقاتها من مطابع وآلات ومؤسسات الإعلان والتوزيع التابعة لها إلى ملكية الاتحاد القومى، ومنذ تلك اللحظة نستطيع التأريخ لظهور صحف قومية، ليس بمفهوم أنها قومية التوزيع والانتشار الجغرافى أو صحف مستقلة تعبر عن مجموع الآراء على المستوى القومى، ولكن مدلول لفظة "القومية" فى ذلك الوقت كان ينصرف إلى رسميتها، أى ارتباطها بالسلطة السياسية والنخبة التنفيذية.

وكان تأميم الصحف هو البداية الفعلية لباقى عمليات التأميم التى تمت فى العام التالى مباشرة، الأمر الذى يؤكد الأهمية التى أولتها السلطة السياسية لدور الصحافة فقد رأته بمثابة باب رئيسى تمر من خلاله أفكارها ومواقفها، وامتداداً لذلك فقد حظر هذا القانون على أية قوى سياسية إصدار صحفها الخاصة، كما ربط العمل بالصحافة بالحصول على ترخيص من الاتحاد القومى، وهكذا تم تأميم الصحافة عبر قانون تنظيمها وتحت شعار تحريرها من سيطرة رأس المال.

وكان نتاج هذه السيطرة التحكم فى عمليات التعيين فى الوظائف الصحفية القيادية "رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير" حيث يتم تعيينهم من قبل اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى، وعلى هذا الأساس تم وضع أهل الثقة وإقصاء الصحفيين المخالفين لرؤية السلطة، "فعلى سبيل المثال: تم إعفاء فكرى أباظة من رئاسة مجلس إدارة دار الهلال ورئاسة تحرير مجلة المصور بسبب مقال نشره بمجلة المصور فى ١٩٦١/٨/١٧ عرض فيه تصوره لحل النزاع العربى الإسرائيلى ورأت السلطة الحاكمة أنه يتعارض مع سياساتها، ولم يعد إلى عمله إلا فى إبريل ١٩٦٢ بعد أن اعتذر علناً على صفحات جريدة الأهرام". وهكذا تجسدت حالة الاحتواء الكامل للصحافة عبر استخدام وسائل التأثير فى الأداء الصحفى، ليقتصر الأمر على نشر المواد الصحفية الداعمة لمواقف وتوجهات القيادة مع تبريرها وترويجها لتحقيق القبول الجماهيرى بها، ورغم أن أغلب الكتابات لا تخرج عن صيغة التبرير أو التأييد والمشاركة فى الحملات التى كان يخوضها النظام الحاكم من أجل تعبئة الرأى العام.. لم تخل هذه المرحلة من بعض الممارسات اللاديمقراطية التى اقترفتها السلطة مع الصحافة والصحفيين، وكان أبرزها نقل بعض الصحفيين من عملهم فى المؤسسات الصحفية إلى مؤسسات القطاع العام خلال الأعوام ١٩٦٤ – ١٩٦٦ بحجة أن المؤسسات الصحفية تخضع لقوانين المؤسسات العامة وكشفت القيادة السياسية بهذا الإجراء عن تقييمها الفعلى للصحافة ونظرتها إليها كقطاع من قطاعات السلطة التنفيذية".

ويوضح لنا أحد الصحفيين الذين شهدوا تلك الأحداث كيف تجلت آليات السيطرة والتوجيه على أداء الصحفيين ذاتهم حيث يقول: "كانت بداية أغلب كتاب جيلى مع ثورة ٢٣ يوليو.. وكان يوجد فى كل صحيفة رقيب رسمى تأتيه كل الموضوعات فيجرى قلمه بالحذف الذى يراه... ومع مرور الوقت أصبح الكاتب يكتب وعيناه على السلطة... وأظن أن الكتابة بدأت تفسد منذ هذا التاريخ.. إذ أوشكت صلة الكاتب بالقارئ على الانقطاع ... وهكذا أصبح علينا أن نجتهد فى التعرف على المجالات المسموح بها، وأن ندرب أنفسنا على إطاعتها والسير على منوالها".

واستمرت الظاهرة الصحفية المصرية فى تطورها مرتبطة بالتغيرات الحادثة فى بنية النسق السياسى المصرى، وهو ما حدث فى عهد الرئيس الراحل السادات، ذلك أنه فى إطار سياساته الداعية إلى الانفتاح على الغرب، قدم الرئيس السادات فى أبريل عام ١٩٧٤ - وبعد إحراز نصر أكتوبر - ورقة للنقاش بشأن تطوير التنظيم السياسى الوحيد القائم الممثل فى الاتحاد الاشتراكي، وانتهى الأمر بإنشاء ثلاثة منابر داخله تعبر عن قوى اليمين والوسط واليسار تحولت إلى أحزاب بعد انتخابات عام ١٩٧٦، وهكذا ظهرت أحزاب الأحرار ومصر والتجمع فى عودة للتعددية الحزبية فى النسق السياسى المصرى، كما شهد عام ١٩٧٨ خروج حزب الوفد وحزبى العمل والوطنى، وهكذا نشأت الأحزاب بمبادرة من القيادة السياسية، وقد حاولت الأحزاب المعارضة بعد فترة محدودة من نشأتها أن تمارس فعالياتها الخاصة وأن تنشط فى معارضتها، إلا أن هذا الأمر اعتبرته القيادة خروجاً على سياساتها، وهكذا انتهت فترة حكم الرئيس الراحل السادات بصدام مع قوى المعارضة نجم عنه مصادرة وتجميد تجربة التعددية السياسية ذاتها.

كان لهذه التحولات فى بنية النظام السياسى تأثيراتها على الظاهرة الصحفية، فمع عودة التعددية الحزبية، أصدرت الأحزاب القائمة حينئذ صحفها، فصدرت صحيفة مصر كأول صحيفة حزبية فى ٢٨ يونيو عام ١٩٧٧، ثم

تتابعت نشأة مختلف الصحف الحزبية الأخرى، الأهالى عن حزب التجمع، والأحرار عن حزب الأحرار، ومايو عن الحزب الوطنى، كذلك شهدت هذه الفترة صدور قانون سلطة الصحافة رقم ٤٨ لعام ١٩٨٠ وما قننه من صلاحيات للمجلس الأعلى للصحافة فى مجال أوضاع الصحافة المصرية، وانتهت هذه الفترة بإغلاق الصحف الحزبية مع وقف وتجميد نشاطات الأحزاب، فيما عدا صحيفة الأحرار لبعدها عن طرح توجهات نقدية فى ذلك الوقت.

ويخلص أحد الباحثين من تحليله لتلك الأوضاع فى هذه الفترة إلى سيطرة صانع القرار السياسى على مؤسسات الاتصال الجماهيرى سيطرة شبه تامة، حتى صحف المعارضة كان يحاول السيطرة عليها بأساليب مختلفة وصلت إلى حد سحب تراخيص بعض هذه الصحف.. أما عن دور الصحافة القومية فقد كانت مؤيدة بل ومعبرة عن وجهة نظر صانع القرار والنظام السياسى فى الفترة محل البحث".

وقد امتد هذا الأمر إلى السيطرة على توجيه السياسات التحريرية للصحف القومية، بل واستخدام بعض كبار الصحفيين للتعبير عن سياسات وآراء القيادة السياسية، وهنا نعرض واقعة محددة يرويها أنيس منصور عن قيام الرئيس السادات بإهداء أستاذة جامعية أمريكية عصاه الخاصة، وكيف استخدمه الرئيس لنقل آراء محددة: "وفى الليل اتصل بى الرئيس السادات.. وأخيراً عرفت السبب من المكالمة، قال: يا أنيس - نعم يا ريس... وكنت قد كتبت عن هذه العصا، ففى يومٍ اتصل بى د. أشرف غربال المتحدث الرسمى وقال لى: سيادة الرئيس يريدك أن تكتب عن العصا التى يمسكها وأنها غصن زيتون قد احتفظ بها السادات منذ أن كان فى العريش فهى تذكره بالسلام".

ونتتبع مسار تطور علاقة الظاهرة الصحفية بمتغيرات النظام السياسى فى عهد الرئيس مبارك، حيث شهد عهد الرئيس مبارك عمليات إصلاح سياسى واسعة النطاق تمثلت فى الإفراج عن السياسيين المحبوسين ولقاء الرئيس

بهـم، ثم معـاودة الأحزاب لنشاطها، وإلغاء العزل السياسى الذى فرض على قادة حزب الوفد، كمـا شهدت هذه الفترة ظهور العديد من الأحزاب الجديدة، تزامن مع ذلك كفالـة حرية تعبير واسعة ومزيدٌ من الترسيخ لحق الاختلاف، وكـان لذلك تأثيراته الحاسمة على تطوير أداء الصحافة المصرية، ويقر بذلك أحد قادة الأحزاب المعارضـة "لا بد وأن نقرر أن الأحزاب السياسية فى مصر استطاعت فعلاً أن تصدر صحفاً ناطقة باسمها وأن تنشر فيها ما تشاء من انتقادات أو آراء دون أية رقابة تفرض عليها أو أن تصادر الصحف التى تنشر ما يتضمن هجوماً على السلطة الحاكمة، أو أن يكون هناك سلطات عليها غير سلطان القانـون إن حادت عن النقد المباح". ويتم كفالـة حرية التعبير الشاملة للصحافة الحزبية المعارضـة دون قيود رغم أنهـا قد طـورت من آليات نقدها للسياسات العامـة وارتفعت لهجتها لتتناول أداء المؤسسة التنفيذية بصورة غير مسبوقة فى حدتها وإدانتها دون أن تتعرض لمصادرات أو إجراءات تضييق أو تعطيل لها.

وكـان للحرية المكفولة للصحافة الحزبية تأثير كبير فى أداء الصحافة القومية قوى منه هامش الحرية المتسع للصحافة القومية فى معالجة القضايا، وهكذا قدمت الصحافة القومية معالجات صحفية للأحداث تمثل خروجاً عن النمط السابق والمألوف فى عهود سابقة والمتمثل فى التبعية التامة للسياسات التنفيذية.

وهكذا كـان للتغييرات الحادثة فى النسق السياسى للمجتمع تأثيرها على اتجاهـات تطـور وتشكل أوضـاع الظاهـرة الصحفية المصرية وأنمـاط الأداء الصحفى فى معالجاتها لمختلف القضايا والأحداث.

## ثانياً- تأثير النظام القانونى فى أوضاع وأدوار الصحف ووسائل الإعلام:

### تمهيد :

إن فحص تأثيرات منظومة القوانين التـى تحكم أوضـاع وسـائل الإعلام وأداء الإعلاميين هو عامل مهم ييسر فهم أوضـاع وسـائل الإعلام فى مختلف

المجتمعات، والواقع أنه لا يمكن فى هذا الصدد فصل عناصر النظام القانونى السائد عن طبيعة الفلسفة السياسية السائدة فى المجتمع، فكلاهما يمثل امتداداً للآخر وانعكاساً له، ذلك أنه كلما كان المجتمع يقوم على أساس ليبرالى يكفل الحريات العامة والتعددية السياسية كان لذلك تأثيره ودوره فى تحديد طبيعة البناء القانونى المنظم لعمل وسائل الإعلام، باعتبارها أحد الأنساق المجتمعية التى تتأثر بالتغيرات الحادثة فى هذا الإطار، فتقل القيود المفروضة عليها وتميل إلى أن تكون مجرد أطر تنظيمية وليس قيوداً تكبل وتعوق أداء وسائل الإعلام لوظائفها.

بينما نجد أنه كلما كانت الفلسفة السياسية السائدة فى المجتمع تميل إلى تقليص حجم الحريات المتاحة ومحاصرة التعددية السياسية، كان الاتجاه هو فرض قيود قانونية تحجم كافة فعاليات المؤسسات القائمة فى المجتمع وفى مقدمتها وسائل الإعلام باعتبار ما لها من تأثير.

**عناصر البنية القانونية المنظمة لعمل الصحف ووسائل الإعلام:**

وعند تحليل النظام القانونى الحاكم لعمل وسائل الإعلام فى مجتمع ما، فإننا نرصد مختلف عناصره وننظر ما إذا كانت فى مجموعها تعمل من أجل تقوية أوضاع وسائل الإعلام ودعم أدوارها أم على العكس، وهنا نكون معنيين برصد عدة متغيرات أساسية وتحليلها، يأتى فى مقدمتها ما يختص بكيفية وضع وتشريع القوانين الحاكمة لأوضاع وسائل الإعلام، وهل تتم عبر مؤسسات دستورية وعبر مناقشات مستفيضة بين مختلف القوى السياسية، أم أنها صياغة دقيقة لمصالح قوة سياسية محددة تتمتع بمصادر قوة ونفوذ عن غيرها من القوى السياسية المتواجدة فى المجتمعات المختلفة.

كذلك تثور فى هذا الصدد مجموعة من الأسئلة تتعلق بعدد من الأمور هي:

- هل تنص الدساتير بوضوح على كفالة حرية التعبير أم لا، مع ملاحظة أنه لا يجب الاكتفاء برصد مواد الدستور، فكل دساتير العالم تقريباً

تنص على حرية وسائل الإعلام كجزء من حرية التعبير، ويكون الجانب الأكثر دلالة فى هذا الصدد هو طبيعة الممارسات الإعلامية ذاتها، ومدى الاتساق الحادث بين نصوص الدساتير وواقع ممارسة وسائل الإعلام لأدوارها فى المجتمع.

- وجوب النظر إلى طبيعة قوانين العقوبات وخاصة ما يتعلق منها بالجرائم التى ترتكب عبر وسائل الإعلام، وهل هناك توسع فى باب التجريم أم لا؟... وما طبيعة العقوبات المفروضة على الانتهاكات؟ وهل تتناسب العقوبات المفروضة مع الانتهاكات التى ترتكبها وسائل الإعلام؟ وأخيراً؛ هل هى عقوبات مغلظة جداً بحيث تمثل تهديداً ورادعاً يمنع الإعلاميين من تناول بعض القضايا الشائكة التى يخشى أن يتحول فيها إلى موضع إدانة؟
- هل يتم التوسع فى تفسير مواد قانون العقوبات المتعلقة بالجرائم التى ترتكب بواسطة وسائل الإعلام أم يتم تضييقها إلى حدودها الدنيا؟
- هل هناك قيود قانونية على تناول بعض القضايا والموضوعات؟ وما الدافع وراء وجودها؟ وهل هو لحماية الصالح العام أم أنه يتم استخدام هذه المحددات القانونية لإعاقة وسائل الإعلام عن تناول قضايا حيوية، وتحقيق الشفافية فى العمل العام من خلال نقل الحقائق؟
- هل تخضع وسائل الإعلام لرقابة على المضمون سواء مباشرة قبل البث أو الطبع أو لاحقة بعد عرض المضمون؟ وما طبيعة الرقابة؟ وما طبيعة الجهات والأشخاص الذين يقومون بها؟
- هل تتاح لمختلف الإعلاميين مصادر المعلومات بصورة ميسرة أم يتم فرض حظر على تداول الوثائق والحصول على المعلومات لدواعى لا ترتبط بصيانة المصلحة العامة بل من أجل إخفاء الحقيقة والتستر على الأخطاء؟

- هل يخضع أداء وسائل الإعلام لإشراف ومتابعة جهات سياسية غير إعلامية بحيث يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بوضع وتوجيه السياسات الإعلامية من خارج سياق الوسائل ذاتها؟
- هل يحتاج التحاق الإعلاميين بوسائل الإعلام إلى تراخيص واشتراطات معينة تحددها جهات حكومية أم أنه آلية تخضع للقائمين على إدارة المؤسسات الإعلامية ذاتهم، وخاصة فى حالة الوسائل غير المملوكة للدولة.

**إطار تطبيقى لكيفية تأثير البنية القانونية على الصحافة المصرية:**

ونقوم فيما يلى برصد مدى تأثير البناء القانونى المنظم لعمل وسائل الإعلام فى مصر على تشكيل أوضاعها وتحديد أدوارها فى المجتمع، ويمكننا فى البدء أن ننظر إلى وضع كلٍ من الإذاعة والتليفزيون، فسنجد أنهما يخضعان للقانون رقم ٢٢٣ لعام ١٩٨٩، والذى ينص على أن يتولى اتحاد الإذاعة والتليفزيون شئون الإذاعة المسموعة والمرئية فى مصر، ويتولى وزير الإعلام وعضو السلطة التنفيذية الإشراف على الاتحاد ومتابعة تنفيذه للأهداف، ويقوم مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون بوضع السياسة العامة للاتحاد ومتابعة تنفيذها، هذا المجلس يتم تعيين رئيسه بقرار من رئيس الجمهورية ويقوم رئيس الوزراء بتعيين باقى أعضاء الاتحاد.

ويكشف الوضع السابق عن أن هاتين الوسيلتين تخضعان فى إدارتهما وتوجيه سياساتهما الإعلامية لتأثيرات النخبة التنفيذية، بما يجعلهما فى نهاية الأمر أشبه بالمؤسسات الحكومية الخاضعة للإشراف المباشر لها، وهو أمر انعكس على مصادر تمويلهما من الموازنة العامة للدولة كما يدخل ما يحققانه من أرباح من الإعلانات من عائد تسويق البرامج ضمن بنود هذه الميزانية، أما فيما يتعلق بالصحافة المصرية فقد كانت منظومة القوانين محددًا أساسيًا لأوضاعها واتجاهات حركتها، فقد أشرنا سابقاً إلى أن قانون تنظيم الصحافة

رقم ١٥٦ لعام ١٩٦٠ ألغى ملكية الأفراد للصحف وحولها إلى قطاعات مؤسسية مملوكة للدولة، الأمر الذى أثر على الأداء الصحفى لها وجعله تابعاً فى توجهات معالجته للقضايا والأحداث لوجهة النظر الرسمية بشأنها، فإن هذا القانون أيضاً منع ظهور صحف جديدة وأحكم الحصار على النمو الطبيعى للظاهرة الصحفية، حيث اشترط موافقة الاتحاد الاشتراكى على صدور صحف جديدة، وهو التنظيم السياسى الوحيد التابع للسلطة التنفيذية، بل إنه منع العمل فى الصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص من الاتحاد الاشتراكى، وهكذا فإنه "كان يكفى أن يسحب الاتحاد الاشتراكى موافقته على عضوية الصحفى به ليفصل من جريدته وتسد أمامه فى الوقت نفسه فرص العمل فى الصحف الأخرى، لكونها مملوكة بدورها لنفس صاحب العمل: الاتحاد الاشتراكى"، كذلك يمكننا فهم التعددية الصحفية التى نشأت بعد ذلك فى السبعينيات مقترنة بعودة الحزبية للحياة السياسية، ويقننها قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٧٧ والذى منح كل حزب الحق فى إنشاء صحيفة واحدة أو أكثر للتعبير عن توجهاته ومواقفه، إلا أنه واتساقاً مع الأوضاع السائدة وقتئذ منح الحق أيضاً للجنة الأحزاب التى تتشكل بمقتضى هذا القانون من وزراء العدل والداخلية وشئون مجلس الشعب إضافة إلى رئيس مجلس الشورى وثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية من غير الحزبيين مُنحت هذه اللجنة وفقاً للمادة (١٧) من القانون حق المطالبة بوقف إصدار صحف الحزب لمقتضيات المصلحة العليا.

ولمعرفة كيف تؤثر طبيعة القوانين الحاكمة للنشاط الإعلامى على أوضاع الظاهرة الصحفية، يمكننا أن ننظر كيف جاء قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٠، ثم قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لعام ١٩٩٦ ليوجه أوضاع الصحافة القومية، حيث منحا على التوالى مجلس الشورى حق السيطرة الإدارية والمالية فضلاً عن التأثير فى التوجهات التحريرية للصحف القومية، فقانون تنظيم الصحافة الحالى ينص فى المادة (٦٢) على أن الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية تتشكل من ٣٦ عضواً يختار مجلس الشورى ويعين

٢٠ عضواً منهم، وذلك بما للجمعية من سلطات تتمثل فى إقرار الموازنة والحساب الختامى وإقرار لوائح الأجور وطلب حل مجلس الإدارة. كذلك فإن مجلس الشورى مسئول عن تعيين غالبية أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية ٧ أعضاء من جملة ١٣ عضوا ، وذلك بما لمجلس الإدارة من صلاحيات تتمثل فى إدارة شئون المؤسسة الصحفية ووضع سياستها العامة وإدارة أموالها.

وتكتمل حدود التوجيه من خلال قيام مجلس الشورى بتعيين رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية ورؤساء تحرير الصحف الصادرة عنها، بما يؤكد الدور الهائل الممنوح لمجلس الشورى وفقاً للقانون فى التأثير على أوضاع وأدوار الصحف القومية.

والواقع أننا يمكننا أن نرصد فى هذا السياق تطورات وارتباطات دالة، ذلك أنه مقارنة بقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ فإننا يمكن أن نلحظ ما أرساه قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لعام ١٩٩٦ من ضمانات كثيرة للعمل الصحفى وأداء الصحفيين تكون مؤشراً واضحاً عن الظروف السياسية وحجم مناخ الحريات الذى أحاط بعملية وضع هذين القانونين، فمن الضمانات المهمة التى أرساها القانون الحالى النص على كفالة حق الصحفى فى الحصول على المعلومات والإحصاءات من مصادرها، وحظر فرض أية قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف- قومية ومعارضة- فى الحصول على المعلومات، وعدم جواز حبس الصحفى احتياطياً فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف، مع عدم جواز القبض عليه فى هذه الحالات إلا بأمر من النيابة العامة على أن يتم إخطار مجلس النقابة بوقت كاف قبل التحقيق مع الصحفى.

ولا شك أن مثل هذه المواد تمثل بالفعل ضمانات حقيقية للصحفى وتكفل له مناخاً مناسباً للعمل وتمثل إضافة حقيقية لرصيد الصحافة ودورها فى المجتمع

كما أنها تعبر بصورة دالة عن واقع التطور الذى يشهده المجتمع المصرى حالياً من كفالة حرية التعبير الكاملة للصحافة المصرية خاصة المعارضة منها دون قيود أو مضايقات مما مهد الطريق أمام الظاهرة الصحفية للتطور والارتباط الحقيقى بالجماهير.

إلا أننا لا يمكننا أن نغفل فى هذا الصدد أن نمط إصدار الصحف القائم حالياً وفقاً لقانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٩٦ والذى يقصر إصدارها على أشكال ثلاثة هى: التعاونيات والشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم - رغم ما تتضمنه من تيسيرات أكبر مقارنة بقانون سلطة الصحافة السابق - كان مسئولاً عن عدم اتساع مجال إصدار الصحف، حيث كبل حق الأفراد تماماً، وكان مسئولاً عن ظهور ما يعرف بظاهرة الصحافة القبرصية فى مصر، وهى صحف تحصل على التراخيص بالإصدار من خارج مصر غالباً من قبرص، ثم تحصل على إذن بالطبع والتوزيع داخل مصر من وزارة الإعلام.

## ثالثاً- تأثير الأوضاع الاقتصادية السائدة فى المجتمع على أوضاع وأدوار الصحف ووسائل الإعلام:

### تمهيد :

إن الحديث عن مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الحادثة فى المجتمع على تشكيل أوضاع الظاهرة الإعلامية وتحديد أدوارها هو حديث يتضمن قضايا عديدة، أهمها ما يتعلق بتأثير السياسات الاقتصادية الحادثة فى المجتمع، بمعنى: هل العمليات الاقتصادية الدائرة فى المجتمع تقوم على أساس اقتصاديات السوق بما يمثله ذلك من سيادة أنماط الملكية الخاصة لمختلف الشركات والمؤسسات العاملة فى شتى الميادين وما ينجم عن ذلك من سيادة آليات التنافس كمحددات تضبط حركة العمليات الاقتصادية وتوجه إطارات نموها، أم أن السياسات الاقتصادية المتبعة تتمحور حول نمط الملكية العامة أو ملكية الدولة، وما ينجم عن ذلك من كون كافة المنشآت هى كيانات تديرها جهات حكومية أو تخضع

للملكية العامة، أم أن النظام الاقتصادى السائد هو خليط بين الاثنين وإن كان هناك ميل أساسى نحو هذا النمط أو ذاك، إن هذه المحددات تؤثر لا شك على أوضاع وسائل الإعلام، باعتبارها مؤسسات اجتماعية تخضع لذات الأطر الحاكمة المنظمة لعمل باقى المؤسسات الأخرى فى المجتمع.

**أوضاع وأدوار الصحف ووسائل الإعلام فى ظل نظم اقتصاديات السوق:**

يمكننا القول: إنه كلما كان المجتمع يقوم على أساس سياسات اقتصادية ليبرالية تعتمد على إطلاق الحريات الاقتصادية والمنافسة، كان لذلك تأثيره على الإعلام متمثلاً فى بروز العديد من الوسائل الإعلامية وتنافسها، كما أنه يؤثر أيضاً على وظائف وأدوار وسائل الإعلام والتى تصبح فى ظل هذا النسق الاقتصادى مؤسسات رأسمالية ذات ارتباط بالقوى الاقتصادية الموجودة فى المجتمع تعبر عن مواقفها وتروج لمصالحها، كما يمتد التأثير إلى طبيعة أدوارها الإعلامية والتى سوف تعتمد فى سبيل تحقيق الأرباح على تعظيم عائداتها من الإعلانات، وجذب معلنين جدد لأنهم يمثلون عصب الحياة لاستمرارها كمشروع اقتصادى خاص.

وهكذا تسعى هذه الوسائل إلى تحقيق معدلات طلب جماهيرى واسعة على منتجاتها الإعلامية، ويتزامن مع ذلك وجود دوافع وأنشطة عديدة للتعرف المستمر على ردود أفعال الجماهير بشأن ما تقدمه، ومحاولة تلبية حاجاتهم، وذلك فى إطار النظر إليهم كسوق جماهيرى لأن لذلك مردوده المادى متمثلاً فى زيادة إقبال المعلنين ومن ثم زيادة أرباح الوسيلة الإعلامية.

ولا يجب أن ننسى أنه فى ظل تعدد وسائل الإعلام وتنوعها وسيادة التنافس فيما بينها يكون ذلك حافزاً لكل منها على تطوير الأداء الإعلامى وتحسين نوعية الخدمات الإعلامية المقدمة إلى الجماهير مضموناً وشكلا ، ذلك أن منطق المنافسة هنا يجعل فرصة البقاء للأفضل دائما ، فمن لم يستطع التطوير والمنافسة سيخسر حصته من سوق الجماهير، ويكون ذلك إيذاناً باختفائه.

وإن كان لا بد وأن نذكر فى هذا السياق أن آلية التنافس المتعاظمة هذه قد أدت فى تطورها المتلاحق فى المجتمعات الغربية ليس إلى تشجيع قيام مراكز إعلامية جديدة وكثيرة، بل ونظراً لطبيعة الوسيلة الإعلامية كمؤسسة تحتاج إنفاقاً رأسمالياً كثيفاً من أجل تجهيز البنية الاتصالية والتكنولوجية قد أدت إلى اختفاء الوسائل محدودة القدرات، وعدم إمكانية كثير من القوى إنشاء وتأسيس وسائل إعلامها مما همش من دورها الاجتماعى، وفتح ذلك الباب أمام قيام الاحتكارات الإعلامية عبر ملكية الأفراد لسلاسل من الصحف أو الشبكات الإذاعية والتليفزيونية تمثل أشكالاً اتصالية احتكارية يمكن أن ينشأ عنها أحادية فى التوجه الإعلامى والتعبير عن قوى اقتصادية محدودة، وإن كانت المجتمعات الغربية قد حاولت الحد من هذه الظاهرة والحيلولة دون تفاقم حدتها عبر قوانين منع أو تنظيم الاحتكارات ودفع ظهور وسائل جديدة، إلا أنها تمثل بحق مشكلة أساسية فى هذه النظم الإعلامية.

كذلك أدت إدارة وسائل الإعلام بمعايير تجارية خالصة إلى جعلها أكثر قابلية للاختراق والتوجيه فى معالجاتها للأحداث بضغوط القوى الاقتصادية من ممولى وسائل الإعلام، وهناك مثالان دالان فى هذا الصدد:

فقد استضافت المذيعة الشهيرة باربرا والترز الممثلة جين فوند لمناقشة فيلم "أعراض صينية" لما يحمله من رسالة موجهة ضد خطر التسلح النووى، فقامت شركة جنرال إليكتريك الراعية لهذا البرنامج والتى هى فى ذات الوقت واحدة من أكبر أربع شركات عامة فى مجال بناء المفاعلات بسحب رعايتها لهذا البرنامج، كذلك فإنه فى عام ١٩٧٨ نشرت مجلة Business Week مقالاً بشأن عمليات إحدى شركات الكمبيوتر التى رأت أنه غير ملائم فسحبت ما قيمته خمسمائة ألف دولار قيمة إعلاناتها من المجلة.

كذلك فإن اعتماد وسائل الإعلام بصورة كلية على الإعلانات يدفعها من أجل جذب متابعات جماهيرية أكبر لبرامجها ورسائلها إلى التركيز على

القضايا المثيرة ونوعية الأحداث والاهتمامات التى تجذب أكبر تجمع جماهيرى لأنها هى التى تحظى بحجم إعلانات أكبر، مما يدفعها إلى تجاهل- أو على أقل تقدير- وضع مجموعة البرامج والرسائل الإعلامية التى تعالج موضوعات جادة فى أوقات لا تحظى بنسب مشاهدة أو استماع مرتفعة مغفلة أن هناك دوراً تقوم به وسائل الإعلام فى المجتمع هو ربط الجماهير بقضاياها المهمة ودفع مشاركتهم فى مجالات صنع القرار بمختلف عناصرها.

**أوضاع الصحف ووسائل الإعلام وأدوارها فى ظل نظم الملكية العامة:**

فى المجتمعات التى تقوم على أساس ملكية الدولة للمنشآت الاقتصادية، فإن وسائل الإعلام تكون كغيرها من المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة، حيث تخضع لتوجيهات تحدد سياساتها الإعلامية فى معالجة مختلف القضايا والأحداث، ويتم استخدامها من قبل الحكومات كإحدى آليات تحقيق القبول الجماهيرى بها ونشر أفكارها وترويج مواقفها ودعم سياساتها.

وفى ظل هذه الأوضاع تفقد وسائل الإعلام إحدى أهم خصائصها ونعنى بها المبادرة والجرأة فى طرح القضايا، ذلك أن هناك قيودًا تنظيمية تكبل الأداء الإعلامى لها، ورويداً تفقد هذه الوسائل صلتها بالجماهير الذين يميلون إلى التشكيك فيما تطرحه من قضايا وآراء وما تشنه من حملات، كذلك تتخلف خدماتها الإعلامية نتيجة عدم وجود منافسة تحفز التطوير والإبداع فى الأداء، فتختفى التغطية المباشرة للأحداث المهمة وتختفى برامج وصفحات الرأى المتنوعة كانعكاس لخوف القائمين على أمر وسائل الإعلام من حدوث أخطاء أو إساءة تأويل ما يطرحون، كذلك يتزامن مع ما سبق غياب متابعة جادة لمطالب واحتياجات الجماهير الإعلامية، فضلاً عن عدم التعبير عن قضاياهم ذات الأولوية، ذلك أن اطمئنان وسائل الإعلام واعتمادها على الدعم المالى المستمر من قبل الدولة فضلاً عن غياب المنافسة يؤثر على أداء هذه الوسائل وسياساتها الإعلامية كما سبق التوضيح.

**تأثير طبيعة الموارد الاقتصادية على أوضاع الصحف ووسائل الإعلام:**

ومن العناصر المهمة فى مجال دراسة تأثيرات المتغيرات الاقتصادية فى أوضاع وسائل الإعلام وأدوارها فى المجتمع، حجم الموارد الاقتصادية ذلك أنه كلما كان المجتمع ناهضاً اقتصاديا ، يعتمد على أسس صناعية ضخمة وتطور تكنولوجى محققاً لفوائض كبيرة فى الدخل القومى تنعكس فى مستويات معيشة مرتفعة ورفاهية اجتماعية، أثر ذلك على مدى تطور وسائل الإعلام فى هذا المجتمع وقدرتها على تلبية الحاجات المتنوعة والمتزايدة لمختلف قطاعات الجمهور والتى تنمو اتساقاً مع نمو الأنشطة الاقتصادية وحجم عملياتها المتزايد.

وهكذا تكون وسائل الإعلام ذاتها مؤسسات ضخمة تعتمد على استثمارات كبيرة وتطور تكنولوجى متعاظم وإعلاميين محترفين فى أصول إعداد وتقديم الرسائل الإعلامية المختلفة، كل ذلك يؤثر فى مختلف مجالات العملية الإعلامية، حيث تبرز عوامل الجودة والكفاءة فى الخدمات الإعلامية، فمثلاً: ساعات إرسال أطول.. تنوع فى القنوات العامة والمتخصصة، إرسال ممتد يغطى كافة أنحاء الدولة ويمتد خارجها... خدمات مشفرة.. عدد أكبر من الصحف.. حجم صفحات أكبر.. صحافة متخصصة.. طباعة أجود.. ورق صحف أفضل.. طبعات أكثر..

ويتزامن مع ما سبق شمول وعمق فى التغطية الخبرية والتفسيرية نتيجة الإنفاق المتزايد على تطوير الأدوات وتدريب الإعلاميين. فى حين أنه فى ظل مجتمعات ذات اقتصاديات نامية أو مدينة، وفى ظل تدنى مستويات دخول غالبية أفراد المجتمع، وفى ظل نشاط وعمليات اقتصادية محدودة وبيئة صناعية ناشئة وتكنولوجيا بدائية كل ذلك يؤثر على أوضاع وسائل الإعلام، حتى فى ظل نظام اقتصادى يقوم على آليات السوق، فالمقدرات الاقتصادية المحدودة ستؤثر بلا شك على كافة جوانب العمل الإعلامي، بل إن حجم المنافسة وإطارها سيكون محدوداً نظراً لقلة أو ندرة المراكز الاقتصادية

الرأسمالية القادرة على وضع استثمارات ضخمة فى هذا المجال، الأمر الذى ينجم عنه وسائل إعلام محدودة الإمكانيات الفنية والمادية والبشرية.

وتجربة الصحافة المصرية يمكن أن تمدنا بمؤشرات مهمة عن تأثير طبيعة السياسات الاقتصادية السائدة فى المجتمع على أوضاع وأدوار وسائل الإعلام.

ففى ظل سيادة نمط ملكية الدولة لكافة المؤسسات والأنشطة الاقتصادية الكبرى فى فترة الستينيات وحتى منتصف السبعينيات جاءت أوضاع الصحافة لتعبر عن هذه الأوضاع، فهى الأخرى أصبحت مؤسسات مملوكة للدولة تلقى تمويلها كاملاً من الدولة وتدار مثلها مثل مرافق القطاع العام الأخرى، وفى ظل حظر إصدار صحف من قبل الأفراد والجماعات فى المجتمع وقصره على ملكية الدولة انعدمت المنافسة وتوحدت اتجاهات الصحف بحكم خضوعها لمالك واحد، فقدمت معالجات متشابهة للأحداث وقدمت أجندة قضايا متوافقة ومرتبطة بأجندة قضايا النخبة التنفيذية التى تدير الصحف وغيرها من المؤسسات الاقتصادية، وفقدت الصلة المباشرة بالقارئ، وتجاهلت عرض القضايا الجدلية الحيوية، بل إنه تأكيداً لذلك كان يتم نقل الصحفيين المغضوب عليهم إلى شركات القطاع العام باعتبارهم موظفين.

فى حين أنه حالياً وفى ظل بناء اقتصادى تنافسى وما تزامن معها من معاودة التعددية الحزبية، وما تلا ذلك مع مزيد من التوجه نحو تطبيق سياسات السوق، تعددت الصحف فى مصر وتطور الأداء الصحفى لها، كما تواجدت صحف أخرى منافسة للصحف القومية تمثلت فى الصحف الحزبية ثم الصحف الخاصة أو المستقلة فضلاً عن الصحف العربية والأجنبية المتنوعة كلها تتنافس على قارئ يختار بين بدائل، لذا كان ذلك دافعها لتطوير الأداء وتنويع خدماتها من أجل جذب هذا القارئ إليها.

## رابعاً- الجمهور والصحف ووسائل الإعلام (محددات العلاقة):

### سمات جمهور الصحف ووسائل الإعلام:

حين نتحدث عن جمهور وسائل الإعلام فإننا نريد الإشارة إلى فئات وأفراد

الجمهور من الذين يتعرضون لمختلف وسائل الإعلام وكذلك مختلف المضامين الإعلامية، ويفرق بعض الباحثين فى هذا الصدد بين اصطلاح العامة "Public" والذى يشير إلى محيط كلى من البشر فى إطار اجتماعى محدد، وبين اصطلاح الجمهور Audience والذى يشير بالفعل إلى الأفراد الذين يقومون بسلوكيات محددة فى تعاملهم مع وسائل الإعلام من تعرض واستخدام لمختلف المضامين التى تقدمها وسائل الإعلام.. ووفقاً لما سبق يكون لجماهير وسائل الإعلام خمس سمات أساسية:

١- يميل جمهور وسائل الإعلام إلى التكون من أفراد لديهم بعض الخبرات المشتركة كما أنهم يتأثرون بذات المتغيرات التى يفرزها المجتمع الذى يعيشون فيه.

٢- أفراد الجمهور يختارون وسائل الإعلام والمضامين التى يتعرضون لها عبر انتقاء واعٍ وهادف وإن كان ذلك لا يمنع تدخل عوامل الصدفة أحياناً فى هذا الاختيار.

٣- يميل الجمهور إلى أن يكون كبير الحجم فى عدده وغير متجانس فى خصائصه الديموجرافية، فهم ينتمون إلى فئات عمرية مختلفة ومستويات اقتصادية اجتماعية متباينة ومستويات تعليمية مختلفة، كما يعيشون فى مناطق حضرية وريفية.

٤- جمهور وسائل الإعلام لا يكون معروفاً بصورة دقيقة بالنسبة للقائمين بالاتصال، وذلك رغم إمكانية وجود عدد من المؤشرات بشأنهم إلا أن ذلك لا يزيل طابع الغموض فى هذا الصدد.

٥- جمهور وسائل الإعلام يكون منفصلاً مادياً عن القائمين بالاتصال بمعنى وجودهم فى أماكن مختلفة، بل وأحياناً فى زمانين مختلفين، مثل تسجيل أعمال وبرامج وبثها بعد فترات من تسجيلها.

ويمكن تقسيم جمهور وسائل الإعلام إلى فئات متنوعة وفقاً لمتغيرات كثيرة، منها نوعية الوسيلة الإعلامية ذاتها، حيث يمكن الحديث فى هذا الصدد عن جمهور الصحف وجمهور الراديو وجمهور التليفزيون ولا يعنى ذلك أبداً أن هناك انفصالاً بين كل جمهور منها، ذلك أن الأفراد يعرضون أنفسهم لمختلف وسائل الإعلام غالباً، ولكننا نتحدث هنا من منظور الوسيلة الإعلامية ذاتها.

كما يمكن تقسيم جمهور كل وسيلة وفقا لأنماط التعرض ومستوياته فنتحدث عن جمهور قناة تليفزيونية محددة أو جمهور برنامج معين. وكذلك جمهور صحيفة محددة أو مضامين صحفية بعينها، وفى ذات الإطار يمكن الحديث عن قراء ومشاهدى صحف وقنوات منتظمين أو غير منتظمين.

كذلك يمكن تقسيم جمهور وسائل الإعلام وفقاً للمتغيرات الديموجرافية خاصة ما يتعلق منها بالنوع والعمر والتعليم، ولا شك أن للتقسيمات الفرعية علاقة بنوع الوسيلة والمضامين التى تتعرض لها كل فئة فرعية من فئات جمهور وسائل الإعلام.

**أهداف دراسة جمهور الصحف ووسائل الإعلام:**

تعد دراسة جمهور وسائل الإعلام عنصراً حيوياً فى مجال دراسة وتحليل العملية الاتصالية الجماهيرية فى مختلف المجتمعات، وتتم هذه الدراسة المنهجية لغرضين أساسيين، أحدهما يتعلق بالرغبة فى بناء قاعدة معرفية معنية بخصائص هذا الجمهور بمختلف تقسيماته وفئاته الديموجرافية، ورصد أنماط تعرضه لمختلف الوسائل وكذلك مختلف المضامين الإعلامية، ودوافع التعرض فى كل حالة، وكذلك أنماط تفضيلاته وغير ذلك من محددات سلوكه الاتصالى فى تفاعله مع وسائل الإعلام، أما الغرض الثانى فيتمثل فى رصد نوع ومدى التأثيرات التى يمكن أن تحدثها وسائل الإعلام ومضامينها فى جمهور الوسائل الإعلامية.

كذلك أدى تطور وسائل الإعلام واعتمادها الكلى على الإعلانات كمصدر دخل أساسى وارتباطها بمصالح اقتصادية وتجارية إلى السعى نحو دراسة

سوق جماهير وسائل الإعلام إذا جاز هذا التعبير، حيث كان المحدد الاقتصادى فى هذا القرن هو الذى أعطى أهمية لاصطلاح السوق الجماهيري، إذ أصبح المنتج الإعلامى بمثابة سلعة أو خدمة يتم بيعها لمستهلكين محتملين فى منافسة مع منتجات إعلامية أخرى، هؤلاء المستهلكون المحتملون أو الفعليون يتم الإشارة إليهم بمصطلح السوق.. وهم قد يكونون جمهورًا له خصائص محددة كالشباب أو النساء العاملات مثلاً ... وهكذا يكون للجمهور أهمية مزدوجة بالنسبة لوسائل الإعلام، فهم أولاً مجموعة من المستهلكين المحتملين للمنتج الإعلامي، وهم ثانياً جمهور الإعلانات الذى يمثل مصدراً أساسياً آخر لإيرادات وسائل الإعلام... ووفقاً لما سبق فإن سوق المنتجات الإعلامية يمكن أن يكون ذاته سوقاً للمنتجات الاستهلاكية الأخرى".

وهكذا برز الاهتمام بدراسة جماهير وسائل الإعلام، وتأسست هيئات متخصصة فى مجال قياس أنماط الاستماع والمشاهدة وقراءة الصحف، وذلك من أجل التعرف على مختلف السلوكيات الاتصالية للجماهير فى علاقتهم بوسائل الإعلام المختلفة من تعرض وتفضيلات، ويتم تجميع هذه المؤشرات والاستعانة بها فى التخطيط سواء على مستوى وسائل الإعلام كمؤسسات لإنتاج المواد الإعلامية المختلفة، أو على مستوى التخطيط الإعلانى عن أنسب ظروف بث أو نشر الإعلان لتحقيق أفضل النتائج المرجوة.

والواقع أننا لا يمكننا بحال أن نغفل أن الدراسات والأبحاث التى اتجهت لدراسة جمهور وسائل الإعلام كانت فى جانب كبير منها تأكيداً على فعالية ودور الجماهير فى العملية الإعلامية كمشارك نشط ومستخدم هادف لوسائل الإعلام ومضامينها، يعى إلى حد كبير ماذا يريد من وسائل الإعلام، بل إن استجابة وسائل الإعلام لمطالب واحتياجات الجماهير كانت عاملاً أساسياً فى نشأة وسائل إعلام متخصصة فى مختلف المجالات مثل الصحف والقنوات المتخصصة فى الرياضة والأخبار والدراما والطفل والمرأة والأزياء والجريمة والسيارات... وذلك فى إطار تفاعل وسائل الإعلام مع حاجات الجماهير

المتزايدة والتى ارتبطت بالتوسع الحادث والمتسارع فى كافة الأنشطة فى مختلف المجتمعات المعاصرة.

وقد عرضنا فيما سبق لمدخل الاستخدامات والإشباعات كمدخل يركز على فعالية ونشاط الجمهور فى تقريره لمحددات سلوكه الاتصالى عند تعامله مع وسائل الإعلام ومضامينها، وكرد فعل لبحوث تأثيرات وسائل الإعلام، فالجمهور وفقاً لدوافعه يختار وينتقى ما يتعرض له، كذلك طرحت نظريات التلقى وتأويل النصوص رؤيتها المبدعة عن الدور النشط للجمهور فى تفاعله مع الرسائل الاتصالية، حيث أكدت قيامه بعملية إعادة بناء للنص لدرجة أن استخلاصات أفراد الجمهور من المواد الإعلامية التى يتعرضون لها قد لا تتفق كلية أو فى حدود معينة مع أهداف صانع الرسالة الإعلامية كما عبر عنها فى المواد المقدمة فى وسائل الإعلام، وهى رؤية تؤكد على دور نشط للجماهير فى مجال عملية إعادة بناء المعانى المنقولة إليه عبر المواد الإعلامية المختلفة، الأمر الذى أدى إلى مزيد من الاعتناء بدراسة جمهور وسائل الإعلام.

## - العوامل والمتغيرات التى تحكم تعرض الجمهور للصحف ووسائل الإعلام:

### نظرية التوافق:

قدم الباحثون عدداً من الرؤى فى إطار فهم وتفسير عملية تعرض الجمهور لوسائل الإعلام، فقد عبرت نظرية التوافق (consistency theory) عن وجود متغيرات محددة تحكم عملية التعرض وتوجهها وتفسر أيضاً اختلاف السلوكيات الاتصالية للأفراد فى علاقتهم بوسائل الإعلام، إذ شرحت هذه النظرية لماذا يسعى بعض الأفراد إلى تجنب التعرض لبعض المضامين الإعلامية من منطلق كونها تتنافر مع المنظومة القيمية لديهم أو تنافرها مع معتقداتهم واتجاهاتهم بشأن الأحداث والشخصيات التى تتناولها هذه المضامين، حيث تبذل العوامل السيكولوجية جهدها من أجل محاولة تجنب التعرض لهذه

المضامين عبر آليات التعرض الانتقائى والتى تسعى إلى قصر انتباهنا على مجموعة محددة من الرسائل الإعلامية المتوافقة مع معتقداتنا واتجاهاتنا، وذلك على الرغم من أن "بعض الدراسات قد أكدت فى المقابل أن بعض الأفراد يعرضون أنفسهم لرسائل إعلامية تختلف وتتنافر مع اتجاهاتهم، إلا أن هذه الدراسات تمثل تياراً محدوداً مقارنة بالكم الهائل من الدراسات التى تؤيد ما ذهبت إليه نظرية التوافق".

ويمكننا القول: إنه حتى فى ظل هذا التعرض لرسائل تتنافر مع توجهات الفرد ربما رغبة فى معرفة الرؤى المخالفة، فإن العمليات الانتقائية الأعلى من التعرض الانتقائى تتدخل وتعمل تأثيرها على هذه المواد عبر عمليتى الإدراك الانتقائى والفهم الانتقائى والتى تميل لتشويه هذه الرؤى المخالفة وتأكيد تهافتها ودعم صحة الموقف الذاتى. كذلك قدم نموذج الاستخدامات والإشباعات رؤية لتفسير عمليات تعرض الأفراد لمختلف المضامين الإعلامية، حيث فسرت ذلك بوجود مجموعة من الحاجات لها جذور فى الخصائص السيكولوجية للأفراد وفى السياق الاجتماعى الذى يعيشون فيه، هذه الحاجات تمثل إلحاحاً يدفع الأفراد لانتهاج سلوكيات اتصالية فى التفاعل مع وسائل الإعلام من أجل إشباعها.

## نظرية القيمة المتوقعة:

وقد قدم الباحثان Palmgreen & Rayburn نظريتهما داخل هذا الإطار فى محاولة لفهم كيف يتم استمرار وتكريس أنماط معينة من السلوكيات الاتصالية للأفراد فى علاقتهم مع وسائل الإعلام، أو على العكس وقف وفصم استخدام الأفراد وتعرضهم لوسائل إعلامية محددة أو مضامين إعلامية محددة وهى النظرية المعروفة بالقيمة المتوقعة "expectancy - value theory" حيث أوضح الباحثان كيف يمكن إدامة استخدام الجمهور وتعرضه وذلك عبر المقارنة بين إشباعين، أحدهما يعرف بالإشباع المتوقع ويتمثل فى الإثابة التى يدرك أفراد الجمهور أنهم سيحصلون عليها قبل انخراطهم فى أى نشاط اتصالى مع وسائل الإعلام، أما الإشباع الثانى فهو المتحقق، أى الناجم فعلاً عن فعل

الاتصال، وأن مقارنة الفرد ذاته بين الإشباعين هى الأساس فى تحديد: هل سيواصل نمط استخدامه الحالى لوسائل الإعلام والتعرض لمضامينها المحددة، ويرى الباحثان أن الفرد عندما يقدم على استخدام وسيلة إعلامية محددة أو يتعرض لمضامين محددة فإنه يحصل على مكافأة توقعها قبل انخراطه فى السلوك الاتصالى، هذا التوقع نشأ عن خبرة سابقة للفرد من استخدامه للوسيلة أدت إلى حصوله على إشباعات محددة، يقوم الفرد بتوظيفها كمحدد يرشد ويوجه استخدامه التالى لوسيلة الإعلام، ويكون استمرار نمط استخدامه مرهوناً بكون الإشباعات المتحققة أكبر من الإشباعات التى توقعها.

كذلك يمكننا الحديث عن عدد من المحددات المسئولة عن كيفية تكون جمهور وسائل الإعلام والمؤشرات التى ترسم أنماط التعرض والتفضيلات لمختلف وسائل الإعلام ومختلف المضامين، حيث يمكن أن تؤثر درجة اهتمام الأفراد بموضوعات محددة أو قضايا ما على توجيه انتباههم ورسم سلوكيات الاتصال لهم فى تعرضهم لوسائل الإعلام وتفضيلاتهم لمضامين محددة، حيث تكون درجة الاهتمام مؤشراً لمدى تعرض الأفراد لمختلف وسائل الإعلام.

## المتغيرات الديموجرافية:

كذلك تلعب المتغيرات الديموجرافية لأفراد الجمهور أدواراً مهمة فى تفسير علاقة الجمهور بوسائل الإعلام، وهكذا فإن المتغيرات الديموجرافية هى مؤشرات مثلى لفهم أنماط تعرض وتفضيلات أفراد الجمهور لوسائل الإعلام عن المؤشرات الخاصة بالدوافع والحاجات وذلك كما يلى وعبر مجموعة من الدراسات:

١- **العمر:** تظهر الدراسات أنه كلما ازداد عمر الإنسان مال إلى استخدام مصادر إعلامية محدودة للحصول على المعلومات، كذلك فإن خبرة السنوات والتجربة تعلمنا أن الوسائل التى تحقق حاجاتنا بصورة أفضل نعاود استخدامها وحدها دون غيرها.

٢- **النوع:** إن نوع الفرد ذكرًا أو أنثى يؤثر على احتمالات التعرض لأنواع محددة من المضامين ووسائل الإعلام ذاتها، فالدراسات توضح

أن الرجال يميلون لقراءة الصحف أكثر من النساء، كذلك أظهرت المسوح الميدانية أن الرجال أكثر اهتماماً بمتابعة الشئون الاقتصادية والمالية والأخبار عامة، فى حين تهتم النساء بصورة أكبر من الرجال بالمواد الإعلامية المتعلقة بالأطعمة والملابس وغير ذلك مما يتعلق بالاحتياجات المنزلية.

٣- **التعليم:** تبين الدراسات وجود علاقة ارتباط بين مستوى تعليم الأفراد ومدى إقبالهم على استخدام مختلف وسائل الإعلام، فكلما زاد المستوى التعليمى للفرد كان الاحتمال الأكبر أن يقضى وقتاً أطول مع وسائل الإعلام المطبوعة ووقتاً أقل مع وسائل الإعلام الإليكترونية والعكس صحيح.

كذلك فإن الأفراد ذوى المستويات التعليمية الأعلى أكثر ميلاً لاستخدام وسائل الإعلام من أجل الوفاء بحاجات معرفية وأقل استخداماً لها لدواعى الترفيه وذلك عن الأفراد ذوى المستويات التعليمية الأقل.

كذلك توضح الدراسات أنه ومع ازدياد مستوى تعليم الفرد كلما كان الاحتمال الأكبر أن يخطط عملية إستخدام وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون.

٤- **المستوى الاقتصادى الاجتماعى:** ويشير هذا المستوى إلى مؤشرات خاصة بمستوى الدخل ونوع الوظيفة، وتوضح الدراسات أنه كلما ارتفع هذا المستوى كان الاحتمال الأكبر أن يقل الوقت الذى من المحتمل أن يقضيه الفرد فى مشاهدة التليفزيون، وأن يزاد الوقت المخصص لقراءة الكتب والصحف.

٥- **مستوى الانخراط فى أنشطة المجتمع:** توضح الدراسات أنه كلما زاد انخراط ومشاركة الأفراد واندماجهم فى أنشطة المجتمع الذى يعيشون فيه زاد احتمال تعرضهم لأنواع مختلفة من وسائل الإعلام خاصة الصحف الصادرة فى المجتمعات المحلية التى يعيش فيها هؤلاء

الأفراد، وذلك من أجل التعرف على مختلف الأحداث والقضايا المثارة فى بيئتهم.

٦- **السياق الاجتماعى للتعرض:** ويقصد بالسياق الاجتماعى ظروف التعرض لوسائل الإعلام، ذلك أن انضمام الفرد لمجموعة من الزملاء أو الأصدقاء لهم اهتمامات مشتركة محددة يحفز الفرد للاهتمام ومتابعة وسائل إعلام ومضامين تعرض هذه الاهتمامات.

كذلك فإن الزواج يجلب معه تغيراً فى أنماط استخدام الأفراد لمختلف وسائل الإعلام، حيث يتكيف المرء وزوجه لنمط حياة جديد، ويستجيب كل طرف لبعض عادات استخدام وتفضيلات الطرف الآخر.

ومن خلال جمع المؤشرات السابقة ونتيجة لدراسات أجريت عن مدى تأثير مجموعة العوامل والمتغيرات الديموجرافية السابقة متداخلة مع بعضها البعض وتأثيرها على نمط قارئية الأفراد للصحف، فإنه يمكن القول: إن الشخص الذى لا يقرأ الصحف يميل إلى أن يتسم بمجموعة خصائص، فهو ذو مستوى اقتصادى اجتماعى منخفض، وكذلك مستوى تعليمى منخفض وهو صغير العمر جداً أو على العكس كبير جداً فى العمر، يقطن فى مناطق غير حضرية، ولا يهتم بالتفاعل الاجتماعى مع الآخرين، وعلى العكس فإن الشخص قارئ الصحف يميل إلى أن يكون فى مرحلة منتصف العمر ذا مستوى اقتصادى اجتماعى متوسط أو مرتفع، ومن المحتمل أكبر أن يكون من سكان المدن، ومهتمًا بالانخراط فى نشاطات المجتمع، كما أن الاحتمال الأكبر أن يكون رجلاً وليس امرأة.

## علاقة الجمهور بالصحافة - مؤشرات من بحوث القراء:

لقد تعددت الدراسات التى تناولت رصد مظاهر علاقة الجمهور بالصحف فى الغرب عبر كافة جوانبها ومتغيراتها، لتشمل رصد وتحليل عناصر القارئية المختلفة، من حيث نمط التعرض وعادات التعرض والخصائص المختلفة للقراء

وغير القراء، ودوافع استخدام الصحف، والإشباعات المتحققة.

فقد ظهرت دراسات تهتم برصد معدلات قراءة الصحف وعوامل زيادتها أو تقليلها، وخرجت بنتائج ترى أنه مع زيادة العمر وارتفاع مستوى التعليم وازدياد دخل الفرد يزيد احتمال إرتفاع معدل القراءة وأنه لا توجد خلافات بين الذكور والإناث فى هذا الصدد.

كما قامت إحدى الدراسات بمقارنة نتائج ١٢ بحثاً أجرى بشأن قراءة الصحف فى الولايات المتحدة، وخرجت بنتيجة ترى أن كلاً من التعرض للصحف والوقت المخصص للقراءة قد انخفض بصورة ملحوظة على مدى ١٣عاماً، وأن قراءة الصحف تم تصنيفها فى ترتيب منخفض من قبل المبحوثين باعتبارها إحدى وسائل الإمتاع والترفيه.

وتنوعت الدراسات لتشمل رصد أسباب الانتظام فى القراءة أو عدمه، فى إطار محددات هيكلية خارج حدود العوامل الديموجرافية، ورأت أن هناك عوامل ذاتية قد تتعلق بقلة الاهتمام بالمواد الصحفية والشئون التى تغطيها الجريدة، تعد مسئولة عن تحول الجمهور من حالة القراءة إلى تجنب قراءة الصحف، كما أن هناك عوامل أخرى توثر فى مدى استمرار أنماط قراءة الأفراد للصحف، مثل التحولات فى عمر الأفراد، وخلصت الدراسة إلى أن قراءة الصحف لا تمثل سلوكاً دائماً وثابتاً طوال حياة الفرد.

كما امتدت هذه البحوث لتتضمن دراسة أنماط التعرض وقراءة الصحف لدى الفئات العمرية المختلفة، واهتمت بصفة خاصة بالمراهقين باعتبار أنهم ما زالوا فى مرحلة التكوين، وأن تأهيلهم لنمط محدد فى استخدام الصحف سوف يستمر معهم طوال حياتهم، وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الفئة العمرية تفضل التليفزيون عن الصحف، وأن أقسام الصحيفة المفضلة لديها تشمل الصفحة الأولى، وصفحة برامج التليفزيون وصفحات التسلية، وأن متوسط الوقت المخصص لقراءة الصحف يومياً يتراوح بين ١ - ٢ ساعة وأن

نسبة من يقرأون الصحف لا تتجاوز ٣٤٪ .

كما حاولت دراسات أخرى أن تربط بين درجة الوعى والنشاط السياسى ومعدل قراءة الأفراد للصحف، وقد أثبتت صحة فرض الدراسة بأنه كلما كان الفرد أكثر قراءة للصحف كان أكثر معرفة وحراكاً ونشاطاً سياسيا ، وأن قراءة الصحف ما زالت تواصل دورها الهام فى تقديم المعارف السياسية الضرورية للقراء بشأن القضايا العامة.

وامتدت المجالات المعرفية لهذه الدراسات لترصد أسباب عدم القراءة وتجنب قراءة الصحف، وقد طرحت بعض الدراسات أسئلة فى هذا الصدد، وخرجت بنتائج أهمها أن أسباب عدم القراءة تتمثل فى تفضيل استخدام التليفزيون والراديو، وارتفاع تكلفة الصحيفة، وعدم نفع المواد الصحفية، واحتوائها على تفاصيل كثيرة، ورصدت الدراسة أن من لا يقرأون الصحف يميلون لأن يكونوا فى مرحلة تعليم متوسط أو ما هو دون ذلك، ومتوسطى الأعمار.

وتطرقت هذه الدراسات الخاصة بالقراء وأنماط القارئية، لترصد تصورات ومدركات القراء ومدى ثقتهم بشأن الصحف ولدورها فى المجتمع، وتأتى دراسات متعددة فى هذا الصدد، ترصد إحداها تصورات القراء من الجمهور للصحافة، وقد صنفها القراء كأحد المراكز التى تحظى بالسلطة فى المجتمع، وأن ٤١٪ من قراء الصحف يتابعون كاتباً محدداً كل فى صحيفته المفضلة ويعتبرونه الكاتب المفضل، وأن الأخبار عن الشئون الدولية هى التى تحظى بأكبر معدل للقراءة.

كما خرجت دراسة أخرى فى ذات المجال بنتائج أبرزها أن الجمهور يقدر الدور الذى تؤديه الصحافة ويقدر أداء الصحفيين، ورغم ذلك ذكر ٥٠٪ من المبحوثين أن الصحفيين يتعسفون فى تقديم المعالجات الصحفية الخاصة بالشخصيات التى يختلفون معها وأكد ٧٠٪ من المبحوثين أن الصحفيين ينتهكون بالفعل سرية الحياة الخاصة بالأفراد ومع ذلك فقد أكد ٧٥٪ من

المبحوثين أن الصحافة واحدة من المهن العامة الأكثر احتراماً فى المجتمع.

كما جاءت بحوث أخرى تدرس فى نقاط ذات صلة، مثل علاقة استخدام وسيلة إعلامية محددة ودرجة مصداقيتها لدى الجمهور الذى يستخدمها، وتوصلت الدراسة إلى أن عدد مرات أو كثافة استخدام الفرد للجريدة ليس له علاقة بدرجة مصداقيتها لديه، وذلك بعد السيطرة على المتغيرات الخاصة بحجم النشاط السياسى والتعليم والدخل والنوع والعمر، ولكن أثبتت النتائج وجود ارتباط إيجابى بين تحديد الفرد للوسيلة الإعلامية المفضلة ودرجة المصداقية التى تحظى بها هذه الوسيلة لديه.

كما امتدت هذه الدراسات لترصد تأثير تحزب القارئ وموالاته على تصوره للصحف وسياساتها التحريرية، وتوصلت الدراسة إلى أن القراء المتحيزين سياسياً يرون الصحف التى تتخذ وجهات نظر مضادة على أنها متحيزة وغير موضوعية، فى حين أن القراء غير المتحيزين يستخدمون الصحف - وخاصة مواد الرأى داخلها - لتكوين رؤى بشأن الأحداث والمواقف.

وقد تطرقت دراسات القراء نحو بحث موضوعات تهتم برصد الاستخدامات والإشباعات التى يحققها القراء من قراءة الصحف، وتم ذلك فى البدء بدراسة القراء فى فترات إضراب الصحف، وقد أكدت فى هذا الصدد أن الجمهور يستخدم الصحف من أجل الحصول على المعلومات عن الشئون العامة، وباعتبار الصحف أداة لتحقيق التواصل الاجتماعى والترفيه.

ففى دراسة أجريت عن الاستخدامات والإشباعات التى تحققها الصحف فى فترات الإضراب التى تمتنع فيها الصحف عن الظهور لأسباب محددة، خرج الباحثون بنتائج ترى أن مجمل معدل قراءة الصحف كان منخفضاً أثناء الإضراب عنه بعد الإضراب، وأن الأفراد لجأوا لوسائل إعلامية أخرى تعويضية، وكان أكثر المتغيرات ارتباطاً باستخدام الصحف هو التعليم يليه النوع، فى حين جاء ارتباط الدخل بالقراءة ضعيفا ، كما وجدت الدراسة ارتباطاً إيجابياً

له دلالته بين إشباع الاحتياج الخاص بمتابعة ما يدور والتواصل مع البيئة المحيطة بالفرد وبين استخدام الصحف والوقت المخصص للقراءة.

كما نحت بعض دراسات الاستخدامات والإشباعات إلى تقديم نموذج نظرى محاولة اختبار صحته، فقد قدم بعض الباحثين عدة دوافع لاستخدام وسائل الإعلام وبخاصة مجلات الإعلان عن السلع الاستهلاكية والمطبوعات الدعائية، ووجدت الدراسة أن دوافع التوجيه والتبصير كانت مرتفعة لدى قراء مجلات السلع الاستهلاكية، وأن دوافع التواصل والتفاعل مع السياق الاجتماعى كانت أعلى عند قراء المطبوعات الدعائية، كما أكدت الدراسة أن المتغيرات الديموغرافية المختلفة لم تكن ذات ارتباط له دلالته بالدوافع الخاصة بالاستخدام، وبالتالى تقل قيمتها كمؤشرات للتنبؤ باختيار المجلات واستخدامها.

وفى دراسة أخرى عن دوافع قراءة واستخدام المجلات الخبرية، استخلص الباحثون أن الدوافع الخاصة بالرغبة فى متابعة ما يحدث حول الفرد والتفاعل مع الأحداث تستطيع أن تنبئ بدوافع قراءة المجلات الخبرية.

وخرجت دراسة أخرى بنتائج ترى أن الجمهور يميز ويفرق بين الإشباعات التى تحققها كل وسيلة إعلامية، وأن الصحف هى أكثر الوسائل الإعلامية تحقيقاً لإشباعات الرغبة فى المعرفة السياسية والاجتماعية وبصفة عامة فى مجال المعلومات بينما التليفزيون والراديو والاتصال الشخصى هى قنوات ترتبط بتحقيق إشباعات الترفيه والتغلب على الوحدة.

كما تأتى دراسة أخرى، تؤسس لنمط جديد وسيط بين دراسات الاستخدامات التى تركز على فعالية الجمهور، ومدخل التأثير الذى ينظر بتقدير كبير لفعالية الوسائل الإعلامية، حيث تركز على رصد وتحليل علاقة الاعتماد القائمة بين الصحيفة والقارئ، ذلك الاعتماد الذى يصبح مرشداً لعمليات التعرض الانتقائى لدى الفرد، حيث يقوم الجمهور القارئ بتطوير توقعات يقوم النظام الإعلامى عبر قنواته المتنوعة بتلبيتها وعبر خبرة الاستخدام تتحقق

علاقات الاعتماد من الأفراد تجاه الوسائل الإعلامية حسب تحقيق كل منها لإشباع محدد.

وهكذا تنوعت الدراسات التى تستهدف رصد وتحليل عملية التعامل مع الصحافة فى الغرب، فرصدت نمطى الاستخدام والتعرض، وأنماط التفضيلات، ودوافع قراءة الصحف، والإشباعات المتحققة، إضافة لرصد علاقة الاعتماد التى يطورها الأفراد تجاه الوسائل الإعلامية، كما تضيف هذه الدراسات تنميط قراءة الصحف فى فئات وفقاً لدوافع الاستخدام.

## نتائج دراسات جمهور الصحف فى مصر:

يؤكد الرصد أنه لم تتكون بعد فى مصر القاعدة المعرفية الشاملة الخاصة بسمات القراء فى الفئات العمرية المختلفة، وأنماط التفضيلات لمختلف المواد الصحفية، ودوافع الاستخدامات وغير ذلك، وعلى الرغم من عدم توافر دراسات تشكل إطاراً متكاملاً إلا أن هناك العديد من الدراسات المهمة التى اجتهدت فى هذا الإطار، وبعضها يرجع لزمن قديم نسبياً كان يمكن أن يشكل دافعاً نحو إنجاز دراسات كاملة تتعرض لمحاور القارئية المختلفة، وترصد تعامل جماهير القراء مع الصحف، وإن كان يمكن التأكيد على وجود اتجاه متزايد وينمو باطراد فى مجال دراسة جمهور الصحف فى الوقت الحالى فى الدراسات المسجلة بقسم الصحافة.

والمدهش أن الدراسة الأولى عن جمهور قراء الصحف فى مصر، أجراها باحثون أجانب فى ستينيات هذا القرن (١٩٦٨)، حيث تم اختيار عينة قوامها ٢٠٠ مفردة من الطبقات الوسطى والعليا فى مصر، نصفهم من الإناث ونصفهم من الذكور، فوق سن ١٨ عاماً، وخرجت الدراسة بعدة نتائج فيما يتعلق باستخدام الصحف فى مصر، مثل أن ٩٧٪ من الذكور يقرأون الصحف يومياً، فى حين أن النسبة بين النساء ٧٩٪، وأن متوسط زمن القراءة اليومى كان متساوياً لدى الذكور والإناث ويبلغ ساعة واحدة، وعن عادات القراءة، ذكر ٧٪ أنهم يقرأون الصحف خارج المنزل، والباقى فى المنزل، كما أظهرت النتائج

وجود ارتباط له دلالته بين استخدام الجرائد والمجلات والتعرض لها، فكلما كان الفرد أكثر تعرضاً للجرائد كان أكثر تعرضاً للمجلات، وتخلص هذه الدراسة فى نتائجها أن الصحف كوسيلة إعلامية تستخدم أكثر من غيرها من الوسائل فى مصر.

وتتعدد الإشارات لبعض عناصر وسمات قراءة الصحف واستخدامها فى ثنايا بعض الدراسات الإعلامية المصرية، مثل دراسة د. محمود عودة (عام ١٩٦٩) عن أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى فى القرية المصرية والتى توصلت إلى أن معدل قراءة الصحف فى الريف المصرى هى: ٢٤٪ يقرأون بانتظام، ٣٣٪ لا يقرأون الصحف، ٤٢٪ يقرأون بصورة غير منتظمة، وأن الصحف تمثل مدخلاً أساسياً للمعلومات بالنسبة للجماهير وأنهم يولون أهمية خاصة وتفضيلاً للأخبار المرتبطة بمصالحهم اليومية.

كما قدمت د. شاهيناز طلعت مؤشرات أكثر وضوحاً بشأن القارئية فى إطار دراستها عن دور وسائل الإعلام فى التنمية الاجتماعية فى مصر (عام ١٩٧٦)، فقد اتضح أن ٤٣,٨٪ من أفراد العينة المأخوذة من مدينة قها يقرأون الصحف، وأن نسبة ١٦,٥٪ يقرأ غيرهم الصحف لهم، وأن ٣٩,٨٪ لا يتعرضون للصحف، وأن ٦٦٪ ممن يتعرضون للصحف يشترونها، وأن الفلاحين عموماً أقل تعرضاً للصحف من العمال، وأن الذكور أكثر تعرضاً للصحف من الإناث، وأن ١٤,٧٪ من أفراد العينة يقرأون الصحف فى المنزل، و٨٪ فى الأماكن العامة، و١٣,٣٪ فى العمل، كذلك أظهرت الدراسة أن من ( ٩١- ٩٤٪) يؤمنون بفائدة وسائل الإعلام، وأن ٦٣,٣٪ من قراء الصحف يرون أنها ترضى رغبات الناس.

وفى دراسة عن تأثير الصحيفة اليومية على القراء فى القرية المصرية (عام ١٩٨١)، وجد الباحث أن نسبة قراءة الصحيفة اليومية تبلغ ٢٥٪ من العينة، وأن المجتمعات التى تدخلها الصحف اليومية بانتظام ترتفع فيها نسبة قراءة الصحيفة إلى ٤٣,٥٪ مقارنة بالأخرى التى لا تدخلها الصحف ١١٪،

وأن ٣٥٪ من أفراد العينة ممن لا يعرفون القراءة يستمعون إلى من يقرأون الصحف، وأن أطول الأفراد وقتاً فى قراءة الصحف اليومية هم المتعلمون تعليماً عالياً ويقضون أكثر من ساعتين، ولكن جاء الاعتماد على الراديو فى المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات والأخبار والثقافة يليه الاتصال الشخصى وأخيراً الصحف، كما تأكد وجود علاقة بين قراءة الصحيفة وارتفاع مستوى الوعى القومى وارتفاع درجة الطموح لدى الأفراد.

وامتدت هذه البحوث لتشمل رصد مظاهر قارئية الطفل، ففى دراسة عن دور مجلات الأطفال فى إمداد الطفل المصرى بالمعلومات، وجدت الباحثة أن نسبة القراءة المنتظمة ٤٣,٦٪، وغير المنتظمة ٧,٨٪ ، ومن لا يقرأون ٤٨,٦ ٪ ، وأن معدل قراءة الأطفال للمجلات يرتفع داخل مدينة القاهرة ٦٠,٥٪، وداخل الأحياء الراقية ٧٣,٣٪ مقارنة بغيرها، وأن أهم دوافع قراءة المجلات هو حب المعرفة والتسلية، واحتلت المجلات موقعاً وسطاً فى ترتيب الوسائل الإعلامية والتثقيفية لدى الطفل بعد التليفزيون.

كما امتدت هذه الدراسات إلى تحليل علاقات التوافق بين القارئ والنص المقروء، سواء من حيث أسلوب صياغة النص أو من حيث الميول القرائية للقارئ، فقد قدمت دراسة د. محمود خليل (عام ١٩٨٩) عن انقرائية الخبر الصحفى مؤشرات خاصة بالقارئية، فقد خلص إلى أن الخبر الصحفى يتميز بدرجة عالية من اهتمام القراء، وأن موضوع الخبر هو المحدد الأساسى فى زيادة الاهتمام به، كما تعد الأخبار الدولية من أكثر أنواع الأخبار انقرائية، وأن الصحف تغطى اهتمامات القراء فى المستويات التعليمية الأقل بدرجة أكبر منها عن اهتمامات القراء فى المستويات التعليمية المتقدمة، وأن الصحف الثلاث تغطى اهتمامات النساء بدرجة أكبر من اهتمامات القراء من الذكور.

وقدم باحث آخر دراسته التى شملت جانباً يتعلق برصد أنماط قارئية الشئون الدينية فى الصحافة المصرية (عام ١٩٩٠)، والتى خلصت إلى الكشف عن وجود علاقة طردية بين ارتفاع مستوى التعليم لدى الأفراد ودرجة

تفضيلهم قراءة الموضوعات الدينية، وكذلك عن تأثير ارتفاع مستوى عُمْر الشخص (الفئة العمرية ٣٥ عاماً فما فوق) على زيادة الإقبال على قراءة الموضوعات الدينية المنشورة فى الصحف، كذلك تركز الاهتمام بالقراءة فى فئة الذكور عنها فى فئة الإناث.

وهناك دراسة أخرى عن دور الصحافة اليومية فى التنشئة السياسية للمراهقين، تبين منها أن الصحافة تحتل المرتبة الأولى فى تزويد المراهقين بالمعلومات السياسية عن غيرها من وسائل الإعلام، وأن نسبة تمثل ٢٣٪ فقط من أفراد العينة يقرأون الصحيفة اليومية بانتظام، و٦٨٪ بغير انتظام، و٩٪ لا يتعرضون نهائياً، وأن صحيفة الأخبار أكثر الصحف التى يقبل عليها المراهقون، تليها الأهرام ثم الوفد وأخيراً الجمهورية والمساء، وأن ٢٥٪ من المبحوثين يقرأون صحف المعارضة بانتظام، و٢٨٪ أحياناً، و٤٧٪ لا يقرأونها بصورة مطلقة، واحتلت الموضوعات الإقليمية العربية المرتبة الأولى فى الاهتمام، تليها الموضوعات الداخلية ثم الموضوعات الدولية.

وفى دراسة عن دور الإعلام المصرى فى تكوين الرأى العام، والتى تسعى لكشف الدور الذى قامت به وسائل الإعلام على اختلاف مواقعها فى تشكيل الرأى العام بشأن أزمة الخليج، توصل الباحث إلى أن التليفزيون والراديو كانا أكثر مصادر متابعة المبحوثين لأزمة الخليج، وجاءت الصحف فى المرتبة الثالثة والمجلات فى المرتبة الخامسة، وعن وسائل الإعلام الأكثر مصداقية فى الأزمة، ذكر المبحوثون الراديو فى المرتبة الأولى وجاءت الصحف فى المرتبة الرابعة.

وقدمت الباحثة أمل السيد دراسة شاملة تتناول علاقة الجمهور مع الصحف فى الريف المصرى (عام ١٩٩٦) وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها أن أنماط استخدام الصحف فى مجتمع الدراسة تختلف باختلاف نوع القارئ (ذكر / أنثى) ومرحلته العمرية ومستواه التعليمى ونوع مهنته ومستوى معيشته، وأن اهتمامات الأفراد تلعب دوراً مهماً فى توجيه استخداماتهم

للصحف واختيار ما يقرأون. كما كشفت الدراسة عن اختلاف الدوافع التى تشبعها قراءة كل من الصحف الحزبية والصحف القومية فى مجتمع الدراسة، فإذا كانت الصحف القومية تقوم بوظائف كالإعلام والتفسير والتسلية فإن الصحف الحزبية تؤدى وظائف التوعية السياسية والتوجيه.

وفى دراسة عن أنماط قارئية المرأة المصرية فى الريف والحضر للصحف، أظهرت الدراسة ارتباطاً بين مستوى تعليم المرأة ومدى تفضيلها لمضامين محددة، فذوات التعليم الجامعى هن الأكثر إقبالاً على قراءة المواد السياسية وشئون المرأة عن ذوات التعليم المتوسط وما دون ذلك إذ يقبلن أكثر على قراءة مواد الحوادث والفن والاهتمامات الاجتماعية والإنسانية.

وقدم الباحث هشام عطية عبد المقصود دراسته عن علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة، وكشفت النتائج عن وجود إقبال كبير من قبل أعضاء النخب السياسية المصرية على قراءة مختلف الصحف المصرية والعربية والأجنبية، وهو أمر ارتبط بطبيعة الأدوار السياسية التى يضطلع بها أعضاء النخب، كما تبين وجود تأثير لمتغير نوع الانتماء الحزبى لأعضاء النخب السياسية فى توجيه إقبالهم على قراءة مختلف الصحف وتفضيلها، حيث مالت كل نخبة حزبية إلى تفضيل قراءة صحيفة الحزب الذى تتبعه، كما أظهرت الدراسة أن المضامين السياسية والاقتصادية والثقافية والأدبية هى أكثر المواد الصحفية التى يقبل أعضاء النخب على قراءتها.

وكشفت الدراسة أن الصحافة هى أهم وسائل الإعلام وأكثرها دوراً لدى أعضاء النخب فى تحقيق الوظيفة المعرفية أو كمصدر للمعلومات لدى الأعضاء، وفى مجال إثارة القضايا الجدلية، وفى مساعدة أعضاء النخب على بلورة مواقفهم تجاه الأحداث، بينما انفرد التليفزيون بالأولوية فى مجال تحقيق الوظيفة الترفيهية.

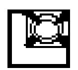
كذلك أظهرت الدراسة وجود توجه إيجابى غالب لدى أعضاء النخب السياسية

فيما يتعلق بتقييمهم لدور الصحافة فى مجال عملية صنع القرار لديهم.

ويمكننا فى هذا الصدد أن نؤكد وجود توجه جديد من المؤسسات الصحفية المصرية بدراسة جمهورها، ورصد تفضيلاته، وطبيعة استخداماته لمختلف المضامين الصحفية، وهو توجه محمود ويعبر عن رغبة حقيقية فى ربط القراء بالصحف عبر قيام الصحف باستكشاف رغبات ورؤى القراء ومحاولة تلبية هذه الاحتياجات فى تواصل مهم بين الصحف وجمهورها من القراء، على عكس ما كان يحدث فى سنوات سابقة حين تقوم الصحف بإلغاء أو إضافة صفحات وأبواب محددة بقرارات فوقية تصدر من مسئولى هذه الصحف ثم يطلقون عليها إضافة وخدمة صحفية جديدة للقارئ، دون أن تكون لديهم مؤشرات علمية عن رأى القراء أنفسهم.

وهكذا فقد تناولنا فى الصفحات السابقة والممتدة بطول هذا الفصل تأثير المتغيرات المجتمعية الأشمل والأكثر وضوحاً على أوضاع وأدوار وسائل الإعلام، وكيف تسير العلاقة بين الظاهرة الإعلامية والمتغيرات السياسية والاقتصادية والقانونية وأدوار الجماهير فى علاقتها بوسائل الإعلام، وكيف توجه محددات هذه العلاقة أوضاع وأدوار وسائل الإعلام فى المجتمع.

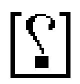
ولا يجب أن نغفل وجود مجموعة أخرى من المتغيرات مثل طبيعة النسق الثقافى القائم فى المجتمع والمنظومة القيمية الحاكمة لتصرفات الأفراد، وكذلك تأثير عامل المنافسة بين مختلف عناصر المنظومة الإعلامية فى المجتمع أو مع وسائل الإعلام الخارجية وأثر ذلك على أداء وسائل الإعلام المحلية، كل هذه المتغيرات لها أدوارها، إلا أننا رأينا أن نركز على السياقات الأشمل والأكثر قوة فى تأثيرها على أوضاع وأدوار الظاهرة الإعلامية فى المجتمع.



## ملخص الوحدة الثانية

- تناولت هذه الوحدة قضية علاقة الصحف كمؤسسات إنتاج إعلامى بمتغيرات الواقع الإجتماعى الشامل الذى تعمل فى إطاره، وبما يتضمنه من سياقات سياسية واقتصادية وقانونية، وعوامل متعلقة بطبيعة جمهور الصحف ذاته ودوافع تعرضه للمضامين المختلفة.
- وقد وضحت هذه الوحدة أنه يمكن أن ننظر للصحف وفق مدخل النظم باعتبار أن لها نظم بيئتها الداخلية المكونة من عناصر تتعلق بنمط الملكية والقائمين بالاتصال (الصحفيين) وتكنولوجيا الاتصال المستخدمة، والتى تعمل معا من أجل إنتاج أداء له مقوماته، يتأثر أيضا بالبيئة الخارجية ممثلة فى الأوضاع السياسية العامة وحدود القيود أو الفرص المتاحة للتعبير، وكذلك طبيعة البنية القانونية المنظمة لعمل الصحف، والمقدرات الاقتصادية المتاحة فى المجتمع ككل.
- ثم عالجت الوحدة تأثير كل عامل من عوامل البيئة الخارجية راصدا حدود تأثيره فى أوضاع وأدوار وسائل الإعلام، معتمدة على المزج بين مجموعة من المؤشرات المعرفية النظرية وخبرات ومشاهدات من واقع الأداء والممارسة الصحفية، وذلك مما رصدته مختلف الدراسات والبحوث الأجنبية والمصرية فى هذا الصدد.
- وعرضت بتوسع لتأثير عامل خصائص البنية السياسية للمجتمع الذى تعمل فيه الصحف على أوضاعها وأدوارها، فحللت سمات الارتباط والتفاعل بين النظامين السياسى والصحفى، كما قدمت تحليلاً لعناصر نموذج موسع يمكن من خلاله قياس ورصد تأثير البيئة السياسية فى أداء الصحف، ثم عرضت لتطبيقات من تجربة الصحافة المصرية.

- وامتد نطاق هذه الوحدة ليقدم تحليلا لتأثير طبيعة البناء القانونى فى مجال عمل وأداء الصحف ووسائل الإعلام ، وكيف يمكن للتشريعات القانونية المتعلقة بالصحف أن تشكل إما ضمانة وتطويراً ودعماً لأداء الصحف أو على العكس يمكن أن تكبل من حريتها وذلك عبر المجتمعات المختلفة.
- رصدت الوحدة أيضاً تأثير المقدرات الاقتصادية المتاحة فى المجتمعات على طبيعة الأوضاع الصحفية والإعلامية عامة وخصائص أداء الصحف وأدوارها.
- وأخيراً، فقد قدمت الوحدة حالة تحليلية شاملة لعلاقة الجمهور بالصحف، من خلال تقديم مؤشرات متنوعة عن العوامل التى تحكم تعرض الجمهور للصحف ومضامينها المتنوعة وذلك عبر مقارنة المؤشرات المتاحة فى كل من الدراسات الغربية والمصرية.



## أسئلة على الوحدة الثانية

**س١:** وضح المقصود بالبيئتين الداخلية والخارجية للنظام الصحفى، محددا العوامل التى يتشكل منها كل منهما، وكيفية تفاعلهما معًا من أجل تقديم أنماط محددة من الأداء الصحفى.

**س٢:** عرف مفهوم التعددية الصحفية، ثم اشرح المؤشرات المختلفة الأكثر فعالية فى قياس هذه التعددية.

**س٣:** هناك مظاهر متنوعة يتفاعل بها ويرتبط من خلالها كل من النظامين السياسى والإعلامى. اشرح ذلك من خلال ما درست.

**س٤:** يعد المتغير الخاص بدرجة السيطرة على وسائل الإعلام واحدا من عناصر نموذج موسع لقياس تأثير النسق السياسى فى أداء الصحف ووسائل الإعلام. وضح طبيعة ومجالات هذا المتغير وكيفية توظيفها فى هذا الصدد.

**س٥:** تمثل البنية القانونية المنظمة لعمل الصحف ووسائل الإعلام محددا مهما فى التأثير على أوضاعها وأدوارها . اشرح ذلك مستعينا بنماذج تطبيقية دالة.

**س٦:** ما نوع الأهداف المختلفة التى تكمن خلف عملية دراسة جمهور وسائل الإعلام؟

**س٧:** وضح كيف تلعب المتغيرات الديموجرافية دوراً مهماً فى تفسير عملية تعرض الجمهور للصحف ووسائل الإعلام ومضامينها المتنوعة.

### أنشطة يقوم بها الدارس:

١- اختيار قضايا متنوعة سياسية واجتماعية ورياضية حظيت باهتمام ومعالجة الصحف القومية والحزبية والخاصة، ورصد كيف تأثرت أنماط

المعالجة باختلاف أنماط الملكية الصحفية فى كل من هذه الصحف.

٢- المقارنة بين مختلف القوانين المتعلقة بتنظيم أداء الصحافة المصرية كما يلى: (قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٦٠ – قانون سلطة الصحافة لعام ١٩٨٠ – قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٩٦)، ثم استخلاص السمات العامة للتطور فى مجال الضمانات المتاحة للصحف من حيث أداء أدوارها، ومحاولة التعرف على تأثير ذلك فى مجال تناول الصحف للشئون العامة.

## مراجع الوحدة الثانية

(١) روبرتو ميشال، "الأحزاب السياسية: دراسة سوسيولوجية"، ترجمة منير مخلوف، ط١ (بيروت: دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت)، ص١١٩ .

(2) Philip J. Tichenor, George A. Donhue, and Clarice N. Olien, "Communication and Community Conflict", in: Doris A. Media Power In Politics", Grober (ed.), "Media Second Edition, Congressional Quarterly Inc. , 1984, pp. 94-98.

(3) John C. Merrill, "Freedom of the Press: Changing Concepts", in: Heinz - Dietrich Fischer and John Colloun Merrill (eds.), "International and Intercultural Communication", Second Edition, (New York: Hasting House Publishers, 1978).

(4) G. Blumler and Michael Gurevitch, "Towards A Comparative Framework for Political Communication", in: Steven H. Choffee (ed.), "Political Communication", (London: Sage Publications, 1973), pp. 171-172.

(٥) د. فتحى فكرى، "دراسة لبعض جوانب الصحافة المصرية: فى ظل القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠" (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٧) ص٩.

(٦) د. عواطف عبد الرحمن، "الصحافة المصرية المعاصرة: أداة تغيير أم آلية استمرار فى إطار النظام السياسى لثورة يوليو"، فى: د. على الدين هلال (محرر)، "النظام السياسى المصري: التغير والاستمرار"، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١) ص٥٤٦.

(٧) أحمد عباس صالح، حياة الكاتب فى ظل إرهاب السلطة، مجلة فصول، الجزء الثالث، العدد الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ص٢١-٢٢ .

(٨) محمد سعد السيد أبو عامود، "الاتصال بالجماهير وصنع القرار السياسى فى مصر فى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١"، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦)، ص٥٨٩ .

(٩) أنيس منصور، فى البدء كانت القدس (٨)، مجلة أكتوبر، العدد ٧٩٥، ١٩ يناير ١٩٩٢.

(١٠) د. محمد حلمى مراد "تجربة التعددية الحزبية فى مصر"، فى: د. سعيد الدين إبراهيم (محرر)، "التعددية السياسية والديمقراطية فى الوطن العربى"، سلسلة الحوارات العربية، (عمان: منتدى الفكر العربى، ١٩٨٩)، ص٢٠.

(١١) د. فتحى فكرى، مرجع سابق، ص١١.

(12) Kathleen Hall Jamieson, Karlyn, Kokrs Campbell, "The Interplay of Influence: Mass Media & Their Publics in News, Advertising, Politics", (California: Wadsworth Publishing Company, 1983) pp.97-98.

(13) Ray Eldon Hiebert, Donald F. Ungursit and Thomas W. Bohn, " Mass Media: An Introduction to Modern Communication", (New York: Longman Inc., 1988) pp. 487-488.

(14) Denis McQuail, "Mass Communication Theory: An Introduction", Second Edition (London: Sage Publications, 1988) p. 220-221.

(15) W. Philips Davison, James Boylan and Frederick T. C. Yu, "Mass Media: Systems and Effects", Second Edition (New York: Praeger Publishers, Inc., 1982) p. 139 .

(16) Denis McQuail, Steven windahl, "Communication Models: for the Study of Mass Communication", Second Edition (London: Longman Group U.K. Limited, 1993) pp. 136-137.

(17) Samuel L. Becker, "Discovering Mass Communication", Second Edition, (London: Scott, Foresman, 1987), pp.38-50.

(18) Steven H. Chaffee and Sun Yuel Choe, "Newspaper in Longitudinal Perspective: Beyond Structural Constraints, Journalism Quarterly, No. 2, Spring 1984, pp. 201-211.

(19) Douglaus Baer, Predictors of Readership in Canada, Journalism Quarterly, No. 2, Spring 1981, pp. 212-218.

(20) John P. Robimson and Leo, W. Jeffers, The Great age Readership Mystery, Journalism Quarterly, No. 2, Spring 1982, pp. 214-222.

(21) Cathy, J. Cobb, Patterns of Newspaper Readership Among Teenagers, Communication Research, Vol. 13, No. 2, April 1986, pp. 244-326.

(22) Hampden, H. Smith, Newspaper Readership as Determinant of Political Knowledge and Activity, Newspaper Research Journal, Vol. 7, No. 2, Winter 1986, pp. 47-54 .

(٢٣) مع عرض الدراسات السابقة فى هذا المجال في:

- Jeremy, Harris Lipschultz, The Non-reader Problem: A Closer Look at Avoiding the Newspaper, Newspaper Research Journal, Vol. 8, No. 4, Summer 1987, pp. 54-69.

(24) Leo Bogart, The Publics Use and Perception of Newspapers, Opinion Quarterly, Vol. 48, No. 4, pp. 709-719.

(٢٥) الدراسات السابقة فى هذا المجال مع تفاصيل أخرى للدراسة، انظر:

- Ralph S. Izard, Public Confidence in the Elits Media, Journalism Quarterly, No. 2, Spring 1985, pp. 247-255 .

(26) Tony Rimmer and David Weaver, Different Questions, Different Answers, Media Use and Media Credibility, Journalism Quarterly, No. 1, Spring 1987, pp. 28-36.

(27) Laurie Mason and Clifford Nass, How Partisan and non-partisan Readers Perceive Political Foes and Newspaper Bias, Journalism Quarterly, Vol. 66, No. 3, Autumn 1989, pp. 564-570 .

(٢٨) نقلاً عن:

- Pernard Berelson, What Missing the Newspaper Means, in William R. Elliot and William L. Rosenberg, The 1985 Philadelphia: A Uses and Gratification Study, Journalism quarterly, No. 1, Winter 1987, p. 680 .

(29) William R. Elliot, ibid, pp.679-687.

(30) Gregg A. Payne, et al., Uses and Gratification Motives as Indicators of Magazines Readership, Journalism Quarterly, Vol. 65, No. 4, Autumn 1988, pp. 906-914.

(31) Wayne M. Towers, Uses and Gratifications of Magazines Readers: A Cross Media Comparison, Mass Communication Review, pp. 44-51.

(٣٢) نقلا عن : نفس المرجع السابق، ص ص٩٠٩-٩١٠ .

(33) Jean Dobos, Gratification Models of Satisfaction and Choice of Communication Channels in Organizations, Communication Research, Vol. 19, No. 1, 1992, pp. 29-32.

(34) William E. Loges and Sandra J. Ball. Rokeach, Dependency Relations and Newspaper Readership, Journalism Quarterly, Vol. 70, No. 3, Autumn 1993, pp. 602-614.

(35) E. S. Lorimor and S. W. Dunn, Use of the Mass Media in France and Egypt, Public Opinion Quarterly, Vol. XXXII, No. 4, Spring 1968, pp. 680-687.

(٣٦) محمود عودة ، "أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعى فى القرية المصرية" رسالة دكتوراه (جامعة عين شمس: كلية الآداب، ١٩٦٩).

(٣٧) شاهيناز محمد طلعت، "دور وسائل الإعلام فى التنمية الاجتماعية فى مصر: دراسة تطبيقية على إحدى القرى المصرية"، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٧٦).

(٣٨) صلاح الدين عبد الحميد محمد، "تأثير الصحيفة اليومية على القراءة فى القرية المصرية" مع دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨١).

(٣٩) نجوى عبد السلام عبد العزيز فهمي، "دور مجلات الأطفال فى إمداد الطفل المصرى بالمعلومات: دراسة تحليلية ميدانية"، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٨).

(٤٠) محمود إبراهيم خليل إبراهيم، "انقرائية الخبر الصحفى اللغوية بالتطبيق على الخبر الصحفى فى جرائد الأهرام والأخبار والجمهورية خلال عام ١٩٨٧" رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٩).

(٤١) أحمد عزت عبد الحميد شرارة، "المعالجة الصحفية للشئون الدينية فى الصحافة المصرية: دراسة تحليلية للمضمون والقائم بالاتصال والقراء"، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٠).

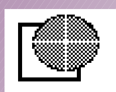
(٤٢) محمد عبد الحميد محمد الغرباوى "دور الصحافة المصرية فى التنشئة السياسية للمراهقين: دراسة تطبيقية على تلاميذ المرحلة الإعدادية"، رسالة ماجستير (جامعة عين شمس: معهد الدراسات العليا للطفولة، ١٩٩١).

(٤٣) محمد على محمود شومان، "دور الإعلام المصرى فى تكوين الرأى العام، دراسة نظرية وميدانية مع تحليل لنماذج استطلاعات الرأى العام التى قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حتى عام ١٩٩٠"، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٤).

(٤٤) أمل السيد أحمد متولي، "تعامل الجمهور مع الصحف فى الريف المصرى: دراسة ميدانية على عينة من القراء"، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٦).

(٤٥) د. عواطف عبد الرحمن، د. ليلى عبد المجيد، د. نجوى كامل، "المرأة المصرية والإعلام فى الريف والحضر: دراسة تحليلية وميدانية"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٦).

(٤٦) هشام عطية عبد المقصود محمد، "علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة وتأثيرها فى أنماط الأداء الصحفى فى التسعينيات"، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٩).



## الوحدة الثالثة

# المداخل النظرية لرصد أدوار وتأثيرات الصحافة ووسائل الإعلام فى المجتمع

**الأهداف:**

**فى نهاية هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:**

١- يعرف مراحل التطور التاريخى فى مجال رؤية البحوث والدراسات لحدود قوة تأثير الصحف ووسائل الإعلام فى الأفراد داخل المجتمع.

٢- يدرك العوامل والشروط التى حكمت وميزت كل مرحلة من مراحل التطور التاريخى فى مجال النظر لحدود تأثير الصحف ووسائل الإعلام على الأفراد.

٣- يدرك المجالات المختلفة التى يحدث فيها تأثير الصحف ووسائل الإعلام من خلال استعراض عدد من هذه المجالات المتنوعة.

٤- يستخلص العوامل المختلفة التى تحكم عملية التأثير فى كل مجال من هذه المجالات، وكيف تتحكم فى قوة أو ضعف هذا التأثير.

٥- يفهم الأطر النظرية الأكثر شيوعاً فى مجال رصد وتحليل وتقويم تأثيرات الصحف ووسائل الإعلام فى المجتمع الذى تعمل فى إطاره.

٦- يميز بين التأثيرات المختلفة من زاوية مدى قدرتها على تفعيل عملية مشاركة الجمهور فى الحياة العامة.

٧- يستخلص رؤى نقدية من تجاربه فى التعامل مع الصحف ووسائل الإعلام، وذلك فيما يتعلق بتأثيراتها الإيجابية والسلبية.

العناصر:

- **رصد تطور الرؤية البحثية لقوة تأثير الصحف ووسائل الإعلام:**
  - مرحلة التأثير القوى والمباشر.
  - مرحلة التأثير المحدود والمشروط.
  - مرحلة التأثيرات المعتدلة وفى مجال المعارف.
- **دور الصحف فى إحداث فجوات معرفية بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد:**
  - مفهوم الفجوة المعرفية.
  - العوامل التى تساعد على زيادة الفجوات المعرفية بين الأفراد.
  - العوامل التى تقلل من حجم الفجوات المعرفية بين الأفراد.
- **دور الصحف فى مجال وضع أجندة القضايا العامة للجمهور:**
  - مفهوم عملية وضع الأجندة وكيفية قياسها.
  - اتجاهات عملية وضع الأجندة بين الصحف والجمهور والنخب السياسية.
  - شروط فعالية الصحف فى مجال وضع الأجندة.
- **تاثيرات اعتماد الجمهور على الصحف ووسائل الإعلام:**
  - تعريف مفهوم تأثيرات الاعتماد على الصحف ووسائل الإعلام.
  - العوامل التى تحدد درجة اعتماد الجمهور على الصحف ووسائل الإعلام.
  - أنواع التأثيرات المختلفة لعملية الاعتماد على الصحف ووسائل الإعلام.
  - آليات حدوث تأثيرات الاعتماد على الصحف ووسائل الإعلام.
- **التأثيرات الثقافية لأداء وسائل الإعلام:**
  - التعريف بمدخل التحليل الثقافى لأداء وسائل الإعلام.
  - تحليل مفهوم الهيمنة الثقافية وفق مدخل التحليل الثقافى.
  - أدوار وسائل الإعلام فى مجال تحقيق الهيمنة الثقافية على الجمهور.

# الوحدة الثالثة

# المداخل النظرية لرصد أدوار
# وتأثيرات الصحافة ووسائل الإعلام فى المجتمع

## مراحل التطور فى رؤية قوة وحدود تأثيرات الصحف ووسائل الإعلام:

إن مجال بحث ورصد تأثيرات وسائل الإعلام فى المجتمع لا ينفصل بحال عن القول بقوة وسائل الإعلام وأهمية أدوارها فى المجتمع، ويكون من الضرورى التعرف على التباينات بشأن مدى وحدود هذا التأثير، ورصد مختلف تجلياته سواء على مستوى معارف الأفراد أو اتجاهاتهم أو سلوكهم، ومدى ارتباطه بالمتغيرات الخاصة بطبيعة الموقف الاجتماعى للاتصال وغير ذلك من متغيرات أخرى وسيطة تدفع إما فى اتجاه قوة تأثيرات وسائل الإعلام أو على العكس تعمل على تقليلها.

وهكذا فإن فهم طبيعة وحدود تأثيرات وسائل الإعلام أمر له أهميته من أجل فهم طبيعة أدوار وسائل الإعلام كوسائط اتصال جماهيرية، وما يترتب على استخدامها من نتائج فى المجتمع.

### ١- مرحلة التأثير القوى والمباشر للصحف ووسائل الإعلام :

وقد سادت فى العقد الأول من القرن العشرين وحتى نهاية الثلاثينيات الافتراضات التى تتحدث عن التأثير القوى والمباشر لوسائل الإعلام، وظهرت اصطلاحات دالة تشبه تأثير وسائل الإعلام فى المجتمع بأنه مثل الرصاصة السحرية أو الحقنة تحت الجلد فى إشارة للتأثير الفعال والفورى على الجمهور فى مجال تحقيق الأهداف التى يرغبها القائمون على توجيه وإدارة وسائل الإعلام.

وقد ساعد على سيادة هذه المفاهيم بشأن أدوار وسائل الإعلام فى المجتمع، ما لاحظه الباحثون من استخدام وسائل الإعلام بنجاح كبير فى مجال الدعاية

السياسية فى فترة الحرب العالمية الأولى وما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وذلك فضلاً عن استخدام المعلنين لوسائل الإعلام بصورة ناجحة فى ترويج السلع والخدمات، ووفقاً لذلك سادت النظرة لوسائل الإعلام التى تؤمن بقوتها وقدرتها على تشكيل الآراء والاتجاهات وفقاً لأهداف القائمين بالاتصال، وكانت الافتراضات التى كمنت خلف هذه الرؤية ترتكز على ما يلى:

- إن المضمون الإعلامى هو الأساس فى عملية إحداث التأثيرات الإعلامية.
- إن الأفراد والجماهير تتفاعل وتتأثر بصورة متماثلة عند تعرضها لمضامين وسائل الإعلام دون التفات للتباينات السيكولوجية بين الأفراد.
- إن التأثير مباشر وسريع على أفراد جمهور وسائل الإعلام، حيث يتم النظر إلى الأفراد على أنهم وحدات منفصلة تعمل معزولة عن بعضها وعن السياق الاجتماعى الشامل الذى يضمهم معا .

**٢- مرحلة التأثيرات المحدودة والمشروطة للصحف ووسائل الإعلام :**

وحدث للرؤى النظرية التى ترصد أدوار وسائل الإعلام فى المجتمع نقلة نوعية تزامنت مع تطبيق أساليب بحثية منضبطة عبر المسوح التجريبية، وتم إجراء دراسات عديدة لم يستكشف فيها الباحثون وجود حجم ولا مدى التأثيرات المتوقعة، وقد كانت نقطة التحول فى وجهة نظر الباحثين - فى مجال الإعلام- بعيداً عن الإيمان بقوة وسائل الإعلام الطاغية، ونموذج التأثيرات المباشر هى ما حدث خلال حملة انتخابات سنة ١٩٤٠ فى أمريكا وانتصار روزفلت بالرغم من عداء الصحافة له، ولكن الأهم من ذلك نتائج الدراسة التى قام بها لزوزفيلد وزملاؤه عن السلوك الانتخابى والتى كان الهدف منها تقييم تأثير وسائل الإعلام على عملية التصويت فى انتخابات الرئاسة الأمريكية، فلم تكن هناك أدلة كافية تشير بأن الناس غيرت موقفها السياسى كنتيجة لتأثير وسائل الإعلام".

وكان نتيجة ذلك بروز رؤية ترى أن الجمهور انتقائى فى استخدامه

لوسائل الإعلام وتعرضه لمضامينها، الأمر الذى يعوق عملية التأثير، وأن الاتصال الشخصى هو أكثر فعالية من الاتصال الجماهيرى فى مجال تغيير الاتجاهات والمعتقدات.

وتم تلخيص فكر هذه المرحلة الثانية بمقولة: إن وسائل الإعلام لا تعمل وحدها كسبب مباشر وكاف لإحداث التأثير على الجماهير، بل إنها تعمل من خلال مجموعة من العوامل الوسيطة، منها ما يتعلق بالعمليات الانتقائية لدى الأفراد، كما أن هذه الدراسات التى نمت وتطورت فى الخمسينيات والستينيات أدت إلى شيوع فرضية انتقال المعلومات على مرحلتين فى المجتمع، من وسائل الإعلام إلى قادة الرأى فى المجتمع ومنهم إلى مختلف فئات وأفراد الجماهير بما يؤكد على المتغيرات الوسيطة بين رسائل الإعلام والجمهور.

وقدم الباحث Joseph Klapper كتابه المهم عن تأثيرات وسائل الاتصال الجماهيرى فى عام ١٩٦٠، قدم فيه رؤيته التى وصفت تأثيرات وسائل الإعلام بأنها محدودة ، وقد قام فيه بدراسة أدبيات التأثير وخرج بمجموعة تعميمات كبرى تعد الأساس النظرى للتأثيرات المحدودة التى ميزت هذه المرحلة وهى:

أ- إن وسائل الإعلام فى ظل الأحوال العادية لا تعمل وحدها كسبب كاف لإحداث التأثيرات على الجمهور، بل تعمل من خلال مجموعة متغيرات وسيطة.

ب- المتغيرات الوسيطة هذه تجعل من عملية الاتصال عبر وسائل الإعلام عاملاً مساعداً فى مجال دعم الاتجاهات والآراء القائمة.

ج- فى الحالات التى تتدخل فيها وسائل الإعلام وتحدث فيها تغييرات فى توجهات الأفراد فإن الاحتمال الأكبر أن:

- العوامل الوسيطة لم تعمل.
- العوامل الوسيطة عملت فى اتجاه تعزيز ما يقدم وبالتالى دفعت نحو التغيير.

د - إن فعالية وسائل الإعلام تتحدد من خلال متغيرات وسيطة عديدة منها ما يتعلق بالوسيلة الإعلامية، ومنها ما يتعلق بطبيعة الموقف الاتصالى خاصة سمات الرسالة والقائم بالاتصال، ومنها ما يتعلق بخصائص جمهور وسائل الإعلام ذاته.

**٣- مرحلة العودة للإعتقاد فى قوة تأثيرات الصحف ووسائل الإعلام:**

أما المرحلة الثالثة فى مجال الحديث عن تطور منظور رؤية أدوار وتأثيرات وسائل الإعلام فى المجتمع، فيمكن تسميتها بالعودة إلى الاعتقاد فى قوة وسائل الإعلام، أو ما يسميه بعض الباحثين، إعادة اكتشاف قوة وسائل الإعلام، باعتبار أن ذلك يمثل فى أحد جوانبه عودة - وإن كانت متباينة فى سياقها ومنظورها البحثى - لتأكيد تأثيرات وقوة وسائل الإعلام.

حيث توفر عدد من النتائج أعاد الأذهان للحديث مرة أخرى عن قوة تأثيرات وسائل الإعلام، إذ تم إعادة النظر فى التراث البحثى الذى كان قد توصل إلى نفى قوة تأثيرات وسائل الإعلام، والتأكيد على محدوديتها، كذلك كان الانتشار الكبير للتليفزيون وما لاحظه الباحثون من أدوار مهمة له، فضلاً عن الدور الذى عزاه الباحثون الماركسيون إلى وسائل الإعلام فى مجال جلب الشرعية للنظم الرأسمالية الغربية.

وتميز الاهتمام بالبحث فى التأثيرات طويلة الأمد فى هذه المرحلة بدلاً من التركيز على التأثيرات قصيرة الأمد فى مجال تغيير الاتجاهات، كذلك تميزت هذه المرحلة والتى امتدت منذ السبعينيات وحتى الآن بوضع العديد من المتغيرات فى الاعتبار مثل دوافع الجماهير ومحددات الظرف الاجتماعى للاتصال، وتم التوصل إلى رصد أنواع جديدة من التأثيرات مثل وضع الأجندة، وقد حاولت هذه المرحلة أن تستفيد من المراحل السابقة وتقدم رؤية شاملة للمتغيرات ذات الدور فى إحداث تأثيرات وسائل الإعلام، خاصة ما يتعلق منها بخصائص الجمهور والوسيلة الإعلامية والمضامين والسياق الاجتماعى للاتصال، وطبيعة القضايا ذاتها موضع التأثيرات.

ونقوم فيما يلى من صفحات بعرض لأهم التأثيرات التى رصدها الباحثون - على مدار العقود – للصحف ووسائل الإعلام فى المجتمع.

## أولاً- التأثيرات الخاصة بدور الصحف ووسائل الإعلام فى مجال إحداث فجوات معرفية بين الأفراد داخل المجتمع الواحد:

### تعريف الفجوات المعرفية:

هذه التأثيرات رصدها الباحثون فى بداية السبعينيات من القرن العشرين ، وذلك فى إطار ما يعرف بنظرية فجوة المعرفة، إذ توصل مجموعة الباحثين التالين (Tichenor, Donohu, and Olien) إلى أنه ومع التوسع والانتشار الحادث فى مجال تدفق المعلومات والمعارف فى المجتمعات الحديثة، وبحيث تكون متاحة لمختلف الأفراد، فإن الفئات والجماعات والأفراد ذوى المستويات الاقتصادية الاجتماعية الأعلى (الدخل والموقع الوظيفى)، وكذلك أصحاب المستويات التعليمية الأعلى سيحصلون على المعارف والمعلومات بصورة أكبر وبشكل أسرع عن أولئك الأفراد والجماعات ذوى المستويات الاقتصادية الاجتماعية والتعليمية الأدنى.

وهو الأمر الذى يؤدى إلى إحداث فجوات معرفية بين مختلف الفئات والأفراد فى المجتمع، وهو أحد التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام فى المجتمعات المعاصرة.

وهكذا فإن هذه الفجوة المعرفية تميل إلى الازدياد مع استمرار تدفق المعلومات، وذلك بدلا من أن يكون انتشار المعارف دافعاً نحو تقليل هذه الفجوة.

ووفقاً لهذه الرؤية فإن وسائل الإعلام تضطلع بدور سلبى حيث تقوم بإظهار ودفع ودعم الفروق والتباينات بين مختلف الطبقات فى المجتمع بدلاً من دعم تماسك وتقريب الفروق من خلال وصل الفجوات المعرفية بين الأفراد والجماعات.

### العوامل والمتغيرات التى تزيد من حجم الفجوات المعرفية بين الأفراد:

وقد توصل الباحثون إلى هذه النتائج من خلال الدراسات التى أجروها على عمليات تدفق المعلومات والمعارف فى المجتمعات الصغيرة (المدن)

بصورة تطورية على مدار أسابيع وشهور عديدة وما نجم عن ذلك من تأثيرات معرفية.

**١- الإمكانيات الإتصالية للأفراد:**

وقد قدم العديد من الباحثين بعد ذلك مجموعة من المتغيرات الوسيطة والتى حاولوا اختبار مسئوليتها فى تفسير حدوث الفجوات المعرفية بين قطاعات المجتمع المختلفة، وتوصلوا إلى وجود عامل مركب أطلقوا عليه: "الإمكانيات الاتصالية" للأفراد، واعتبروه مسئولاً أساسياً عن إحداث الفجوات المعرفية، هذا العامل يشير إلى مجموعة من المتغيرات الفرعية فى إطار واحد تفاعلى كما يلى:-

**أ- السمات الشخصية للأفراد:** ذلك أنه بالإضافة لتمتع الأفراد بمجموعة حواس طبيعية، إلا أن هناك قدرات مكتسبة تتمثل فى الكتابة والحديث والقدرات على الاتصال الإقناعى تعطى للبعض إمكانيات تفوق الآخرين.

**ب- خصائص الموقف الاجتماعى للفرد:** وتشير إلى مجموعة من السمات المتعلقة بالدخل المادى والموقع الوظيفى ومستوى التعليم والعمر والنوع وغير ذلك.

**ج- خصائص البناء الاجتماعى الذى يجد فيه الفرد نفسه:** وتشير إلى نوع الجماعات الأولية التى ينضم إليها الفرد مثل العائلة وجماعة العمل، فضلاً عن الجماعات الثانوية مثل النوادى والاتحادات، وتأثير كل ذلك على كل من احتياجات وإمكانات الفرد الاتصالية.

وهكذا تتدخل المتغيرات السابقة لتؤثر على مدى قدرة الفرد على اكتساب المعارف، وبالتالى وجود مستويات معرفية متباينة، وواقع المجتمعات يظهر أن الأفراد يختلفون فى قدراتهم وإمكانياتهم الاتصالية وأن هذا دافع لوجود اختلافات واضحة فى مجال تحصيل المعارف المختلفة.

**٢- نمط استخدام الأفراد للصحف ووسائل الإعلام:**

كذلك قدم الباحثون عدداً من المتغيرات التى يمكن أن تلعب دوراً فى

إحداث وتوسيع فجوات المعارف، مثل طبيعة استخدام الأفراد لوسائل الإعلام، ذلك أن هناك أفرادا يميلون إلى استخدام وسائل إعلامية تركز أكثر على تقديم المعارف والمعلومات مثل الوسائل المطبوعة كالكتب والصحف، فى حين يميل آخرون إلى التركيز على استخدام وسائل الإعلام التى تقدم مضامين ترفيهية فى الأساس كالتليفزيون.

**٣- مدى توافر دوافع للتعرض لمضامين إعلامية محددة:**

كذلك فإن مدى وجود دوافع لدى الأفراد من أجل التعرض للمعارف بشأن قضايا محددة يمكن أن يشكل حافزاً ومتغيراً أساسياً فى هذا المجال، فيمكن أن يؤدى ذلك إلى اتساع فجوة المعرفة أكثر لو كان هؤلاء الأفراد من الشريحة الأكثر معرفة بهذه القضية، أو على العكس قد يؤدى إلى تقليل أو حتى إغلاق هذه الفجوة عندما يكون هؤلاء الأفراد المهتمون من الشريحة الأقل معرفة بالقضية.

**٤- مدى تواصل الاهتمام الإعلامى بالقضايا:**

كذلك يمكن القول: إن فجوات المعارف بشأن القضايا تميل للتوسع فى القضايا التى تسقط من حيز الاهتمام الإعلامى المكثف بها، حيث إن ذلك يعطى فرصا أكبر للجماعات الأكثر معرفية على مواصلة استمرار اكتساب المعارف بشأنها عن طريق مصادر محددة غير شائعة، فى حين تقف حدود معرفة الآخرين عند ما حصلوا عليه من وسائل الإعلام فتزيد الفجوة اتساعا .

**٥- القدرة على استخدام أنماط ووسائل اتصالية جديدة:**

يضاف إلى ما سبق متغير آخر شديد الأهمية يرتبط بتوسيع فجوات المعارف القائمة فى المجتمع بين مختلف فئاته وأفراده، وهى ترتبط بطبيعة التطور الحادث فى تكنولوجيا الاتصال، والذى نجم عنه ظهور وسائل جديدة تعتمد فى استخدامها على إمكانيات اقتصادية وقدرات اتصالية أعلى وحيز أكبر من المهارات الخاصة باستخدام الوسائط التكنولوجية مثل "الإنترنت".

فالوسائل الاتصالية الجديدة توفر بدائل متنوعة للحصول على المعارف، فضلا عن ذلك فهى ذات طابع فردى فى استخدامها كشبكة معلومات ضخمة، وهو ما يؤدى بدوره إلى حصول مستخدميها على معارف أكثر من غيرهم ممن لا يستطيعون أو لا تتاح لهم سبل التعامل واستخدام هذه الشبكة.

هذا الأمر الذى يؤدى إلى توسيع الفجوة المعرفية وتسارع نموها، ويمكننا أن نقول: إن ذلك ما تقوم به أيضاً القنوات التليفزيونية المشفرة إلى حد كبير وخاصة ذات الطابع الخبرى والمعلوماتى منها قنوات الأخبار والمعلومات والثقافة، وغير ذلك من الوسائط والخدمات الاتصالية المستحدثة التى يقبل الأفراد على التعامل معها.

## العوامل والمتغيرات التى تقلل من حجم الفجوات المعرفية :

ورغم ما سبق إلا أن هناك رؤية أخرى ترفض سيادة النظرة التشاؤمية فى هذا الصدد، وتذكر مواقف وحالات يمكن أن تؤدى إلى إغلاق هذه الفجوات المعرفية.

### ١- تنوع الاهتمامات وتنوع الفجوات المعرفية:

وذلك من خلال التأكيد على أن تنوع مصادر المعرفة وإتاحتها لمختلف الأفراد سبيلاً فى هذا الصدد، فضلا عن تنوع اهتمامات الأفراد تجعل هناك فجوات معرفية كثيرة ، فبعض الأفراد يكونون أكثر معرفة بشأن قضايا وأحداث معينة وأقل معرفة بشأن قضايا وأحداث أخرى، مما يعنى وجود توزيع لفجوات المعرفة بين مختلف الأفراد والجماعات، بحيث لا توجد حدود مطلقة فى جانب منها تقف نخب معرفية، وفى الأخرى حالة جهل معرفي.

### ٢- التشبع المعرفى:

كذلك فإن فجوة المعرفة بشأن قضية ما يمكن أن تقل أو حتى تغلق، عندما يشعر الأفراد الأكثر معرفة أنهم أصبحوا فى موقف لم يعودوا يشعرون بعده بأنهم فى حاجة لمزيد من السعى لتحصيل المعارف، حيث يحدث لهم نوع من التشبع، فى حين يواصل الأفراد والجماعات الأقل معرفة سعيهم ونشاطهم فى

اكتساب المعارف، بحيث إنه وبعد فترة زمنية يتم إغلاق هذه الفجوة.

### ٣- حالات أخرى تتعلق بالمجتمعات المحلية والصغيرة:

كذلك فقد استخلص الباحثون حالات تضيق فيها الفجوة لاقت قبولاً وتأييداً:

أ- عندما تكون القضية موضع اهتمام عام لدى مختلف أفراد المجتمعات المحلية الصغيرة، فإن المعارف بشأن هذه القضية يكون من المحتمل أكثر أن تتوزع بصورة عادلة بين مختلف الفئات والأفراد.

ب- هذا النمط من التوازن فى اكتساب المعارف فى المجتمع الصغير يكون من المحتمل حدوثه بصورة أكبر عندما تبرز القضية فى إطار تنافسى فى مجال تناولها من قبل مختلف فئات المجتمع.

ج- لكن هذا التوازن فى تحصيل المعارف يكون الاحتمال الأكبر حدوثه فى المجتمعات المحلية الصغيرة والمتجانسة عنه فى المجتمعات الكبيرة ذات التعددية السياسية والاقتصادية والثقافية.

## ثانياً- تأثيرات الصحف ووسائل الإعلام فى مجال وضع أجندة قضايا الجمهور:

### مفهوم عملية وضع الأجندة وكيفية قياسها :

إن الحديث عن تأثير الصحف ومختلف وسائل الإعلام فى مجال وضع أجندة قضايا الجمهور حديث ممتد، وسنبدأ بتعريف عملية وضع الأجندة، باعتبارها أحد المداخل النظرية التى تناولت التأثيرات المعرفية لوسائل الإعلام.

وازدهرت هذه النظرية فى مجال التوظيف فى البحوث والدراسات الإعلامية فى فترة السبعينيات وما تلاها من عقود، وينطلق **مفهومها الأساسى** من أن وسائل الإعلام ومن خلال قيامها بالتركيز على بعض القضايا ومنحها أهمية من خلال ما تقوم به فى مجال التغطية الإعلامية لمختلف القضايا ، فإنها عبر تلك الآلية تضع هيكلا لأولويات القضايا لدى الجماهير، أو بتعبير آخر فإنها تقوم بوضع أجندة قضايا الجماهير، فنظراً لاعتماد أفراد الجمهور اعتمادا

كبيرا علـى مـا تقدمـه وسـائل الإعـلام فـإنهم سـوف يهتمـون بمـا تعرضـه ويتبنـون نسق أولويات القضايا المطروح لديها.

**ويرجع اصطلاح وضع الأجندة** بما يستند عليه من رؤية نظرية تسندها دراسة تطبيقية إلى الباحثين (McCombs & Shaw) وذلك فى عام ١٩٧٢، حيث أجرى الباحثان دراسة على حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٦٨ فى إحدى المدن بولاية نورث كارولينا، وقاما بعملية قياس كمى لأجندة وسائل الإعلام المتواجدة فى هذا المجتمع المحلى .

وقد اعتمدا **فى قياسها على محددين** أساسيين يمثلان معياراً لبروز القضية فى وسائل الإعلام، ففيما يتعلق بالصحف كان المعيار هو موقع القضية الخبرية، فإذا احتلت مكاناً فى الصفحة الأولى كان ذلك معياراً لأهميتها، أو أن يتم نشرها فى صفحة داخلية على ثلاثة أعمدة ، أو يتم معالجتها فى افتتاحية الجريدة، وكلها مؤشرات على الاهتمام بإبراز القضية، وكان قياس بروز القصة فى التليفزيون يرتبط بوضع خبر بشأنها ضمن أول ثلاثة أخبار يتم بثها فى نشرة الأخبار التى يبثها التليفزيون .

أما عن **كيفية قياس وتحديد أجندة الجمهور**، فذلك يتم عبر سؤالهم أن يحددوا ما الذى يعتبرونه من القضايا الرئيسية فى الحملة الانتخابية، بغض النظر عن طبيعة القضايا التى يطرحها أحد المرشحين فى الانتخابات، كما تم استبعاد الناخبين الذين يحملون اتجاهات مسبقة نحو تأييد أحد مرشحى الرئاسة، ويتم قياس الارتباط الإحصائى بين ترتيب القضايا فى كلتا الأجندتين الإعلامية والجمهور، وقد تبين وجود ارتباط شبه تام يؤكد قوة العلاقة بينهما.

وعلى الرغم من أن الارتباط الاحصائى لا يوضح اتجاه السببية فى العلاقة، فلا يحدد أى الأجندتين تؤثر على الأخرى، إلا أن الباحثين افترضا أن ذلك مرجعه تأثيرات وسائل الإعلام فى وضع أجندة الجمهور.

## نظرية وضع الأجندة (تطبيق لمرحلة التأثيرات القوية لوسائل الإعلام):

وقد جاءت هذه النظرية لتكسر الحصار المفروض على الحديث عن قوة تأثيرات وسائل الإعلام فى ظل سيادة الرؤية التى تتعامل مع التأثيرات على أنها محدودة، هكذا جاءت نظرية وضع الأجندة لتعيد لوسائل الإعلام مكانتها عبر الحديث عن قوتها ولكن فى إطار مغاير لما سبق وساد إبان نظرية الرصاصة السحرية.

إذ أكدت نظرية وضع الأجندة على أن الدوافع الفردية فى التعامل مع وسائل الإعلام لها أهميتها ولم تهملها، وكما تجنبت الحديث عن تأثيرات وسائل الإعلام فى مجال تكوين أو تغيير الاتجاهات، بل انطلقت هذه النظرية مؤكدة على التأثيرات التى يمكن وصفها بالمعتدلة، من خلال الطرح القائل: إن وسائل الإعلام وعبر معالجاتها لمختلف القضايا تدفع أفراد الجمهور إلى الاهتمام بالقضايا التى تبرزها، ومن ثم يأتى اهتمامهم هذا كاستجابة للاهتمام الإعلامى بهذه القضايا.

فقد انصبت هذه النظرية على دور وسائل الإعلام فى مجال التعليم وليس الاتجاهات، وذلك من خلال التأكيد على أن الجماهير ليس فقط تتعلم بشأن القضايا المطروحة فى وسائل الإعلام، ولكن يتعلمون أيضا من الأهمية الملحقة بكل قضية داخل وسائل الإعلام، ومن ثم فإن تأثيرات وضع الأجندة تتركز فى مجال التأثيرات المعرفية لوسائل الإعلام.

### اتجاهات عملية وضع الأجندة:

١- وقد ركزت الدراسات الأولى على عمليات وضع الأجندة باعتبارها عملية خطية حيث تمر أجندة القضايا من وسائل الإعلام إلى الجماهير، وقد ركزت هذه الدراسات فى إطارها الأول على الحملات السياسية الأمر الذى طرح سؤالاً مهما، وهو ماذا عن أنواع المضامين الأخرى؟ وماذا يمكن أن يحدث من تأثير لوسائل الإعلام فى مجال وضع الأجندة الخاصة بها لدى الجماهير؟

٢- وثارت التساؤلات: ولم لا يكون الجمهور ذاته عبر اهتمامه بالقضايا محددًا لأجندة وسائل الإعلام، أى إنها تعكس الاهتمامات الجماهيرية كنتيجة لاستجابة وسائل الإعلام لاهتمامات الجماهير، أى إن الجماهير هى التى تضع أجندة وسائل الإعلام، ثم تقوم الوسائل عبر كثافة عرض هذه القضايا بتعزيز أجندة القضايا لدى الجماهير، ومن ثم يكون اتجاه الأجندة فى عكس ما افترضه الباحثان الأصليان فى هذا الصدد .

٣- كما ثارت رؤية أخرى وهى لماذا لا تكون كلتا الأجندتين (وسائل الإعلام والجمهور) نتاجا لأجندة القضايا المهمة المثارة فى المجتمع فى فترة الدراسة.

٤- كذلك أثيرت قضية النخب السياسية التى يمكن عبر ما تحوزه من نفوذ سياسى وباعتبارها مصادر معلومات أن تؤثر فى أجندة وسائل الإعلام ذاتها، وبذلك تكون هى المنشئ الحقيقى لأجندة وسائل الإعلام ثم أجندة الجماهير.

٥- ويمكن القول: إن هذه الأنواع المختلفة من الأجندات ذات تأثيرات ارتدادية فى بعضها البعض عندما تعمل فى مجرى الواقع الفعلى لعملية وضع الأجندة ، سواء لدى الجماهير أو الوسائل الإعلامية أو النخب السياسية.

٦- وقد اجتهد الباحثون فى مجال تحديد مجموعة العوامل التى يمكن أن تكون مسئولة عن عملية وضع الأجندة الإعلامية أو الأجندة الجماهيرية، ومنها ما يتعلق بأهمية القضية وارتباطها بمصالح الجماهير، ذلك أنه كلما كانت القضية مهمة لدى الجمهور كان ذلك محفزاً لكى تأخذ أولويتها فى أجندة الجماهير، فى حين تحتاج بعض القضايا الأقل ارتباطا بحاجات ومصالح الجماهير إلى بعض الوقت فى مجال الإلحاح والإبراز الإعلامى لتلقى اهتماما جماهيريًا وقد لا تلقاه أبدا .

٧- كذلك فإن مدى كون القضية مثيرة فى أحداثها وتداعياتها قد يدفعها إلى حيز الاهتمام الإعلامى وكذلك الجماهيرى.

٨- كذلك فإن هناك متغيراً آخر يتمثل فى مدى حاجة أفراد الجمهور إلى التوجيه، فكلما قويت هذه الحاجة لدى بعض الجماهير بشأن قضايا ما، كان ذلك دافعاً لمتابعة النخبة الإعلامية لها ووضعها فى أجندة قضاياها.

وفى حين أنه فى المرحلة الأولى لبحوث تأثيرات وضع الأجندة كان الاتجاه نحو القول بأن التأثيرات تنطلق من وسائل الإعلام إلى الجماهير فى مجال تحديد أجندة القضايا الخاصة بهم، إلا أن نتائج البحوث المتنوعة منذ ذلك الحين أثبتت أن التداخلات أكثر تعقيدا مما سبق.

٩- وهكذا فقد ميز الباحثان (Rogers & Dearing) هذه التداخلات:

أ- إن وسائل الإعلام تقوم بوضع أجندة الجمهور بصورة مباشرة، من خلال دفعها للاهتمام بالقضايا عبر إبرازها، وتلعب قوة وسائل الإعلام كوسيط اتصالى فعال دوراً هاما فى هذا الصدد.

ب- إن أجندة الرأى العام تؤثر على أجندة النخب السياسية، ذلك أنه فى النظم الديمقراطية تسعى النخب السياسية للاستجابة لمطالب واهتمامات ناخبيهم .

ج- أجندة وسائل الإعلام لها أيضاً تأثير مستقل على أجندة صناع السياسات، إذ إنهم يستخدمونها باعتبار أنها منصة تعرض اهتمامات الرأى العام.

د- فى بعض القضايا التى يكون السياسيون المصدر الرئيسى للمعلومات بشأنها يكون لأجندة السياسيين تأثير قوى على أجندة وسائل الإعلام.

هـ- يمكن أن تعكس أجندة وسائل الإعلام فعلا الأجندة الحقيقية للقضايا المثارة فى الواقع، فأجندة قضايا الجماهير تعكسها وسائل الإعلام فى تعبيرها عن الجماهير وارتباطها بهم.

ومما سبق يتضح أنه لا يوجد حسم فى اتجاه تأثيرات وضع الأجندة والمتغيرات الفعالة فى هذا الصدد، ولا يمكننا هنا أن نغفل أن هناك تباينات فى مصداقية مختلف وسائل الإعلام لدى الجماهير، ومن ثم فإن بعضها سيكون أكثر تأثيراً من الأخرى فى مجال بناء أجندة القضايا الجماهيرية.

**شروط فعالية تأثير الصحف ووسائل الإعلام فى مجال وضع الأجندة:**

وقد توصل الباحثون إلى عدة استخلاصات بشأن محددات وشروط فعالية تأثيرات وسائل الإعلام فى مجال عملية وضع الأجندة تتمثل فى:

١- إن تأثيرات وسائل الإعلام فى وضع الأجندة تنطبق على الأفراد الذين لديهم رغبة فى التوجيه، ولكن الأفراد ذوى الحاجات الأقل للتوجيه المرتبطين بقضايا أو مرشحين معينين، أو الأفراد الذين يستخدمون وسائل الإعلام من أجل أغراض التسلية فإنه لا يتوقع حدوث تأثير عليهم من قبل أجندة وسائل الإعلام.

٢- إن تأثيرات وسائل الإعلام فى مجال وضع أجندة الجماهير بشأن القضايا المحلية أو التى يكون للفرد معرفة متوسطة أو قوية بشأنها يكون محدوداً، فى حين يزداد دور وسائل الإعلام فى مجال وضع أجندة الجماهير حين تكون وسائل الإعلام هى المصدر الوحيد أو على الأقل الرئيسى بشأن القضايا موضع الأجندة.

٣- وقد ناقش الباحثون قضية ما إذا كانت الصحف أم التليفزيون، أيهما صاحب التأثير الأكبر فى مجال وضع الأجندة لدى الجمهور، وقد خلصت بعض الدراسات إلى ما يلى :

- أن الصحف أكثر أهمية ولكن فى المراحل المبكرة لتكوين القضية، ولكن التليفزيون يلعب الدور الأكبر بعد ذلك، ومراجعة الأدبيات البحثية فى هذا الصدد تجعلنا نستخلص أن التليفزيون له تأثير كبير ولكن فى معظم الحالات فإن الصحف هى الأكثر فعالية فى بناء الأجندة، كما يميل بعض الباحثين إلى القول: إن التليفزيون له تأثير

كبير فى عملية وضع الأجندة على الأمد القصير، فى حين أن الصحف أبطأ فى مجال وضع الأجندة ولكن تأثيراتها أكثر دواما .

- خلصت إحدى الدراسات الأجنبية إلى أن قادة المجتمع المحلى (المدينة) الذى أجريت فيه الدراسة كانوا الأكثر تأثيراً فى مجال وضع أجندة قضايا الجماهير عن الدور الذى لعبته الصحف، وأن الصحافة تلعب دوراً أكبر فى مجال تعزيز المعارف بالقضايا أكثر من القيام بوضع الأجندة ذاتها.
- وخلصت دراسة إلى أن ارتباط أجندة القادة السياسيين بأجندة قضايا الصحف يحدث عندما تجتذب القضايا ذاتها مستوى كبيرًا من الاهتمام الجماهيرى بها، فى حين تتنافر الأجندتان كلما حظيت القضايا باهتمام جماهيرى محدود جداً أو مرتفع جدا .

وأخيراً، فقد تنوعت الدراسات المهتمة برصد عمليات وضع الأجندة لتنتقل من مجال رصد بروز القضايا فى الحملات الانتخابية إلى رصد سمات صور المرشحين ذاتهم، إضافة إلى موضوعات أخرى غير سياسية.

## ثالثاً- تأثيرات اعتماد الجمهور على الصحف ووسائل الإعلام:

### تعريف تأثيرات عملية الاعتماد على الصحف ووسائل الإعلام:

هى مجموعة من التأثيرات استخلصها الباحثون فى إطار التأثيرات الممكنة لوسائل الإعلام فى المجتمعات، من خلال التأكيد على أنه كلما كان أفراد الجمهور يعتمدون بصورة أساسية على استخدام وسائل الإعلام لتحقيق مجموعة من الحاجات والوظائف، أدى ذلك إلى زيادة أهمية الأدوار التى من الممكن أن تقوم بها وسائل الإعلام فى المجتمع، وأن هذا الاعتماد من قبل الجمهور على وسائل الإعلام، وما ينجم عنه من تأثيرات محكوم بخصائص المجتمع ذاته، وكذلك بخصائص النظام الإعلامى الموجود فى المجتمع، وخصائص جماهير وسائل الإعلام أنفسهم .

وقد شهد نموذج الاعتماد على وسائل الإعلام (Dependency Model) تطوراً نظرياً متتالياً منذ قدمه وعرض لعناصره الباحثان ( Melvin Defleur & Sandra Ball - Pokeach) لأول مرة عام ١٩٧٦، ثم قدما تطويراً لهذا النموذج فى مباحث من الطبعات الخاصة بكتابهما "نظريات الاتصال الجماهيرى".

ويؤكد النموذج على فرضية **الجمهور النشط** الذى يتعامل مع وسائل الإعلام بصورة واعية، ويحدد استمرارية استخدامه للوسائل مدى الإشباعات المتحققة من الاستخدام مقارنة بتوقعه المسبق للإشباعات قبل انخراطه فى السلوك الاتصالي، بمعنى أنه لو كان المتحقق مساويا أو أكبر من المتوقع سيستمر نمط السلوك الاتصالى للفرد والعكس صحيح.

ويعرض الباحثان عناصر النموذج فى شكل تصويرى يوضح تفاعلها كما يلى:

وهذا النموذج يتميز بعلاقاته التفاعلية والتأثيرات الارتدادية بين مكوناته ومن خلال التأكيد على أن وسائل الإعلام لا تعمل فى فراغ، فسلوك وأداء الوسيلة الإعلامية لا يتحدد فقط بالمقدرات الداخلية لها، ولكن بخصائص النظام الاجتماعى الذى تعمل الوسيلة فى إطاره وبجمهور الوسيلة ذاته.

ومثل هذا النموذج يقدم إطاراً تفسيرياً لتأثيرات وسائل الإعلام فى المجتمع، راصداً العوامل والمتغيرات الخاصة بكل عنصر (المجتمع، وسائل الإعلام، الجمهور) التى تحدد حجم التأثيرات الحادثة ومداها، فضلاً عن التداخل والتفاعل والتأثيرات المتبادلة بين هذه العناصر الثلاثة، ذلك أن كلاً من وسائل الإعلام والقائمين عليها لا يملكون سلطة تعمل على إحداث تأثيرات على الجماهير، فكل من وسائل الإعلام والجمهور أجزاء متكاملة من المجتمع يتأثرون بكافة العمليات الحادثة فى المجتمع، مما يحدد شروط تأثيرات وسائل الإعلام.

ويقدم نموذج الاعتماد خريطة توضح مسارات تفاعل عناصر نموذج الاعتماد، فوسائل الإعلام تعتمد فى تحقيق وظائفها وأداء عملها على موارد

متنوعة، سواء ما يتعلق منها بالمعلومات أو الموارد الاقتصادية أو الحماية القانونية، وهى موارد توفرها لها مؤسسات ومنظمات سياسية واقتصادية وثقافية وقانونية من داخل المجتمع، كما أن هذه المؤسسات والمنظمات تحتاج إلى وسائل الإعلام من أجل نشر أفكارها والترويج لها وكذلك ترويج منتجاتها، الأمر الذى يوجد نوعاً من الاحتياج المشترك بين وسائل الإعلام ومختلف النظم الاجتماعية يمكن وصفه بأنه اعتماد مشترك، حيث لا يمكن لأحدهما أن يحرز أهدافه بمعزل عن الآخر وبدون استخدام إمكانات وموارد الآخر.

وقدم الباحثان مثالا لعلاقات الاعتماد بين وسائل الإعلام والنظام السياسى فى المجتمع، فأهداف النظام السياسى متمثلة فى المحافظة على النظام العام والاستجابة للقانون وتعبئة المواطنين فى بعض الحالات، هنا يتم الاعتماد على الصحف ووسائل الإعلام وما توفره من إمكانيات اتصال بالجماهير واستخدام الآليات الإقناعية لتحقيقها.

ومن ناحية أخرى فإن وسائل الإعلام تعتمد على ما يوفره النظام السياسى من موارد معلوماتية خاصة بالقرارات والمواقف والسياسات، فضلاً عن توفير الحماية القانونية عبر القوانين التى تعطى ضمانات للعمل الإعلامى، وإنه إذا كان هناك دور لوسائل الإعلام فى مراقبة الأداء الحكومى، أو حتى تقديم رؤى معارضة، فإن هذه الصراعات الدورية لا تغير من الحقيقة الأساسية، وهى أنه: لا النظام الإعلامى ولا النظام السياسى يمكن أن يعيشا ويستمرا بدون تعاون بينهما يؤكد على اعتمادهما المتبادل.

### العوامل التى تحدد درجة اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام:

والواقع أن هناك سمات وخصائص محددة داخل كل من العناصر الثلاثة للنموذج تحدد مستويات التفاعل وتحدد أيضاً حدود دور وسائل الإعلام فى إحداث التأثيرات المختلفة:

١- حيث تحدد درجة ثبات البناء الاجتماعى- بمعنى الاستقرار أو الصراع-

مدى اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام للوفاء بالحاجات الإعلامية، فيزداد الاعتماد فى ظروف التوتر والصراع وعدم اليقين، حيث تزداد حاجة الأفراد لفهم ما يدور حولهم وفك غموض الأحداث من حولهم.

٢- كما أن تباين نوع الجمهور (المكون الثانى للنموذج) يحدد درجة اعتماده على وسائل الإعلام، حيث تعتمد فئات محددة على وسائل الإعلام أو مضامين إعلامية محددة بدرجة أكبر من غيرها كنتيجة لمحددات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو ديموجرافية .

٣- وعند النظر لوسائل الإعلام (العنصر الثالث) نجد أن خصائص النظام الإعلامى من حيث موارده ومدى تطوره التكنولوجى، ومدى تباين وتنوع ما يقدمه، كلها محددات تؤثر فى مدى اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام .

٤- كما أن خضوع الوسائل الإعلامية لضغوط سياسية أو اقتصادية أو ثقافية يقلل من فرص تنوعها واستجابتها لمتطلبات الجمهور وبالتالى يقل اعتماده عليها.

وهكذا يصل النموذج إلى أن فهم درجة اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام هو مدخل لفهم دورها فى التأثير على معارف ومشاعر وسلوك الجماهير، فذوو الاعتماد الأكبر هم أكثر عرضة للتأثر.

## أنواع التأثيرات المختلفة لعملية الاعتماد على وسائل الإعلام:

ويرى الباحثان أن التأثيرات التى تحدثها وسائل الإعلام فى الجمهور تتحدد من خلال العلاقة الثلاثية بين الجمهور ووسائل الإعلام والبناء الاجتماعى، وقد عرض الباحثان هذه التأثيرات فى أنواع ثلاثة:

**١- التأثيرات المعرفية:** وتضم عدداً من التأثيرات:

**(أ) فك الغموض :** حيث تقوم وسائل الإعلام عبر ما تقدمه من خدمات معرفية بإزالة الإبهام المحيط بالفرد بشأن الأحداث من حوله، كما

يمكن لوسائل الإعلام فى هذا الصدد من خلال سيطرتها على ما تقدم بناء تعريفات محددة للمواقف والأحداث.

**(ب) تكوين الاتجاه :** حيث تقوم وسائل الإعلام عبر ما تقدمه من تدفق مستمر من المعلومات عن الأحداث والقضايا والأشخاص بتكوين اتجاهات بشأنهم.

**(ج) وضع الأجندة :** وهو أحد التأثيرات المعرفية لوسائل الإعلام، فهى تختار من بين القضايا والأحداث المطروحة ما تراه أولى بالاهتمام محدثة تأثيرها على أولويات القضايا لدى الجماهير.

**(د) توسيع النظام المعرفى :** ذلك أن متابعة الجماهير المستمرة لما تقدمه وسائل الإعلام يوسع من معارف الأفراد عن قضايا وأماكن وأشخاص لم يكونوا على علم بها.

**(هـ) التأكيد على القيم :** فمن خلال قيام وسائل الإعلام بالتأكيد على قيم محددة وعبر تراكم عرضها وتقديمها يتم تعزيز وجودها.

**٢- التأثيرات الخاصة بالمشاعر :**

وهى تأثيرات خاصة بأحاسيس الخوف، والكره والسعادة والإحساس بالاغتراب أو الاندماج، وتكوين توجهات نحو الأحداث والقضايا.

**٣- التأثيرات على السلوك :**

وتمثل مجال الفعل الصريح لجمهور وسائل الإعلام نتيجة لاستخدام وسائل الإعلام والتفاعل معها، حيث يمكن أن تؤدى الرسائل الإعلامية إلى إيجاد حاجات محددة لدى الأفراد تدفعهم لفعل ما، وعلى العكس فقد تدفعهم إلى عدم الفعل، مثل الدعوى للامتناع عن التصويت لمرشح ما أو تجنب شراء سلع محددة وغير ذلك.

**آليات حدوث تأثير وسائل الإعلام داخل نظرية الاعتماد:**

١- حيث تبدأ العملية من قيام الجمهور بسلوك اتصالى هادف عبر

التعرض الانتقائى لوسائل إعلامية ومضامين محددة، وهذا التعرض يقوم على أساس نمط اعتماد مسبق على وسائل الإعلام تم تكريسه من خلال استخدام سابق لوسائل الإعلام حقق إشباعا مجزيا لدى الجمهور.

هذا لا يمنع من تعرض الأفراد مصادفة أو دون قصد محدد لمضامين إعلامية يجدون فيها إشباعًا لحاجاتهم، بما يؤدى لنمط من الاعتماد على وسائل الإعلام، ومثل هؤلاء الأفراد سوف يندمجون فى مسار النموذج مثلهم مثل الجمهور النشط الأسبق، أو قد لا يجدون أهمية لما يقدم فيخرجون عن مسار عملية الاعتماد على وسائل الإعلام.

٢- يقود هذا جمهور مستخدمى وسائل الإعلام إلى الخطوة الثانية، حيث إنه بازدياد حاجة الأفراد ودرجة اعتمادهم على وسائل الإعلام تزداد درجة استثارتهم المعرفية (الانتباه والاهتمام) كنتيجة لما يقدم فى وسائل الإعلام، هذه الاستثارة تؤدى إلى زيادة معدل تمثيل الجمهور لما يقدم إليهم عبر وسائل الإعلام من مضامين مختلفة عبر عمليات الإدراك والفهم والتذكر .

٣- هذا الانخراط فى مجال تمثيل المعلومات يعنى إتاحة فرص أكبر لإحداث تأثيرات على أعضاء الجمهور، سواء على مستوى المعارف أو الاتجاهات أو السلوك نتيجة لاعتماده على مضامين ما تقدمه وسائل الإعلام .

٤- يتحقق التأثير فى البناء الاجتماعى ككل عبر المعارف والقيم والسلوكيات المنتشرة من خلال تبنى وتمثل المضامين والمعارف والقيم التى تقدمها وسائل الإعلام بين الأفراد والجماعات المختلفة داخل المجتمع الواحد ، وذلك بفعل الاعتماد على ما تقدمه وسائل الإعلام.

٥- هذا التأثير يمكن بدوره أن يعمل كتغذية مرتدة تؤثر فى النظام الإعلامى استجابة لمتطلبات الجماهير، متمثلة فى تأثيرات ارتدادية تنعكس فى شكل مطالب تغير فى خصائص أداء الوسيلة الإعلامية

ذاتهـا، كمـا يمكـن للتأثيـرات الإعلامـية الحادثـة علـى مـستوى الـنظام الاجتماعـى أن تدفـع بالـصراع فـى المجـتمع أو تغيـر فـى طبـيعة البـناء السياسى ، وهو الأمر الذى قد ينعكس مثلا فى وضع قوانين خاصة بتنظيم عمل وسائل الإعلام وهكذا...

٦- وقد خلصت الدراسة التى قام بها الباحث هشام عطية عن علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة إلى وجود اعتماد كبير وواسع المدى من قبل النخب السياسية على مختلف عناصر المنظومة الصحفية تمثلت فـى معـدلات الإقـبال المـرتفعة علـى قـراءة مخـتلف الـصحف القومـية والحـزبية والمستقلة، كـذلك ظهـر ذلـك الاعـتماد مـن خـلال مـا منحـته النخب للصحافة المصرية من أولوية فى مجال تلبية مختلف الحاجات المعرفية والتوجيهية لديهم، وذلك مقارنة بغيرها من وسائل المعلومات والمصادر غير الإعلامية الأخرى، كذلك تأكد هذا الاعتماد من خلال مـا منحـته الـنخب مـن مـصداقية للـصحافة تفـوق غيـرها مـن الوسـائل الإعلامية الأخرى.

مثل هذا الاعتماد كان مدخلاً لقيام الصحافة بإحداث تأثيراتها على النخب السياسية من خلال التأثير على معارفهم، فهى أحد أهم مصادر المعلومات لديهم عن مختلف الشئون العامة فى مصر، وأحد أهم مصادر بناء أجندة القضايا القومية لديهم، ثم على مستوى الاتجاهات من خلال دور الصحافة فى بلورة مواقفهم نحو الأحداث والقضايا المثارة، ثم على مستوى التأثير على السلوك من خلال الدور الذى تقوم به الصحافة فى عملية صنع القرار لدى النخب السياسية فى مجال القضايا المرتبطة بنشاطهم السياسي. كذلك رصد الباحث عمليات التأثير المرتدة من قبل النخب السياسية على أدوار وأداء الصحافة المصرية، حيث تبين قيام النخب بتوجيه سياسات تحرير الصحف التى يرتبطون بها تنظيمياً من أجل الخروج بأنماط أداء صحفى تحقق أهداف هذه النخب بإبراز أدوارهم السياسية والترويج لمواقفهم وإدانة منافسيهم فضلاً عن مناهضة وتفنيد مواقفهم.

## رابعاً- التأثيرات الثقافية (منظور نقدى لأداء وسائل الإعلام):

### التعريف بمدخل التحليل الثقافى لأداء وسائل الإعلام:

إن المنظور النقدى أو ما يسمى منظور التحليل الثقافى أو الدراسات الثقافية ( Cultural Studies) فى تناول أدوار وسائل الإعلام فى المجتمعات الرأسمالية، ظهر كرد فعل نقدى لبحوث التأثيرات الخاصة بوسائل الإعلام والتى لم ترصد ما يمكن تسميته بالآثار الجانبية لأنماط أداء وسائل الإعلام فى المجتمعات الرأسمالية المعاصرة والتأثيرات السلبية التى يمكن أن يضطلع بها الأداء الإعلامى – من وجهة نظر أصحاب هذه النظرية – داخل البناء الاجتماعى ككل.

وقد ازدهرت الدراسات الثقافية فى بريطانيا فى الستينيات والسبعينيات على يد أحد روادها وهو الباحث Stuart Hall وتلامذته الذين أسسوا ما يعرف بالدراسات الثقافية فى مجال الإعلام ، وهذه الدراسات تعتمد فى قاعدتها النظرية على أعمال المدرسة النقدية فى مجال العلوم الاجتماعية، أو ما يعرف بمدرسة فرانكفورت Frankfurt School، إذ قام منظرو هذه المدرسة بتطبيق بعض الأسس ذات المرجعية الماركسية فى مجال تحليل الظواهر الثقافية عبر أعمال هوركايمر، وأدورنور، وماركيوز، وسميت مدرسة فرانكفورت لأنهم كانوا يعملون فى معهد البحوث الاجتماعية الملحق بجامعة فرانكفورت وذلك طوال فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩٢٠- ١٩٤٠).

وقد استندت هذه المدرسة إلى منظومة من الأفكار فى تحليل مختلف جوانب الثقافة فى المجتمعات الغربية، مؤكدين على الأهمية الحيوية للمتغيرات الاقتصادية فى فهم التحولات الحادثة فى البنية الثقافية للمجتمعات، وتم النظر إلى وسائل الإعلام داخل ذلك كإحدى الأدوات اللازمة لتحقيق سيطرة الطبقات الحاكمة على الجماهير.

### مفهوم عملية الهيمنة السياسية والفكرية:

١- يعد منظور الدراسات الثقافية هو أحد تجليات أعمال هذه المدرسة

النقدية فى مجال البحث الإعلامى، والتى انطلقت فى الستينيات والسبعينيات كرد فعل على الدراسات التى قام بها علماء النفس الأمريكيين مؤكدين على دور وسائل الإعلام باعتبارها إحدى المؤسسات الديمقراطية فى المجتمع، والتى تعمل على صهر فئات المجتمع وتحقيق الاندماج والتجانس بينهم، فضلا عن تحقيق الإجماع الذى يعمل على الحفاظ على مقومات المجتمع ودعم استمراره.

٢- حيث تم التأكيد فى مقابل ذلك على أنه يوجد فى المجتمعات نظام مركزى للقيم والممارسات يمكن تسميته بالنظام المهيمن، ذلك أنه من بين المعانى والقيم المتاحة والتى يعيش من خلالها مختلف الطبقات شروط حياتهم، يتم اختيار بعضها والتأكيد عليها، فى الوقت الذى يتم استبعاد قيم أخرى، بل إن المعانى والقيم المستبعدة دائماً ما يعاد تفسيرها ووضعها فى أشكال جديدة تدعم أو على الأقل لا تتناقض مع القيم والمعانى الخاصة بالثقافة المهيمنة والمسيطرة.

وتأسيساً على ذلك، فإن النظام الثقافى المسيطر يجب باستمرار أن يعيد تشكيل نفسه حتى يحتوى تلك المعانى والممارسات المضادة له.

٣- وهذه الثقافة المسيطرة – من وجهة نظر منظرى هذه المدرسة - هى ثقافة الطبقات المسيطرة فى المجتمع سياسياً واقتصادياً، والتى تقوم عبر ما لديها من إمكانيات مادية باستخدام وسائل الإعلام واحتكار توظيفها من أجل نشر قيمها ودعم استمراريتها، وهكذا يتم نفى أو إزاحة عناصر الثقافة المضادة للثقافة المسيطرة أو دمجها عبر آليات الإقناع التى تقوم بها وسائل الإعلام كوسائط جماهيرية ومؤسسات ترويج للأفكار.

**أدوار وسائل الإعلام فى مجال الهيمنة الثقافية:**

١- ويمكننا أن نفهم الدور الحيوى المنسوب لوسائل الإعلام داخل هذا الإطار، حين نتابع ما طرحه المفكر الإيطالى "جرامشى" فى هذا

المجال، حيث يرى أن الهيمنة والسيطرة تتحقق بصورة فعالة ومجدية عندما تصبح الطبقات المسيطرة سياسيا واقتصاديا قادرة على الحصول على موافقة وقبول الطبقات الخاضعة على ممارسة السيطرة والهيمنة طوعا وليس بالإكراه، وأن القبول الطوعى هو الأجدى والأكثر استمرارية ويتحقق فى مجال الثقافات والمعارف، حيث تكون ثقافة ومفاهيم وقيم الطبقات المسيطرة واقعاً مقبولاً لدى الطبقات التابعة دون مناهضة أو رفض لها، وهكذا يتم الحفاظ على وحدة المجتمع واستمراره.

٢- وهنا يأتى دور وسائل الإعلام إضافة إلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى فى تحقيق هذه الهيمنة الثقافية، حيث تعمل على النشر الواسع لقيم الطبقات المسيطرة واستخدام آليات الإقناع لتحقيق القبول بها لدى الجماهير، ومما ينجم عنه فى النهاية عملية غرس لهذه القيم باعتبارها حقائق وثوابت غير قابلة للنقد داخل عقول الجماهير .

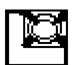
٣- أى إن وسائل الإعلام تقوم فى هذا المجال بدور قمعى يتمثل فى هيمنة آراء وأفكار أصحاب السلطة الاقتصادية، مكونة إطاراً للرأى العام، وإطاراً للنظر إلى الأمور، وإطاراً للسلوك يحدد للمواطن ما ينبغى أن يفصح عنه من آراء ومصورا له أن آراءه الأخرى الكامنة غير المعلنة ليست سوى آراء شخصية، فردية غير ناضجة، أو مجرد آراء لأقلية خارجة عن إطار الرأى العام للمجتمع وتوجهاته المقررة والمستقرة، وعليه بالتالى أن يقمعها داخله أو يتخلى عنها، ويتبنى بدلاً من ذلك الآراء السائدة أو الشائعة.

٤- وهنا تحديدا - وفق هذا المفهوم- يأتى دور القائمين على العمل الصحفى والإعلامى عامة، أو ما يمكن تسميتهم بالمثقفين العضويين، باعتبار ارتباطهم بالقوى المهيمنة اقتصاديا وسياسيا حيث يتولون صياغة أفكارها وتوجهاتها والتعبير عنها إعلاميا ، إذ يصبحون خبراء فى إضفاء الشرعية على الطبقات المسيطرة.

٥- وكما يوجد قائمون بالاتصال كفئة مثقفين عضويين مرتبطين بالجماعات والقوى المسيطرة سياسياً واقتصاديا ، يوجد كذلك إعلاميون يعملون كمثقفين عضويين يرتبطون بالقوى والطبقات المناوئة، فى ظل المجتمعات ذات التعددية الحزبية، ويمثلون خبراء فى تفنيد شرعية هذه الطبقات المسيطرة وإضفاء الشرعية على القوى والطبقات الأضعف، وهكذا فإن ممارسة الهيمنة الأيديولوجية على الجماهير تصير هدفا رئيسياً للجماعات السياسية، سواء كانت فى المعارضة أو فى موقع السلطة.

ويعد سيتورات هول أحد كبار منظرى مدرسة التحليل الثقافى فى مجال الدراسات الإعلامية، وهو يلقى باللوم على باحثى الاتصال الجماهيرى فى الولايات المتحدة الأمريكية لأنهم يتجاهلون ما يقوم به الإعلام من تحطيم إمكانيات التفكير النقدى لدى الجماهير، وما يستخدمه من آليات للحفاظ على استمرارية النظام الاجتماعى غير العادل هناك ، من خلال دوره الأساسى المتمثل فى ضمان سيطرة أولئك الأفراد الحائزين فعليا على مصادر القوة والسلطة، ومن خلال الحصول على موافقة الطبقات الخاضعة للإبقاء على الأوضاع القائمة عبر إخفاء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية غير العادلة السائدة فى المجتمع والتستر عليها.

ومن خلال الدراسات التى قام بها هو وتلاميذه فى مجال تحليل أدوار التليفزيون فى السبعينيات خلص إلى أن التليفزيون كوسيلة إعلامية يحاول أن يفرض رؤيته بشأن القضايا على المشاهدين، وهى رؤى الجماعات السياسية والاقتصادية المتنفذة والمهيمنة، وقد عرض نموذجاً للتغطية الخبرية التى قام بها التليفزيون فى مجال عرض المنازعات فى مجال الصناعة بين أصحاب العمل والعمال، وخلص إلى أن الرؤى المطروحة كانت تعمل لصالح الإدارة ورؤيتها عنها لصالح العمال، وهكذا خلص إلى أن التليفزيون قد أعاد إنتاج نظام القيم المركزية المسيطرة وذلك من خلال تكويدها وبثها فى مختلف الرسائل الاتصالية بصورة غير مباشرة.



## ملخص الوحدة الثالثة

- عالجت هذه الوحدة قضية التأثيرات المختلفة للصحف ووسائل الإعلام على الأفراد وعلى المجتمع ككل، من خلال عرض متنوع لعدد من النظريات المهمة، والتى أسست وحللت أنماطا مختلفة من تأثيرات وسائل الإعلام.
- وبدأت الوحدة بتعريف مبسط لكيفية تطور رؤية المدارس البحثية فى الدراسات الإعلامية لتأثير الصحف ووسائل الإعلام، وكيف نظرت تحت ضغط التوظيف الفعال للدعاية السياسية عبر وسائل الإعلام فى الحروب العالمية لتأثير وسائل الإعلام باعتباره فوريًا وسريعًا ومباشرًا، ثم كيف تطورت تلك الرؤية بعد مزيد من التطور فى مجالات هذه الدراسات.
- وعرضت الوحدة نظرية تتعلق بدور الصحف ووسائل الإعلام فى مجال إحداث فجوات معرفية بين أفراد المجتمع الواحد، نتيجة زيادة قدرة بعض الأفراد- لعوامل مختلفة بعضها يتعلق بأداء الصحف ووسائل الإعلام ذاتها- على اكتساب معارف بدرجات أنشط وأكبر من غيرهم، مما يؤدى إلى حدوث فجوات معرفية تتوسع وفق هذه النظرية باستمرار، وهو ما يترتب عليه خلل فى عملية الفهم المشترك الجماعية تجاه بعض القضايا والأحداث.
- كما عرضت الوحدة أيضا دور الصحف ووسائل الإعلام فى مجال بناء أجندة اهتمامات الجماهير إزاء الأحداث والقضايا المثارة فى المجتمع، وذلك عبر انتقاء عدد محدود منها وإبرازه، حيث يناقش الفصل العوامل التى تتحكم فى أداء وسائل الإعلام، كما تطرقت إلى علاقة كل من أجندة الجمهور وأجندة الصحف وأجندة النخب السياسية الفعالة راصدة اتجاهات التأثير فيما بينها.
- وتضمنت الوحدة عرضا وتحليلا للتأثيرات الناجمة عن اعتماد الأفراد على الصحف ووسائل الإعلام، سواء فيما يتعلق بالمعارف أو الاتجاهات

أو السلوك، وقامت برصد وتحليل طبيعة العوامل التى تحفز عملية الاعتماد وتدعم حدوث التأثيرات المختلفة.

- وتعرضت الوحدة لواحد من المداخل النظرية النقدية المهمة لدور وسائل الإعلام ، وهو مدخل التحليل الثقافى، ورصدت الفروض العامة التى يتأسس عليها هذا المدخل ورؤاه المتنوعة بشأن الأدوار السلبية لأداء وسائل الإعلام فى المجتمعات.

## أسئلة على الوحدة الثالثة

س١- هناك ثلاث مراحل مرت بها بحوث تأثيرات الصحف ووسائل الإعلام، وضح طبيعة كل من هذه المراحل ونوع الفروض العلمية التى تأسست عليها.

س٢- يرى البعض أن دور الصحف ووسائل الإعلام فى مجال إحداث الفجوات المعرفية بين الأفراد واضح فى مجالات عديدة. فى رأيك ما نوع العوامل التى يمكن أن تكون مسئولة عن إحداث هذه الفجوات المعرفية؟ وهل يمكن التقليل منها؟

س٣- تحدث عن اتجاهات عملية وضع الأجندة كما رصدتها البحوث المتنوعة فيما بين كل من الصحف والجمهور والنخب السياسية ، موضحا الشروط المختلفة التى تتأسس عليها كل من هذه الاتجاهات .

س٤- ما المقصود بمفهوم وضع الأجندة وكيف يتم قياسها؟

س٥- ما طبيعة العوامل المسئولة عن تزايد اعتماد الأفراد على ما تقدمه الصحف ووسائل الإعلام كما عرضتها فروض نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام؟

س٦- ما نوع التأثيرات المختلفة لعملية اعتماد الأفراد على الصحف ووسائل الإعلام فى الحصول على المعارف المختلفة؟

س٧- تحدث عن أدوار وسائل الإعلام فى مجال تحقيق الهيمنة الثقافية على الجمهور كما رصدها وعرض لها مدخل التحليل الثقافى لأداء وسائل الإعلام.

### أنشطة يقوم بها الدارس:

١ ـ إجراء مناقشات وتطبيقات تتعلق بحدود تأثيرات الصحف ووسائل الإعلام المختلفة فى مجال تقديم معارف عن مختلف الشئون العامة مع الزملاء

ورصد حدود هذه التأثيرات .

٢- رصد وتحليل أنماط الاعتماد على الصحف ومختلف وسائل الإعلام ، ومدى تزايد هذا الاعتماد، وفى أى الحالات والقضايا، ومحاولة تفسير ذلك ومقارنته بأنماط اعتماد الزملاء فى ذات الصدد.

٣- تقديم رؤية نقدية لطبيعة تأثيرات الصحف المختلفة فيما يخص معالجة وتناول واحدة من القضايا التى تهتم بها، وإدارة نقاش مع الزملاء بشأنها.

## مراجع الوحدة الثالثة

(١) استند الباحث فى إعداد العرض الخاص بمراحل تطور تأثيرات وسائل الإعلام فى المجتمع إلى المراجع التالية :

- Denis McQual, Mass Communication Theory: An introducation ", Third Edition, (London: Sage Publications, 1994) , pp.328-331.

- Stephen W. Little John, "Theories of Human Communication", Second Edition, (California: Wadsworth Publishing Company, 1983), p. 281.

- Sven Windahl and Benno H. Signitzer, With Jean T. Olson, "Using Communication Theory: An Introduction To Planned Communication", (London: Sage Publications, 1992), pp.191-193 .

(٢) د. جيهان رشتى، "الأسس العلمية لنظريات الإعلام"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨)، ص٥٦٩ .

(٣) تم إعداد هذا العرض اعتماداً على المراجع التالية:

- Sven Windahl and Benno H. Signitzer, With Jeon T. Olson, Op.cit., pp. 211-214 .

- Stanely J. Baran, Dennis K. Davis, Mass Communication Theory: Foundations, Ferment, and Future, (California: Wadsworth Publishing Company, 1995) pp. 261-262.

- Denis McQuail & Sven Windahl, Communication Models: for the Study of Mass Communication (London: Longman, 1993), pp.123-127.

(٤) اعتمد الباحث فى إعداد العرض على المراجع التالية :

- Denis MaQuail & Sven Windahl, Op.cit., pp. 104-109 .

- Alex S. Edelstein, "Thinking about the criterion variable in agenda-setting research", Journal of Communication, Spring 1993, Vol. 43, No. 2, pp. 85-97.

- Everett M. Rogers, James W. Dearing, and Doine Bregman, "The Anatomy of Agenda-setting Research", Journal of Communication, Spring 1993, Vol. 43, No. 2, pp. 68-83.

- Gerald M. Kosicka, "Problems and Opportunities in Agenda-setting Research", Journal of Communication, Spring 1993, Vol. 43, No. 2, pp. 100-121.

- Em Griffin, "A first look at Communication theory ", Second Edition, (New York: McGraw-Hill, Inc., 1994) pp. 377-385.

- Stanley J. Baran, Denis K. Davis, Op.cit., pp. 232-236 .

- Sven Windahl and Benno H. Signitzer, With Jean T. Olson, Op.cit., pp. 208-210.

(٥) استند الباحث فى هذا العرض إلى المراجع التالية:

- Melvin L. Defleur, Sandra Ball-Rokeach “A dependency Model of Mass Media Effects”, Communication Research, No. 2, 1976, pp.3-12 .

- Melvin L. Defleur, Sandra Ball – Rokeach, Theories of Mass Fifth Edition (New York: Longman, 1984). Communication,

(٦) تم إعداد هذا العرض اعتماداً على المراجع التالية:

- Em Griffin, Op.cit., pp. 355-36

- Powland Lorimer, “Mass Communication: A Comparative Introduction”, (New York: St. Martins Press, 1994), pp.162-168.

- Sturat Hall, "Culture, The Media, and the Ideological Effect", In: James Curran, Michael Gurevitch, and Janet Woolacott, "Mass Communication and Society", (London: Edward Arnold Publishers. Ltd, 1982) pp. 331-332.

- ندوة غرامشى وقضايا المجتمع المدنى ، ط١ (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٠).

- محمد فرج، "الدولة وتشكيل الوعى الاجتماعى: دراسة فى الدور الأيديولوجى للدولة"، سلسلة كتاب قضايا فكرية، الكتاب الأول، ١٩٨٥.


الباب الثانى
الصحافة والسلطة
" علاقة متبادلة "
د . محمد منصور هيبه

## مقدمة

يمثل الجدل حول إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة همًّا مشتركاً بين المجتمعات المعاصرة المتقدمة منها، والنامية على حد سواء، وإن اختلفت حدة هذا الجدل ووسائله، وتبقى للإشكالية خصوصية فى مجتمعاتنا العربية، بالنظر إلى نظم الحكم فيها، والأنظمة الثقافية والاتصالية والإعلامية السائدة، وهى تمثل انعكاساً لوضعية خاصة بهذه المجتمعات.

ولعل السؤال الرئيسى الذى قد يساعد فى البداية على تحديد طبيعة العلاقة بين الصحافة والسلطة فى المجتمعات العربية يتمحور من وجهة نظرى حول موقع الصحافة فى المجتمعات العربية من السلطة السياسية، أو بعبارة أخرى: كيف تنظر السلطة فى مجتمعاتنا العربية إلى الصحافة؟ هل تراها أداة من أدواتها؟ أم تراها أداة تواصل بينها وبين الشعوب؟ وما طبيعة هذا التواصل؟ وربما جاز لى أن أضيف سؤالاً آخر: هل يمكن لثورة التكنولوجيا أن تسهم فى "تمرد" صحافتنا العربية على وضعية علاقتها بالأنظمة الحاكمة، لتصبح بالفعل سلطة حقيقية من سلطات المجتمع، وتشغل موقعاً مركزياً فى الاستراتيجيات المجتمعية المعاصرة؟

ويسعى هذا الباب من هذا الكتاب إلى رصد جوانب هذه الإشكالية من خلال خمس وحدات، يمكن اعتبار أولاها تمهيداً إذ تتعرض لتحديد مفهوم إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة، ومحدداتها، والوضع الراهن فى المجتمعات العربية بصفة عامة، وتحذر من المخاطر التى يمكن أن تترتب على استمرار هذه الوضعية الراهنة.

أما الوحدة الثانية فتعرض للتجربة المصرية منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ومراحل التطور الذى لحق بالنظام السياسى وتأثير ذلك على الخريطة الصحفية فى مصر وموقف كل من عبد الناصر والسادات من الصحافة، والحرص على أن تظل

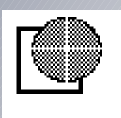
الصحافة فى قبضة النظام عبر مجموعة من الإجراءات والآليات التى اتبعتها الثورة.

وتستعرض الوحدة الثالثة تجربة الصحافة الحزبية فى ضوء التعددية السياسية التى بدأها السادات عقب حرب أكتوبر ومهد لها بفكرة المنابر، ثم إعلانه مولد التجربة الحزبية الجديدة. وترصد الوحدة طبيعة العلاقة بين النظام فى عصر السادات وبين الصحافة القومية والحزبية على حد سواء.

أما الوحدة الرابعة فتستعرض أهم القضايا التى عالجتها صحيفة الأهرام خلال فترة عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠) بما يكشف علاقة الصحافة بالنظام السياسى وتأثير هذه العلاقة على طبيعة المعالجات والسياسة التحريرية للصحيفة.

وتأتى الوحدة الخامسة لتقدم عرضاً تحليلياً لمعالجات صحيفة الأهرام لحوادث الصدام التى شهدتها فترة السادات (١٩٧٠-١٩٨١) وأهم القضايا التى أفرزتها هذه المرحلة، وفرضت نفسها على معالجات صحيفة الأهرام، وتكشف هذه الوحدة كذلك على تأثير العلاقة بين الصحافة (ممثلة فى الأهرام)، وبين النظام السياسى فى معالجة هذه الحوادث، وتلك القضايا.

ويبقى فى النهاية التأكيد على أن هذا الجهد يمثل خطوة علمية مهمة فى رصد علاقة السلطة السياسية بالصحافة فى مجتمعاتنا العربية المعاصرة، والذى لا تزال ملامحه فى وقتنا الراهن تمثل امتداداً لجوانب الإشكالية التى طرحناها فى هذا الجزء من الكتاب، الأمر الذى يدفعنا إلى التنبيه مجدداً على أن خطر إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة فى المجتمعات العربية (ومصر نموذجاً) بلغ مرحلة من الخطورة تتجاوز حدود الأمان، مما يفرض على طرفى العلاقة (الصحافة والسلطة) ضرورة الأخذ بزمام المبادرة لتصحيح شكل هذه العلاقة، ووضعها فى إطارها الصحيح، بما يتسق والضرورات المجتمعية الراهنة، التى تتسم بحالة من "الضبابية"، تحتاج إلى من يزيل آثارها لتسطع شمس حرية الصحافة، فى مجتمع نحلم جميعاً بأن يكون ديمقراطياً حقيقة لا شعاراً !!.



# الوحدة الأولى

# إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة فى المجتمعات العربية

## الأهـــــــــــداف:

**فى نهاية هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:**

١- يحدد مفهوم إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة.

٢- يذكر أهم العوامل التى تؤثر على هذه العلاقة وتشكل ملامحها.

٣- يعرف خصوصية علاقة الصحافة بالسلطة فى المجتمعات العربية.

٤- يذكر تأثير ثورة تكنولوجيا الاتصال على علاقة الصحافة بالسلطة.

٥- يحدد موقع المعارضة فى الصحافة المصرية فى إطار العلاقة مع السلطة.

## العنـــاصر:

- ثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ودورها فى تجسيد علاقة الصحافة بالسلطة.
- خصوصية العلاقة بين الصحافة والسلطة فى المجتمعات العربية.
- الصحافة أداة للسلطة أم أداة تواصل بين السلطة والشعوب.
- أزمة المعارضة فى الصحافة المصرية وعلاقتها بالسلطة السياسية.
- ظاهرة الاحتكار السلطوى وتبعية الصحف للأنظمة الحاكمة.
- أهم الظواهر والممارسات الصحفية التى أفرزتها طبيعة العلاقة بين الصحافة والسلطة.
- إعادة النظر فى موقف كل من السلطة، والصحافة فى تعاملهما مع

بعضهما البعض.

- القوانين التى يمكن أن تشكل ملامح النظرية العامة لعلاقة الصحافة بالسلطة.

## مقدمـــــــــــة:

تمثل العلاقة بين الصحافة والسلطة واحدة من أهم الإشكاليات فى المجتمعات المعاصرة، وقد أسهمت الثورة المعرفية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى إضافة أبعاد جديدة، وجوانب كثيرة فى تجسيد هذه الإشكاليات، بل دفعت بها إلى موقع متقدم فى التحديات التى تواجهها الصحافة مع غيرها من وسائل الإعلام الأخرى، لأن هذه الثورة التكنولوجية والمعرفية، أضفت أهمية متزايدة على الدور الذى تؤديه الصحافة كوسيلة من وسائل الإعلام إزاء المجتمعات المعاصرة، فلم تعد هذه الوسائل وفى مقدمتها الصحافة تمثل السلطة الرابعة أو الخامسة، بل أصبحت تشغل موقعا مركزياً فى الاستراتيجيات، والسياسات التى تستهدف إعادة بناء المجتمعات المعاصرة، وربما يبرز ذلك بصورة أكثر وضوحاً فى المجتمعات المتقدمة حيث تلعب الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، دوراً رئيسيا فى التحول العلمى، والتكنولوجى، وفى إعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية داخل هذه المجتمعات والجدل يدور وبشدة حول العلاقة بين الإعلام بوسائله المختلفة، وبين مراكز القوة والتأثير فى المجتمع.

ومن هنا تبرز أهمية الإشارة إلى أن إعلام أى مجتمع يمثل انعكاساً لوضعية أيديولوجية خاصة بهذا المجتمع، لأن هذه الأيديولوجية تمثل المجموعة المتسقة من الأفكار التى تتعلق بشكل النظام الاجتماعى وغايته، وتقوم بدور الموجه للممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والدينية، والثقافية، لمجتمع ما، فى فترة زمنية معينة، ويرتبط نوع الأيديولوجية السائدة فى مجتمع ما باختيارات النظام الحاكم، وتحيزاته الفكرية، وكذلك اختيارات القوى الاجتماعية، صاحبة الغلبة والنفوذ فى المجتمع، وتفاعل هذين النوعين من الاختيارات.

وتظل أيديولوجية أى نظام عرضة للانقطاع والتغير، ويتلازم انقطاعها أو

تغيرها فى مجتمع ما، بالتغيرات التى تحدث على المستويات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية فى ذلك المجتمع وفى مقدمتها تراجع مكانة بعض القوى الاجتماعية، وبروز قوى اجتماعية جديدة، تسعى لتدشين الأساس لاختيارات أيديولوجية جديدة تمثل انقطاعا بالقياس على الاختيارات الأيديولوجية السابقة، ويدعو ذلك إلى ضرورة الاهتمام بالتغيرات أو التحولات المجتمعية الخاصة بالتخلص من أنظمة حكم قديمة ونجاح نظام ما فى الوصول إلى الحكم، لا لذات هذه التغيرات، وإنما لدلالاتها الفكرية، وما تعكسه من مؤشرات حول هوية النظام الجديد.

وإذا كان الجدل حول إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة يمثل هماً مشتركاً بين المجتمعات المعاصرة المتقدمة والنامية على حد سواء - وإن اختلفت حدة هذا الجدل ووسائله - فإن هذه الإشكالية فى المجتمعات العربية، ذات خصوصية تختلف عن غيرها من المجتمعات الغربية، من حيث نظم الحكم فيها، والأنظمة الثقافية والاتصالية والإعلامية السائدة، والتى تمثل بالتأكيد انعكاساً لوضعية خاصة بهذه المجتمعات.

وفى هذا السياق يصبح من الضرورة المنهجية أن نطرح خصوصية هذه الإشكالية فى مجتمعاتنا العربية، انطلاقاً من تساؤل أساسى يتمحور حول موقع الصحافة فى هذه المجتمعات من السلطة، وبعبارة أخرى: كيف تنظر السلطة فى المجتمعات العربية إلى الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى؟ هل الصحافة أداة من أدوات السلطة، وواحدة من الآليات التى تستخدمها لتحقيق وترجمة أيديولوجيتها وتوجهاتها؟ هل الصحافة أداة تواصل بين أنظمة الحكم والشعوب؟ وما طبيعة هذا التواصل؟ هل يأخذ اتجاهاً أحادياً رأسياً أى من السلطة إلى الشعوب فقط؟ ثم هل نشأت الصحف فى المجتمعات العربية فى كنف السلطة وبقرارات منها، حدد- ولا يزال مع خلاف فى الدرجة- موقع الصحافة بالنسبة للسلطة؟ هل تساهم ثورة التكنولوجيا فى "تمرد" الصحافة على هذه الوضعية،

لتصبح بالفعل واحدة من السلطات المجتمعية، وذات موقع مركزى فى الاستراتيجيات المجتمعية المعاصرة؟

إن هذه التساؤلات وغيرها نطرحها – ولدينا قناعة- بأنها فى إطار"المشروع" فى المجتمعات المعاصرة، والمؤكد لدينا أن مجتمعاتنا العربية ليست إلا واحدة من هذه المجتمعات المعاصرة، وبالتالى فإن طرح هذه التساؤلات – محاولة لاستجلاء إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة- يمثل طرحاً مشروعاً، أى فى إطار من الشرعية، ولعل السمات التى تتميز بها السياسات الاتصالية فى المجتمعات العربية، والتى تتشابه فى كثير من جوانبها مع بعضها البعض، وتجعل الحديث عن "إشكالية عربية" فى العلاقة بين الصحافة والسلطة، أمراً مقبولاً من الناحية المنهجية، والعلمية، والواقعية أيضاً، ذلك أنه رغم اختلاف السياسات الاتصالية فى المجتمعات العربية، واختلاف ما تعكسه فى ظل خصوصية كل مجتمع من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية فإن ثمة سمات عامة تشترك فيها هذه السياسات، أدت إلى تشابه بعض الأوضاع الإعلامية عربياً، ومع أن هذا التشابه لا يمكن أن يؤدى إلى تطابق هذه الأوضاع، فإنه أدى إلى تشابه فى الإشكاليات القائمة ومنها العلاقة بين الصحافة والسلطة.

ولقد ظلت سياسات الاتصال بغير اندماج فى سياسات التنمية العربية، ولم تمثل الأولوية المناسبة رغم الإدراك العربى لأهمية الإعلام التنموى، ولم تتحول هذه السياسات إلى خطط تستهدف تحقيق طموحات المجتمعات العربية، وتفتقر هذه السياسات إلى البناء المعلوماتى والوثائقى، الأمر الذى يفضى إلى سياسات عشوائية، كما تتسم هذه السياسات بعدم التنسيق مع غيرها من السياسات المجتمعية التى تشكل مخرجاتها مضموناً اتصالياً. وتعتمد الصحافة كغيرها من وسائل الإعلام فى هذا السياق، سياسة رد الفعل، وهو ما يفسر غلبة الطابع الدفاعى على مضامينها، لا سيما إذا تعلق الأمر بقضية ذات بُعْد قومى، ويتجاوز حدود المحلية، أو الوطنية أى مثل التى لا يمكن أن تعتبر شأناً داخلياً يخص مجتمعاً معيناً، أو مواطنى دولة معينة.

ولعل هذا التشابه فى سمات السياسات الاتصالية العربية، هو الذى أفضى كما سبقت الإشارة، إلى تشابه فى الإشكالية القائمة، وربما كانت الممارسات التى تدور فى المجتمعات العربية، فيما يتصل بعلاقة الصحافة والسلطة، خير دليل على هذا، كأعمال المصادرة، وفرض الرقابة، وتقييد الحريات، ووضع القيود على العمل الصحفى، وسن التشريعات التى تمثل فى ظاهرها ضبطاً للممارسة الصحفية، لكنها فى حقيقة الأمر لا تخرج عن كونها أداة من أدوات القمع للحريات، وتعطيل حركة الإبداع، وتضييق الخناق على حملة أمانة الكلمة، وقادة التنوير، وفى الوقت ذاته هى تعطيل لواحدة من أهم أدوات تشكيل الرأى العام.

وقد تكون صحافتنا العربية هى الصحافة الوحيدة المنفردة فى العالم – وإن اختلفت درجات هذا التفرد- التى لم تمارس الحرية بالصورة التى يتحدث عنها المفكرون والمنظّرون، وتاريخ صحافتنا العربية يقول: إن الصحف العربية الأولى التى ظهرت فى العالم العربى لم تكن صحفا خاصة، ولكنها كانت – وبعضها لا يزال - مطبوعات حكومية كما أنها كانت تحت رقابة الحكومات العربية، ولهذا فقليلا ما تطرح – مع استثناءات قليلة - تلك التساؤلات المتعلقة بأنظمة الحكم وسياساتها، وتوجهاتها ذلك أنها فى مفرداتنا العربية غالباً ما تندرج تحت بند المحظورات. وهذه المحظورات لا تبيحها ضرورات عربية لأنها تمثل خصوصية فى الإشكالية القائمة فى علاقة الصحافة بالسلطة.

إن نظرة إلى واقعنا العربى تكشف لنا جانباً آخر من جوانب هذه الإشكاليات، هذا الجانب هو التناقض الدائم فى مفهوم علاقة الصحافة بالسلطة فكثير من الأنظمة العربية تنادى بالليبرالية الاقتصادية، وتشجيع آليات السوق الحرة، وتنفيذ الخصخصة، لكنها لا تمارس الليبرالية السياسية، فتضع قيوداً بيروقراطية على حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وتقيد إصدار الصحف، وتصر على ملكية الصحف المسماة بالقومية (مصر نموذجاً) وتتحكم فى تدفق المعلومات.

أى إن الأنظمة تطرح شعارات ديمقراطية، لكنها تمارس شمولية متناقضة، الأمر الذى ينعكس مباشرة على الصحافة ودورها ورسالتها فى المجتمع.

يتصل بالجانب سابق الإشارة إليه متغير آخر ضمن متغيرات أساسية رصدتها دراسة رائدة للدكتور حماد إبراهيم حول أزمة المعارضة فى الصحافة المصرية المعاصرة يتمثل فى احتكار السلطة السياسية للمؤسسات والأنشطة الصحفية والإعلامية، وإن أعطتها مسميات مختلفة، ويمثل هذا الاحتكار السلطوى النموذج أو الظاهرة الأكثر شيوعاً فى عالمنا العربى، حيث يسود النظام السلطوى والذى تميل الحكومات – فى ظله - إلى أن تقتصر ملكية المؤسسات الإعلامية والصحفية عليها، وأن تتحكم فى منح تراخيص العمل بالصحافة وإصدار الصحف (تصب كل التشريعات فى المجتمعات العربية فى هذا الاتجاه، وإن تفاوتت فى درجات التقييد المفروضة) وهذا الاحتكار السلطوى يضفى خصوصية على إشكالية العلاقة. فعلى من يحصل على امتياز العمل الصحفى أو الإصدار، تأييد النظام الحاكم وسياساته وإذا سمحت السلطة للأفراد بامتلاك الصحف، فإن استمرارهم يظل رهناً برغبة السلطة، وغالباً ما تتناسب درجة الحرية المسموح بها للصحف مع الحالة السياسية للمجتمع، ويكون تقدير هذه الدرجة من الحريات الصحفية للسلطة الحاكمة (شهدت مصر على سبيل المثال نماذج شديدة الوضوح فى هذا المجال إبان عصر السادات).

تمثل تبعية الصحف – ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية - للسلطة السياسية فى المجتمعات العربية أحد الجوانب الرئيسية التى تتحدد فى ظلها ملامح العلاقة بين الصحافة والسلطة، وبالتالى الممارسات الصحفية، فلقد أصبحت هذه التبعية هى العامل المحدد لنوعية المعايير التى تحكم أداء المؤسسات الصحفية والإعلامية، حيث تزداد صلاحية المادة للنشر والإذاعة، كلما تزايدت قدرتها على تحقيق الأهداف العامة للسلطة السياسية، وكلما التزمت بالترويج لسياساتها.

أفضت ظاهرة الاحتكار السلطوى، وتبعية الصحف للأنظمة فى المجتمعات العربية إلى تأثيرات سلبية على الأداء الصحفى، فلم تعد أغلب الصحف تتسع إلا

لوجهات النظر الرسمية وتنطوى على اتجاه واحد لسريان الرسالة من السلطة إلى الجماهير، بينما رسائل الجماهير إلى السلطة لا تحظى بالحضور ذاته، وإذا وجدت لها متنفساً، فكثيراً – بل دائماً- ما تتعرض للعديد من التعديلات والحذف أو الإضافة، لكى تصل فى النهاية إلى السلطة بصورة ترضيها.

لم تتوقف تأثيرات هذا النمط من العلاقة عند حد الاتجاه "الفوقى" للممارسات الصحفية والإعلامية بل امتد ليطول اتجاهات توظيف السلطة للصحافة فى المجتمعات العربية، فصارت مهمة الصحف "التعبئة والحشد" وتسجل المتابعات الدقيقة لهذه الممارسات الصحفية، ارتفاع أسهم الوظيفة التعبوية التى تمارسها الصحف العربية، خدمة لاتجاهات الأنظمة التى تحرص على أن تؤدى هذه الصحف الدور المرسوم لها، أو المسموح لها أن تؤديه، فى فترة ما، لخدمة توجهات محددة، لا تستطيع أن تتجاوزها.

رغـم أهميـة الدور الذى ينبغـى أن تؤديه صحافتنا العربية فى صيـاغـة أو تعديل الرأى العام إزاء قضايا المجتمع، فإن أحد جوانب إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة أنها ضيقت فرص التواصل بين الصحفى وبين الرأى العام بسائر قواه وتياراته، بل يمكن القول: إن هذا التواصل صار محدوداً لدرجة تثير القلق، حتى بات الصحفيون متهمين من قبل الرأى العام بالتقصير واللامبالاة، والانعزالية عن المجتمع وقضاياه، وحقيقة الأمر أن هؤلاء الصحفيين – بحكم العلاقة القائمة مع السلطة - محاطون بكثير من القيود والحواجز التى تحول دون إمكانية التفاعل السريع والخلاق مع الرأى العام، ويكفى ما يتوقعه صحفى عربى يتواجد – ولو بالصدفة - فى أماكن معينة بها احتجاجات أو مظاهرات تندد بالسلطة مثلا، ناهيك عن قائمة التهم التى ستوجه إليه إذا ألقى القبض عليه متلبساً بتهمة الالتحام مع الجماهير!

إن خطورة هذا البعد من جوانب الإشكالية أن إدراك الجماهير أو نظرتها إلى الصحافة نظرة التقصير تنشئ ما أسماه د. حماد إبراهيم "بأزمة ثقة" ليس فى الصحفيين كرموز، وإنما تمتد هذه الأزمة لتشمل كل ما يصدر عنهم من

إسهامات صحفية، فتفقد رسائلهم إلى الرأى العام قيمتها، وتمتد هذه الأزمة إلى الصحافة ذاتها، فلا يعيرها الرأى العام اهتماماً، ومن هنا تنشأ حالة من "الانفصام" بين الصحافة والرأى العام، وتفضى إلى الانصراف عما قد تصنعه السلطة، ضد مصلحة الجماهير، ولكن فى غياب دور الصحافة، يمكن تمريره، دون أن يواجه بانتقادات أو معارضة.

يحدد موقع الصحافة فى النظم السياسية العربية كثيراً من الظواهر والممارسات الصحفية، وذلك أن هناك ثلاث ركائز يعتمد عليها الحكم وفلسفته:

**أولاً:** قوة عسكرية من الجيش والشرطة، يعتمد عليها فى قمع من يتصدى للنيل من نظام الحكم أو يحاول تغييره.

**ثانيا:** أيديولوجية مقبولة جماهيرياً ولو على الأقل من حيث الشكل.

**ثالثاً:** الاعتماد على الإعلام ومحاولة تقويته فى إطار مساندته للسلطة، وهذا الاعتماد – كما يقول د. محمد سيد محمد - يفسر لنا توجه الدبابة الأولى فى معظم الانقلابات إلى الإذاعة لاحتلالها. ومن هنا تبرز العلاقة العضوية بين النظام الصحفى، والبناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى للمجتمع الذى يعمل فيه هذا النظام.

تحتل السلطة السياسية فى مجتمعاتنا العربية، فى ضوء النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة موقعاً مركزياً وحضوراً مكثفاً فى المادة الصحفية، يفضى إلى تغييب لدور كل المؤسسات الأخرى – بما فيها وسائل الإعلام - وإضعاف قدرتها على المشاركة فى صنع القرار إلى حد تحولها إلى أدوات لتنفيذ توجهات السلطة، حتى أصبح من الأمور الواضحة التى تبلغ درجة الحقائق – أن السلطة فى كثير من الأنظمة العربية تتصرف على أنها السلطة الوحيدة – مع تفاوت فى درجات هذا التصرف حسب رؤية كل نظام واعتبارات خاصة بكل مجتمع – فليس هناك فى الاعتبار سلطة للرأى العام ولا الرأى الآخر، وتتصرف على أنها المالك الوحيد للحقيقة، ومن أجل ذلك تقمع كل

وجهات النظر التى تبدو متعارضة مع توجهاتها، أو كل برنامج مختلف عن سياستها.

لقد أصبحت هذه الأنظمة ترى أن وجود صحافة يطلق لها العنان يمثل تهديداً خطيراً... ينبغى محاصرته، والانقضاض على مسبباته، بصرف النظر عما يمكن أن يرمى به هذا الانقضاض، فالمهم ألا يقع الخطر، والسلطة بأدواتها كفيلة بتبرير هذا، واتهام الرأى العام – غير المعترف به أصلاً من قبلها – أن ما جرى كان حماية له، وحفاظاً على مكاسبه، وضماناً لمنجزات تحققت، ولا يجب أن تتركه عرضة لخطر حين يقع – والسلطة حريصة على ألا يقع – لن يفرق بين أبناء الوطن، ولهذا فإن كل الإجراءات التى اتخذتها السلطة كانت بتفويض من الرأى العام! لأنها لصالح هذا الرأى العام.

إن هذه الجوانب من إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة فى المجتمعات العربية، بهذا الطرح إنما تمثل محاولة متواضعة، لرصد خطر من الأخطار التى ترسخت فى ممارسات عربية عديدة، وصارت من ثوابت بعض الأنظمة، كما أنها تمثل تنبيهاً إلى أن استمرار هذا الخطر الكامن وراء العديد من جوانب إشكالية هذه العلاقة، يخفى وراءه الكثير من المخاطر، التى تهدد وجودنا فى عالم متغير، وتتسارع فيه الخطى ، نحو نظام عالمى جديد، تتحدد معالمه من خارج جغرافيتنا، ويخترق فيه تاريخنا العربى، وتجرى محاولات مستميتة لاستئصال هويتنا وتشويه ثقافتنا، وهذه المحاولات تتستر وراء مستحدثات العصر، ومستجداته، وتتسمى بمسميات ظاهرها الرحمة، وباطنها عذاب وشقاء، واستعمار من نوع جديد، وما لم تتدارك المجتمعات العربية – أنظمتها ومؤسساتها وشعوبها- هذه المخاطر، وتسرع خطاها نحو إعادة النظر فى جوانب كثيرة من خطاياها، ومنها إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة، فإن ما يحمله الغد لن يكون فيه خير كثير ظلت المجتمعات تترقبه وتحلم به، وكلما اقترب موعده، هبت عليه الكثير من العواصف، وخيمت عليه ظلمة القمع والكبت، فضاعت الكلمة الحرة، وغاب حلم أمانة الكلمة خلف القضبان،

وصودرت الصحف أو خضعت للتعطيل والإغلاق... ورغم كل ذلك يبقى الأمل فى أن تصحو المجتمعات العربية، وتتنبه أنظمتها للخطر... وتعيد الأمور إلى نصابها، فتعيش "الصحافة حرة" ولتأخذ العلاقة بينها وبين السلطة منحى آخر... المؤكد أنه سيكون لصالح الصحافة والسلطة معاً. وبالتالى "المجتمع" الذى هو هدفهما المشترك... أو هكذا نظن!! وليس كل الظن إثماً.

لقد بلغ خطر إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة فى المجتمعات العربية مدى ربما يتجاوز حدود الطاقة، أو "حد الأمان" والأمر تعقدت جوانبه بصورة تنذر بمخاطر ربما لا نتمكن من حصارها أو تلافى آثارها. ولذلك فإننا نعتقد أن الطرفين "الصحافة والسلطة" مطالبان بأخذ زمام المبادرة، فتعيد السلطة نظرتها إلى موقع الصحافة منها، وتفك قيودها، أو "تنظيمها" كما يحلو لبعض الأنظمة تسميتها، وأن تدرك هذه الأنظمة أن ثورة التكنولوجيا، قد أسقطت كثيراً من الأقنعة التى تسترت خلفها زمناً طويلاً، كما أن الصحافة مطالبة بأن تراجع مواقفها وتعترف بأن بعض هذه الصحافة تحتاج إلى أن تنقذ نفسها من نفسها، وهى مطالبة أيضا بألا ترضى بموقع غير موقعها الصحيح كأداة رقابة ووسيلة توجيه وتنوير، وأن مهمة الترويج والتبرير لتوجهات الأنظمة، إنما هى مهمة تجاوزها الزمن، والمستمسك بها يعمل خارج الزمن، وهؤلاء لا مكان لهم فى عصر الثورة المعرفية والتكنولوجية، عصر يؤمن بديمقراطية الاتصال، وحق المجتمع فى المعرفة ... والمعرفة الكاملة غير المنقوصة!

إن النظام الإعلامى (والصحافة جزء منه) فى مجتمع ما ليس سوى تعبير عن النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى السائد فى هذا المجتمع. وهذه هى النظرية العامة التى تحكم العلاقة بين الإعلام والسلطة فى أى مجتمع، والتى يطرحها د. فاروق أبو زيد فى ضوء أربعة قوانين استخلصها لتحديد طبيعة هذه العلاقة وتتمثل فى:

١- أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين وجود سلطة مطلقة فى مجتمع ما، وبين قيام

الإعلام فى هذا المجتمع بدور الأداة التى تبرر وجود هذه السلطة، وتدعم شرعيتها، وتذود عنها ضد خصومها ومنافسيها، وبذلك يتحول الإعلام إلى دعاية.

٢- إذا كان الإعلام السائد فى مجتمع ما، هو إعلام السلطة، فلا بد أن يوجد فى الوقت ذاته إعلام مناوئ للسلطة القائمة.

٣- أن تعدد قوى السلطة فى مجتمع ما، لا يجعل الإعلام أداة فى يد سلطة واحدة، وإنما يصير أداة لسلطات متعددة فى المجتمع، فلا يقتصر دوره على الدفاع عن السلطة الحاكمة، وإنما يمتد دوره ليكون أداة للسلطات الأخرى فى نقد ومراقبة السلطة الحاكمة ومحاسبتها.

٤- أن هناك علاقة وثيقة بين نمو التعددية السياسية فى المجتمع الديمقراطى، وبين تزايد استقلال وسائل الإعلام عن السلطة.. الأمر الذى يفضى إلى أن يصبح الإعلام سلطة مستقلة قائمة بذاتها.

إن هذه القوانين تمثل بالنسبة لنا مدخلاً منهجياً ملائما، يفسر لنا طبيعة العلاقة بين الصحافة والسلطة فى المجتمعات العربية، وتطبيقها على الصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٨١، والتى تكشف معالجاتها للقضايا المجتمعية المختلفة حدود هذه العلاقة وتأثيراتها المختلفة.

## ملخص الوحدة الأولى

- لعبت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال دوراً مهماً فى تجسيد جوانب مهمة لإشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة فى النظم السياسية المختلفة.
- تعد أيديولوجية أى مجتمع مؤشراً مهماً لتحديد موقع الإعلام والصحافة فى هذا المجتمع، إذ تأتى معالجاته انعكاساً لهذه الأيديولوجية.
- أبرز جوانب إشكالية علاقة الصحافة مع السلطة تتمثل فى محاولة تحديد موقع الصحافة من السلطة، هل هى أداتها؟ أم أداة تواصل حقيقى مع النظم والشعوب؟
- تتحدد مساحة الحرية المتاحة للصحف فى أى مجتمع فى ضوء القواعد والتشريعات والإجراءات التى تتخذها الأنظمة السياسية للتعامل مع الصحافة.
- مرت صحافة المعارضة فى المجتمع المصرى بأزمة خاصة مثلت حالة فريدة فى علاقة صحف المعارضة بالنظم السياسية.
- الأنظمة السياسية والصحافة طرفان كلاهما يحتاج إلى إعادة نظر فى تعامله مع الآخر، بما يحقق شكلاً أمثل لعلاقة الطرفين ببعضهما.

## أسئلة على الوحدة الأولى

**س١-** تمثل علاقة الصحافة بالسلطة السياسية واحدة من أهم الإشكاليات المعاصرة.. اشرح العبارة موضحاً أهم العوامل التى تحدد جوانب هذه العلاقة.

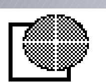
**س٢-** تأثرت المعالجات الصحفية فى الأنظمة العربية بظاهرة الاحتكار السلطوى للصحافة.. اشرح العبارة موضحاً مظاهر هذا التأثير.

**س٣-** "بلغ خطر إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة فى المجتمعات العربية مدى يتجاوز حدود الأمان".. علق على هذه المقولة موضحاً أهم القوانين التى يمكن فى ضوئها تحديد جوانب هذا الخطر.

# مراجع الوحدة الأولى

**لمزيد من التفاصيل حول أبعاد الإشكالية وجوانبها راجع:**


- د. عواطف عبد الرحمن، قضايا إعلامية معاصرة فى الوطن العربى، ط١ (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٧م).
- د. على الدين هلال، مصر فى ربع قرن ١٩٥٢- ١٩٧٧، ط١ (بيروت، معهد الإنماء العربى، ١٩٨١م).
- د. محمد منصور هيبه، الصحافة الإسلامية فى مصر، ط١ (مصر، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٩٠م)
- د. سليمان جازع الشمرى، الصحافة والقانون فى العالم العربى والولايات المتحدة (القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع).
- صلاح الدين حافظ، تحديات خمسة أمام الصحافة (القاهرة، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٨١، أكتوبر، ١٩٩٥م).
- د. حماد إبراهيم حامد، أزمة المعارضة فى الصحافة المصرية المعاصرة (القاهرة، الجامعة الأمريكية، ١٩٩٣م).
- د. فاروق أبو زيد، النظم الصحفية فى الوطن العربى (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٠م).
- د. محمود علم الدين، مصداقية الاتصال (القاهرة، دار الوزان للطباعة والنشر، ١٩٩٠م).
- Made- Michael Habte, "The mass media role in the third world" in: L. John Martin and Anju Grover Choudhary, comparative Mass Media systems (N.Y: Longman lne., 1983) p.p 107- 109.
- د. فاروق أبو زيد، الإعلام والسلطة – إعلام السلطة وسلطة الإعلام، (القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٧م). ص ص١٠-١١.



## الوحدة الثانية

# النظام السياسى والصحافة المصرية بعد ثورة يوليو

### الأهـــــداف السلوكية :

**فى نهاية هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:**

١- يعرف أن صحافة أى مجتمع نتاج لواقع مجتمعى تتفاعل عناصر تكوينه مع الظواهر المجتمعية.

٢- يحدد أهم القضايا التى طرحتها الصحافة المصرية (القومية) فى ضوء علاقتها بثورة يوليو ١٩٥٢.

٣- يرصد مراحل التطور التى مرت بها السلطة السياسية فى مصر بعد ثورة يوليو.

٤- يحدد علاقة الثورة بالتيارات والقوى السياسية فى مصر.

٥- يعرف ملامح خريطة الصحافة المصرية مع قيام الثورة.

### العناصر:

- الصحافة ظاهرة اجتماعية تتأثر بمختلف العوامل المختلفة.
- ثورة يوليو وغياب الأيديولوجية السياسية التى تحدد ملامح النظام.
- مراحل التطور السياسى فى مصر بعد الثورة:
  - المرحلة الانتقالية.
  - المرحلة الشعبية.
  - التحول الاشتراكى.
  - الانفتاح الاقتصادى.
  - التعددية السياسية.
- كل مرحلة بدا فيها حرص النظام على توطيد أركانه وتصفية معارضيه.

- دائرة الصحافة كانت تتسع وتضيق حسبما يرى النظام إبان الثورة.
- اهتمام قادة الثورة بالصحافة وإدراكهم لدورها.
- النخبة العسكرية تغزو الصحافة فى إطار إحكام قبضتها عليها.
- حرص الثورة على أن تكون لها صحفها، لشكها فى ولاء الصحف التى كانت قائمة.
- رفض عبد الناصر التعددية الحزبية.
- التوجه نحو بناء مجتمع اشتراكى وتنظيم الصحافة.
- السادات وموقفه من حرية الصحافة حتى مع تطبيقه للتعددية الحزبية.
- إجراءات النظام السياسى فى مواجهة الصحافة حين مارست النقد والدور الرقابى.
- موقع الدين فى فكر عبد الناصر والسادات، وتأثير ذلك على معالجة الصحافة للقضايا المجتمعية، وموقفها من التيارات الإسلامية بمصر.

## أولاً- الصحف القومية:

**تمهيد:**

الصحافة ظاهرة اجتماعية، وبالتالى فإن القضايا التى تطرح عبر المعالجات الصحفية المختلفة، تمثل نتاجاً لواقع مجتمعى، تتفاعل عناصر تكوينه، وأبعاد هذا التكوين، مع مختلف الظواهر المجتمعية، وفقاً لعلاقة التأثير والتأثر بين مختلف الظواهر الإنسانية، ومن هنا يصبح من غير المنطقى أن نبحث فى ظاهرة ما بمعزل عن سياقها المجتمعى، ويصبح من الضرورات المنهجية النظر إلى تلك الظواهر، والظاهرة وفق منظور متكامل الأبعاد تطرحه هذه الدراسة – وفق أهدافها – على أساس وجود عدة مداخل أحدها: سياسى، وثانيها: دينى، وثالثها: إعلامى (صحفى) وتتفاعل معاً فى إطار بعد تكاملى، تعتمده هذه الدراسة بشكل

أساسى، انطلاقاً من حقيقة أن الإشارة إلى هذه المداخل بصورة منفردة، لا يعنى استقلال كل مدخل عن الآخر، بل إن التفاعل بين هذه المداخل، وفق ظروف المجتمع، يصهرها فى النهاية فى مدخل متكامل الأبعاد (سياسياً، دينياً، إعلامياً).

ويمثل واقع المجتمع المصرى مع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بيئة هذه الدراسة، التى أفرزت مجموعة من القضايا الإسلامية، طرحتها الصحف موضوع الدراسة وفق مناخ يرتبط بتوجهات النظام السياسى عبر مراحل الدراسة الممتدة زمنياً من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨١، وإذا كان تعريف أية ثورة يتناول إحداثها تغييرات نوعية وشاملة فى مدة زمنية قصيرة، فإن التغيير الثورى – وفق هذا التعريف – يتميز بكثافة الكمية – وطبيعة النوعية، وتغطيته لكل نواحى الحياة، ولقد غيرت ثورة يوليو الكثير من حياة المجتمع المصرى- حتى الثوابت أصابها تحول وتغيير فقد غيرت الثورة كل شىء حتى المؤسسة الدينية، التى كانت تستعصى عادة على التغيير قد أصابها تحول ملموس، فألغيت المحاكم الشرعية الإسلامية، والمجالس الملية القبطية وحتى الأزهر طورته.

ومن المفترض أن يتم هذا التغيير فى ضوء فلسفة أو أيديولوجية والتى تعنى تلك المجموعة المنسقة من الأفكار التى تتعلق بشكل النظام الاجتماعى وغايته.

وتتمثل أهمية هذه الأيديولوجية فى قيامها بدور الموجه " للممارسة السياسية، والاقتصادية ، والاجتماعية، والدينية، والثقافية، لمجتمع ما فى فترة زمنية معينة، حيث يرتبط نوع هذه الأيديولوجية فى مجتمع ما، باختيارات النظام الحاكم، وتحيزاته الفكرية، وكذلك اختيارات القوى الاجتماعية صاحبة الغلبة والنفوذ فى المجتمع، وتفاعل هذين النوعين من الاختيارات، ومن ثم فإن الأيديولوجية تظل فى هذا السياق عرضة للانقطاع والتغير، ويتلازم انقطاعها أو تغيرها فى مجتمعنا، بالتغيرات التى تحدث على المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية فى ذلك المجتمع، وفى مقدمتها تراجع مكانة بعض القوى الاجتماعية، وبروز قوى اجتماعية جديدة تسعى "لتدشين" الأساس لاختيارات أيديولوجية جديدة.

وتتفق معظم الدراسات التى تناولت مصر فيما بعد ثورة ١٩٥٢ على أن مجموعة الضباط الأحرار الذين تولوا السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لم يكونوا ملتزمين بأيديولوجية محددة، أو بمذهب اجتماعى معين، وأنهم قد اتبعوا فى المقام الأول منهجاً ذرائعيا تجريبياً، وقد تطورت أفكارهم نتيجة خبراتهم وممارساتهم العملية فى الحكم، يضاف إلى ذلك أن قادة الحركة أنفسهم، لم يكونوا فكرياً أو أيديولوجيا - ينتمون إلى اتجاه واحد، بل لقد تراوح الضباط ما بين الاتجاه الإسلامى، والاتجاه الماركسى، فلم تكن الحركة تمثل كياناً أيديولوجياً موحداً، كما أنه من المؤكد أيضاً أن هؤلاء الضباط لم يكونوا منتمين إلى تنظيم واحد، لكنهم نبتوا فى تنظيمات مختلفة، وتأثروا بأفكارها (الإخوان المسلمون، مصر الفتاة، الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى).

ويقسم بعض الباحثين التطور الذى مرت به السلطة فى مصر أيديولوجياً إلى عدة مراحل على النحو التالى:

١- مرحلة إقرار النظام والقانون (المرحلة الانتقالية) ١٩٥٢- ١٩٥٦.

٢- مرحلة الديمقراطية الاشتراكية التعاونية ( المرحلة الشعبية) ١٩٥٦- ١٩٦١.

٣- مرحلة اشتراكية الدولة (التحول الاشتراكى) ١٩٦١- ١٩٧٠.

٤- مرحلة التعدد الحزبى والانفتاح الاقتصادى ١٩٧٠- ١٩٨١.

ومن الثابت علمياً أن كل مرحلة كان لها سماتها وخصائصها، كما أن كل مرحلة كان لها ظروفها وتأثيراتها على الأوضاع المجتمعية، بل إن كل مرحلة كانت وليدة ظروفها، واستجابة لمتطلبات المجتمع.

ويذهب آخرون إلى تقسيم مراحل التطور الأيديولوجي للنظام السياسى فى مصر إلى أربع مراحل أيضاً، لكن مع تقسيم الفترة الناصرية (١٩٥٢- ١٩٧٠) إلى مرحلتين:

**أولاها:** المرحلة التجريبية وتمتد من ١٩٥٤ حتى ١٩٦١.

**ثانيتها:** مرحلة التحول الاشتراكى وتمتد من ١٩٦١ حتى ١٩٧٠.

**ثالثتها:** مرحلة التحول نحو الانفتاح الاقتصادى والتى بدأت بوادرها مع تولى السادات للسلطة إلا أنها لم تدخل حيز التطبيق إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

**ورابعتها:** مرحلة التعدد الحزبى من ١٩٧٧، والتى مثلت انتقالا من صيغة التنظيم الواحد إلى تعدد الأحزاب.

وأيا كان التقسيم فإن الاختلافات تأتى فى مسميات كل مرحلة، دون أن يتبع ذلك اختلاف فى تفسير وفلسفة كل مرحلة، ولقد اتسمت المرحلة الانتقالية (١٩٥٢-١٩٥٦) بمحاولة توطيد أركان النظام الجديد، وكسب تأييد جماهيرى له، وتصفية المعارضة الموجهة ضده، وجرت عمليات التطهير فى المؤسسات المختلفة كالجيش والشرطة، وفرضت الرقابة على الصحافة وحل مجلس نقابة الصحفيين.

وفى هذا الإطار طالبت الثورة الأحزاب السياسية بتطهير نفسها من العناصر الفاسدة، وتم إلغاء الأحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣، ومع انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤، وحلِّ "الإخوان المسلمون" وسقوط محمد نجيب، نجح النظام فى تصفية معارضيه، وبرز عبد الناصر باعتباره رجل النظام الأول بلا منازع، وبدأت المرحلة الثانية (المرحلة الشعبية) حين أعلن جمال عبد الناصر فى ١٦ يناير ١٩٥٦ انتهاء المرحلة الانتقالية، وطرح الدستور الجديد للاستفتاء، ونص الدستور على استبدال الاتحاد القومى بهيئة التحرير، ليكون البوتقة السياسية التى ينخرط فيها الشعب المصرى بكل طبقاته، وقيل: إنها تجربة ليست كنظام الحزب الواحد، لكنها فى الوقت ذاته ليس بها عيوب الأحزاب السياسية.

وحين قدم عبد الناصر فى ٢١ مايو ١٩٦١ مشروعه للميثاق الوطنى، كان ذلك بمثابة الأيديولوجية التى تحدد أهداف الثورة وأساليبها، ومن هنا بدأت مرحلة التحول الاشتراكى، بوصفه أنجح الطرق لتحقيق التنمية الاجتماعية.

وفى هذه المرحلة أيضا نشأ الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٢، ولأنه ولد دون أية نواة سياسية سابقة، فقد ظل وحتى نهاية الستينيات، أقرب ما يكون إلى مصلحة حكومية ضخمة، يديرها جيش من الموظفين ويحكمها الجمود والبطء، ولم يقدر له أن يصبح حزباً جماهيرياً أو طليعياً، ذا حياة سياسية نشطة، وضاربة بجذورها فى المجتمع المصرى، ولعل هذا هو السبب فى سهولة القضاء على الجهاز القيادى للاتحاد الاشتراكى فى حركة التصحيح فى مايو ١٩٧١ دون أن يحرك التنظيم ساكناً.

ومع وفاة عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠، بدأت مرحلة جديدة فى حياة المجتمع المصرى، وخلال السنوات الأولى لحكم السادات، استمرت المفاهيم السائدة فى الستينيات هى أيضا مفاهيم السنوات الأولى لنظام السادات، ثم حدث تطور بعد ذلك فى نظرة السادات إلى التجربة ذاتها، حيث اتجه إلى نقد مفاهيمها، وبدأ إدخال أفكار تتعلق بالحياة الديمقراطية فى البلاد، فصدرت مجموعة من الوثائق تمثلت فى دستور ١٩٧١، ثم برنامج العمل الوطنى ( ١٩٧٢) وورقة أكتوبر ١٩٧٤، وأبدى السادات اعتراضه الأساسى على نظام الحزب الواحد فى ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى وطالب بأن يكون التنظيم السياسى بوتقة تنصهر فيها الأفكار المعارضة وتتبلور الاتجاهات المعبرة عن القاعدة الشعبية العريضة .

وفى ١٤ مارس ١٩٧٦ استقر الأمر على إنشاء ٣ تنظيمات سياسية داخل الاتحاد الاشتراكى، بعد أن ولدت فكرة المنابر ووضعت ضوابطها خلال المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى. وأجريت الانتخابات البرلمانية حيث شاركت فيها تنظيمات (مصر) و (الأحرار) و (التجمع)، وفاز حزب مصر بالأغلبية، وأعلن السادات فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ تحويل التنظيمات إلى أحزاب وتم تعديل الدستور بما يتناسب وصيغة التعدد الحزبى، ومن بين هذه الأحزاب ولدت المعارضة؛ ولمواجهتها سمح السادات للإخوان المسلمين بعودة نشاطهم مؤملاً أن يحتويهم، ويستخدمهم فى ضرب معارضيه، إلا أن اختلاف

الأيديولوجية والتوجهات باعد بين السادات وبين هذه القوى، التى أخذت تبنى نفسها، وتتحدى توجهات النظام.

فى هذا المناخ، وفى إطار علاقة النظام السياسى بالقوى الدينية الإسلاميـة، عايشت الصحـافـة واقع المجتمع المصرى، وأفرزت هذه العـلاقة الـمركبـة- (علاقة النظام بالقوى الـدينـيـة، وعـلاقتـه بالصحـافـة) وانـعكـاس هذه العلاقة على الممارسة الصحفية- قضايا مجتمعية بذاتها، ولأن هدف الدراسة هو القضايا الإسلامية فى الصحـافـة المصرية، فإن هذه العلاقة كانت ذات تأثير واضح فى نوعيـة مـا طـرح من قضـايا وسبل معالجتها، لاسيما إذا تبينا حقيقة واقع الصحـافة والذى يلخصه محمد حسنين هيكل بقوله: "إن الصحافة (المصرية) لم تستـطـع أن تتحول عن كـونـهـا صحافة شخصية، تعبيرها عن الرأى الخاص لأصحابها، ومحرريها أشد ظهوراً من تعبيرها عن الرأى العام لمجتمع بأكـمـلـه على اختلاف طبـقـاتـه، وحين أعوزها إيمانها الأصيل بغايات محددة، تركت رسالة التوجـيــه، واقتصرت على المسـايـرة... وبقينا كصحفيين على هامش التطورات نسـايرها ولا نغوص فى أعماقها بحثاً عن الإيمان نجاهد به، ونقاتل دفاعاً عنه. إن حرية الرأى هى حرية المناقشة..." ولعل هذه العبارات – لواحد من رموز صحافتنا، ولـواحـد ارتبط بعلاقة خاصة جداً مع قمة النظام السياسى- تكشف عن حـقـيـقـة واقع الصحـافة المصرية إبان ثورة يوليو عبر مراحلها المختلفة، وبالتالى يعطى مؤشراً لنوعية إفرازات هذه الصحافة وقضاياها الإسلامية، فى ضوء صحافة المسـايرة، كما أسماها- وبحق – هيكل.

وانطلاقاً من أهداف الدراسة، وفى إطار رصد العلاقة بين السلطة السياسية فى مصر والتيار الإسلامى خلال الفترة (١٩٥٢- ١٩٨١)، بهدف استكشاف تأثير هذه العلاقة على الممارسات الصحفية، وإفرازاتها ممثلة فى القضايا الإسلامية التى طرحتها هذه العلاقة، تبرز أهمية أن كشف هذه العلاقة ورصدها، يفضى إلى كشف وتفسير نوعية المعالجات الصحفية والقضايا الإسلامية التى طرحتها هذه العلاقة أيضاً.

فمع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ مصر السياسى، أدت إلى بروز ما يمكن تسميته إشكالية العلاقة بين قيادة ثورة يوليو والقوى السياسية والتيارات الفكرية التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى قبل الثورة. إلا أنه ينبغى ملاحظة أن هذه العلاقة لم تنشأ من فراغ وإنما كانت وليدة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، تكاملت فيما بينها، لتفرز خريطة صحفية وإعلامية كانت لها سماتها وملامحها.

وقد لعبت هذه العلاقة الدور الأساسى فى تشكيل خريطة الصحافة المصرية منذ قيام الثورة، وكذلك فى أساليب ممارستها وأدائها لدورها.

فعندما قامت سلطة واحدة فى مصر بثورة ١٩٥٢- وكما يقول محمد حسنين هيكل- لم يكن معقولا ولا ممكناً أن تكون الصحافة بعيدة عن السياسة، وما فرضته من مراحل التطور الاقتصادى والاجتماعى، وربما كان الخيار المتاح للصحافة فى ذلك الوقت أن تحدد موقفها من السلطة الواحدة الجديدة، وأين هى منها؟ هل هى عند الرأس تناقش وتحاور؟ أم هى عند الذيل تمارس دور التابع والأداة؟ وهكذا فإن درجة الاقتراب لم يكن لها بديل والخيار المطروح هو أين بالضبط؟ على مستوى الحوار والقرار أم على مستوى التبعية والدونية؟".

وقد تحددت ملامح الخريطة الصحفية مع قيام الثورة وتحديداً خلال الفترة ( ١٩٥٢- ١٩٥٤) فى صحافة تدور فى دائرة يرسمها النظام تتسع وتضيق كيفما يشاء هذا النظام، أو الخضوع لتوجيهات السلطة إما بالرقابة أو الاعتماد على الصلات والعلاقات الشخصية مع بعض الصحفيين. ولقد أجبرت السلطة – عبر إجراءاتها وممارساتها - الصحافة على أن تكون فى موقع الدونية والتبعية، فلم يكن أمام الصحيفة خيار لأنها لم تكن تمتلك القدرة على تحديد الموقف والاتجاه.

لقد نشأت علاقة الصحافة مع السلطة السياسية فى مصر خلال فترة البحث فى ظل ظروف خاصة، ساهمت فى تشكيل نوعية هذه العلاقة، فى ضوء إيمان قادة الثورة ووعيهم بأهمية الصحافة ودورها فى دعم حركتهم، وتعبئة الجماهير

لتأييدها. ولهذا حظيت الصحافة بمكانة متقدمة فى إدراك قادة ثورة يوليو، إذ وعى القادة الأهمية الكبرى لها، وسعوا إلى تأسيس عدد من الصحف وامتلاكها لتكون قنوات الفكر الثورى الجديد، ولتسهم فى كشف أسرار الفساد والفضائح التى كانت تمثل المعالم المتميزة لنظام الحكم الملكى والحياة السياسية فى مصر قبل عام ١٩٥٢، وقد كان عبد الناصر متفهماً منذ البداية خطورة الصحف ودورها السياسى وقوة تأثيرها، وكان من الطبيعى أن تصدر الثورة الصحف والمجلات الخاصة بها، فصدرت مجلة التحرير ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ أى بعد قيام الثورة بأقل من شهرين، ثم جريدة الجمهورية (٧ ديسمبر ١٩٥٣).

وكان دخول الضباط الأحرار إلى الميدان الصحفى فى حقيقته تعبيراً عن نزوع نحو الوجود الفعلى فى المؤسسة الإعلامية المصرية، فقد بدأ الثوار سيطرتهم على مقاليد الحكم فى مصر إعمالاً لاستراتيجية برز فيها الوعى بالبعد الإعلامى للثورة بدرجة لا تقل أهمية عن دقة التحركات التى تدخل فى إطار البعـد العسكـرى، للسيطرة على المواقع المؤثرة فى أمن الثورة ذاته، وتشير د. عواطف عبد الرحمن إلى أن غزو النخبة العسكرية للصحافة المصرية بدأ منذ الأسابيع الأولى للثورة، ممثلا فى إسناد مناصب رئاسة التحرير للعديد من الضباط فى الصحف الناطقة باسم الثورة، وتزايد نفوذهم تدريجيا حتى يمكن القول بأن حقبة جديدة بدأت فى تاريخ الصحافة المصرية، يمكن تسميتها "بالحقبة العسكرية".

وجاء غــزو النخبـة العسكـرية للصحافة المصرية تنفيذاً لتوجـهـات عبد الناصر نفسه الذى كان اهتمامه بالسيطرة على أجهزة الإعلام، والصحافة أمراً ملحوظاً، بل إن تعييناته فى مجال الصحافة كانت تعتبر مؤشراً للتنبؤ بحركة السياسة فى المستقبل.

وإذا كانت السيطرة على الإذاعة وضمان تبعيتها للسلطة الثورية الجديدة ضرورة اقتضتها متطلبات الثورة والحاجة إلى تأمين نجاحها، ووصول فكر القادة الجدد فى مصر إلى الجماهير، ومناقشة الشائعات والدعاية المضادة التى

تتجه للنيل من صور الضباط، وحقيقة مواقفهم والرد عليها، فإنه سرعان ما برزت الحاجة إلى دور الجناح الآخر للمؤسسة الإعلامية ممثلاً فى الصحافة كى تحمل فكر الضباط وتروج لسياساتهم.

ومع ذلك فإن هناك من اتجه فى تقويمه للمرحلة إلى التهوين من نزوع السلطة الثورية فى مصر إلى امتلاك الصحف أو إنشاء الدور الصحفية إذ يذكر هيكل أن الثوار لم يكونوا بحاجة إلى أن يمتلكوا صحفاً أو أن ينشئوا دوراً صحفية جديدة، لأن الصحف التى كانت تصدر، واستمر إصدارها بعد قيام الثورة، سارعت إلى الترحيب بالثورة، والتعبير عن التأييد المطلق لإجراءاتها وراحت تخصص جانباً كبيراً من صفحاتها للترويج لفكر الثوار، ومهاجمة النظام الملكى والعهد البائد، وكشف الفساد، والتبشير بالتغيير، والإصلاح، والقضاء على الظلم والفساد، والقهر والاستغلال، وتقديم القادة الجدد إلى الشعب فى صورة إيجابية مضيئة، تعد الجماهير بحياة عادلة كريمة وحرة، فى ظل الانتماء الوطنى، والالتزام الاجتماعى بمصالح الأغلبية – لدى أعضاء مجلس قيادة الثورة ومن هنا، لم يكن تفكير قادة الثورة فى إصدار صحف جديدة أمراً مفهومًا لأن أغلبية الصحف القائمة آنذاك، كانت قد تحولت - وبلا استثناء - إلى موقف التأييد والمساندة، لكافة الإجراءات الثورية، فكان يندر أن تجد صحيفة واحدة تقف موقف المعارضة. ومما يلفت النظر فى هذا الصدد أنه فيما بين عشية وضحاها وفيما يشبه التحول الدراماتيكي أصبحت جريدة كالأهرام تنطق بلسان الثورة، وتؤيد إجراءاتها فى تحديد الملكية، وإلغاء الدستور، والأحزاب السياسية، بعد أن كانت من قبل تصف الدعوة إلى تحديد الملكية بأنها دعوة هدامة ومغرضة ولم تكن الأخبار بأقل من الأهرام فى هذا الاتجاه، كما أن الصحف مضت تنقل إجراءات الثورة وقراراتها إلى الجماهير، وتعمل على توفير التأييد الجماهيرى والتعبئة الشعبية لها، وتحمل على العهد الماضى، وتبرز مساوئه ومفاسده.

ويبدو من هذا السياق أن الفكرة التى سيطرت على أصحاب هذا الاتجاه

تتمحور حول جزئية رئيسة تقوم على أساس أنه ما دامت الصحف التى تصدر أصبحت مواقفها بهذا التأييد المطلق أو شبه المطلق للثورة، فليس هناك أدنى مبرر لسعى الثورة إلى إصدار صحف جديدة، إلا أن الرؤية النقدية لهذا الاتجاه تكشف عن أن أصحابه لم يعيروا اهتماماً لنوعية هذا التأييد، وما إذا كان يعكس اقتناعاً حقيقياً أم أنه ينطوى على مجاراة أو مسايرة لأفكار الثورة ومشروعاتها.

ويمكن تفسير ذلك فى ضوء أنه رغم أن الصحافة قد استقبلت حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وفى مقدمتها جريدة المصرى بخاصة، وسائر صحف المعارضة عامة، استقبالاً رائعاً، مع تأييد لها من غير حدود فإن تفسير عبد الناصر لذلك - كما جاء على لسان هيكل فى حديث لجريدة الوطن الكويتية - "أنه - أى هذا التأييد- جاء نتيجة للخوف، وأنه- أى ناصر- لا يثق فى خائف خصوصاً إذا تغيرت الظروف "؛ وهذا التفسير يمكن قبوله إلى درجة كبيرة خاصة إذا نظرنا إلى أن الإجراءات التى اتخذتها الثورة ضد الصحفيين تضع الكثير من الشكوك حول ما إذا كان الصحفيون بتأييدهم هذا يعبرون عن اقتناع حقيقى بخط الثورة أم لا؟ ثم إن كثيراً من الصحفيين آنذاك كانوا ينتمون إلى قوى وطنية صاحبة مشروعات سياسية وفكرية، تختلف عن المشروع الذى طرحته السلطة، وبالتالى فإن التأييد التام لمشروعها قد جاء للخوف منها، وليس نتاجاً للاقتناع.

يضاف إلى ذلك أيضاً أن تاريخ الصحف التى سارعت لتأييد السلطة السياسية التى تولت مقاليد الحكم إثر قيام الثورة لم يكن من ذلك النوع الذى يمنع الشك فى حقيقة مواقفها، أو يحول دون إعادة النظر فى مبدئية تلك المواقف. ثم إن غلبة تيار التأييد المطلق أو شبه المطلق من جانب الصحف والصحفيين - للثورة - جعل من الصعب أيضاً الاطمئنان إلى حقيقة المواقف المختلفة لهم إزاء سياسات الثورة، مما أثار صعوبات شديدة أمام قادة الثورة فى تمييز "وفرز" ما هو واقعى وبين ما هو "نفاق مصطنع" وقد كشفت بعض المواقف من جانب الصحف- إزاء الثورة – عن تناقض بارز حول شكل نظام

الحكم والأهداف العامة للمجتمع، مما أفضى إلى الحد من تيار التأييد الذى لاقاه الثوار فى الأيام الأولى لقيام الثورة، وسرعان ما ظهرت الخلافات بين رؤى السلطة الثورية الجديدة، وتصورات مسئولى تحرير الصحف، والتى يفترض أنها لم تكن تعبيراً عن تصورات ذاتية، بل كانت مؤشراً لتصورات القوى الاجتماعية التى تعبر عنها هذه الصحف. ولذا كان اتجاه الثورة إلى إصدار صحف جديدة سبيلاً إلى إجراء تغيير فى نوعية الكادر الصحفى الذى يمكن الاعتماد عليه فى الدعوة لفكر السلطة الثورية الجديدة والترويج لمشروعاتها والدفاع عن سياساتها. ومع إدراك الضباط لأهمية الصحافة ودورها فى معارك الثورة داخلياً وخارجياً بدا الاتجاه قوياً نحو إصدار صحف تنطق باسم الثورة وتعبر عنها، وتعمل على نشر أفكارها وسياساتها بين الجماهير، وكان عبد الناصر أكثر الضباط انشغالاً بمسألة صحافة الثورة. وفى هذا الإطار كان سعى الضباط إلى تولى المناصب المؤثرة فى صنع القرار التحريرى والإدارى فيها، إلى جانب الاعتماد على عدد من كبار الكتاب والصحفيين من ذوى الفكر الاجتماعى الذى ينزع إلى تغيير البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى.

وكانت هذه الازدواجية إحدى ضرورات التوفيق بين المسئولية السياسية والاجتماعية لصحافة الثورة، ومقتضيات الأداء الصحفى ومتطلباته، والتخلص مما يمكن أن ينشأ بينهم من تناقض يضر بالأهداف العامة للمجتمع، وبينما تحمل الضباط مسئولية تأمين الأهداف السياسية والاجتماعية للثورة، انشغل الصحفيون والكتاب بالتخطيط لأداء صحفى يتفاعل مع قضايا الثورة، ويدعم توجهاتها وأهدافها العامة، ومع أن كثيراً من الصحفيين والكتاب كانوا يشاركون الضباط أهدافهم وتطلعاتهم، فإن ذلك لم يكن كافياً للوصول إلى تصور موحد يجمع بينهم وبين الضباط، حول كيفية تطبيق المسئولية السياسية والاجتماعية للثورة، فيما تنشره صحفها من معالجات صحفية، وكثيراً ما تباينت تصوراتها حول ما ينبغى أن تكون عليه المعالجة.

ولأن الثورة استهدفت خلق إجماع وطنى حول القضايا الداخلية والخارجية، فقد عمدت القيادة السياسية إلى الربط بين تصوراتها، والتصورات السائدة فى المعالجات الصحفية، وصار التزام المعالجة الصحفية بالتعبير عن تلك التصورات من أهم المسئوليات التى تتحكم فى توجيه الأداء الصحفى، وقد تدعمت الحاجة إلى هذا الالتزام نظراً لعناية السلطة بالتأسيس لقوة إعلامية تمثل أداة الثورة فى الوصول إلى الجماهير، وتعمل فى خدمة مشروعها السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وأهدافها، فى دعم السلطة الثورية الجديدة، والدفاع عن سياسات السلطة الثورية والرد على الحملات الدعائية داخلياً وخارجياً، التى تستهدف الحد من جماهيرية القادة الجدد، وتمهد للإطاحة بهم، إلى جانب حشد الجماهير وتعبئة الرأى العام فى الاتجاه الذى يضمن مساندة الثورة وحمايتها من التأثر بحملات الخصوم وأفكارهم، مع التمهيد للتغيرات المحتملة فى البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى.

ولأن النظام- ممثلاً فى عبد الناصر- اتجه إلى رفض التعددية الحزبية استناداً إلى رؤية مؤداها أن الأحزاب عامل تفتيت فى ظل الصراع الذى ينشب بفعل التفاوت الطبقى الكبير بين أفراد المجتمع، ولهذا جاء اتجاه النظام للبحث عن التنظيم السياسى الشعبى الذى يملأ الفراغ، ويسهم فى تحقيق الوحدة الوطنية، ويتحمل مسئوليته فى تعبئة المواطنين نحو المشاركة فى بناء المجتمع، وكان هذا هو الإطار الفكرى الذى تحكم فى إنشاء هيئة التحرير (١٩٥٣) والاتحاد القومى (١٩٥٧) والاتحاد الاشتراكى (١٩٦٢).

وفى ظل هذا التوجه بدا استمرار الملكية الخاصة فى الصحافة مهدداً لتطلع السلطة الثورية فى مصر نحو بناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى ولتحقيق وحدة وطنية تضمن تعبئة المواطنين وحشد جهودهم لعملية البناء، كما بدا بقاء المؤسسات الصحفية تحت سيطرة رأس المال الخاص لتمارس مهامها الإعلامية فى ضوء المفهوم الرأسمالى للنشاط الإعلامى والصحفى فى مجتمع يتجه نحو الاشتراكية، يمثل تناقضاً بين الإعلام والمجتمع، وعدم اتساق بين طبيعة النشاط

الصحفى وهوية النظام السياسى. لهذا جاء توجه النظام السياسى إلى أن ينهج عدة وسائل ويستهدف من ورائها السيطرة على الصحافة، وتمثلت تلك الوسائل فى الرقابة المسبقة على النشر أو بعده، وإلغاء الصحف بحجة عدم الانتظام فى الصدور، واعتقال الصحفيين ومحاكمتهم فى محاكمات استثنائية، وبقضاء عسكرى، ودون توافر ضمانات للمتهمين، وإصدار أحكام تخرج عن القانون العادى، وهو ما دفع أحد الباحثين إلى التشكيك ابتداء فى مصداقية الاتهامات التى كانت توجه إلى الصحفيين، ويضاف إلى ذلك أيضا الفصل من العمل أو منع الصحفيين من الكتابة، وكشف المصروفات السرية، والاتجاه إلى حل مجلس نقابة الصحفيين، وعسكرة الصحافة المصرية، ثم ربط الصحف بالاتحاد القومى وذلك عن طريق قصر حق الترشيح للنقابات المهنية على أعضاء الاتحاد القومى، ثم جاءت مطالبة عبد الناصر صريحة بأن يكون للاتحاد القومى دور إيجابي فى توجيه الصحافة، وكان ذلك تمهيداً لعملية تنظيم الصحافة وتمليكها للاتحاد القومى.

ويرجع هيكل بداية تفكير عبد الناصر فى تنظيم الصحافة إلى اليوم الأول لقيام الثورة، وأن عبد الناصر لم يكن راضياً عن الظروف المحيطة بملكية الصحافة فى مصر، معتقداً أن أصحاب الصحف فى مصر قد أدوا دورهم فى مرحلة معينة من تاريخ مصر، لكن مصر الآن أمام مرحلة جديدة لا يستطيعون مسايرتها، وكان له تجربة مزعجة مع آل أبو الفتح أصحاب "المصرى" كما ظلت أمامه علامات استفهام طوال الوقت بشأن آل أمين أصحاب "أخبار اليوم" لأنه لم يكن يفصل بين المال وهوى صاحبه، وكان يرى أن هوى كل صاحب مال يرتبط بمصالحه.

ولقد كان الهدف الأول لعبد الناصر هو إخضاع الصحافة لإرادته، ولعله كان يبحث عن صيغة لذلك تجعل الصحافة ملكاً لشخصه فى الواقع، ملكاً للشعب فى الظاهر وتؤكد شهادات كثير من معاصرى هذه الفترة أن قرار تأمين الصحافة أو تنظيمها لم يأت فجأة وأنه كان نتاجاً طبيعياً لممارسات السلطة

ورغبتها فى السيطرة الكاملة على الصحافة، وهو ما توضحه ممارسات السلطة إزاء الصحافة وقد جاء قانون تنظيم الصحافة "لينقل السلطة من رؤساء التحرير الحزبيين إلى النخبة العسكرية".

وتمثل الفترة من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٧٠ أكثر الفترات استقراراً واستمرارية فى التاريخ المصرى الحديث، لكن هذا الاستقرار وهذه الاستمرارية قاما على أساس تبعية الصحافة بشكل كامل للسلطة، وفى إطار هذه التبعية تحدد شكل الاتصال فى اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل وفشلت الصحافة فى نقل آراء واتجاهات الجماهير، واستخدمتها السلطة كوكالة للتبرير والترويج والدعاية، وافتقدت الصحافة الاستقلالية فى صياغة الرسائل التى تحملها إلى الجماهير، بحيث يمكن القول: إن السلطة كانت هى القائم بالاتصال وأن الصحافة – وينطبق ذلك على الصحفيين – لم تكن إلا أداة أو وسيلة لنقل رسائل السلطة إلى الجماهير.

وقد تباينت الرؤى إزاء تنظيم الصحافة، ففى مرحلة الستينيات تركزت المقولات السائدة حول الترحيب بتنظيم الصحافة، باعتباره ضرورة لإصلاح حال الصحافة المصرية، وانحيازها للتخلص من الملكية الخاصة للمؤسسات الصحفية، وتنبه للآثار السلبية لهذه الملكية، ممثلة فى احتكار النشاط الصحفى والإعلامى والسيطرة على أدوات التوجيه وصناعة الرأى العام وتشكيله فى الاتجاه الذى يخدم مصالح رأس المال المسيطر وتبشر بملكية الشعب لأدوات التوجيه، وفى ذلك ضمان لتوسيع دائرة المشاركة الشعبية فى بناء المجتمع الاشتراكى وأداة للتعبير عن الرأى العام بمختلف تشكيلاته وقواه، وعلى النقيض من هذه المقولات برزت فى السبعينيات مقولات نحت منحى آخر بعضها لم يقبل بمفهوم "التنظيم" ورأى أن ما جرى للصحافة كان "تأميماً" أفضى إلى ملكية الدولة أو "السلطة" وسيطرتها على الصحافة المصرية، حتى أصبحت صحافة سلطة، وأن ملكية الشعب للصحافة لم تكن أمراً حقيقياً، وإنما كانت لافتة لإخفاء السيطرة الفعلية للدولة أو السلطة، وملكيتها للصحافة وذهبت بعض

الإسهامات الأخرى إلى التشكيك فى تمثيل الاتحاد القومى، والاتحاد الاشتراكى للشعب المصرى، فكلاهما - وقد آلت إليه ملكية الصحف التى خضعت للقانون- لم يكن تنظيماً شعبياً، وإنما كان فى حقيقته تنظيماً حكومياً، ومن ثم فإن المالك الحقيقى للصحف كان (الحكومة - الدولة- السلطة) التى تولت بالفعل سلطة توجيه المؤسسات الصحفية.

ويمكن تفسير هذا التباين فى ضوء: اختلاف الحقبة الزمنية - لكلا النوعين من الإسهامات – من حيث الأجواء السياسية والفكرية، ومدى تمثل كل نوع للمنطق الداخلى للحقبة الزمنية لصدور القانون فى المجتمع المصرى.

وكان لظروف تولى الرئيس السادات الحكم تأثيرها على علاقات النظام السياسى بالصحافة، والتطورات التى شهدتها العلاقة، وانطلق السادات فى بناء شرعية لنظام حكمه على أساس إعلان دائم عن السير على طريق عبد الناصر، وأصبح هذا الإعلان مرتكزاً أساسيا يحظى بحضور مكثف فى الخطاب السياسى للسادات، ويظهر كضرورة من ضرورات المرحلة، ولذلك طلب السادات من موسى صبرى ومحمد حسنين هيكل أن يتم بناء حملة الاستفتاء على رئاسته على منطق دعائي يروج لشعار الاستمرار والاستقرار، وقامت مؤسسة أخبار اليوم بدور رئيس فى تقديم شخصية السادات إلى الجماهير وذلك بنشر حملات صحفية لتعريف المواطنين بشخص السادات وتاريخ كفاحه، ولم تكن الجماهير تعرف إلا أقل القليل عنه، لأنه تعمد أن يكون فى الظل طوال حكم عبد الناصر وكان يريد أن يقنع عبد الناصر دائماً بأنه لا طموح لديه.

وقد نجح السادات فى استخدام أجهزة الإعلام والصحافة بشكل خاص لخدمة أهدافه، وكان لهذا النجاح دور فى بلورة نظرته إلى الصحافة على أنها الأداة الأساسية لحشد المواطنين وتعبئتهم، والتأثير فى آرائهم لصالح الخطة العامة للدولة وسياستها الداخلية والخارجية وأهدافها، وخاصة فى مجال إدارة بناء القوات المسلحة، وإزالة آثار العدوان، وتحرير الأرض العربية المحتلة. وفى هذا الإطار والتزاماً بمتطلبات الإعداد للمعركة كان لهذه الرؤية انعكاسات على

الصحافة، فقد طالب الرئيس السادات رجال الأعمال والصحافة والأدباء والفنانين بـ "أن تكون كل كلمة وكل حرف يكتبونه أو يذيعونه، يخدم المعركة، ويعمق الوعى بالعدوان الإسرائيلى، باعتباره امتداداً للحروب الصليبية، ومحطة للمخطط الصهيونى الذى يهدف إلى إقامة دولة إسرائيل من النيل إلى الفرات" وتكشف قراءة خطاب السلطة السياسية وممارستها خلال الفترة الساداتية عن إصرار السلطة على تبعية الصحافة لها بشكل كامل، بالرغم من أن السادات قد رفع شعار الديمقراطية، فى صراعه مع خصومه على السلطة، والذى حسمته حركة مايو ١٩٧١، وكان يدرك أن هذا الشعار يمكن أن يكسب حكمه قدراً من الشرعية نتيجة لأنه يمثل مطلباً شعبياً ملحاً عبرت عنه مظاهرات الطلبة عام ١٩٦٨.

ومع أن دستور ١٩٧١ تضمن من النصوص ما يمكن أن يفتح الباب لمرحلة تتسم بقدر من حرية الصحافة، فإن السادات قد أوضح فى مناسبات كثيرة قبل ١٩٧٤ أنه يخشى حرية الصحافة بشكل كبير، ويريد تبعية الصحافة الكاملة له، كما أنه قد ارتفعت تهديداته ضد أية محاولة للتعبير عن رأى يختلف مع توجهات السلطة، وجاء على لسانه فى ١٤ مايو ١٩٧١: " أنا بأقول إذا كان هذا هو حيكون الأسلوب، هو أسلوب الهدم واستخدام الأسلوب ده فى المناورات السياسية، والله أهدمها على دماغ الجميع علشان خاطر أحافظ على الأمانة للشعب. إنما أنا غير مستعد أفرط فى الأمانة أبدا" وتبدو تلك الصياغة الساداتية غير منطقية فليس مقبولا منطقيا أن تتاح الحرية لنشر الآراء التى تؤيد القيم والمفاهيم السائدة فى المجتمع أيا كانت فى حين لا تتاح هذه الحرية للذين يوجهون إلى تلك المفاهيم والقيم أية انتقادات.

كما أوضح السادات أن مفهومه لحرية الصحافة لا يزيد على إمكانية نقل وتوصيل ما ترغب السلطة نفسها فى توصيله للجماهير، ففى خطابه فى ٣ مايو ١٩٧٢ قال السادات: " بالنسبة لحرية الصحافة بدى أشرح مفهوم مهم ... كل جهاز بيشتغل... الصحافة بتنشر عنه كل شىء .. فى المرحلة الأخيرة كان هناك استجواب للحكومة فى مجلس الأمة، ونشر كل شىء ... حرية الصحافة

أنا خايف نأخذه كشعار، أى واحد يروح لأى جرنال يكتب كلام ويقوله: كل ما يحدث داخل الأجهزة بيتنشر، وهذا يساعد الشعب على أن يعرف ... وأنا أساعد على هذا ... وليس من مصلحة الشعب أن نحجب عنه شيئاً على الإطلاق، ولكن لا المزايدات ولا التشنج أخليهم ينشروا لهم حاجة، أى حاجة بتحصل نحطها قدام الشعب إنما مزايدات وتشنجات لا " ويعكس هذا التصور درجة من درجات قلق السلطة، بيد أن مصدر هذا القلق لم يكن الخلاف حول إعطاء الصحافة الحرية لنشر الأفكار، وإنما بسبب الأفكار ذاتها.

وقد مارست السلطة مسألة نقل الصحفيين الذين تجرأوا واتخذوا مواقف لا ترضى عنها السلطة، فحين أصدر ٢٠٠ صحفى وكاتب بياناً فى يناير ١٩٧٣ احتجاجاً على تسويف السلطة فى اتخاذ قرار الحرب ردت السلطة بعنف شديد، فأسقطت عضويتهم من الاتحاد الاشتراكى، وتم نقلهم إلى هيئة الاستعلامات، واعترف السادات بنفسه بذلك حيث قال: " شلت ١٢ صحفياً ماودتهمش بقى على مؤسسات الدولة زى ما حصل قبل كده، ودتهم هيئة الاستعلامات ما قطعتش عيشهم، أنا بس كان عقاب أدبى وعيب لموا أنفسكم" وفى هذا السياق تأتى شهادة محمد حسنين هيكل حيث يؤكد: "أنهم قد نقلوا إلى وظائف إدارية بوزارة الإعلام وأن ذلك كان أمثولة بالغة الدلالة أمام الجميع، وأنها كانت درساً لا ينسى".

كما يؤكد غالى شكرى أن النقل كان شكلاً إلى مصلحة الاستعلامات وفعلاً إلى بيوتهم وأنه فى ظل ملكية الحكومة للصحف كان هذا القرار يعنى الحكم عليهم بالموت جوعاً، وعلى الصحافة ذاتها بالتدهور المخيف.

ولعل تساؤلا ما تطرحه هذه الواقعة وهو: لماذا اتخذ السادات هذه الإجراءات العنيفة فى مواجهة الصحفيين رغم أنه هو الذى أصدر قراراً فى مايو ١٩٧٢ بإعادة جميع الصحفيين الذين أبعدوا عن مؤسساتهم الصحفية خلال فترة الستينيات إلى أعمالهم الأصلية؟ ثم هو أيضاً الذى أصدر قراراً بإعادة هؤلاء الصحفيين فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣؟ فكيف يفسر هذا التناقض من جهة والتذبذب فى اتخاذ قرار ونقيضه من جهة أخرى؟

يقدم أحد الباحثين تفسيراً يرى من خلاله أن استبعاد هذه العناصر من العمل الصحفى طوال تلك الفترة كان يرجع إلى مناوأتها لإجراءات الستينيات، ولنظام الحكم فى تلك الفترة، أما الآن فقد أصبح العهد الجديد فى حاجة إلى مساندتها فى إطار التوجهات الجديدة ثم إن قرار الحرب فى أكتوبر ١٩٧٣ أقنع السادات بحاجته إلى أقلام ومهارات هؤلاء الصحفيين فى التعبئة الإعلامية والدعم المعنوى للرأى العام والقوات المسلحة، إذ لا يمكنه خوض المعركة دون تأييد من المثقفين والصحفيين والطلاب. لكن هذا التفسير يجيب عن شق واحد من السؤال إذ يفسر قرار الإعادة، بينما يشير باحث آخر إلى أن السلطة – يعنى نظام السادات – كانت تحتاج فى صراعها مع خصومها إلى الحصول على قدر من الشرعية وأنها رأت أن مثل هذا القرار- الذى شكل مطلباً ملحاً لنقابة الصحفيين- يمكن أن يكسبها قدراً من التأييد الذى تحتاج إليه، وفى الوقت نفسه فإنها تدرك أن هؤلاء قد تم تأديبهم بقسوة، ثم إن السلطة حين عادت فاتخذت قرارها بفصل الصحفيين فى فبراير ١٩٧٣ لتؤكد أنها قادرة على استخدام الأسلوب نفسه، الذى استخدمته السلطة فى الستينيات لإرهاب الصحفيين.

وهكذا اطمأنت السلطة إلى أنها قد بلغت الرسالة التى تريدها لجميع الصحفيين، فهى قادرة على الفصل والإبعاد والاعتقال، وفى ذات الوقت هى صاحبة الفضل فى العفو والإعادة، ومن هنا جاء انتصار أكتوبر ١٩٧٤ برفع الرقابة عن الصحف وأعلن السادات أن قراره برفع الرقابة يأتى نتيجة إيمانه بحرية الصحافة، وثقته بالجماهير وبوعيها الوطنى وأنه لا يخشى - كما جاء فى ورقة أكتوبر- الخلاف فى الرأى، ولا النقاش الحر، ولا التعبير عن المصالح المختلفة.

ويربط البعض بين قرار السادات برفع الرقابة عن الصحف، وبين التوجه الاقتصادى الجديد للمجتمع المصرى آنذاك والذى عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى، وينظر هذا البعض إلى أن هذا الإجراء من قبل السادات كان جزءا من عملية تبرير ومساندة أيديولوجية الانفتاح الاقتصادى فإن الهامش الليبرالى

– الذى أتاحه السادات- لم يكن يقصد الليبرالية السياسية ولا الديمقراطية الاجتماعية، وإنما هو فى الحقيقة مجرد صدى خافت لليبرالية الاقتصادية، التى أخذ بها النظام المصرى رسمياً ابتداء من عام ١٩٧٤، فمع قوانين الانفتاح الاقتصادى كان لا بد أن تقوم واجهة ليبرالية أى انفتاح فى الممارسة السياسية. ومن هنا كان الحرص على أن يقدم الإعلام للرأى العام رؤية واحدة تقدم له الجانب الإيجابي لهذه التحولات، ولذلك فإن جانباً كبيراً من الرأى العام خدعته تلك الممارسات الإعلامية، فيما طرحته من تصورات الرخاء والرفاهية والسلام مع تلك التحولات الجديدة، فى حين كان هناك شق آخر يعى خطورة تلك التحولات وآثارها.

لقد كان السادات يدرك أن الأوضاع الموروثة من الفترة السابقة تمكنه من التحكم فى الصحافة، وأن يحركها كما يشاء، وأن يجعلها تسير فى الخط الذى يريد لها أن تسير فيه، ومن ثم فإن رفع الرقابة عن الصحف كان من الممكن أن يضفى على نظام حكمه قدراً من الشرعية دون أن يشكل ذلك أية خطورة على النظام.

لقد أكد كثير من الذين تناولوا هذه المرحلة أن الصحافة المصرية مارست بالفعل حرية التعبير، فقد أدارت مناقشات حرة حول العديد من القضايا كالديمقراطية والتوجهات الاقتصادية الجديدة للنظام، وظهرت على صفحات الصحف مقالات عديدة مارست النقد للعديد من الظواهر والسياسات، وتمحور هذا النقد حول: تقويم تجربة عبد الناصر وسياساته، هذا ما لقى تشجيعاً من القيادة والنخبة حيث وظفته لصالحها ولصالح سياساتها.

أما الشق الثانى من النقد فقد تناول أوجه القصور والخلل فى الجهاز الحكومى والإدارى للدولة وتناولت الصحف القومية مناقشة أزمات مجتمعية حادة كالإسكان وارتفاع الأسعار وتدهور الخدمات والبنية الأساسية، وبدا أن النظام لم يحتمل هذا القدر من النقد وما كاد يمر شهران على رفع الرقابة، حتى أعلن السادات ضيقه من الممارسات الصحفية، متهماً الصحافة بممارسة البلبلة وإثارة الجماهير، وهدد بإعادة الرقابة، حيث جاء فى حديثه أمام طلاب

الإسكندرية "... أنتم حصل لكم إثارة متعمدة ... أنتم دوختونى... يعنى أرجع الرقابة على الصحافة". والمؤكد فى ضوء رصد مواقف السلطة إبان فترة السادات، أن الرقابة التى رفعت عن الصحف هى الرقابة المباشرة، والتى كانت تتمثل فى وجود رقيب مقيم داخل الجريدة، تعرض عليه المواد المعدة للنشر، وله الحق فى الموافقة عليها أو رفضها، إلا أنه وكما يذكر أحمد بهاء الدين فإن مكتب الرقابة على الصحف قد ظل موجوداً، وقد كان الصحفيون يسمونه تندراً "مكتب حرية الصحافة" لأنه هو الذى يصدر التعليمات الشفوية إلى رؤساء التحرير.

كما بدأ الرئيس السادات بعد ذلك فى إجراء سلسلة متتابعة من التغييرات فى مجالس إدارات الصحف ورؤساء التحرير وكان أهم هذه التغييرات ما جاء فى عام ١٩٧٦ حيث " عزل بعض رؤساء التحرير من مناصبهم، وتم الإبقاء على من هو على استعداد – بغير توجيهات أو تعليمات – لإخضاع بعض الآراء لرقابة (منه فيه). وكانت هذه التعديلات والتغييرات تستهدف فى المقام الأول رسالة محددة يبعث بها النظام وهى أن بيده وحده استمرار هؤلاء الرؤساء وأن بقاءهم مرهون بأداء دور محدد فى الترويج لقرارات السلطة، وحذف أية آراء لا تسير فى الخط الذى تريده السلطة.

ويصف أحد الكتاب هذه الرقابة التى مارسها بالفعل رؤساء مجالس الإدارات أو رؤساء التحرير بأنها كانت أشد وأقسى وأمر من الرقابة المباشرة فلقد أصبح الرقيب – على حد تعبير محمد سيد أحمد- جزءاً من شخص ووجدان رئيس التحرير، ذلك أن رئيس الدولة هو الذى يعين رؤساء التحرير تماماً كما يعين وزيره الرقباء، ويجمع رئيس التحرير فى الصحف القومية مع الرقيب خاصية أن رأى قارئ واحد فقط، بل ما يعتقد أنه رأى هذا القارئ، هو الفيصل فى تقرير ما هو صالح للنشر.

ولم تتوقف ممارسات السلطة عند هذا الحد بل امتدت لتشمل اعتقال بعض الصحفيين ومنع البعض الآخر من الكتابة كما أغلقت السلطة بعض المجلات ثم جاءت مبادرة السلام فى عام ١٩٧٧ لتدفع بالسلطة إلى زيادة القيود على أنه

لا توجد أية معارضة شعبية للمبادرة وما يتبعها من خطوات للصلح مع إسرائيل، وكان الحل من وجهة نظر السادات – لتأكيد هذا والحيلولة دون ظهور أية اتجاهات معارضة – هو زيادة السيطرة على الصحافة لمنعها من التعبير عن الاتجاهات المعارضة لمبادرته.

ومن الوسائل التى لجأ إليها السادات فى هذا الاتجاه أنه طبق العزل السياسى على كل معارضى اتفاقيات كامب ديفيد، بل تم تعديل المادة (١١) من قانون مجلس الشعب، وبمقتضى هذا التعديل أصبح نقد المعاهدة أو إبداء رأى معارض لها، جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بالحبس والغرامة، بالإضافة إلى عقوبة تبعية هى: الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية.

واستتبع هذا منع نشر أية معارضة لقرارات السلطة أو منع المعارضين للمبادرة من الكتابة ولجأت السلطة إلى إجبار الصحفيين على الكتابة بما يأتى وفق هواها. وفى حالة امتناعهم عن الكتابة فى ضوء رؤاها، تقوم السلطة بمنعهم من الكتابة. وكل تلك الممارسات تفسر فى إطار أن نظام السادات- مثله كأى نظام سياسى خاصة فى دول العالم الثالث- كان يعد النظام الإعلامى أحد أنظمته الفرعية يؤثر فيه ويتأثر بالإطار السياسى القائم. كما أن متابعة تصورات السلطة السياسية وتأثيرها على معالم السياسات التحريرية تكشف عن نوعين من السياسات: إحداهما كانت تفرز من القيم الديمقراطية والأخرى لم تحقق توافقا مع تلك القيم بل ناصبتها العداء وأجهضت كل محاولة لترسيخها، ومثل هذا الموقف دفع أحد الباحثين الأمريكيين إلى طرح تساؤل: وما الطريق الذى يتعين علينا اتباعه؟

لا يمكن تناول علاقة النظام السياسى بالصحافة، دون الإشارة – اتساقا مع طبيعة هذه الدراسة - إلى موقع الدين فى فكر وأيديولوجية السلطة السياسية منذ قيام ثورة ١٩٥٢، حيث تعطى تلك الإشارة تفسيراً لمعالجات الصحافة لأهم القضايا التى تناولتها، وفى هذا الإطار يرجع حسن حنفى استخدام عبد الناصر "الدين" فى المعارك السياسية إلى أنه خضع لقانون الفعل ورد الفعل. وكان

استخدام الدين تابعاً لمعارك النظام السياسى ولم يكن بادئاً بأية معركة.

وقد برز خلال المرحلة من ١٩٥٢ ــ ١٩٥٤ استخدام القيم الثورية مضموناً للدين كالتحرر والتضحية والجهاد والقضاء على الاستعمار. وظهرت فى الفترة ١٩٥٤ ــ ١٩٥٦ قيم الرد على الثورة المضادة مثل: المحبة ــ التسامح - التعاون ــ الألفة، ثم عادت القيم الثورية مع قيام الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨، وحين وقع الانفصال بدأ الهجوم على الإلحاد الانفصالى، والدفاع عن قيم الدين والإيمان، والدفاع عن الوحدة الوطنية ضد مخاطر النعرة الطائفية، وحين بدأت مرحلة التحول الاشتراكى بدأت تظهر قيم العدالة الاجتماعية، المساواة، تكافؤ الفرص، وبدأ الهجوم على الحلف الإسلامى فى عام ١٩٦٥، بينما بدأت العودة إلى الإيمان بعد نكسة ١٩٦٧.

ومع أن جمال عبد الناصر استبعد استخدام الدين فى المعركة ضد إسرائيل، ويرى أن القول باعتبار المعركة مع إسرائيل معركة دينية "كلام يدخل فى التعبئة العسكرية" أى إن سلاح الدين لا يتعدى تقوية الروح المعنوية من غير أن يكون سلاحاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ومكانه ليس السياسة بل إدارة التوجيه المعنوى بالقوات المسلحة، ومع ذلك فقد ظهر الإسلام أحياناً فى مواجهة إسرائيل: فتحرير الأرض واسترداد الحق حتمية مقدسة وجزء من الإيمان الكلى ابتداء من الإيمان بالكرامة والشرف وارتفاعاً إلى الإيمان بالله وبمشيئته، كما يبرز موضوع القدس ــ خاصة بعد حريق الأقصى- فالقدس أولى القبلتين ليست ملكاً لفرد بل ملك للجميع وتساوى وقفة لله وللمستقبل.

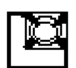
ويشير باحث آخر إلى أن رؤية عبد الناصر للدين ترتكز على مجموعة من المقومات أهمها الاستنارة العقلية تأسيساً على أن الدين قد ارتبط بحياة المؤمنين به وشكل مصدراً من مصادر الدفع لتطورهم، ومن ثم فقد رفض التفسيرات السلفية الكهنوتية وتجنب فى هذا السياق أى التزام بتطبيق شكل معين من الإسلام، وخصوصاً الإسلام القانونى "الشريعة" بل ترك أمر تطبيقه وفقاً للمصلحة المجتمعية ــ كما لا يعد الدين ــ فى رؤية عبد الناصر العنصر الأصيل فى التطور وإنما هو بمثابة أحد العناصر التابعة لعناصر أخرى

لا تنتمى إلى مجاله، وهو جزء من عملية التحول الاجتماعى والثقافى نحو التنمية الشاملة، ويتأثر بنفس التحديات، ويخضع لنفس الشروط المرتبطة بقضية التنمية. والتغيير يتم فى الفكر الدينى، وليس بالطبع فى العقيدة فى جوانبها "اللاهوتية الثابتة" وفوق ذلك فإن عبد الناصر كان يرى أن الدين فى ذاته لا يشكل أيديولوجية سياسية، وإنما الفكر الدينى يصلح لأن يكون منطلقاً لأيديولوجية سياسية، ومن ثم فهو لا يؤمن بأن يتحول الفكر الدينى إلى حركة سياسية منظمة، ويوافق على وجود وظيفة سياسية للفكر الدينى يقوم هو – أى ناصر- بتوجيهها دعماً لسياسته العامة، وبما يساعد على تحقيق التعبئة السياسية، لا سيما أن الدين فى رؤيته كان يمثل إحدى الأدوات الوظيفية التى يستخدمها النظام السياسى فى محاولته لتأصيل شرعيته لدى الجماهير.

لقد ظل الدين فى النموذج الناصرى يستخدم فى عمليات التجنيد والتعبئة السياسية، وإعادة صياغة الفكر الدينى بطريقة عصرية يقدم دعماً أيديولوجياً كبيراً لنظام الحشد فى ربط العقيدة والتراث الدينى بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من التبعية والخصوصية فى علاقة رجال الدين الرسميين بالنظام – والتى تجد جذورها فى شرعية الحاكم والولاء له - فإن الدين ظل رافدًا ضمن روافد عديدة للشرعية السياسية، واستخدم الدين كأداة للتعبئة والتجنيد السياسى للجماهير، ضمن أدوات أخرى، واستخدم النص الدينى (حتى المقدس) كأداة للتبرير، أى تبرير المقولات التى طرحت للتطبيق.

وإذا كان ذلك هو موقع الدين فى فكر عبد الناصر والذى مثل مؤشراً لمعالجات الصحافة، التى كانت معالجاتها انعكاسا لرؤى القيادة السياسية، فإن الوضع عند الرئيس السادات لم يتغير كثيراً، فاستخدامه للدين كان هو الاستخدام الناصرى، وإن تغيرت المفردات والتراكيب.



## ملخص الوحدة الثانية

- تتعدد الجوانب المؤثرة فى الصحافة كظاهرة اجتماعية وتشكل فى مجموعها نتيجة طبيعية تفضى إلى معالجات الصحافة لقضايا المجتمع الذى تنتمى إليه.
- لم يعرف قادة ثورة يوليو أيديولوجية أو فلسفة محددة يلتزمون بها عند قيام الثورة، ولذلك لجأ هؤلاء القادة إلى الاعتماد على منهج تطوير الأفكار حسب الخبرات والممارسات.
- شهد المجتمع المصرى خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٨١ عدة مراحل اتسم بها النظام السياسى المصرى بدءاً من المرحل الانتقالية وانتهاءً بالتعددية السياسية.
- انعكست رؤية النظام السياسى للصحافة المصرية على تحديد ملامح خريطتها والتى تبلورت فى صحافة تتسع دائرتها أو تضيق حسب رؤية النظام ومشيئته.
- وعى قادة الثورة - وفى مقدمتهم عبد الناصر - أهمية الصحافة وخطورة دورها ولذلك كان السعى من جانب السلطة إلى إحكام قبضتها على الصحافة بطرق مختلفة.
- تشكك قادة الثورة فى مواقف التأييد التى أعلنتها الصحف عند قيام الثورة، واعتبرها عبد الناصر مواقف تأييد الخائفين الذين لا يوثق فى تأييدهم.
- رفض عبد الناصر الاتجاه إلى التعددية الحزبية وكان لديه منظومة مبررات، كما تباينت المواقف من الاتجاه نحو تنظيم الصحافة.
- رغم إعلان السادات حرصه على حرية الصحافة لكن الممارسات كشفت تخوفه منها، ولذلك تعددت مواقف هذا التخوف، وكذلك الأساليب

والإجراءات التى اتخذها نظامه فى التعامل مع الصحافة.

- كان السادات يؤمن بحق الصحافة فى ممارسة النقد، لكنه كان يرى أن النقد ينبغى أن يتجه نحو الممارسات والتطبيقات، بعيداً عن نقد الفكرة ذاتها.
- شكل الدين محدداً مهماً فى تحديد طبيعة علاقة السلطة بالصحافة وبصورة خاصة فى المعالجات الصحفية المتعلقة بصدامات الثورة والنظام السياسى مع التيار الإسلامى فى مصر.

## أسئلة على الوحدة الثانية

س١- اشرح ملامح التطور الذى مرت به السلطة السياسية فى مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨١. مفسراً مبررات هذا التطور.

س٢- ناقش جوانب العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية خلال الفترة ما بين ١٩٥٢ و١٩٥٤. موضحاً أهم ملامح الخريطة الصحفية فى هذه الفترة.

س٣- جاء قانون تنظيم الصحافة ليمثل خطوة مهمة فى سيطرة السلطة على الصحافة.. ناقش هذه العبارة موضحاً الرؤى المختلفة إزاء هذا القانون.

س٤- لم يختلف موقف السادات عن موقف عبد الناصر فى محاولة السيطرة على الصحافة رغم اختلاف الظروف السياسية للمجتمع.. ناقش العبارة موضحاً أهم الآليات التى لجأ إليها السادات لإحكام قبضته على الصحافة.

## مراجع الوحدة الثانية

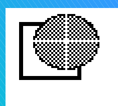

- محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، ط١ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢م).
- سعد الدين إبراهيم (محرر)، مصر فى ربع قرن ١٩٥٢- ١٩٧٧، ط١ (بيروت: معهد الإنماء العربى، ١٩٨١) ص ص ٥١- ٥٤.
- على الدين هلال، تطور الأيديولوجية الرسمية فى مصر فى : سعد الدين إبراهيم (محرر) مصر فى ربع قرن، مرجع سابق، ص ١٢٣.
- راجع فى ذلك: على الدين هلال، تطوير الأيديولوجية الرسمية فى مصر، المرجع السابق، ص ١٢٣.
- المركز القومى للبحوث الاجتماعية، المسح الاجتماعى الشامل للبناء السياسى، ص ٢٦٢ وما بعدها.
- عواطف عبد الرحمن، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة، د.ط.د.ت (القاهرة: دار الفكر العربى) ص ٩١.
- أحمد حمروش، ثورة يوليو وعقل مصر، ط١ (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٥) ص١٤.
- نزيه الأيوبى، تطور النظام السياسى والإدارى فى مصر ١٩٥٢- ١٩٧٧ فى: سعد الدين إبراهيم (محرر) مصر فى ربع قرن، مرجع سابق، ص ص ٦٤، ٦٥.
- راجع أيضا: عواطف عبد الرحمن، دراسات فى مصر- الصحافة المصرية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٩٢ وما بعدها.
- يلاحظ أن التعددية الحزبية بدأت فى مصر فى هذه المرحلة من العام ١٩٧٧.
- راجع عواطف عبد الرحمن، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة، مرجع سابق ص ص ٩٢- ١١٣.
- راجع تفاصيل هذه الجزئية المتعلقة بالصحافة فى:
- ليلى عبد المجيد، تطور الصحافة المصرية، ١٩٥٢، ١٩٨١ د.ط. (القاهرة: العربى للنشر والتوزيع د.ت).
- حماد إبراهيم، الصحافة والسلطة السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق.
- سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة فى مصر، ١٩٤٥- ١٩٨٥. ط١ (القاهرة: دار النشر للجماعات المصرية- مكتبة الوفاء، ١٩٩٥).

- راجع فى ذلك: على الدين هلال، تطور الأيديولوجية الرسمية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٤٣.
- عواطف عبد الرحمن، دراسات فى الصحافة المصرية، مرجع سابق، ص ١٠٦.
- محمد حسنين هيكل، حرية الرأى، الأهرام ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩، نقلاً عن: ليلى عبد المجيد، تطور الصحافة المصرية، مرجع سابق، ص ٢٢.
- محمد حسنين هيكل: بين الصحافة والسياسة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٤) ص ٢٣٧.
- عواطف عبد الرحمن: دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة (القاهرة. دار الفكر العربى، د.ط (١٩٨٥).
- سليمان صالح: أزمة حرية الصحافة فى مصر ١٩٤٥- ١٩٨٥، مرجع سابق، ص ٢٢٦.
- حماد إبراهيم، الصحافة والسلطة السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ٢٤١.
- محمد كريم شلبى، صحافة ثورة يوليو ١٩٥٢- ١٩٦٠، دكتوراه جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٠، وانظر أيضا: ليلى عبد المجيد، تطور الصحافة فى مصر ١٩٥٢- ١٩٨١، مرجع سابق، ص ص ٩، ١٠.
- حماد إبراهيم، الصحافة والسلطة السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص، ص ٢٤١، ٢٤٢.
- عواطف عبد الرحمن: الصحافة المصرية المعاصرة أداة تغيير أم آلية استمرار، دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوى للعلوم السياسية ٥- ٩ ديسمبر ١٩٨٧، ص ٥٧.
- سليمان صالح، أزمة الصحافة فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٥١.
- محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، مرجع سابق، ص ٦٤.
- عبد الفتاح عبد النبى، دور الصحافة فى تغيير القيم الاجتماعية، دكتوراه (جامعة القاهرة كلية الإعلام، ١٩٧٨) ص ١٦٤.
- مزيد من التفاصيل فى المصدر السابق، ص ١٦٦، وانظر أيضا: عبد الفتاح عبد النبى، الصحف اليومية فى مصر وقضايا تنمية الريف، ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٣، ص ٢٦٥.
- إبراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية، القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٨١ ص ٢٤٧.

- جريدة الوطن الكويتية، ٥ أكتوبر ١٩٨٤.
- راجع فى ذلك: حماد إبراهيم، الصحافة والسلطة السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق ص ص ٢٤٤- ٢٧١.
- أحمد المنزلاوى، جريدة الجمهورية بين صحافة الرأى والخبر والخدمات، ١٩٥٣- ١٩٨١ ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٦ ص ١٤.
- حماد إبراهيم، الصحافة والسلطة فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ٢٧٤.
- راجع تفاصيل تلك الوسائل فى: سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٢٣٣- ٢٥٦.
- ثار خلاف حاد حول تمليك الصرف للاتحاد القومى وتنظيم الصحافة، راجع تفاصيل ذلك فى حماد إبراهيم، الصحافة والسلطة السياسية فى الوطن العربى ص ص ٢٩٩- ٣٠٢.
- محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، ص ٧٥.
- جلال الدين الحمامصى، حوار وراء الأسوار (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٦) ص ٩٤.
- عواطف عبد الرحمن: الصحافة المصرية أداة تغيير أم آلية استمرار، مرجع سابق، ص ٥٧.
- موسى صبرى، ٥٠ عاماً فى قطار الصحافة. مذكرات (القاهرة: دار الشروق ١٩٩٢)، ص ٥٧١.
- لقاء السادات مع رجال الإعلام، الأهرام ٢٥ إبريل ١٩٧٢.
- لقاء السادات مع رجال الإعلام، الأهرام ٢٥/ ١٩٧٢/٤.
- سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة فى مصر، مرجع سابق، ص ٤٥٢.
- السادات فى حديث إلى شباب الجامعات بالإسكندرية، فى ٣ مايو ١٩٧٢، مجموعة خطب السادات، الجزء الأول، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ص ٣٠٠.
- Walter Bernsthe constitution and Ares pons ible press In: Harry M. clor "cd.) the Mass Media and Modern Democracy: Rand M. C. Nally College publishing company, 1974) P. 134

- L, Gohn Marten and Anju grover Chaudhary. Comparative Mass Media systems (NP Y. Longman Jne., 1983) P. 22.
- راجع محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٤٣٥.
- غالى شكرى، الثورة المضادة فى مصر، القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر، ١٩٨٧، ص ١٥٠.
- عبد الفتاح عبد النبى، دور الصحافة فى تغيير القيم الاجتماعية . م. س.ص: ١٩٠.
- Mumir Nasscr, Press politics and power (U.S. S: Kendall Hunt Publishing company (1979) P.12.
- سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٤٥٦- ٤٥٧.
- محمود أمين العالم، ديمقراطية التعبير أم للتبرير والتمرير، فى إبراهيم طلعت وآخرين، الديمقراطية هى الحل، ط١، القاهرة: المكتبة السياسية، ١٩٨٦، ص ٣٦.
- Abdul Monem Almadhat (Egyptian Attitudes Toward the peace process: Views of An (Alert Elite) The Middle East Journal, Vol. 37, No.3, summer 1983, p.p. 394- 441.
- خطاب السادات أمام اتحاد طلاب مصر بالإسكندرية فى ١٣ أبريل ١٩٧٤.
- أحمد بهاء الدين، محاوراتي مع السادات (القاهرة: دار الهلال ، ١٩٨٧) ص ١٧٧.
- راجع فى ذلك: جلال الدين الحمامصى، القربة المقطوعة، ط٣ (القاهرة: دار الشروق ١٩٨٢) ص ١٢٢.
- مصطفى أمين، أفكار ممنوعة (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦) ص ٥٨.
- محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبى فى مصر (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٤) ص ٢٠.
- تم اعتقال بدوى محمود، وصافيناز كاظم، ورشدى أبو الحسن، وصلاح عيسى، فى يناير ١٩٧٥.
- حيث منع الكاتب جلال الدين الحمامصى من الكتابة فى الأخبار (دخان فى الهواء) راجع تفاصيل ذلك فى: موسى صبرى، السادات الحقيقة والأسطورة، ط٢ (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٥).

- تم إغلاق مجلة الطليعة التى كانت تصدر عن الأهرام بعد مظاهرات ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ بعد أن وصفت الانتفاضة بأنها انتفاضة شعبية فى حين كان يصفها السادات بأنها انتفاضة حرامية.
- محسن عوض: الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨) ص ١٤٩.
- حسن حنفى: الدين والتنمية فى: سعد الدين إبراهيم (محرر) مصر فى ربع قرن، مرجع سابق، ص ٢٩٠.
- راجع مقولة الشيخ محمد الغزالى فى هذا الصدد: حيث يقول: إنهم- أى اليهود- يحاربوننا باسم التوراة فلماذا نمنع من أن نحاربهم باسم الإسلام.



# الوحدة الثالثة

# النظام السياسى والصحافة الحزبية

## الأهـــــــــــــداف:

فى نهاية هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١- يعرف دوافع التطور الذى لحق بالنظام السياسى والانتقال من التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية الحزبية.

٢- يحدد الأسباب التى دفعت الأحزاب السياسية إلى إصدار صحف خاصة بها.

٣- يعرف أهم ملامح الخريطة الصحفية الجديدة فى ضوء التعددية السياسية.

٤- يحدد سمات المعالجات الصحفية للقضايا المجتمعية فى ضوء علاقة الصحافة بالسلطة السياسية.

## العنـــاصر:

- التعددية الحزبية الجديدة.. الأسباب والدوافع.
- أوضاع الصحف التى كانت قائمة قبل إنشاء الأحزاب.
- دوافع الأحزاب السياسية الجديدة لإصدار صحف خاصة بها.
- أهم الصحف الحزبية الجديدة.
- صحيفة (مصر) عن حزب مصر العربى الاشتراكى، (الأحرار) عن حزب الأحرار الاشتراكيين، وصحيفة (الأهالى) عن حزب التجمع الوطنى التقدمى، وصحيفة (الشعب) عن حزب العمل.

- عودة مجلة (الدعوة) لسان حال جماعة الإخوان المسلمين.. الدوافع والممارسات.
- ملامح الخريطة الصحفية الجديدة.. وانتهاء عصر احتكار الصحف (القومية) لممارسة النشاط الصحفى وتجسيد الولاء للنظام الحاكم.
- مظاهر التأزم فى العلاقة بين الصحافة، وخاصة الحزبية، وبين السلطة السياسية.
- صحافة الأحزاب الجديدة بين التضييق، والإغلاق، والمصادرة، وإلغاء التراخيص.

## الصحافة الحزبية:

شهد النظام السياسى المصرى فى عهد أنور السادات عدة تطورات عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ - أدت فى نهاية الأمر إلى الانتقال من صيغة النظام السياسى الواحد – إلى صيغة أكثر ديمقراطية وهى صيغة التعددية الحزبية وكانت لهذه الصيغة الجديدة أسسها الموضوعية فى الواقع الاجتماعى والسياسى المصرى، تمثلت فى غياب الزعامة (كاريزمية) التى مثلها عبد الناصر والصراع الذى نشب على السلطة فى بداية حكم السادات. إضافة إلى الدعوة للتعددية الحزبية على يد عدد من المثقفين من مختلف الاتجاهات الفكرية.

ولم يكن هذا التطور – الذى لحق بالنظام السياسى المصرى – منحة من الرئيس السادات وإنما كان محاولة منه للاستجابة لظروف موضوعية نتيجة إخفاق التنظيم السياسى الواحد، ودعماً لإيجـــاد قنوات شرعية للمشاركة الشعبية الجادة وصنع القرار؛ خاصة بعد فقـد التنظيم السياسى الواحد مبررات استمراريته بعد الانتقادات التى وجـهـها السادات إلى اشتراكية الستينيات وكثرة حديثه عن الديمقراطية. ورغم أن السادات قد حاول تصوير الانتقال إلى التعددية الحزبية، وكأنه هبة شخصية منه، فإن تتابع الأحداث والتغيرات فى تلك الفترة كان يدفع موضوعياً فى ذلك الاتجاه، ولم يكن أمام السادات سوى الإقرار

بضرورات الواقع الموضوعى، فالحركة الطلابية تغلى بمطالب الديمقراطية، والاضطرابات والتظاهرات العمالية توحى بأن بركاناً ما سينفجر، ما لم يفتح النظام بابا لتنفيس طاقة الرفض الجماهيرى علاوة على أن مصالحة النظام مع الغرب بعد خصام غير قصير كانت تتطلب قدراً من المكياج الديمقراطى.

وقد مرت مرحلة الانتقال من صيغة التنظيم السياسى الواحد – منذ قيام الثورة وبعد إلغائها للأحزاب السياسية – بعدة تطورات بدأت بإعلان ورقة أكتوبر فى ١٨ أبريل ١٩٧٤ على سبيل المثال القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة.

وبموجب هذا النص القانونى دخلت الصحافة المصرية مرحلة مختلفة تماماً عما كانت عليه فى ظل قانون تنظيم الصحافة، ففى مواجهة المؤسسات الصحفية المعروفة بالقومية سارعت الأحزاب إلى استثمار حقها القانونى بإصدار صحف جديدة باعتبار أن الصحافة بالنسبة للأحزاب هى إحدى وسائلها التى تتيح لها الاتصال بقواعدها. كما تربطها بجماهيرها وتعبر عن فكرها وسياساتها وبرامجها.

وقد دار حوار حول حقوق الأحزاب الثلاثة فى الصحف اليومية القائمة، انتهى بالاتفاق على بقاء هذه الصحف مستقلة عن الأحزاب على أن تعدل فى معاملاتها، وأن تقدم التسهيلات لصحف أسبوعية تصدرها الأحزاب خاصة التسهيلات المتعلقة بعملية الطباعة.

ومن هنا جاء حرص الأحزاب السياسية الجديدة على الإسراع بإصدار صحف خاصة بها تمثل أداتها فى التواصل مع القوى الاجتماعية التى تسعى لخدمتها وتحقيق مصالحها، وتمكنها من الترويج لأفكارها ونشر برامجها وتسهم فى نقل صورة مضيئة حول الحزب وأهدافه ورموزه، كما تهيئ فرصاً قوية للحزب فى الدفاع عن نفسه وتحصين جماهيره ضد الحملات الهجومية التى تتجه نحو الخصم من الرصيد الشعبى للحزب، وعزله عن قواعده وشل فعاليته فى دعمه للوصول إلى السلطة. وإذا كان من الممكن النظر إلى الحزب السياسى

باعتباره حلقة اتصال بين الحكام والجماهير فإن صحيفته تسهم فى أداء هذا الدور، إذ تمكن أفراد الشعب من الإلمام بأحوال الحكومة وقراراتها، كما أن بإمكانها نشر وجهة النظر المعارضة التى قد تجد صعوبة فى الظهور عبر وسائل أخرى. وفى هذا السياق تبدو عملية انتقاء الأحداث والمعلومات التى تكون موضوعات للمعالجات الصحفية، والتى تعمل فى النهاية على خدمة أهداف الحزب وسياساته ومصالحه وفى الوقت ذاته تمثل جزءا من شخصيته، ومن هنا يأتى حرص الصحف الحزبية على عرض وجهة نظر واحدة، وليس لذلك من تفسير غير أن ذلك يتم فى إطار الطابع الحزبى للصحيفة والذى يميل إلى عرض الموضوعات الخلافية لكن من جانب واحد، وإغفال الجوانب الأخرى، بهدف خدمة أهداف الحزب وسياساته. إلا أن ذلك يتنافى مع الموضوعية التى ينبغى الالتزام بها فى معالجة القضايا المجتمعية.

وخلال ثلاثة أعوام من تاريخ إعلان تكوين الأحزاب، شهدت مصر صدور أربع صحف حزبية جديدة، حيث صدرت صحيفة (مصر) عن حزب مصر العربى الاشتراكى ( الحزب الحاكم) فى ٢٨ يونيو ١٩٧٧. وصدرت صحيفة (الأحرار) عن حزب الأحرار الاشتراكيين فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ وصدرت صحيفة (الأهالى) عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى أول فبراير ١٩٧٨، ثم كانت جريدة (الشعب) عن حزب العمل الاشتراكى فى أول مايو ١٩٧٩.

وقد أسهم صدور هذه الصحف الأربع فى تغيير بعض ملامح الصورة فى أوضاع الصحافة المصرية المعاصرة فلم تعد الصحف القومية تحتكر لذاتها حق ممارسة النشاط الصحفى والاتصال بالجماهير فى مصر، وبدلا من وجود صحف تدين بالولاء غير المباشر للسلطة السياسية مجسدة فى صانع القرار السياسى: رئيس الجمهورية وترتبط بأفكاره ومفاهيمه، وتروج لسياساته، وتلتزم غالباً بسياسة تحريرية تقوم على تأييد كل ما يصدر عنه، صدرت صحف أخرى تتوزع ولاءاتها بين أحزاب وقوى سياسية مغايرة أو تبدو مغايرة،

وتتطلع إلى ممارسة دورها الرقابى فى رصد ما قد تراه من أخطاء أو سلبيات وتحذر من آثارها والدعوة إلى التغيير والتشكيك فى سياسات السلطة التى هيأت فرصاً لهذه الأخطاء والسلبيات فى إطار ممارسة حقها فى السعى للوصول إلى السلطة وتداولها بالوسائل الديمقراطية.

ويكشف استعراض تطور الصحف الحزبية منذ نشأتها وفق صيغة التعددية الحزبية ١٩٧٧ وحتى نهاية فترة الدراسة فى عام ١٩٨١ – عن عدم استقرار هذه الصحف سواء فيما يتعلق بانتظام صدورها أو بالتشريعات التى صدرت منظمة لها، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء اعتبارين: **أولهما:** يتعلق بحداثة نشأة هذه الصحف، فكانت فى ذلك كمعظم المشروعات أو الظواهر الاجتماعية فى حاجة إلى قدر من الوقت حتى يتسنى لها نوع من الاستقرار.

أما **ثانى هذين الاعتبارين:** فيتعلق بسمات صيغة التعددية الحزبية وسمات أحزابها، حيث اتسمت هذه الصيغة بتوتر العلاقة بين الرئيس السادات والحكومة والحزب الحاكم من جهة، وبين أحزاب المعارضة – باستثناء حزب الأحرار الاشتراكيين – من جهة أخرى، مما أدى إلى توقف صحيفة الأهالى عن الصدور ثم سحب ترخيص إصدار " الشعب"؛ كما أن طبيعة الصيغة التعددية المصرية تفرض وجود حزب واحد مهيمن أو مسيطر، هو نفسه الحزب الذى يمتلك السلطة التنفيذية ويتزعمه بشكل مباشر أو غير مباشر رئيس الجمهورية، صاحب القرار الأخير والسلطة النهائية فى تقرير السياسات العامة، وقد بدا تأثير طبيعة هذه الصيغة واضحاً فى انهيار حزب مصر وتوقف صحيفته فور إعلان الرئيس السادات عن تأسيس حزب يتزعمه بشكل مباشر حتى يمكنه – كما أعلن- تصحيح مسار التجربة الحزبية.

واتساقاً مع المنهج الذى استخدمناه فى دراسة الجزء المتعلق بالعلاقة بين الصحافة والسلطة فى مرحلة ما قبل التعددية الحزبية، نرصد فى هذا الجزء بعض الملامح الأساسية التى تكشف عن طبيعة العلاقة فيما بين السلطة

السياسية وبين صحف الأحزاب سواء تلك التى صدرت وفق صيغة التعددية الحزبية (الأحرار – الأهالى – الشعب) أو تلك التى سبقت بداية إعلان الأحزاب ممثلة فى عودة مجلة "الدعوة" فى يوليو من العام ١٩٧٦ لتكون مركزاً للتعبير الإعلامى والسياسى عن فكر جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك التعبير عن مواقفها إزاء مختلف القضايا.

ولقد لجأت السلطة فى تعاملها مع هذه النوعية الجديدة من الصحافة مع خريطة المجتمع المصرى فيما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى العديد من الممارسات التى كان من شأنها أن تعوق أية تعددية حقيقية فى مجال الصحافة، ليس ذلك فحسب بل من شأنها أيضاً أن تؤدى إلى توقف الصحف التى تخرج عن سيطرة الحكومة مما يساعد على تكريس عملية احتكار السلطة لوسائل الاتصال بالجماهير، وتبعية هذه الوسائل للسلطة "تبعية دونية" فلا صوت لها يعلو على صوت السلطة، أو يخرج عن الخط الذى تريده وترتضيه.

وقد مثل إقرار السلطة - وفق القانون – بملكية الأحزاب للصحف واحداً من أهم التحديات التى واجهت السلطة السياسية إبان عصر السادات، ومرجع ذلك أن صدور الصحف المعارضة أصبح يمثل اختباراً لحقيقة الشعار الديمقراطى الذى يرفعه النظام السياسى، ويؤكد عليه السادات.. ولهذا كان التساؤل الذى أثير فى ذلك الوقت هو: هل ستقبل السلطة قيام هذه الصحف بوظائفها الرقابية التى تعتمد على نقد الأداء السياسى والاقتصادى والاجتماعى لجهاز الدولة، أم أنها ستحرص على محاصرة هذه الصحف لتبقى "واجهة" لديمقراطية أرادتها السلطة، ورسمت لها معالمها وحددت حدودها؟

ويمكن من خلال رصد بعض الممارسات التى اتبعتها السلطة مع الصحف المعارضة تبيان الموقف على حقيقته، ولنحاول رصد تلك الممارسات مع الصحف التى صدرت تبعاً لأسبقية صدورها، وذلك على النحو التالى:

**أولا- مجلة الدعوة:**

كانت "الدعوة" ومعها "الاعتصام" من المجلات الإسلامية الشهرية التى

حافظ أصحابها طوال الفترة التى تلت قيام ثورة ١٩٥٢ على ترخيصها عن طريق إصدار الأعداد القانونية التى تضمن لصاحب الامتياز استمرار ترخيص الإصدار وبدأت "الدعوة" حين عادت للإصدار فى يوليو من عام ١٩٧٦ تمارس وظيفتـها النقـدية بحرية مطلقة، حيث بدأت التركيز على الإدانة الكاملة للتجربة الناصرية، فالثابت تاريخياً أن هناك عداء واضحًا بين الإخوان وعبد الناصر ولهذا حرص النظام الساداتى على توفير حرية النقد الكاملة لمجلة "الدعوة" ظناً أن فى ذلك احتواء للإخوان وضماناً لكى يكون أحد أجنحة النظام، وظنا منه أن ذلك هو المنهج الذى يحرص عليه الإخوان، وأن مجلتهم لن تقترب من ممارسة النقد للأداء السياسى والاقتصادى والاجتماعى للسلطة السياسية (عصر السادات). وكما قال التلمسانى: "ظن السادات أن إخراج الإخوان المسلمين من السجون والمعتقلات فيه احتواء لهم، لكنه كان واهماً فى تصوراته شأنه فى كل ما خاله فتخيله".

بيد أن التحالف المتوهم من قبل السادات بين الإخوان والسلطة دخل مرحلة اختبار صعبة، حين بادر السادات بزيارة إسرائيل فى نوفمبر من عام ١٩٧٧، إذ تبنى الإخوان – عبر معالجات مجلتهم "الدعوة" موقف المعارضة بغير هوادة – ورفض سياسة التفاوض بين مصر وإسرائيل كمقدمة لتفاوض عربى ، وطالبت "الدعوة" حكام العالم الإسلامى بضرورة الإعلاء من استراتيجية الجهاد من أجل فلسطين – الأرض الإسلامية – التى سيتحمل المسلمون جميعاً مسئولية تحريرها.

وبدا للسادات أن "الدعوة" قد خرجت عن الخط – الذى تصور أنه رسمه لها وهى تسير عليه – وأن هذا الخروج يتجه مباشرة للنيل من ثوابت مشروعه فى دعم سياسات الصلح والتفاوض مع إسرائيل واعتبار حرب أكتوبر آخر الحروب معها.

ومما زاد من التناقض بين الإخوان والسلطة الإلحاح المستمر من جانب "الدعوة" عبر مختلف سبل المعالجة الصحفية على ضرورة تطبيق الشريعة

الإسلامية والالتزام بأحكامها كمنهج حياة يعيد لمصر هويتها الإسلامية الحقيقية، واعتبارها ذلك محكاً حقيقياً لاختبار مصداقية النظام فيما يرفعه من شعارات، دولة العلم والإيمان، والالتزام بالاتساق مع الدستور الذى يؤكد أن دين الدولة هو الإسلام وأن الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع ثم كانت الوثيقة الأمريكية التى نشرتها " الدعوة" والتى تثبت تحريض الولايات المتحدة للسلطة ضد الإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات الإسلامية وهو الأمر الذى أعلن عنده الرئيس السادات استياءه الشديد من هذا المسلك، واعتبر ذلك خروجاً صريحاً على الخط الذى رسمه، ودخولا من " الدعوة" والإخوان فى دائرة المحظور، وكان قراره إلغاء ترخيص مجلة " الدعوة" فى قوائم إلغاءات سبتمبر ١٩٨١.

## ثانياً- صحيفة الأحرار:

صدرت " الأحرار" فى ٤ نوفمبر ١٩٧٧ لتكون أول جريدة تصدر عقب صدور قانون الأحزاب، وبدا أن صدور صحيفة حزبية معارضة لأول مرة فى تاريخ مصر منذ قيام الثورة أمر لا بد أن يحتاط له، وإن كان الاحتياط غير معلن، يكشف ذلك جلال الدين الحمامصى إذ يقول: إن مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار قد عرض عليه منصب رئيس التحرير، ثم طلب بعد ذلك من مصطفى أمين أن يرشح له رئيساً لتحرير جريدة "الأحرار" فقال له مصطفى أمين: ولكن الذى أعلمه أنك عرضت هذا المنصب على جلال الدين الحمامصى، فرد زعيم المعارضة: هذا صحيح ولكن المسئولين قالوا لى : "سيبك منه" وهكذا أدرك زعيم المعارضة من هذا "التوجيه العالى" أنه ليس حراً فى اختيار نوعية رئيس تحرير صحيفة حزبه وتلك كانت العلاقة السيئة الأولى والتى لا تبشر بإمكانية وجود صحيفة معارضة حقاً، بل تلك كانت أولى الخطوات المؤكدة بأن المعارضة ستكون مستأنسة.

وعلى غير المتوقع استقبلت صحيفة "الأحرار" بترحيب من رموز السلطة السياسية ربما لأنها أول صحيفة حزبية وربما – وهو الأكثر قبولاً- لأن بين الحزب ورئيس حزب الأحرار علاقة خاصة مع رئيس الجمهورية فقد وضح أن

اختيار السادات له كزعيم للمعارضة كان مكافأة له على موقفه مع السادات حين أخذ مصطفى كامل مراد مجموعة من أعضاء مجلس الأمة فى مايو ١٩٧١ ليعلنوا مؤازرتهم للسادات ضد المجموعة الناصرية بقيادة على صبرى، فبقى هذا الموقف رصيداً لمصطفى كامل مراد لدى السادات.

وفى هذا الإطار نكتشف عناية صحيفة "الأحرار" بنشر إسهامات صحفية تروج للمشروع السياسى والاقتصادى والاجتماعى للسلطة السياسية، مما مثل استثناء بارزاً بين مواقف الصحف الحزبية المعارضة، بل بدا من المثير للاهتمام أن "الأحرار" ذهبت إلى حد الإسراف فى المطالبة بتعميق التوجه الرأسمالى للسلطة، وصارت من هذه الزاوية مركزاً إعلامياً لتدعيم اتجاه السلطة السياسية نحو التخلص مما تبقى من آثار السياسات الاشتراكية للتجربة الناصرية.

ومع أن صحيفة "الأحرار" حظيت برضا السلطة السياسية فإنها لم تنج من ممارسات السلطة من حيث وضع العراقيل المالية للطباعة التى أدت فى النهاية إلى توقفها – إغلاقها مؤقتاً – حين صدرت الأوامر إلى مؤسسة "الأخبار" وكانت تطبع "الأحرار" فأنذرتها فى ١٩٧٨/٨/٣٠ بأنها غير مستعدة لاستمرار طبعها، وحاول مصطفى كامل مراد الالتجاء إلى الدكتور مصطفى خليل الأمين العام للاتحاد الاشتراكى ليذلل له هذه العقبات، فكان رده أنه مستعد لذلك إذا ما تلقى به تعليمات من الرئيس السادات، واجتمع بعد ذلك مصطفى كامل مراد مع السادات ورضى بإغلاق الصحيفة مؤقتاً على أن تعود فى وقت لاحق، وترك صلاح قبضايا رئاسة تحرير " الأحرار" ليخلفه محمد الغلبان مع عودة "الأحرار" للصدور فى مايو ١٩٧٩ حيث التزمت بما يرضى السلطة واقتصرت معارضتها على الجوانب الهامشية لسياسات النظام.

ولذلك ضعف الجانب التفسيرى فى معالجتها وهو ما يفسر فى ضوء ضعف جهازها التحريرى مع بداية النشأة، إضافة إلى ضعف الإمكانات المادية الصحفية ومكوناتها، ثم إن قصور هذه الإمكانات المادية والبشرية للصحيفة –

أى صحيفة – لا يمكنها من استكمال موضوعاتها، ويبدو ذلك فى فن التحقيق الصحفى مثلا باعتباره أكثر الفنون حاجة إلى التخصص والخبرة.

## ثالثاً- صحيفة " الأهالى":

منذ صدور العدد الأول من صحيفة "الأهالى" فى أول فبراير من العام ١٩٧٨ ظهر واضحاً أن الصحيفة ملتزمة بسياسة تحريرية تدعو لموقف حزب التجمع فى المعارضة الجذرية للمشروع السياسى والاقتصادى والاجتماعى للسلطة السياسية، واستندت السياسة التحريرية للأهالى إلى الإطار الفكرى السياسى والاقتصادى والاجتماعى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، ولذلك ارتكزت معالجتها الصحفية على نقد الأداء للسلطة السياسية داخلياً وخارجياً، مع التأكيد على تناقض حزب التجمع مع السلطة السياسية، ولهذا جاءت إدانة "الأهالى" لسياسة الانفتاح الاقتصادى وكشف آثاره وعلاقته بالتضخم والغلاء والبطالة، ومطاردة رموزه وكشف مظاهر فسادهم، والدعوة لصياغة استراتيجية للتنمية تعتمد على دور قائد للقطاع العام، وقطاع خاص منتج وكذلك نقد المواقف العملية للسلطة إزاء قضايا الديمقراطية والحريات والمطالبة بتوسيع مشاركة المواطنين فى صنع القرار، والحد من سيطرة الدولة على وسائل الإعلام.

كما ركزت معالجات "الأهالى" على كشف الخطط التى تحكم تحركات السياسة الأمريكية فى المنطقة العربية، إذ كانت تنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة الاستعمار الجديد وعدوا تاريخياً لمصر والعرب. ورصدت مظاهر تبعية السلطة الساداتية لأمريكا، والتحذير من الآثار السلبية لكافة محاولات القوى الأجنبية للتحكم والسيطرة على المؤسسات الإعلامية فى مصر، واعترضت "الأهالى" على زيارة السادات للقدس مؤكدة أنها- أى الزيارة – تضعف وحدة الموقف العربى وتعزز الصلف الإسرائيلى، ثم هى تعمق سياسة التنازلات وأدانت الصحيفة – فى وضوح- سياسات التطبيع مع

إسرائيل، ودعت المثقفين المصريين وسائر القوى الوطنية إلى تنظيم جهودهم لمواجهة تلك السياسات.

ويشير أحد الباحثين إلى أن "الأهالى" – وفى ظل اهتمامها بالاستمرار فى تأكيد معالم الخط النقدى لسياستها التحريرية – صارت تمثل مركزاً لنشر ثقافة سياسية مغايرة تقدم للرأى العام خفايا سياسات السلطة سواء أكان ذلك فى المجال الاقتصادى أم الاجتماعى أم فى مجالات السياسة الخارجية، ومن هنا أبدى الرئيس السادات استياءه مما تنشره الأهالى واستثمر وعيه بفعالية البعد الدينى فى المجتمع المصرى فأخذ يركز على اتهام الصحيفة وكتابها بالعمالة للشيوعية والاتحاد السوفيتى والدول التى يسودها الإلحاد، كما اتهمها بحض المصريين على الصراع الطبقى وتهديد السلام الاجتماعى وإثارة الجماهير واستغلال معاناة الشعب. ولذلك كان الصراع بين السادات وصحيفة "الأهالى" يتصاعد باستمرار خاصة مع الولايات المتحدة، وكانت محصلة هذا الصراع أن مارس السادات ضغوطاً متعددة ضد الحزب لتقييد حركته وتمثلت انعكاسات تلك الممارسات فى سلسلة من عمليات الضبط والمصادرة للأهالى.

وفى ظل أجواء التشكيك – التى حرصت عليها السلطة- فى هوية حزب التجمع وعقيدته - أصبح استمرار الصحيفة فى الصدور أمراً بالغ الصعوبة؛ فإلى جانب استعداء النظام للرأى العام، فرض جهاز الدولة حصاراً كاملاً حول الصحيفة، فحال دون حصول محرريها على أية معلومات من موظفى الحكومة وهيئاتها، كما لاحقت الأجهزة الأمنية محررى الصحيفة ومندوبيها ورصدت مواقع توزيع أعدادها مما صار يمثل قلقاً بالغاً حتى لقراء الصحيفة، خشية وقوعهم تحت الرصد الأمنى الذى قد يعرضهم لمخاطر هم حريصون على عدم التعرض لها، وطبقاً لرؤية حسين عبد الرازق فإن تهديد السلطة لـ "الأهالى" بدأ عقب صدور العدد الرابع الذى نشر فيه موضوع اغتيال يوسف السباعى، حيث اتخذت السلطة قرارها بإغلاق "الأهالى".

لكن الإغلاق تم تنفيذه عقب صدور العدد السادس عشر حيث قال السادات

فى خطاب له: إنه كان من المفروض أن تعرض على القضاء منذ العدد الأول لكن أنا قلت: الحرية لسة غضة خليهم لعل وعسى". ومضت السلطة فى مطاردة الأهالى ومصادرة أعدادها إلى أن رفض أحد القضاة مصادرة العدد رقم ٣٠، الأمر الذى أدى إلى أن ينتهج النظام طريقاً آخر، وكان هذا الطريق هو قيام دار التعاون بفسخ عقد طبع جريدة الأهالى بحجة أن العمال يرفضون طبع الجريدة لما تتضمنه من قضايا تتعارض وقناعاتهم القومية، والتزامهم السياسى.

وكان ذلك الإجراء هو نهاية مرحلة من مراحل العلاقة بين السلطة السياسية وجريدة الأهالى التى لم تجد بداً من أن تتوقف رغماً عن إرادة حزب التجمع وإدارة الصحيفة ذاتها.

## رابعاً- صحيفة الشعب:

فى مايو من عام ١٩٧٩ صدر العدد الأول من صحيفة الشعب لتكون لسان حال حزب العمل الاشتراكى والذى جاءت نشأته بتشجيع من الرئيس السادات حيث دعا المهندس إبراهيم شكرى إلى إعادة تكوين حزب مصر الفتاة تحت اسم حزب العمل الاشتراكى، وذلك لتصحيح مسار الديمقراطية حسب تعبير السادات ويمكن رصد مرحلتين لعلاقة صحيفة الشعب بالسلطة على النحو التالى:

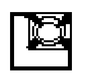
**المرحلة الأولى:** وفر فيها الرئيس السادات النصاب القانونى لحزب العمل حين دفع بمحمود أبو وافية ليحتل موقعاً قيادياً فى الحزب الجديد، ونجح السادات فى هذه المرحلة فى أن يحصل على موافقة إبراهيم شكرى – باسم الحزب – على معاهدة السلام والتى قدمها إبراهيم شكرى مشروطة باسترداد كل الأراضى المصرية وتبادل السفراء مع الدولة الفلسطينية، وعمدت الصحف إلى إبراز تأييد "زعيم المعارضة" لمعاهدة السلام.

**المرحلة الثانية:** نجح حزب العمل فى إبعاد أبو وافية والذى كان يمثل وكيل السادات فى الحزب – عن موقعه القيادى بالحزب – ثم بدأت الصحيفة تجرى مراجعة جذرية لأداء السلطة السياسية وبدأت تؤسس لخط جديد يقوم على سحب موافقة حزب العمل على سياسة السادات مع إسرائيل وأمريكا،

واستكتبت الصحيفة ثلاثة من رموز الفكر فى مصر وهم: فتحى رضوان ود. محمد حلمى مراد، ود. محمد عصفور وساهموا بكتاباتهم فى كشف العديد من أوجه الفساد السياسى والاقتصادى والتحذير من سياسات التطبيع مع إسرائيل وأثارت تلك المعالجات غضب الرئيس السادات خاصة وأن بعضها اقترب مباشرة من قرينته السيدة جيهان السادات وعبرت بعض هذه الكتابات عن رفضها الصريح لتزايد دور حرم رئيس الجمهورية.

ولم يجد السادات بدا من اصطناع الخلاف مع صحيفة الشعب لكن كعادته بطريق غير مباشر، بحيث تختلق العقبات والصعوبات بعيدة عنه فبدأت المؤسسات الصحفية تستخدم لعبة "ورق الصحف" كوسيلة للضغط على "الشعب" فرفض موسى صبرى طباعتها بعد توقفها أسبوعين على أثر الخلاف بين أبو وافية وأعضاء حزب العمل، استناداً إلى خطاب من إبراهيم شكرى الذى طلب منه فيه التوقف مؤقتاً عن طباعة الجريدة. وهكذا تتوقف "الشعب" أو بعبارة أدق لا تتمكن من الصدور وهو ما استهدفه السادات حين ضاق ذرعاً بممارسات "الشعب" ومعالجتها وكانت مواقف الصحف تعبيراً وترجمة لرغبة السادات فى أن السلطة لم تعد راغبة فى استمرار صدور "الشعب" ثم جاءت قرارات سبتمبر ١٩٨١ لتؤكد حقيقة موقف السادات حين ضمن قرارات سبتمبر الشهيرة إلغاء ترخيص صحيفة "الشعب" بدعوى أنها تنشر أفكاراً تهدد الوحدة الوطنية، وتضر بالأمن العام، وتشجع المواطنين على عدم الامتثال للقانون.

ويلاحظ أن هذه الحيثيات هى نفسها تلك التى أشير إليها فى مصادرة الصحف الأخرى "الأهالى" و "الدعوة" رغم اختلاف الخط الفكرى لكل منهما إلا أن الخط الفكرى لكل منهما ليس هو الخط الذى ترضى السلطة السياسية بوجوده والسماح بنشره ومن هنا كانت النهاية لهما إلى جانب "الشعب" واحدة، وتعددت الوسائل، ولكن تبقى النتيجة واحدة، وهى أن هذه الصحف والمجلات لا ينبغى أن يستمر صدورها لأن ذلك لا تريده السلطة السياسية وهو فى التحليل الأخير تجسيد لجوهر العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة الحزبية فى مصر إبان فترة السادات.



## ملخص الوحدة الثالثة

اتجه النظام فى عهد الرئيس السادات إلى إقرار مرحلة التعددية السياسية الحزبية وكان هذا التوجه استجابة طبيعية لمجموعة من المتغيرات والعوامل التى دفعت السادات ونظامه إلى هذا التوجه.

- تأثرت الخريطة الصحفية فى هذه الفترة بالإطار السياسى الجديد، وتقرر الإبقاء على أوضاع الصحف القائمة وقتها، على أن تقدم من جانبها بعض التيسيرات والتسهيلات للأحزاب الجديدة، إذا أصدرت صحفاً خاصة بها.
- صدرت صحف حزبية جديدة تمثلت فى (مصر) التى أصدرها حزب مصر العربى الاشتراكى، و(الأحرار) عن حزب الأحرار الاشتراكيين، و(الأهالى) عن حزب التجمع الوطنى التقدمى، ثم صدرت صحيفة (الشعب) عن حزب العمل.
- مع هذه الانفراجة الصحفية، عادت إلى الظهور مرة أخرى وبصورة منتظمة مجلة (الدعوة) لسان حال جماعة الإخوان المسلمين – والتى سمح لها السادات بالصدور متصوراً أنها يمكن أن تكون إحدى أدواته فى معاركه التى خطط لها، أو المعارك التى يمكن أن تفرض عليه.
- أدى صدور هذه الصحف الجديدة، ووفق المتغيرات السياسية التى صاحبها إلى تغيير فى بعض الملامح والأوضاع الصحفية فى مصر، إذ جاءت هذه الصحف لتقدم وجهاً آخر للممارسات الصحفية بعيداً عن احتكار الصحف القائمة قبلها، وقدمت معالجات هذه الصحف الجديدة، رؤى مختلفة، وكسرت حاجز الاحتكار الذى مارسته الصحف التى كانت قائمة قبل التعددية السياسية.

- كشفت معالجات الصحف الجديدة عن تباين وتناقض فى الرؤى بين معالجاتها، وبين رؤى النظام السياسى، إلى الحد الذى دفع بالأخير إلى اتخاذ العديد من الإجراءات فى مواجهة هذه الصحف بلغت حد الإغلاق، أو المصادرة، وانتهت بإلغاء تراخيص الإصدار لبعضها بموجب قرارات سبتمبر ١٩٨١.

## أسئلة على الوحدة الثالثة

**س١-** اشرح الدوافع التى أدت بنظام السادات إلى إقرار التعددية السياسية وإنشاء أحزاب سياسية جديدة.

**س٢-** ارصد أهم ملامح الخريطة الصحفية فى مصر عقب إقرار مرحلة التعددية السياسية.

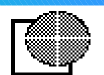
**س٣-** ناقش بإيجاز علاقة النظام السياسى مع صحيفتين من الصحف التى صدرت فى إطار التعددية السياسية.

## مراجع الوحدة الثالثة

- على الدين هلال فى: انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦، ص ١٤.
- مصطفى كامل السيد: التجربة الثانية للتعددية الحزبية، نقلاً عن: نورا عبد الله حسن فى أحمد عبد الله (محرر): هموم مصر وأزمة العقول الشابة.
- د. يونان لبيب رزق: الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ إلى ١٩٨٤، كتاب الهلال ، العدد ٤٠٨، ديسمبر ١٩٨٤، ص ٢١٠.
- راجع: الجريدة الرسمية – ٧ يوليو ١٩٧٧ القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧.
- فاروق أبو زيد: الفكر الليبرالى فى الصحافة المصرية (١٨٨١- ١٩٢٤)- دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٧٥، ص ٩٧م.
- كمال قابيل: فن التحرير الصحفى فى الصحافة الحزبية- ماجستير (جامعة القاهرة- كلية الإعلام، ١٩٨٩) ص ٤٩.
- حماد إبراهيم حامد: أزمة المعارضة فى الصحافة المصرية المعاصرة ١٩٧١- ١٩٨١ بحث مقدم إلى ندوة: المجتمع المصرى وهموم الباحثين الشبان- القاهرة: الجامعة الأمريكية ٢١- ٢٢ مايو ١٩٩٣) ص٧٣.
- Whale, john, Journalism and Government (London, 1972) p.p 40-42
- Batfcha, Robert M. Foreign Affairs News and the Broadcast, U. S. A, (traeger publisher inc , (1975) P.p 56.
- Chairnley, Mitchell, V. and chairnley Blair, Redotting, Fourth Edition (U. S. A, halt, Rinchark and wirston 1979
- راجع دراسة تفصيلية عن مجلة الدعوة فى : محمد منصور وهبة- الصحافة الإسلامية فى مصر بين عبد الناصر والسادات، مرجع سابق.
- عمر التلمسانى: أيام مع السادات ( القاهرة: دار الاعتصام د.ت) ص ١٠٨.
- الإشارة إلى مجلة الدعوة فى هذا السياق باعتبارها ممثلة لتيار له حضوره وفعاليته فى المجتمع المصرى كجزء من المعارضة للنظام السياسى، وليس باعتبارها مجلة حزبية على أساس أن التيار الذى تمثله وتصدر عنه (جماعة الإخوان المسلمين) ليس حزباً

سياسياً وفق النظام المصرى.

- جلال الدين الحمامصى: القربة المقطوعة، ط٢ (القاهرة: دار الشروق ١٩٨٢) ص ١٩٨.
- حماد إبراهيم: الصحافة والسلطة، مرجع سابق، ص ٧١٤.
- سليمان صالح: أزمة حرية الصحافة فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٤٧٢- ٤٧٣.
- Robbins, Alan pitt, Newspaper Today Great Britain, first puplished, (nachay and communication Ltd., Chatham, 1956) P.p 71. 72.
- Hodgson, F. W. Modern Newspaper practice, Britain (Biddles, LTD, Giuldford and King's Lynn, 1984). P39.
- راجع تفاصيل تلك المعالجات فى حماد إبراهيم، الصحافة والسلطة، مرجع سابق، ص ص ٧١٥- ٧١٩؛ وكذلك كمال قابيل، فن التحرير الصحفى فى الصحف الحزبية، مرجع سابق.
- حماد إبراهيم، العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق ص ٧١٨.
- Hinnebusch, Raymond Gr., Egyptian politics under Sadat: The post populist Development of an authoritarian Moderniying state (Campridge university press, 1985) p.p 197- 198
- راجع خطابات السادات خلال عام ١٩٧٨.
- Walter Berns, the Constitution and A responsible press, In: Harry M. clor "ed (the Mass Media and Modern Democracy (Chicago: Rand M. C. Nally College publishing company, 1974) P. 134
- سليمان صالح: أزمة حرية الصحافة فى مصر مرجع سابق ص ٤٧٣، وانظر كذلك: حسين عبد الرازق، صحيفة الحصار ط (القاهرة).
- خطاب السادات فى ١٩٧٨/٥/٢٨.
- سليمان صالح: أزمة حرية الصحافة فى مصر، مرجع سابق، ص ٤٧٥.
- على سبيل المثال: مقالات حلمى مراد عن وضع سيدة مصر الأولى، والطابع الإرهابي لنظام السادات، وكتب فتحى رضوان "العنقاء" والذى رد فيه على مقولات السادات بأنه الذى أعطى للشعب المصرى حريته، وقال فتحى رضوان: إن الناس ولدوا أحراراً ولم يتلقوا حريتهم منحة من أحد.



## الوحدة الرابعة

# قضايا الصحافة المصرية
# فى ضوء علاقتها بالسلطة

## الأهـــــــــداف :

**فى نهاية هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:**

١- يعرف مفهوم السياسة الاتصالية ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها.

٢- يذكر أهم القضايا التى عالجتها صحيفة الأهرام وخاصة القضايا الإسلامية خلال فترة حكم عبد الناصر.

٣- يعرف الفرق بين الشئون الدينية والقضايا الإسلامية ودلالتها.

٤- يحدد أهم المجالات التى انشغلت بها الأهرام فى معالجاتها خلال فترة الدراسة.

٥- يعرف حالات الصدام بين النظام السياسى فى فترة عبد الناصر وبين التيار الإسلامى ممثلاً فى جماعة الإخوان المسلمين.

٦- يحدد موقع المؤسسة الدينية الرسمية ودورها فى مواجهة النظام للإخوان.

٧- يحدد تفسيراً للمعالجات الصحفية التى أفرزتها هذه المرحلة فى ضوء علاقة الأهرام بالسلطة السياسية.

## العناصر:

- سياسة التحرير جزء من السياسة الاتصالية لها مكوناتها وهناك عوامل كثيرة تؤثر فى تشكيلها.
- الأهرام ومعالجاتها الإخبارية للمناسبات والشئون الدينية وإضفاء بعض

الدلالات السياسية على هذه المناسبات.

- جوانب تحديد مفهوم القضايا الإسلامية والتى تتمثل فى وجود مسائل خلافية، ذات حضور إعلامى، يحتاج إلى نقاش علنى، يخرجها من دائرة الاهتمام النخبوى إلى دائرة الاهتمام الجماهيرى.
- علاقة الإخوان المسلمين بثورة يوليو محدد مركزى فى طبيعة معالجات الأهرام لهذه العلاقة فى مراحلها المختلفة: الاتفاق والمهادنة والمواجهة.
- صدام النظام السياسى بجماعة الإخوان فى حادث المنشية عام ١٩٥٤م، وأحداث تنظيم عام ١٩٦٥.
- موقع المؤسسة الدينية الرسمية من الأحداث ودورها فى معالجة حوادث الصدام.
- أهم ملامح السياسة التحريرية التى كشفتها معالجات الأهرام لقضايا الصدام بين الثورة والإخوان.
- غياب الإسهام الصحفى – فى حوادث الصدام بين الثورة والإخوان لرئيس تحرير الأهرام (محمد حسنين هيكل)، وكتاب الأعمدة الصحفية، ودلالة ذلك الغياب.

## تمهيـــــــــــد:

اتساقاً مع أهداف الدراسة ومنهجها، فى ضوء المدخل التكاملى يأتى الحديث عن السياسات التحريرية (سياسات الاتصال) باعتبارها من أهم العوامل التى تحدد نوعية المضامين ونوعية المعالجات الصحفية لهذه المضامين.

ولكل مجتمع سياساته الاتصالية (الإعلامية) الخاصة به، التى تتسق مع بنيته الاجتماعية والثقافية والسياسية، فى فترة زمنية بعينها، حيث تتغير هذه السياسات من فترة إلى أخرى، وفى ضوء متغيرات عديدة تحكم ظروف كل مجتمع بحيث يصعب القول بأن هناك سياسة اتصالية ثابتة لكل مجتمع،

أو لمجموعة من المجتمعات، مع التسليم بأن هناك أوجه شبه بين بعض هذه السياسات فى عدة مجتمعات، فى ضوء ما بينها من تشابه فى البنى الثقافية والاجتماعية والسياسية، والأطر المرجعية التى تحتكم إليها، وتباين هذه السياسات بقدر ما بين هذه المجتمعات من تباين واختلافات.

ويؤكد راسم الجمال أنه من الثابت فى هذا الصدد أن هناك سياسة اتصالية لكل مجتمع سواء كانت واضحة ومحددة فى الدساتير والنظم القانونية وغيرها من القواعد والإجراءات، أو متضمنة فى الممارسات الشائعة، ومع ذلك غالباً ما تكون هذه السياسات مستترة أو غير معلنة، ومجزأة ولا تشكل كياناً واحداً، ومفتقرة إلى التناسق والتناغم.

والسياسة الاتصالية هى "مجموعة المبادئ والمعايير التى تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقويم ومواءمة نظم وأشكال الاتصال المختلفة على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيرى من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة، فى إطار النموذج السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى تأخذ به الدولة".

والسياسة الاتصالية فى رأى ليلى عبد المجيد هى مجموع الممارسات الواعية والمدروسة، والسلوكيات الاتصالية فى مجتمع ما، بهدف تلبية الاحتياجات الاتصالية الفعلية من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانات أو المصادر البشرية والطبيعية المتاحة فى المجتمع. ويطرح راسم الجمال صياغته لمفهوم السياسة الاتصالية فيراها "مجموعة المبادئ والقواعد والتوجيهات والممارسات الواعية والسلوكيات الشائعة التى يقوم عليها النظام الاتصالى فى زمن معين، والتى قد تكون مصاغة بدقة، أو تظل ضمنية إلى حد كبير".

وفى ضوء هذه التعريفات لا بد أن يؤخذ فى الاعتبار عدم إمكانية وجود سياسة اتصالية نمطية أو شبه نمطية، وعدم إمكانية تحقيق ذلك، لأن النظام الاتصالى فى أى مجتمع يتوافق عضويا مع النظام السياسى والثقافى والاجتماعى

والاقتصادى لهذا المجتمع حيث تنبع السياسة الاتصالية من الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبيئة الخاصة بها. كما أن هذه السياسة الاتصالية لا يمكن إدراكها إلا فى السياق العام لهذه الحقائق. ومن هنا يتأكد أن سياسات الاتصال لا تتشكل من فراغ، وإنما تنبع من الاحتياجات الأساسية التى تتسق مع طبيعة كل مجتمع، ولذلك تطالب ليلى عبد المجيد بعدم النظر إلى سياسة الاتصال على أنها قيد أو رقابة، وتشير فى السياق ذاته إلى أن سياسة الاتصال يجب أن تؤكد على حرية الأفراد فى التعبير عن آرائهم، وحرية الاتصال داخل إطار نظم تحقق متطلبات الحوار فى المجتمع.

وهذه الرؤية مردود عليها بالنظر إلى واقع المجتمعات العربية عموماً والمصرى بصفة خاصة؛ لأن كل ما يقال عنه: إنه سياسة؛ يعنى القيد والرقابة وإن كانت بشكل غير مباشر وغير صريح، فتحت هذا المسمى توضع قوائم المحظورات فى التناول الإعلامى، ويكتشف ذلك من يعمل فى المجال الصحفى، وتحديداً حين يتلقى تعليمات أو توجيهات من "مكتب الصحافة"، وجزء من هذه الممارسات يتضح فى حظر النشر حول بعض القضايا تحت مسميات دعاوى الأمن، ولمصلحة التحقيقات القضائية...إلخ؛ وكل هذه الإجراءات تمارس تحت مسمى سياسة الاتصال، أو سياسة الإعلام.

وفى هذا السياق يمكن القول بأن السياسات الاتصالية تتجه إلى دعم سلطة النظام القائم وتوجهاته فى المجالات المختلفة، وخدمة مصالحه الحقيقية، والمتصورة بصورة مباشرة على النحو الذى يخدم تماسك النظام وديمومته، فوسائل الاتصال العربية هى بنت السلطة، ولأن السلطة فى العاصمة، فقد اصطبغت وسائل الاتصال بالصبغة المركزية، كما ترتب على ذلك، أن اصطبغ المضمون الاتصالى فى معظم أشكاله بالصبغة الدعائية المباشرة، التى تعزز مصالح النظام وأهدافه، وتغرس الولاء له فى عقول الجماهير، ومن ثم فإن السياسات الاتصالية (عربياً) ذات توجه سياسى محدد، هذا التوجه هو الذى أسس أجهزة صنع هذه السياسات، وحدد لها أهدافها

وصلاحياتها، وهذا يسرى على كل الأنظمة العربية، بما فيها تلك التى تأخذ بالتعددية الحزبية.

وتؤدى الرغبة فى وضع سياسات الاتصال مع الحرص على تأكيد مبدأ حرية التعبير عن الرأى إلى وضع البعض فى مأزق، وإحراجه وإثارة مخاوفه، خاصة فى الدول الديمقراطية الليبرالية؛ لأن هذه السياسات قد تؤدى فى بعض الأحيان إلى أن تصبح وسائل الإعلام أداة لتبرير النظام السياسى القائم، والذى تعمل فى إطاره وقد يصعب تبين ما إذا كانت وجهة النظر المخططة تطرح موقفاً موضوعياً، أو موقفاً منحازاً يرمى إلى تشكيل الرأى العام وفق مرامٍ معينة، يرسمها عدد قليل من المسيطرين على وسائل الإعلام، ومن هذا المدخل العام لسياسات الاتصال، يأتى الحديث عن السياسات التحريرية التى هى فى الأصل جزء من السياسات الاتصالية.

وفى هذا السياق تطرح إحدى الدراسات مفهوم السياسات التحريرية Editorial Policies باعتبارها "مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التى تتحكم فى الأسلوب أو الطريقة التى يقدم بها المضمون الصحفى وتكون فى الغالب غير مكتوبة، بل مفهومة ضمناً من جانب أفراد الجهاز التحريرى، وتظهر فى سلوكياتهم وممارساتهم للعمل الصحفى اليومى، وهى تخضع لقدر من المرونة تختلف درجته من صحيفة لأخرى، ومن موقف لآخر، ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة نفسها"، وهذا يعنى أن لكل صحيفة رؤية أو فلسفة تحكم عملها اليومى، وتوجهه وتؤثر عليه، وهى رؤية ليست جزئية بل شاملة، إذ إنها ليست رؤية سياسية تحدد موقف الجريدة وانتماءها السياسى، بل إنها تحدد موقفها ورؤيتها، أو أسلوبها أو مدرستها الصحفية، ووفق هذه الرؤية تجيب الصحفية عن سؤالين رئيسين فى عملها اليومى هما: ماذا تنشر؟ وكيف تنشر؟

وكما سبق القول باعتبار أن السياسة التحريرية جزء من مفهوم أشمل وهو سياسة الاتصال، فإن هذه السياسة التحريرية، لا تنشأ ولا تتشكل

من فراغ، وإنما هناك مجموعة من العوامل التى تؤثر فيها، وتساهم فى تكوينها وتشكيلها، تماما كتلك العوامل التى تتشكل فى ضوئها سياسات الاتصال. ولذلك فإن هناك مجموعة ضخمة ومتشابكة من العوامل التى تؤثر على السياسة التحريرية "بعضها يتصل بالصحيفة والمؤسسة الصحفية من الداخل، والبعض الآخر يرتبط بالنظام الإعلامى والصحفى السائد، والبعض الثالث يتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة" وأهمها:

**عـــــــــــــوامل مباشرة؛ وتتمثل فى:**

**أولا:** الأيديولوجية أو المبادئ التى تلتزم بها الصحيفة وتدافع عنها، ويقصد بها نظام الأفكار المتداخلة التى تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما، وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقية والدينية، والسياسية والاقتصادية والثقافية، وتقوم الأيديولوجيات بمهمة التبريرات المنطقية والفلسفية للاتجاهات.

**ثانيا:** ظروف العمل الصحفى وطبيعته وأهمها ظروف المساحة المحدودة وعامل التوقيت بالنسبة لنشر المواد الصحفية.

**ثالثا:** العامل الاقتصادى والذى تبرز أهميته فى ضوء التقدم التكنولوجى المعاصر للصحافة وما تحتاج إليه الصحف من استثمارات ضخمة حتى تصبح قادرة على أداء عملها بالفعالية المطلوبة، ويدخل فى هذا العامل: السياسات المالية للحكومة (النظام السياسى القائم) وتسعيرها للخدمات التى تستعين بها الصحف لأداء عملها، وهو أمر يتوقف على نظرة الحكومة للصحافة، وما إذا كانت تعتبرها مشروعاً تجارياً، أم مشروعاً له أغراض اجتماعية وثقافية إلى جانب أغراضه الاقتصادية.

ويضاف إلى ذلك أيضا **الضرائب أو الجمارك** التى قد تفرضها الحكومات على الصحف أو تعفيها منها، وكذلك المساعدات المالية التى قد تقدمها الحكومات للصحافة والتى قد تكون فى شكل منح أو قروض، أو دعم مباشر

أو غير مباشر، إلا أن ذلك الأمر (المنح والمساعدات أيا كان شكلها) ينبغى أن يؤخذ بحذر لأنه يضر بالاستقلال المطلوب للصحيفة فى سياستها التحريرية، وإن كان البعض يرى أنه طالما أن هذه المساعدات تتم طبقاً لقانون ووفق معايير عامة فلا مجال للتخوف منها ويعد الإعلان هو المصدر الرئيسى لتمويل الصحف خاصة للصحف التى تخضع لنمط الملكية الخاصة، حتى يمكنها تغطية نفقات إنتاجها، ومواجهة متطلبات التجديد والابتكار، ولكنه قد يشكل أحيانا ضغوطاً على الصحافة.

وفى هذا السياق يبرز مدى قبول أو عدم قبول المساعدة الخارجية فى مجال الصحافة والتى تساعد الصحف فى دعم بنيتها الأساسية ودعم تجهيزاتها ومواجهة ندرة مواردها والاستثمار فى مجال التكنولوجيا.

ويمثل **نمط ملكية الصحف** عاملاً من العوامل المهمة فى تحديد سياسة التحرير ويختلف الأمر فيها من بلد لآخر وفق النظم السياسية والاقتصادية، وإن كانت معظم النظم تتبع أكثر من نمط من أنماط الملكية معاً، والشائع هو وجود ملكية مختلطة.

وإذا كانت السيطرة المباشرة للحكومة على الصحف قد تجنبها بعض المخاطر التجارية والسعى وراء الربح فقط؛ فإن الصحف الخاضعة للحكومة لا تستطيع الوفاء بالحق الجماهيرى فى المعرفة وفى مقابل ذلك فإن البعض يرى أن الملكية الخاصة للصحف لا تمنع الصحافة فى كل الأحوال من التعبير عن مشاكل الشعب، وإبراز الاختلافات الحقيقية الموجودة فى المجتمع.

ويمثل **العامل التكنولوجى** بعداً مهماً فى تحديد السياسة التحريرية، حيث يؤثر هذا العامل بدرجة كبيرة على درجة نجاح الصحيفة تحريرا، وتزداد أهميته فى ظل التطور العالمى فى هذا المجال. وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن فرص الاستثمار التكنولوجى ليست متكافئة لكل بلدان العالم، ولا حتى داخل الدولة الواحدة ، لأسباب سياسية واقتصادية، ولذلك ينبغى أن تكون هناك

سياسة واضحة لإدخال التكنولوجيا ونقلها، بما يراعى ظروف كل مجتمع، واحتياجاته وأولوياته.

ويتصل بالعامل السابق فى التأثير على السياسة التحريرية وفهمها وتطبيقها **دور الجهاز التحريرى** الذى يتولى التخطيط والإعداد والتنفيذ للمادة الصحفية، والدور الخطير الذى يؤديه لبعض أفراد هذا الجهاز فيما يعرف فى الدراسات الإعلامية بحارس البوابة الذى يطبق معايير مختلفة ومتعددة، ليكون المدخل النهائى للمخرج الصحفى والمادة الصحفية، التى يخضع انتقاؤها لمعايير موضوعية.

ومع الأهمية الكبرى لدور الجهاز التحريرى فى صياغة وتطبيق السياسة التحريرية، فإن هناك طرفاً آخر لا يمكن إغفاله فى هذا الإطار، ونقصد به **الجمهور** والذى يمثل الهدف النهائى للمنتج الصحفى، سواء كان هذا الجمهور الفعلى، أو هو الجمهور المستهدف، وفى هذا الصدد لا بد من تحديد هذا الجمهور (فعلياً أو مستهدفاً) تحديداً دقيقاً، وبالتالى تحقيق الموازنة بين رغباته الفعلية، وما يحتاج إليه من منظور الصحيفة وجهازها التحريرى، والذى يحدد وفق ضوابط مجتمعية وقيمية معينة.

يضاف إلى العوامل السابقة **عوامل أخرى وسيطة** تتمثل فى الفلسفة العامة للاتصال فى المجتمع والمعايير التى تحكم السلوك الاتصالى فيه تبعاً لخصائصه، واحتياجاته، إلى جانب القيود التى تفرض على الصحف، سواء فى مرحلة ما قبل الإصدار، أو بعد الإصدار، وحجم الحرية المتاحة لها للممارسة الصحفية، ثم مواثيق المهنة ذاتها، ومعايير السلوك المهنى للعمل الصحفى.

وتأتى أخيراً **العوامل غير المباشرة** التى تؤثر على السياسة التحريرية وتتمثل فى الظروف المجتمعية السائدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً والسياسة العامة للدولة وما تتطلبه تلك السياسات وما تفرضه تلك الظروف المجتمعية التى تمثل الصحافة جزءا أساسيا من تكوينها.

ويلاحظ مما سبق أن العوامل المؤثرة على السياسة التحريرية متداخلة

ومتشابكة، بحيث يصعب القول بأن هذا العامل أكثر تأثيراً من غيره بل إن هذه العوامل متكاملة تساهم فى صياغة السياسة التحريرية لصحيفة من الصحف التى تصدر فى مجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة. ويمكن أن نضيف أن هذه العوامل ليست ذات طابع إستاتيكى، بل هى تتسم بالديناميكية، حيث تتغير وفق ظروف المجتمع التى تتغير بدورها وفق متغيرات عديدة، بعضها قد يكون داخلياً، وبعضها الآخر قد يكون خارجياً، وفى السياق ذاته يصعب القول أيضاً بأن سياسة تحرير صحيفة ما تثبت أو تكتسب بعض الاستمرارية، خلال فترة زمنية واحدة، أو فى ظل رئاسة تحرير معينة، أو حتى فى ظل نظام سياسى معين، إذ إن كل ذلك قابل للتغيير، والتطوير وفق عوامل ذاتية أحياناً، وموضوعية أحيانا، ووفق تطور بنية النظام السياسى نفسه، الذى قد يغير من فلسفته أو أيديولوجياته، وبالتالى تتغير رؤى صحفه ومعالجتها، والقول ذاته ينطبق على الهيئات والأحزاب أو المجتمعات، والقوى السياسية فى ظل تعدد الأحزاب إذ تغير هذه المؤسسات أو المجتمعات والأحزاب فى فلسفتها ورؤاها فى ضوء المتغيرات التى تمر بها سواء فى مرحلة التكوين والتشكيل، وحتى فى مرحلة النمو والنضج السياسى، وفى ضوء تغير تكتيكاتها وفق استراتيجيتها بعيدة المدى، الأمر الذى قد يدفع قوة من القوى أو جماعة من الجماعات إلى عقد صفقة "تحالف" أو تعاون مرحلى مع قوى أخرى، ربما تختلف فيما بينها استراتيجياً، لكن الظروف قد تمكنهما من التعاون تكتيكياً، الأمر الذى يتبعه تغير فى سياسات تحرير الصحف التى تمثل لسان حال كل جماعة أو هيئة أو حزب.

واتساقاً مع أهداف دراستنا التى تبحث فى القضايا الإسلامية فى الصحافة المصرية، تجدر الإشارة إلى أن المعالجات الصحفية للقضايا الإسلامية سمة تتميز بها عن سائر المعالجات الأخرى، وبالتالى تميز السياسات التحريرية التى تحكم هذه المعالجات ونقطة التميز التى تسجلها هذه الدراسة تكمن فى مصداقية الأطر المرجعية التى يرجع إليها دونما تلوين أو تسييس فى المعالجات الصحفية

لتلك القضايا، والمصداقية هنا مرجعها الأساسى هو مصدرها الأصيل الذى تستقى منه كافة الأحكام الأصيلة أو الفرعية وهو القرآن الكريم الذى ﴿ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﴾وكذلك المصدر الذى أبلغنا هذا القرآن وهو رسول الله ﷺ ﴿ ﭗ ﭘ ﭙ * ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﴾ثم أن بقية المصادر الأخرى التى يستند إليها لا تخرج عن هذين الأصلين؛ فما يميز فقه الإسلام عما سواه أنه لا تتعدد فيه حقيقة – مصادر المشروعية، إذ مصدرها الأصيل هو الوحى، وكل المصادر بعد ذلك مردودة إليه.

ولا يعنى ذلك القول بثبات سياسة التحرير فى المعالجة إذ الثبات الذى نعنيه فى هذا السياق هو ثبات المرجعية التى لا تتبدل ولا تتغير، وإنما ينظر فيها فى ضوء معطيات العصر، وهو أيضاً لا يعنى تطويع هذه الأطر لتلائم هذه المعطيات، وإنما يعنى فهم هذا الأطر فهما جيداً إذ معجزة القرآن أن به عطاء لكل جيل، ما عاودنا النظر والتدبر فيه، ومن هنا فإن تميز السياسات التحريرية هنا أنها تنطلق وفق أطر راجحة لا مرجوحة، وثبات مصدرية هذه الأطر يعطى فرصة للجهاز التحريرى فى أن ينوع أطروحاته فى المعالجة الصحفية للقضايا التى تطرحها الصحيفة، وهذا التنوع مرجعه أيضا شمولية المصادر التشريعية الإسلامية، واستنادا إلى شمولية الإسلام ذاته كدين سماوى خاتم.

وفى ضوء ما سبق تأتى خصوصية فهم السياسات التحريرية التى تحكم معالجة القضايا الإسلامية فى الصحافة المصرية، دون إغفال للنظر فى بقية العوامل التى تساهم فى تشكيل وصياغة السياسات التحريرية لصحافتنا المصرية، وإنما القصد هنا مراعاة هذه الخصوصية التى تنبع من تراثنا وتستمد جذورها من مصادر لا يعتريها التأويل أو التحريف أو التبديل وتلك سنة الله . ﴿ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﴾﴿ □ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﴾.

## قضايا صحيفة الأهرام ومعالجتها
## فى ضوء علاقتها بالسلطة
## ١٩٥٢-١٩٧٠

يثير الاهتمام بدراسة القضايا الإسلامية فى صحيفة الأهرام فى حقبتى الخمسينيات والستينيات، عدداً من علامات الاستفهام الأساسية التى تتصل بثلاثة مجالات أولها: ما يتصل بالقضايا ذاتها، وثانيها: يرتبط ارتباطاً وثيقاً بصحيفة الأهرام، وثالثها: يرتبط بحقبتى الخمسينيات والستينيات.

**فى المجال الأول:** تبرز التساؤلات التالية: لماذا يتركز الاهتمام على دراسة القضايا الإسلامية؟ وما هى تلك القضايا؟ وهل يمكن دراستها دراسة مجردة تعزلها عن تلك التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على المجتمع المصرى إبان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢؟ وهل ثمة علاقة تظهر التأثير والتأثر المتبادل بين القضايا الإسلامية، والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

**وفى المجال الثانى:** إذا كانت الصحف التى تصدر فى الجمهورية العربية المتحدة فى هاتين الحقبتين، تتعدد وتتنوع فيما تنتمى إليه من مدارس صحفية، فلماذا اختيرت صحيفة الأهرام تحديداً دون سواها من الصحف؟ هل تكسب معالجتها للقضايا الإسلامية، تميزاً يكسبها خصوصية تجذب الاهتمام، وتجعل من النظرة العلمية الخاصة لمعالجات الأهرام للقضايا الإسلامية واجباً يحتاج إلى باحث أو باحثين يتحملون مسئولياته؟

**وفى المجال الثالث:** إذا كانت هاتان الحقبتان تثيران جدلاً كبيراً فى الفكر المصرى المعاصر، بما شهدتاه من قضايا إسلامية وسياسية، واقتصادية واجتماعية، فإن الباحث الإعلامى المعنى بالدراسة الصحفية يواجه بعلامة استفهام كبرى تتصل بأصداء القضايا الإسلامية فى المعالجة الصحفية، تقود إلى ضرورة التفكير فى مسارات متباينة، تنبه إليها تساؤلات مختلفة منها:

أ- ما مكانة الاهتمام بالقضايا الإسلامية فى ظل صعود الاهتمامات السياسية والإسلامية فى الصحافة المصرية إبان الثورة؟

ب- ما طبيعة الظروف أو المراحل التى تحظى فيها القضايا الإسلامية باهتمام بارز، أو تلك التى يبدو فيها الاهتمام محدوداً؟

جـ- هل يمكن الوصول إلى معالم السياسة التحريرية التى تتحكم فى تكييف نشر القضايا الإسلامية بصفة خاصة؟

د- هل تحظى سياسة التحرير التى تتحكم فى المعالجة الصحفية للقضايا الإسلامية بثبات مطلق فى صحيفة الأهرام فى حقبتى الدراسة؟ أم أنها تحظى بديناميكية تسمح بالحذف والإضافة اللذين يقودان إلى إجراء تعديلات فى معايير النشر فى ضوء التحولات السياسية والاجتماعية، التى شهدها المجتمع المصرى؟

هـ- إلى أى مدى يمكن استثمار تحديد معالم السياسة التحريرية لصحيفة الأهرام فى الكشف عن مجموعة الأهداف التى ترتبط بها الممارسة الصحفية فى المجال الدينى؟

و- هل ترتبط تلك الأهداف بسياسة صحفية خالصة؟ أم أن موقع الصحافة المصرية فى النظام السياسى المصرى فى هاتين الحقبتين ، يوجب ضرورة البحث فى نوعية العلاقة بين السلطة السياسية والصحفية (الأهرام) ومدى ما يمكن لتلك العلاقة من تأثيرات سلبية أو إيجابية على مجالات المعالجة الصحفية للقضايا الإسلامية ومساراتها ومصادرها والأهداف التى تكمن وراءها؟

ووفقاً لهذا التصور يمكن تحديد محاور المعالجة العلمية للقضايا الإسلامية فى صحيفة الأهرام فى حقبتى الخمسينيات والستينيات على النحو التالى:

المحور الأول: ما قبل القضايا: الحدود الفاصلة بين الشئون الدينية (الإسلامية) والقضايا الإسلامية فى معالجة الصحيفة.

المحورالثانى: نوع القضايا الإسلامية التى تظهر فى المعالجة الصحفية ومجالاتها.

المحور الثالث: معالم السياسة التحريرية التى تصعد فى ظلها مكانة الاهتمام بقضايا إسلامية معينة والأهداف التى تسعى لتحقيقها.

ويمكن تفصيل تلك المحاور على النحو التالى:

## المحور الأول- ما قبل القضايا: الحدود الفاصلة بين الشئون الإسلامية والقضايا الإسلامية فى المعالجة الصحفية:

يقصد بمفهوم الشئون الدينية فى هذه الدراسة كل ما استقر عليه المسلمون وصار جزءاً من تقاليد حياتهم الثابتة التى لا تثير جدلاً، والتى تدفع الصحف إلى متابعة تغطيتها فى معالجات يغلب عليها الطابع التقريرى، الذى ينقل للقراء معلومات حول ممارسة المسلمين لعقيدتهم فى عباداتهم ومناسباتهم وأنماط سلوكهم ويكشف إعمال هذا المفهوم فى المعالجة العلمية للممارسة الصحفية، لصحيفة الأهرام عامى ١٩٥٤-١٩٦٥ عن الملاحظات التالية:

١- اهتمام صحيفة الأهرام بتقديم تغطية صحفية إخبارية ثابتة، تنقل للقراء معلومات تفصيلية حول صلاة الجمعة فى بعض المساجد، فى ضوء المتابعة الصحفية المستمرة للنشاط الدينى لرئيس الجمهورية، وشيخ الأزهر، ووزير الأوقاف، وغيرهم من كبار المسئولين فى مصر.

٢- التركيز على تقديم معالجات صحفية خاصة فى المناسبات الإسلامية، وفى هذا الإطار يبرز الاهتمام بأعياد المسلمين، عيد الفطر، عيد الأضحى، الاحتفال بليلة نصف شعبان، الاحتفال بالهجرة النبوية، الاهتمام بالاحتفال بذكرى الإسراء والمعراج. ويبدو الحرص قوياً على إبراز اهتمام قادة الدولة بمشاركة الشعب فى احتفالاته بتلك المناسبات، فى ضوء ما تخصصه صحيفة الأهرام من مساحة تسمح بنشر صور لرئيس الجمهورية، وغيره من المسئولين بين الجماهير، التى تبادله

التحية فى تلك المناسبات.

٣- تقديم تغطية صحفية مستمرة تعنى بموسم الحج، وتستجيب لاحتياجات ملايين المسلمين فى معرفة الطريق إلى تحقيق أمنياتهم فى الحج إلى بيت الله، حيث تعنى صحيفة الأهرام، بالإعلان عن مواعيد تقديم طلبات الحج، والجهة التى تقدم لها، وموعد القرعة، والرسوم المقررة، والإجراءات الصحية الضرورية، ومواعيد السفر ووسائله، وتستمر المعالجة عبر المتابعة لأنباء ما يجرى فى المملكة العربية السعودية، وأحوال الحجاج المصريين، ودور الدولة فى ضمان أمنهم وسلامتهم، ثم مواعيد عودة أفواجهم إلى مصر.

٤- لا تمثل المعالجة الصحفية التسجيلية لموسم الحج كل ما تقدمه الأهرام من إسهام صحفى فى هذه المناسبة؛ إذ تحظى دلالات موسم الحج الدينية والسياسية، بحضور مكثف فى المعالجة الصحفية التفسيرية، وتعتمد الصحيفة فى هذا المجال على ثلاثة مصادر أساسية، إذ تلجأ أولا إلى إبراز تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، واهتمامه بأن يُعقد فى مكة المكرمة مؤتمر سنوى فى موسم الحج للنظر فى قضايا المسلمين وشئونهم، وكذلك تظهر الدلالات الدينية والسياسية الكبرى للحج فى المعالجة الصحفية، التى تعتمد على علماء الأزهر الشريف، وفى مقدمتهم شيخ الأزهر الذى يصدر عنه بيان يناشد المسلمين ويطالبهم بالوحدة التى يوجبها الإسلام، وتشجع عليها ملابس الحج ومناسكه، التى تجمع بينهم جميعاً تحت راية الإسلام، ومن زاوية ثالثة فإن ما ينشر باسم بعض الكتاب المهتمين بشئون المسلمين وقضاياهم، فى هذا الموسم، يعنى بتلك الدلالات، وتبرز فى هذا الصدد إسهامات الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) التى تتجه معالجاتها إلى تقديم رؤى عميقة، للمعانى الكبرى التى اختص الله بها المسلمين فى هذا الموسم.

٥- ولهذا الاهتمام من الأهرام جذوره (رمضان ١٣٦١ هـ الموافق ١٢ سبتمبر ١٩٤٢) حيث عنيت الأهرام بتخصيص عمود بالصفحة الثالثة، بعنوان ثابت، حديث رمضان " وقد شارك فى كتابته بعض علماء الدين، ومن أبرزهم محمد مصطفى المراغى، وعبد الوكيل جابر، وساد الاهتمام بالموضوعات التى تتعلق بالصوم وأحكامه وأثره فى النفس البشرية، وحقيقة الأديان، ثم اختفى هذا العمود وعاد ثانية عام ١٩٤٥. وفى الثانى من رمضان ١٣٦٦ هـ الموافق ١٩٤٧/٧/٢٠ أعلنت صحيفة الأهرام فى صدر صفحتها الأولى، عن استمرارها فى نشر حديث رمضان، وأشارت الصحيفة إلى أن هذا سيتوجه إلى الصائمين الذين لبوا دعوة رمضان، وأنه سوف يتناول "أموراً وأحكاماً لا غنى عنها، ومن الخير أن يقفوا عليها" ودأبت الأهرام منذ ذلك التاريخ على نشر حديث رمضان بشكل منتظم وكان يشغل العمود الثالث من الصفحة الثالثة غالباً، ثم نقل فى الأعوام التالية إلى الصفحة الخامسة، والسادسة والسابعة، بالجريدة، وكان يكتبه بعض علماء الدين مثل حسنين مخلوف، وأحمد حسن الباقورى ومصطفى المراغى، وإبراهيم الخشاب، كما كان يكتبه فى بعض الأحيان بعض القضاة الشرعيين مثل رضوان الشافعى، وعبد الحليم الصيرفى.

وفى عام ١٩٦٥ زادت المساحة المخصصة فى رمضان، فأصبح حديث رمضان يشغل عمودين بالصفحة السابعة، ويتناول أحكام الصوم وأخلاقيات الصائم، والأحداث التاريخية، التى شهدها شهر رمضان، وبدءا من غرة رمضان ١٣٧٦ هـ الموافق ١٩٦٦/١٢/١٣ بدأت "بنت الشاطئ" تكتب حديث رمضان يومياً طوال شهر رمضان، وذلك بناء على طلب محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام حينذاك وكان ينشر بالصفحة السابعة، وفى العام التالى أصبح هذا المقال ينشر ضمن صفحة رمضان، واستمرت بنت الشاطئ، تكتب هذا المقال بالصفحة طوال رمضان من كل عام.

تتجلى مظاهر هذا الاهتمام الصحفى لصحيفة الأهرام فى عامى ٥٤، ١٩٦٥ بشهر رمضان فى العناية بنوع من المعالجة ينصرف إلى الإجراءات التى اتخذها جهاز الدولة لتوفير احتياجات المواطنين، ثم العناية بالتركيز على المعانى الاجتماعية الكبرى، التى ترتبط بصيام المسلمين، والنشاط الذى تقوم به وزارة الأوقاف، وبصفة خاصة، ما تقيمه من مؤتمرات جماهيرية فى القاهرة، والإسكندرية، وسائر الأقاليم، وتتجه إلى الوعظ، وتنبه المواطنين إلى أمور دينهم فى هذا الشهر، وكذلك الاهتمام بالتغطية الصحفية التى تقدم للمواطنين أنباء البرامج التى يقدمها الراديو والتليفزيون احتفالا بشهر رمضان، وفضلا عن هذا كله يبرز الاحتفاء بتقديم تغطية صحفية لعيد الفطر سواء من حيث الاهتمام بتغطية أنباء صلاة العيد، أو أشكال الاحتفال الجماهيرى بتلك المناسبة فى مناطق مختلفة من مصر.

## المحور الثانى - نوع القضايا الإسلامية ومجالاتها:

يقصد بالقضايا الإسلامية فى هذه الدراسة: تلك المسائل التى تثير جدلاً دينياً واسعاً بين المواطنين يؤكد اهتمامهم بها، وينبه إلى حاجتهم إلى معرفة الرؤية الإسلامية لها فى ضوء النص القرآنى، وصحيح سنة الرسول ﷺ، وسيرة السلف الصالح، واجتهاد الفقهاء فى المراحل المختلفة من تطور التاريخ الإسلامى.

وفقا لهذا التعريف الذى تتبناه الدراسة، يقوم مفهوم القضايا الإسلامية على الأبعاد التالية:

١- المسائل الخلافية التى تتصل بالعقيدة الإسلامية، وسلوكيات المجتمع الإسلامى ومؤسساته، ونظمه، وجماعاته، وعلاقاته الإقليمية أو الدولية.

٢- الحضور الإعلامى لهذه المسائل، الذى ينقلها من دائرة الاهتمام الشخصى إلى وسائل الإعلام التى تمثل فى هذه الحالة قنوات مناسبة للمناقشة العلنية، وكذلك خلق الاهتمام الجماهيرى بها، وأيضاً تفسير

ما يكتنفها من غموض على النحو الذى قد يحسم الخلاف أو الجدل حولها، وفقا لرؤى أو رؤية معينة تحظى بقبول جماهيرى أو يكون لها الغلبة والنفوذ فى مرحلة تاريخية من مراحل تطور المجتمع.

٣- المناقشة العلنية لهذه القضايا بحيث تتسع دائرة الاهتمام الجماهيرى بها، ولا تقف عند حدود الأحاديث الشخصية التى تدور بين أشخاص أو جماعات محدودة على المستوى الجغرافى أو الطائفى أو العرقى أو الاقتصادى أو الثقافى أو التعليمى، وتزداد فرص هذه المناقشة عادة فى ظل نمو مكانة الحريات العامة فى المجتمع.

٤- الاهتمام العام بهذه القضايا الذى يتجاوز حدود النخبة الحاكمة أو المثقفة ليصبح ظاهرة جماهيرية تصبح معها تلك القضايا، قضايا رأى عام.

ويكشف هذا التعريف عن علاقة ارتباط قوية بين أبعاده المختلفة، وفى ظل هذه العلاقة، لا يبدو أن هناك حداً فاصلاً بين كل بعد من هذه الأبعاد، حيث تتداخل مع بعضها البعض، وتتكامل لتشكل المفهوم، فالمسائل الخلافية التى تثير الجدل، عادة ما تمثل المادة الأكثر صلاحية للفوز بالحضور والاهتمام الإعلامى، ومن هنا فإن وسائل الإعلام تجد فى هذه المسائل مادة خصبة صالحة للنشر، ولا يقف الأمر عند هذا الحد؛ ذلك لأن وسائل الإعلام - وفى مقدمتها الصحف - تحرص على أن تقدم تغطية مستمرة لتلك المسائل – عبر المتابعة اليومية، أو حسب دورية الصدور- لما يستجد فيها من أمور تستحق التغطية على النحو الذى يمكن هذه الوسائل من تلبية حاجة المواطنين إلى المعرفة، ويرتفع بمكانتها كمؤسسة إعلامية تحاول أن تحظى بمكانة جماهيرية فى مصر يزداد فيها التنافس بين وسائل الإعلام على كسب الجماهير.

وتأسيساً على هذا، فإن وسائل الإعلام تتحول إلى ساحات أو قنوات تفسح المجال أمام المناقشة العلنية لتلك المسائل، لتقدم البدائل المختلفة التى توسع من

فرص الاختيار، وتسهم فى صنع القرار على أسس أكثر ملاءمة للمصلحة الوطنية، وفى ظل هذه المناقشة العلنية التى تحرص عليها وسائل الإعلام فى النظم الديمقراطية، تزداد فرص عرض رؤى متباينة فى التعامل مع المسائل الخلافية، وتكون هذه الرؤى، تعبيراً عن مصالح جماهيرية أوسع، وهذا هو ما يفسر الاهتمام العام بالمناقشة العلنية لتلك المسائل فى وسائل الإعلام.

إن إعمال هذا المفهوم بأبعاده المختلفة فى التعامل مع الممارسة الصحفية للأهرام خلال فترة الخمسينيات والستينيات بالتطبيق على عامى ١٩٥٤ ، ١٩٦٥ يفضى إلى التحديد التالى للقضايا:

**أولا:** الصدام بين الثورة والإخوان المسلمين.

**ثانيا:** تطور المؤسسة الدينية (الأزهر، وزارة الأوقاف – هيئة كبار العلماء – المؤتمر الإسلامى).

**ثالثا:** الدين والمجتمع.

ويمكن تناول ذلك على النحو التالى:

## أولا- الصدام بين الثورة والإخوان المسلمين:

يعد هذا الصدام من أبرز الظواهر السياسية والدينية فى تاريخ مصر المعاصر، إذ يكشف عن مفارقة كبرى وهى أن العلاقة بين الثورة والإخوان المسلمين بدأت باقتراب شديد بين الطرفين، حيث صدر قرار حل الأحزاب السياسية، وبقيت جماعة الإخوان المسلمين تتمتع باستثناء دون سواها، بيد أن هذا التقارب لم يستمر إذ سرعان ما اكتسب الطرفان حساسية فى ظل النظرات التى سادتها الشكوك فى نوايا كل منهما، وما تبادلاه من اتهامات تطورت إلى علاقات سيطر العنف عليها، وأدخلت الطرفين فى صدام محتوم.

ففى رؤية الثورة، وفق تصورات الرئيس جمال عبد الناصر، ارتبط الإخوان المسلمون، بأدوار صارت فيما بعد مصادر الاتهامات الكبرى التى اتجهت للنيل من نفوذهم، وتتحدد هذه الأدوار فيما يلى:

أ- أن الإخوان المسلمين لا يقنعون بالمشاركة الديمقراطية فى إدارة النظام السياسى إبان ثورة يوليو، وأنهم يرتبطون بمطامع خاصة تمكنهم من فرض الوصاية على مجلس قيادة الثورة، وإدارة البلاد إدارة تعبر عن أهوائهم فقط، وتصوراتهم لهوية النظام السياسى المصرى.

ب- أن الإخوان المسلمين يستمرون فى العمل بعقلية ما قبل الثورة، ومن أبرز مظاهر ذلك ميلهم إلى العمل السرى، وحرصهم على العناية بتشكيلاتهم المسلحة المعروفة باسم " التنظيم السرى" التى قام تاريخها على التصفية الجسدية للخصوم السياسيين، ولقد خلق استمرار هذه التشكيلات شكوكاً كبرى فى مدى استعداد الإخوان للتعاون مع الثورة، ومدى إيمانهم بالعمل السلمى فى تحقيق الأهداف السياسية، بل تطور الأمر إلى الإعلان عن الشكوك فى مدى إيمان الإخوان بالشعار الديمقراطى نفسه، نظرا لما راج عند النظام الناصرى من معلومات حول الإدارة الديكتاتورية لشئون الجماعة، التى تتراجع فى ظلها إمكانية المشاركة فى صنع القرار الداخلى لها.

جـ- انتقال الجماعة من مرحلة التقارب والميل إلى التفاهم إلى الإعلان عن التحدى ومهاجمة سياسات الثورة، وإصدار منشورات توزع على نطاق جماهيرى وتحمل وجهة نظر الإخوان، التى تتهم الثورة بالخيانة والعمالة والديكتاتورية فعقب الإعلان عن اتفاقية الجلاء، سارع الإخوان إلى التعبير عن رفضهم لتلك الاتفاقية، واتهام عبد الناصر ورجاله بالعمالة للاستعمار مما اعتبره عبد الناصر عملاً من أعمال التضليل للرأى العام.

د- اتجاه الجماعة نحو الإعداد للتصفية الجسدية للرئيس عبد الناصر، وعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وقادة القوات المسلحة، وتدبير عدة محاولات لاغتيال الرئيس عبد الناصر، والتى كان أبرزها محاولة اغتياله فى ميدان المنشية بالإسكندرية فى ٢٦ أكتوبر من عام ١٩٥٤.

هـ- اكتشاف مجلس قيادة الثورة - حسب زعمه - لقيام الإخوان باتصالات مع الإنجليز فى مايو ١٩٥٣ فى أجواء التفاوض الرسمى مع الوفد البريطانى من أجل الجلاء، فقد ثبت أن هناك اتصالا بين بعض الإخوان المحيطين بالمرشد، والممثلين له: الأستاذ منير الدلة، والأستاذ صالح أبو رقيق وبين مستر إيفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية. وعندما التقى جمال عبد الناصر بالمرشد العام الأستاذ حسن الهضيبى، أظهر له استياءه من اتصالات الإخوان بالإنجليز، والتحدث معهم فى القضية الوطنية، الأمر الذى يدعو إلى تضارب القول وإظهار البلاد بمظهر الانقسام.

وعلى الجانب الآخر، فقد سيطر الشك على رؤية الإخوان وتصوراتهم لرجال الثورة، وقد انصبت تلك الشكوك على السياسات الداخلية والخارجية للثورة، ولحقت جميعها بالرئيس جمال عبد الناصر، الذى أصبح يمثل العقل المفكر والمدبر لكل سياسة أو قرار، لا يستجيب لتصورات الإخوان وأهدافهم، وفى هذا الإطار، فإن رؤية الإخوان تقوم على الجوانب التالية :

أ- إن مجلس قيادة الثورة يقود البلاد إلى حكم ديكتاتورى، يستبد فيه بصنع السياسة واحتكار سلطة اتخاذ القرار على النحو الذى يقلص من النفوذ السياسى للإخوان، ويضعف من المكانة الكبرى التى يحظى بها الإخوان بصفة عامة، والمرشد العام للجماعة بصفة خاصة.

ب- إن مجلس قيادة الثورة يتجه إلى إصلاحات اجتماعية تتعارض مع السياسة العامة للإخوان، وقد كانت قرارات الإصلاح الزراعى التى تبنتها الثورة، مجالا لاختبار عملية التناقض بين التوجهات الاجتماعية للثورة، ورؤى الإخوان، فقد كان المرشد العام يرى أن تحدد الملكية للأراضى الزراعية بـ ٥٠٠ فدان، بينما انتهت الثورة إلى تحديد الحد الأقصى بمائتى فدان، وهو ما لم يلق قبولا لدى المرشد، فى مقابلة

جرت بينه وبين الرئيس عبد الناصر فى الأيام الأولى للثورة إذ كان عبد الناصر يرى "أن الثورة قامت حرباً على الظلم الاجتماعى، والاستبداد السياسى، والاستعمار البريطانى وهى بذلك ليست إلا تطبيقاً لتعاليم القرآن الكريم".

جـ- إن الثورة تتجه إلى الإضرار بالنفوذ السياسى للإخوان، على النحو الذى يحد من حركتهم، ويقلص من دوائر انتشارهم الجماهيرى، فلقد أعرب الإخوان عن استيائهم الشديد من قرار حل الجماعة فى يناير ١٩٥٤ وبات واضحاً أن القرار يتجه نحو حرمان الإخوان من العمل السياسى وعندما أعلنت الثورة عن هيئة التحرير عام ١٩٥٣ لتكون بمثابة التنظيم السياسى للثورة الذى يجمع كل المصريين فى إطاره، صار واضحاً أن هذا يتعارض مع حرص الإخوان على أن تكون جماعتهم هى التنظيم الذى يجتمع المصريون تحت لوائه، ويرتبطون بأفكاره وسرعان ما أعربوا عن معارضتهم لتأسيس تلك الهيئة، التى تشكل منافساً لهم فى مجال العمل السياسى. وقد تأكد ذلك بالفعل فيما جرى من صدامات بين شباب هيئة التحرير، وشباب جماعة الإخوان المسلمين فى جامعة القاهرة فى يناير ١٩٥٤.

وفيما بعد صارت معارضة الإخوان لكل ما صدر عن الثورة من تأسيس لتنظيمات سياسية بدءا بهيئة التحرير ١٩٥٣، ومروراً بالاتحاد القومى ١٩٥٧، وانتهاء بالاتحاد الاشتراكى ١٩٦٢ خطا ثابتاً فى العلاقة بين الثورة والإخوان.

وفى ضوء هذا الموقف يلاحظ أن حرص الإخوان على التعامل بندية مع مجلس قيادة الثورة كان فى جوهره نتيجة طبيعية لرصيدهم الشعبى الذى تمتعوا به منذ الأربعينيات، ولقد دعاهم هذا الرصيد إلى التصرف بمنطق الحق فى المشاركة – إن لم تكن الوصاية كما فهم قادة الثورة – فى صنع قرارات مجلس قيادة الثورة، والتصديق عليها قبل صدورها. وبدا من الصعب عليهم أن

يستوعبوا رفض عبد الناصر لهذا الأسلوب فى التعامل مع الثورة التى قامت فى الأصل للتخلص من الظلم الاجتماعى، والاستبداد السياسى والاستعمار البريطانى.

ولعل هذا هو جوهر رفضهم للعمل السياسى فى إطار التنظيمات السياسية للثورة، وحرصهم على استمرار تنظيماتهم دونما استجابة لدعوة مجلس قيادة الثورة للمشاركة فى الوزارة التى أسند تشكيلها إلى الرئيس محمد نجيب فى سبتمبر ١٩٥٢، وأيضا دونما استجابة لدعوة عبد الناصر لهم، للمشاركة فى هيئة التحرير، وغيرها من تنظيمات الثورة.

بيد أن هذا الصدام يثير علامة استفهام كبرى حول أصدائه فى المعالجة الصحفية لصحيفة الأهرام عبر عامى ١٩٥٤ ، ١٩٦٥ ويتضح ذلك فيما يلى:

١. **الصدام بين الثورة والإخوان المسلمين فى عام ١٩٥٤ فى ضوء المعالجة الصحفية للأهرام:** ثمة ملاحظات أساسية تجسد فى مجموعها المعالجة الصحفية للصدام بين الثورة والإخوان وهى على النحو التالى:

أ- الاتجاه نحو التغطية الصحفية لما يصدر عن الثورة من قرارات، فلقد عنيت صحيفة الأهرام بإبراز ما يصدر من قرارات تنصب على اعتقال بعض أعضاء الجماعة مثل "اعتقال عضوين بالإخوان لتزعمهما مظاهرات مخلة بالأمن" و"القبض على أحد قادة الجهاز السرى وعدد من أفراده" "ونقل الهضيبى إلى القاهرة وإيداعه السجن".

ب- العناية بإبراز ما يصدر عن مجلس قيادة الثورة من قرارات تنصب على الإفراج عن المعتقلين مثل "الإفراج عن حسن الهضيبى و ٢٠٠ من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين" "الإفراج أمس عن عدد كبير من المعتقلين بين إخوان واشتراكيين".

جـ- التغطية الصحفية للتأييد الشعبى لقرارات الثورة التى تنال من الإخوان

المسلمين، ومن الأمثلة البارزة فى هذا الصدد "برقيات التأييد لقرار حل الإخوان المسلمين" "الأمة المتيقظة تبارك رجال الثورة وتناصرهم إلى النهاية"؛ وهنا تنبه "الأهرام" إلى أن "مختلف الهيئات والطبقات والأفراد والجماعات قد أرسلوا إلى السيد اللواء أركان حرب / محمد نجيب عشرات المئات من البرقيات التى تعبر كلها أصدق تعبير عما قابلت به الأمة عن بكرة أبيها، قرار مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين "نظرا لما أشار إليه القرار من أسباب تبعث على الرضا لدى كل من يجرى فى عروقه دم المصرية الصحيحة، وكل من يعرف بحق أن حب الوطن من الإيمان وأن مصلحته هى العليا، ويجب أن تكون دائما فوق كل مصلحة.

د- إبراز الانقسام فى صفوف جماعة الإخوان المسلمين على النحو الذى تبدو فيه الجماعة وكأنها جماعات تتصارع فيما بينها، ويتبنى البعض منها رؤى سليمة "للمصلحة الوطنية فى الوقت الذى ينفرد فيه البعض بـ "سياسات خاطئة" تلحق أضرارا بالغة بالمصلحة الوطنية، ويظهر هذا النوع من المعالجة، فيما تسجله "الأهرام":

"وكانت برقية الإخوان فى دكرنس هى أول برقيات التبرؤ ممن كانوا يبطنون غير ما يظهرون فكشف الله من سوءاتهم وأرسل إليهم الضباط الأحرار ليجزوهم جزاء الحق، وهو من جنس العمل"، وكان هذا فى إطار تغطيتها لردود الفعل الجماهيرية التى تبارك قرار الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين.

ويتجلى إبراز الانقسام فى صفوف الجماعة بشكل أكثر وضوحاً فى التغطية الصحفية للمواجهة بين المرشد العام للجماعة، وعدد من أعضاء الجماعة، ممن تنقل الصحيفة عنهم معلومات تؤكد العداء والخصومة مع المرشد.

فلقد أعلن المرشد العام معارضته لاتفاقية الجلاء مع بريطانيا، وأصدر الإخوان منشوراً يتضمن عبارات تحمل على هذه الاتفاقية، وتعد "الخونة"

بالانتقام. وفى هذه الأجواء قدمت الأهرام تغطية إخبارية تحت عنوان بارز "الإخوان المسلمون يستنكرون موقف الهضيبى" ويؤكد الخبر أنه "لا تزال إدارة الرياسة تتلقى برقيات التأييد للرئيس جمال عبد الناصر، تستنكر موقف الأستاذ: حسن الهضيبى وأعوانه من رجال الإخوان المسلمين" وقد تضمن الخبر تحديداً لأسماء المهنئين من الإخوان المسلمين.

هـ- العناية بالإعلان عن المحاكمات لأعضاء الإخوان المسلمين فيما نسب إليهم وتحولت هذه المحاكمات لتصبح "أخباراً مهمة: تحظى باهتمام صحفى ، يصعد بمكانتها بحيث تصبح موضوع "المانشيت" العنوان الرئيسى للصحيفة، وكانت محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٦ أكتوبر من عام ١٩٥٤ مقدمة لتشكيل "محكمة الشعب" التى واصلت التحقيق مع المتهمين بمحاولة الاغتيال، وكانت جلساتها مركزا من مراكز اهتمام الممارسة الصحفية للأهرام.

## ٢- المعالجة الصحفية للصدام بين الثورة والإخوان المسلمين:

**فى عام ١٩٦٥ فى ضوء الممارسة الصحفية لصحيفة الأهرام:** تكشف متابعة المعالجة الصحفية للصدام بين الثورة والإخوان فى عام ١٩٦٥ عن مجموعة الملاحظات التالية:

أ- أن التغطية الصحفية لأحداث الصدام ظهرت للمرة الأولى فى يوم ٧ سبتمبر ١٩٦٥، وقد احتلت مانشيت الصحيفة، وحملت أنباء متعددة حول أول التفاصيل عن مؤامرة الإخوان المسلمين الأخيرة "وأشارت إلى " كشف تنظيم سرى إرهابى والقبض على كل خلاياه وضبط كميات ضخمة من الأسلحة والمفرقعات.

ب- أن التغطية الصحفية سجلت اتجاه التنظيم نحو القيام بـ "عمليات اغتيال واسعة النطاق، كان يجرى تدبيرها إلى جانب خطط لنسف بعض المصانع والقناطر، ومحطات الكهربا، ومطار القاهرة، ومحطة الإذاعة"

و"خطة لإلقاء قنابل حارقة فى عدد من دور السينما والمسارح وفى بعض الشوارع".

جـ- أن التغطية الصحفية ركزت على استناد التنظيم لقوة مسلحة، نظراً لما يمتلكه من مخازن مملوءة بالرشاشات والخناجر والمواد شديدة الانفجار التى يسعى لاستخدامها فى نسف الكبارى والمنشآت.

د- أن التغطية الصحفية عنيت بإبراز المشاركة النسائية فى أعمال التنظيم قالت صحيفة الأهرام: "... وكان من أعجب ما كشفه التحقيق أن معظم الخلايا، كانت تستر نشاطها عن طريق استخدام الزوجات وكانت زوجة يحيى حسين مساعد الطيار عضواً فى التنظيم السرى، وتبين أنها قريبة لحسن الهضيبى مرشد الإخوان السابق، وإن كان التحقيق لم يثبت للهضيبى حتى الآن أية صلة بالتنظيم السرى الجديد. وقد ثبت أن زينب الغزالى كانت ترأس جمعية الأخوات المسلمات، وكانت تقوم بدور رئيسى فى التنظيم الجديد، وأنها كانت الصلة المباشرة فى الداخل بمصادر التمويل من الخارج".

هـ- أن التغطية الصحفية اتجهت للتوسع فى نشر معلومات حول التمويل الأجنبى لتنظيم الإخوان المسلمين، فيما يخطط له من اغتيالات، ونسف للمنشآت، وتبعا لتغطية الأهرام فإن هناك وثائق تؤكد أنه كان هناك تمويل خارجى وراء التنظيم الإرهابى الجديد يصرف عليه من سعة ويؤمن وصول السلاح.

ولقد سجلت الأهرام هذا فى عددها الصادر يوم ٧ سبتمبر ١٩٦٥، وفى العدد نفسه إشارة محددة إلى أن "سعيد رمضان الذى كان عضواً فى الإخوان ثم هرب من مصر، وعمل فى نشاط حلف بغداد المعادى لمصر هو الصلة بالممولين بالخارج"، وفى العاشر من سبتمبر بدا التركيز قوياً – فى مانشيت "الأهرام" – على " القوى الأجنبية المحركة للتنظيم الإرهابى" ولقد توسعت

الأهرام فى إلقاء الضوء على هذا التمويل فيما صاحب "المانشيت" من عناوين رئيسية توضح أبعاده على النحو التالى:

أ- التحقيق يتشعب ويكشف صلة الحلف المركزى بتوجيه وتمويل نشاط التنظيم السرى للإخوان المسلمين.

ب- تنقلات سعيد رمضان الأخيرة تكشف الكثير من أسرار القوى التى تقف وراء العمليات الإرهابية التى تم ضبطها وإحباطها.

جـ- بعض الهاربين قبض عليهم ومعهم مبالغ بالجنيهات الإسترلينية والدولارات، وسلمت إليهم لتسهيل هروبهم.

د- إن التغطية الصحفية لا تقف عند حد الإشارة إلى معلومات تتصل ببناء التنظيم وخططه، ولكنها تهتم بالفلسفة التى يستند إليها التنظيم فى عمله، والمصدر الأساسى للفلسفة يتمثل فى كتب سيد قطب، وأخيه محمد قطب، ولعل المقصود بالفلسفة فى هذا الإطار مجموعة الأفكار التى تدعو إلى إقامة الحكومة الإسلامية فى تلك المجتمعات التى ابتعدت عن الإسلام، وصارت تعيش فى تلك الجاهلية التى نقلتها إلى الحالة التى عاشها العرب قبل الإسلام.

هـ- إن التغطية الصحفية تعنى بإبراز الهدف الرئيسى للتنظيم، ويستند إلى عدة خطط إحداها - كما تزعم الصحيفة - تتجه نحو اغتيال جمال عبد الناصر، أثناء الموكب الرسمى فى القاهرة أو فى الإسكندرية فى احتفالات يوليو. والثانية: نسف قطار يستقله، والثالثة: اغتياله فى شارع الخليفة المأمون وهو فى طريقه إلى بيته، إلى جانب اغتيال عدد من رجال الجيش.

و- ثمة اهتمام رئيسى بإبراز حرص التنظيم على اختراق التجمعات الشبابية، ولا سيما الأوساط الطلابية بالجامعات، إذ يثير مانشيت الأهرام

علامة استفهام: "كيف استطاع التنظيم الإرهابى تجنيد عدد من الشبان، والسيطرة عليهم فى خططه المروعة؟"، ويرد التأكيد على أن عدداً كبيراً من الشبان الذين تمكن التنظيم الإرهابى من تجنيدهم فى صفوفه فى الفترة الماضية، قد أدلوا باعترافات شبه متقاربة، عن الظروف التى جرى فيها ضمهم إلى التنظيم".

**ثانياً- تطوير المؤسسة الدينية (الأزهر – وزارة الأوقاف – مجمع البحوث الإسلامية – هيئة كبار العلماء – المؤتمر الإسلامى):**

تحتل المؤسسة الدينية بفروعها المختلفة مكانة مهمة فى الممارسة الصحفية لصحيفة الأهرام فيما بين عامى ١٩٥٤ – ١٩٦٥، وتبرز تلك المكانة فى احتفاء الصحيفة بأخبار الفروع المختلفة لتلك المؤسسة؛ ففى ضوء متابعة الممارسة الصحفية، يلاحظ اهتمام صحيفة الأهرام بإبراز أنباء مقابلة الرئيس محمد نجيب والشيخ عبد الرحمن تاج الدين شيخ الأزهر الجديد، وزيارتهما لمسجد الإمام الحسين فى إطار تغطية تهتم بنشر صورة رئيسية لهذا الموقف فى الصفحة الأولى، كذلك الاهتمام بما يصدر عن شيخ الأزهر من فتاوى وبيانات تتصل بالأحداث أو المناسبات الإسلامية المختلفة، والعناية بأنباء استقبالات شيخ الأزهر لزواره من داخل القطر وخارجه.

ولا تمثل العناية بأدوار شيخ الأزهر، المظهر الوحيد للاهتمام بتلك المؤسسة الدينية، إذ يلاحظ الاهتمام بالأزهر باعتباره مؤسسة تعليمية، حيث تبرز الأهرام، الاهتمام بدور الأزهر التعليمى للمبعوثين إليه من سائر البلاد الإسلامية، على النحو الذى جعل من الأزهر "منارة للفكر والدعوة الإسلامية، ومركزاً لتنوير العقول والقلوب، ومؤسسة لخدمة الإنسانية والأمن الدولى".

كذلك يبدو الاهتمام بالدور التعليمى الداخلى للأزهر، إذ تحتفى الأهرام بأنباء قبول أكبر عدد بالمعهد الأزهرى للفتيات بالمعادى. وإلزام طلاب الأزهر بارتداء الزى الأزهرى، وكذلك الاهتمام بأنباء "مكتب التنسيق للقبول بجامعة الأزهر"، وإبراز تشكيل ثلاث لجان لحل مشكلات هيئات التدريس والعاملين بجامعة

الأزهر ومساواة أعضاء هيئة التدريس بأقرانهم بالجامعات الأخرى.

وتصعد المكانة الإعلامية للأزهر فى أوقات الصدام بين السلطة السياسية وجماعة الإخوان المسلمين، ويتجلى هذا الاهتمام فى العناية بما يصدر عن الأزهر من بيانات تدين الجماعة وتسم أعمالها بالخروج عن التعاليم الإسلامية وصحيح الدين وكذلك مساهمات علماء الأزهر فى مؤتمرات جماهيرية، تدين أعمال الجماعة، كما شهدت فترات الصدام اهتماماً خاصا بأنباء تبرز التلازم بين تحركات الأزهر وتحركات قادة جهاز الدولة فى مواجهة الإخوان، وتؤكد وحدة الموقف بين رجال الثورة والأزهر، وتترك الفرصة واسعة أمام القراء للتثبت من ذلك عبر مجموعات الصور التى تجمع قادة جهاز الدولة، مع شيخ الأزهر وعلماء الأزهر، والتى توحى بطبيعتها بعزلة الإخوان عن المجتمع، وابتعادهم عن صحيح الدين الذى يقدمه الأزهر الشريف.

ويمتد الاحتفاء الصحفى بالأزهر إلى غيره من فروع المؤسسات الدينية الإسلامية، وإن كان بدرجة أقل. فى هذا الصدد يبرز اهتمام الأهرام بأنباء وزارة الأوقاف ولا سيما دورها فى بناء المساجد، وتوعية المواطنين، والاحتفال بالمناسبات الإسلامية، ومد نشاطها بعيداً عن العاصمة، بحيث تصل بدورها إلى الأقاليم والقرى، والكفور والنجوع، وتستطيع أن تعايش مشكلات البشر، وأن تشاركهم البحث عن حلول تتسق مع الرؤية الإسلامية، التى تنصف المواطنين، وتهيئ لهم فرص العدل والحياة الكريمة.

كما يبرز الاهتمام بأنباء مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية، والتعديلات التى أدخلت على نظام هيئة كبار العلماء وأنباء المؤتمر الإسلامى الدولى بمكة المكرمة، الذى عقد بناء على اقتراح الرئيس جمال عبد الناصر، بأن يعقد فى مكة المكرمة فى موسم الحج من كل عام، مؤتمر إسلامى للنظر فى مختلف شئون المسلمين أجمعين.

## ثالثاً- الدين والمجتمع:

تسود المعالجة الصحفية لقضية الدين والمجتمع فى صحيفة الأهرام عدة ظواهر تتحدد فيما يلى:

**الظاهرة الأولى:** المتابعة لدور المؤسسة الدينية، بفروعها المختلفة فى أنشطتها على المستوى المحلى أو المستوى الدولى، بحيث لا تبدو المؤسسات مجرد واجهات إسلامية ، لا علاقة لها بالمجتمع، وعلى النحو الذى يجعل منها مراكز فاعلة فى مسيرة التطور فى مجالات متباينة.

فى ضوء هذه المتابعة، يحظى الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف والمؤتمرات الإسلامية باهتمام فيما يصدر عن تلك المنظمات والمؤتمرات من أنشطة تؤكد مساهمتها فى حركة النظام السياسى ويتجلى هذا الاهتمام فى الممارسة الصحفية التالية:

أ- عرض بعض التصورات التى تتعلق بما ينتظره الصحفيون والكتاب من أدوار للمؤسسة الدينية، ومن أبرز ما يمكن تسجيله فى هذا الصدد تلك التصورات التى تعرض لـ "أملنا فى الأزهر"، ويتحدد الأمل فى تصور أحد الكتاب فى "مضاعفة الاهتمام بالبعوث الخارجية وخاصة إلى القارتين الأفريقية والآسيوية قبل سواهما؛ فإن أهم ما يعنى الإسلام والسلام الدولى، هو إنقاذ شعوب هاتين القارتين من الاستعمار بمختلف مظاهره ومعانيه، إذ رسمت خطة الاستعمار لتبقى الشعوب غارقة فى ظلمات الفقر والمرض والجهل، كما يطالب الكاتب الأزهر بأن يجلجل الدنيا بصوته، ويثبت واقعيا قدرته على خدمة الإنسانية والأمن الدولى".

نظراً لأن "كل هذا ما هو إلا من أخص واجبات الأزهر الذى ما زال - بحمد الله - أمل المسلمين والمسالمين من أهل الأرض".

ب- تقديم تغطية صحفية، تثبت للقراء قدرة المؤسسة الدينية على أن تتجاوز مسئولياتها التقليدية لتصبح طرفاً فاعلاً فى حركة التغيير فى

نظم المجتمع وأساليب حياة المواطنين فيه. فى هذا الإطار تبرز التغطية التى تؤكد قدرة وزارة الأوقاف على أن تتجاوز حدود مسئولياتها فى الإشراف على المساجد إلى المشاركة فى حل المشكلات التى يعانى منها المواطنون.

تسجل الأهرام قصة مواطن يحرم بناته من الميراث، فينذره وزير الأوقاف باتخاذ الإجراءات القضائية ضده، وينبهه إلى أن الحرمان من الميراث إجراء لا يتفق مع العقل والدين؛ ويلاحظ على هذه التغطية إبرازها لدور الشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف حينئذ، فقد أعد فضيلة وزير الأوقاف كتابا وبعث به إلى المواطن الذى يقيم فى مدينة دسوق يقول فيه: إن توزيع الثروة يجب أن يلتزم فيها صاحبها بالعدالة التى أقرها الله فى شرائعه، وأن الرسول عليه الصلاة والسلام قد نهى عن ذلك "إذ قال: (اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم) ولا يكتفى الوزير بمجرد الفتوى، بل إنه يؤكد فى كتابه للمواطن "إن وزير الأوقاف بما له من حق الولاية على الفقراء سيتدخل لوقف هذا العبث، أو يبطله بالطرق القضائية، إذ إن هذا الإجراء لا يتفق مع العقل ولا مع الدين، صونا لأفراد الأسرة من التشرد".

جـ- تقديم تغطية صحفية لنوعية من المؤتمرات الإسلامية التى لا تقف عند حدود القواعد والتعاليم الدينية، وإنما تملك القدرة على المشاركة فى صياغة معالم السياسة الداخلية أو الخارجية، وفى مثل هذا النوع من التغطيات يشعر القارئ بالجهود التى تبذل من أجل وحدة مواقف المسلمين فى أنحاء العالم إزاء قضايا ومشكلات حياتهم المعاصرة.

تنبه الأهرام قراءها إلى مؤتمر إسلامى كبير فى القاهرة ثانى أيام عيد الفطر، وتذكر أن "رأى بعض الهيئات الإسلامية استقر على عقد مؤتمر إسلامى كبير فى القاهرة يحضره مندوبون عن البلاد العربية والإسلامية التى تعانى من وطأة الاستعمار أو تدخله فى شئونها، وذلك للاتفاق على سياسة

واحدة لمقاومة هذا الاستعمار والتخلص منه"؛ ويظهر اهتمام الأهرام بالرؤية الإسلامية فى التعامل مع مشكلات الحياة المعاصرة فى تغطيتها المستمرة لوقائع مؤتمر علماء المسلمين الذى عقد فى يونيو ١٩٦٥، وتناولت جلساته مشكلات الحياة المعاصرة، فى ضوء الشريعة الإسلامية، وعنيت ببيان موقف الشريعة من قضايا التأمين على الحياة، واستثمار الأموال وتنظيم الأسرة ومنع الحمل، وحقوق المرأة فى الإسلام ورعاية الشباب.

**الظاهرة الثانية**: استثمار المناسبات أو المواسم التى تتاح فيها فرص الاهتمام بنشر مادة دينية، تستجيب لاحتياجات المواطنين.

ويمثل شهر رمضان الموسم الذى يزداد فيه الاهتمام بنشر مادة صحفية تتجه نحو تنبيه المواطنين إلى واجباتهم " التى ترتفع فى ظلها مكانة " التعاليم الإسلامية وتتحول إلى توجهات لسلوك الفرد المسلم، وفى ظل الحرص على القيمة التى تفضى الإجابة عنها إلى تطوير سلوكيات الإنسان فى شهر رمضان، فى ضوء الوعى بمبادئ الإسلام، ومن الأمثلة البارزة على هذه التساؤلات:

"كيف يعالج الصيام أمراض النفس، ويكبح جماح غرائزها الضارة بالفرد والمجتمع؟" وماذا يجب أن يكون عليه المسلمون فى رمضان؟ وماذا يجب عليهم أن يذكروه فى هذه الأيام... إلى غير ذلك من التساؤلات التى تتجه لتنبيه القراء إلى ما يجب عليهم أن يفعلوه باعتبارهم مسلمين آخذين – فى اعتبارهم- دور العقيدة الإسلامية فى تطوير المجتمع.

**الظاهرة الثالثة**: رفض تأويل النص القرآنى على النحو الذى يلحق ضررا بالغا بالإسلام والمسلمين نظرا لما تنطوى عليه عملية التأويل من جهل أو سوء فهم ودراية بخفايا النص القرآنى وملابساته، وسوابق قراءته لدى الفقهاء والمفسرين.

وتعد الدكتورة عائشة عبد الرحمن "بنت الشاطئ" المصدر الرئيسى الذى اعتمدت عليه صحيفة الأهرام، فى عام ١٩٦٥ فى معالجة هذه القضية، حيث تعنى بمعالجتها معالجة تأخذ باعتبارها عدة جوانب نبرزها فيما يلى:

أ- رفض تأويل النص القرآنى بطريقة تبعد الجماهير عن المساهمة فى إدارة شئون المجتمع، وتهيئ لذوى النفوذ والسلطات فرصا واسعة للتفرد بصناعة القرار.

تنبه بنت الشاطئ إلى الآية القرآنية ﴿ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ﴾ والآية: ﴿ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٺ ٺ ٹ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ﴾ والآية: ﴿ ى ې ې □ □ □ ﴾ وترى أن التوظيف السيئ لهذه الآيات يبدو جلياً، عندما يتلقفها عملاء الحكام المستبدين وجند الطغاة ويأخذون منها ما يصلح لأن يكون أداة تبرير لكل وضع فاسد، ويتسلطون على الجماهير، يلحون على وجدانها المؤمن بأن تدع الخلق للخالق، ويحذرونها من غضب الله إن هى حاولت أن تدفع منكراً، أو أن تتمرد على فساد، أو تطمح إلى شىء من الحق والعدل والخير، فكل شىء يسير بقضاء الله وقدره لا حيلة لمخلوق فيه، وكل ما تلقى من شر وظلم مقدر مكتوب على الجبين، لا مفر منه ولا مرد له.

ب- رفض تأويل النص القرآنى وتوظيفه على النحو الذى يخدم أهداف البعض فى تهديد حرية الفكر، وتجميد حركة الإبداع الثقافى والأدبى فى المجتمع.

تلقى الدكتورة عائشة عبد الرحمن أضواء كاشفة على الطريقة التى يستخدم بها النص القرآنى فى مواجهة التجديد فى الشعر العربى، وتستثمر موقف "لجنة الشعر" فى توظيف آية الشعراء لإدانة الشعر الجديد والآية المقصودة هى ... ﴿ ۇ ۆ ۆ * ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ * ې ې ې ې □ * □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى ى ﴾ تعالج بنت الشاطئ الدلالات السيئة لتوظيف تلك الآية فى إدانة الشعر الجديد فى مقال خاص تعرض فيه لرؤيتها : "ليس هذا المقال دفاعاً عن إطار شعرى بعينه، إنما هو دفاع عن الدين، فلقد وددت لو أن " لجنة الشعر" أعفتنا من إقحام الدين فى خصومتها للشعر الجديد، فللدين حرمة يجب أن تصان فلا نستغله بغير حق سلاحاً فى معاركنا الأدبية، نشهره فى وجه دعاة التجديد".

وجوهر رؤية بنت الشاطئ هو أنه لمعرفة الموقف الإسلامى من الشعر "أصول" لا ينبغى تجاهلها حتى لا نقع فى أخطاء فادحة تسىء إلى الإسلام وأهله، وحين ينبغى أن نعرف موقف الإسلام من هذا الشعر، فإن ذلك لا يكون بدعوى مرتجلة، واتهام مرسل، وشواهد جزئية، نلتقطها من هذه القصيدة أو تلك، وإنما تدرس القضية من أساسها فى ضوء آية الشعراء، واستقراء كل المرويات من نصوص الشعر وأخباره، فى عهد الرسول ﷺ، ثم استقراء أقوال الأئمة من النقاد والفقهاء فى هذه القضية، أما أن نحكم على الجديد جملة بأنه يجافى الدين أو يعاديه، فذلك ما يأباه علينا الإسلام نفسه، وتأباه كذلك روح عصرنا بما وصلت إليه من مستوى فكرى". وتعرب الدكتورة بنت الشاطئ عن موقفها بوضوح: "إن افتعال معركة عداء بين الإسلام والشعر غير صحيح؛ وذلك لأن الشعر كلام ، طيبه طيب، وخبيثه خبيث". وتنبه لجنة الشعر إلى ما كان ينبغى أن تتبناه من مواقف، وكانت لجنة الشعر مرجوة لأن تعفى الدين من الإقحام على هذا النحو، فى خصومتها للجديد، فتسىء إلى الإسلام من حيث أرادت أن تدافع عنه، ومجال الدفاع أمامها إن شاءت، بمقاومة تيار الانحراف من حيث جاء، وتتبع سقطات الشعراء الضالين، محافظين أو مجددين والكشف عن سموم الكائدين والحاقدين سواء منها ما كان فى إطار جديد أو قديم.

ج- رفض تأويل النص القرآنى فى إطار نوع من المعالجات يبدو فيه الاهتمام قوياً بالإسراع إلى إقحام النصوص القرآنية فى كل مناقشة بالاكتشافات والنظريات العلمية الحديثة.

لدى بنت الشاطئ يبدو هذا التأويل مشكلة تاريخية:

حين نتحدث عن التأويل العلمى، لا نبتدع خلافاً مستحدثاً، فتلك قضية قديمة جدا؛ إذ إن هناك من علماء الإسلام السابقين، والأئمة من أنكر هذا التأويل فالمفسر أمير الدين أبو حيان، حمل على الفخر الرازى لشططه فى تأويلات علمية وفلسفية، وأشار إلى اتهامه لتفسير الرازى بمقولة شهيرة: "فيه كل شىء إلا التفسير".

ويلاحظ أن الوعى بالبعد التاريخى لعملية التأويل، يفضى إلى التنبيه إلى الخطر الذى يصاحبها "فما أضل الذين من قبلنا إلا أنهم شغلوا بتأويلات مقحمة على القرآن الكريم، صارفة عن معجز بيانه، معطلة لمقصده، فى قيادة البشرية على مراقى طموحها إلى حيث تحقق وجودها الأسمى، وتحتمل تبعات رشدها، ومسئولية إنسانيتها التى أهلتها لخلافة الله على الأرض".

ويتحدد مصدر الخطر المعاصر فى عملية التأويل فى "أن الذين تعلقوا بهذا التأويل من القدامى كانوا من رجال الشريعة والتفسير، على حين يتعلق به اليوم نفر ممن تخصصوا فى علوم الزراعة أو التجارة أو الطب، وذلك يمثل خللا فى المقاييس واضطراباً فى الضوابط وضلالا فى الأحكام".

وتسهم هذه النظرية فى الإشارة إلى طبيعة الخطر ومصادره فى تبنى موقف يقوم على رفض هذه الظاهرة، وهنا يظهر النص القرآنى سلاحاً من أسلحة الرفض، والكشف عن جوهر الخطر ﴿ ڨ ڨ ڤ ڤ ڨ ڨ ڄ ڃ ڇ ڇ ڄ ڃ ڇ ﴾ وأيضا ﴿ □ □ □ □ □ ى ى ي ي □ □ □ □ ﴾ وكذلك ﴿ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ﴾ ويكتسب الرفض عمقاً فى ظل الإقرار بأنه ليس صحيحاً أن نقحم القرآن فى مجال اتفاقه أو اختلافه مع النظريات العلمية؛ ذلك لأنه ليس كتاب جغرافيا مثلا، وإنما هو كتاب الله، أرهف به حس العرب، وأنار بصيرتهم، وحرر العقل من أغلال الجمود والتعطل، وناط به رشد البشرية، وصدق الإيمان.

كما أن القرآن فى غنى عن أن نلفق له – منه- تأويلات تجافى منطقه، وبيانه نصاً وروحاً.

وتنبه بنت الشاطئ إلى أن "التحرر من وهم العداء بين الدين والعلم ضرورة للاطمئنان إلى التأييد الإلهى، الذى أضفى على العلم حرمة مقدسة، منذ تلقت البشرية كتاب الإسلام، معجزة النبى الآمر المصطفى لآخر رسالات السماء".

والواقع أن هذه النظرة التى تبنتها بنت الشاطئ لا تعنى ميلها إلى الانغلاق أو تفضيل عزلة النص القرآنى عن المجتمع، ذلك لأنها تراهن على التوعية بشروط التأويل وموجباته "إن حرمة كلمات ربى هى التى تفرض علينا ألا نقول فيها برأى أو تأويل، وإنما يكون الاحتكام إليها دائما بأقصى ما نطيق بدقة وضبط وأمانة، بحيث يتحرر فهمنا للقرآن من شطط التأويلات، وأهواء المذهبيات، ومدسوس الإسرائيليات"، كما يظهر إيمان الكاتبة واقتناعها بأهمية التفاعل والتواصل الثقافى مع الحضارات الأخرى فى إطار تأكيدها للترحيب، بتلاقى الثقافات وتكاملها علمية ودينية وأدبية، وإن كان ذلك لا يتم على إطلاقه، فمن الضرورى تقدير التخصص ومسئولية الكلمة خاصة حينما يتصل الأمر بمعجزة الإسلام الخالدة وكتاب العربية الأكبر القرآن الكريم.

## - معالم السياسة التحريرية فى ضوء المعالجة الصحفية للقضايا الإسلامية فى صحيفة الأهرام فى حقبتى الخمسينيات والستينيات:

يثير البحث فى السياسة التحريرية عادة الحاجة إلى الكشف عن مجموعة المبادئ والمعايير التى تتحكم فى تقرير النشر للمواد الصحفية المختلفة، وضرورة الاهتمام بمدى ما تتمتع به تلك المبادئ والمعايير من ثبات فى المراحل المختلفة، أو تغير يرتبط بما يطرأ على المجتمع من ظروف تشكل قوة ضغط على سائر المؤسسات الإعلامية التى تشكل جزءاً أصيلاً من بنية نظام سياسى يلحق به ما يلحق من تطور أو تغيير.

وفق هذا التصور تحظى السياسة التحريرية باهتمام خاص لدى مسئولى صنع القرار فى المؤسسات الصحفية، والأصل فى هذا الاهتمام هو أن السياسة التحريرية المحددة تسهم إسهاماً أساسيا فى بلورة "شخصية الصحيفة"، وبهذا تكتسب الصحيفة تميزا ييسر عملية التعرف عليها من ناحية، ويخلق لها قراء محددين من ناحية ثانية، ويحدد كلا من موقفها الإعلامى والثقافى والفكرى والسياسى فى ضوء ما تتبناه من مواقف فى معالجتها لقضايا المجتمع من ناحية ثالثة.

وتمثل القضايا الإسلامية مجالا خصباً للكشف عن معالم السياسة التحريرية المميزة لصحيفة ما حيث يمكن فى هذه الحالة تحديد نوعية التغطية التى ترتبط بها الصحيفة، وما تحظى به كل منها من مكانة فى الممارسة، وكذلك الكشف عن نوعية المصادر التى تحظى بحضور مكثف فى المعالجة والتوجهات السائدة فيها.

وتشكل النقاط التالية أهم معالم السياسة التحريرية لصحيفة الأهرام فى معالجة القضايا الإسلامية فى حقبتى الخمسينيات والستينيات:

١- الاهتمام بالتغطية الإخبارية فى معالجة القضايا الإسلامية، وثمة ميزات أساسية لهذا النوع من التغطية، ومن أبرز هذه الميزات الاهتمام بتقديم معلومات حول القضايا الإسلامية، وهذا النوع من المعلومات يكسب المعالجة طابعاً تقريرياً، تلتزم الصحيفة به فى إطار الالتزام بتسجيل ما يتصل بالقضية من وقائع، وترتفع هذه المعلومات عادة بالوظيفة الإعلامية للصحيفة.

ومن الميزات الكبرى لهذا النوع أنه يقترب بالصحيفة من المعالجات الموضوعية حيث تتحمل مصادر المعلومات مسئوليتها أمام القراء، وتحاول الصحيفة أن تبعد ذاتها عن تلك المعالجات التى قد تكون سبباً فى اتهامها بالتحيز أو عدم الأمانة فى نقل الحقيقة إلى القارئ. وعلى الجانب الآخر فإن الصحيفة حين تقدم قاعدة معلومات شاملة حول القضايا، فانها تهيئ أمام القراء فرصا كبرى لتكون رؤاهم الخاصة "حول هذه القضايا بعيداً عن محاولات السيطرة على عقول القراء عبر ربطهم بتفسيرات جزئية تخفى عنهم جوانب معينة من القضايا المثارة.

بيد أن هذه الميزات لا تعنى الميل إلى قصر الاهتمام فى المعالجة الصحفية، للقضايا الإسلامية على التغطية الإخبارية، ذلك لأن هذا النوع من التغطية يثير أحياناً " تساؤلات أكثر مما يقدم إجابات" الأمر الذى قد يوقع القارئ فى حيرة توحى له بعجز الصحيفة عن أن تقدم له خدمة صحفية، تأخذ

باعتبارها حاجته إلى فهم معنى الأحداث ودلالاتها، وما قد تقود إليه من نتائج تمارس تأثيراً سلبياً أو إيجابياً على حياته.

فى عام ١٩٥٤ يمكن رصد تغطيات إخبارية تثير تساؤلات تؤكد حاجة القارئ إلى معرفة جوانب أخرى، فقد شهد هذا العام أنواعاً من التغطية، توحى بالتقارب بين مجلس قيادة الثورة، وجماعة الإخوان المسلمين، إذ عنيت الأهرام بتغطية "النظر فى قضية مقتل الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان الذى اغتيل فى عام ١٩٤٩، واهتمت بمتابعة جلسات المحكمة وأقوال الشهود والاتهامات التى وجهت إلى المسئولين عن الاغتيال فى ظل الحكم الملكى"، وكذلك العناية بأنباء الإفراج عن معتقلى الإخوان فى الحكم الملكى.

وشهد هذا العام أيضاً نوعاً آخر من التغطية اتجه مباشرة إلى العناية بأنباء الاعتقال والمظاهرات المعادية للإخوان، وما ينسب إليهم من مواقف أو أحداث تعرض فى إطار يبرز الاستهجان الشعبى، الذى لا يقل عن الاستهجان الرسمى.

لم تحظ التغطية بثبات فى عام ١٩٥٤ بل توزعت بين هذين النوعين، حيث شهد النصف الثانى صعودا فى التغطية التى تتجه فى مجملها إلى إدانة الدور السياسى للإخوان، سواء نتيجة لرفضهم معاهدة الجلاء (مايو – يونيو ١٩٥٤) أو بسبب محاولة اغتيال عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٥٤، بيد أن هذا النوع من التغطية الإخبارية يثير علامة استفهام أساسية: ماذا وراء هذا التوزع بين تغطية تؤكد التقارب والتفاهم، وأخرى تؤكد الوقيعة والصدام؟ وفى ظل سيطرة التغطية الإخبارية لمثل هذا النوع من القضايا، يصعب على القارئ أن يفهم خلفيات الأحداث وما تنطوى عليه من معان.

وفى عام ١٩٦٥ تبرز التغطية الإخبارية التى تؤكد نجاح جماعة الإخوان المسلمين فى اختراق التجمعات الشبابية سواء فى الأوساط الجامعية أو العمالية، بيد أن القارئ يظل فى حيرة إزاء تساؤلات تثيرها هذه التغطية، فهو لا يعرف: لماذا نجح الإخوان فى اختراق هذه التجمعات دون سواها؟ وهو

لا يعرف "الظروف" التى دفعت تلك التجمعات إلى الانخراط فى تشكيلات الإخوان السرية أو غير السرية؟ وهو أيضا لا يعرف نوع العلاقة بين مؤسسات الدولة المعنية بالعمل مع الشباب، وحدود نجاحها أو فشلها فى إقامة جسور من التفاهم والثقة تمكنها من استثمار طاقات الشباب وحشدها على النحو الذى يحقق أوسع المصالح الوطنية؟ وهكذا تتعدد التساؤلات التى تظل بلا إجابة فى ظل وقوع الممارسة الصحفية فى أسر التغطية الإخبارية.

٢- يرتبط صعود مكانة التساؤلات التى تثبت حاجة القارئ إلى المعرفة ارتباطاً وثيقاً بتراجع مكانة التغطية التفسيرية للقضايا الإسلامية، فتلك التغطية لا تقف عند حد تسجيل وقائع "القضايا" ولكنها تقوم فى جوهرها على العناية بالنفاذ إلى ما وراء الواقع: أسبابها، وما تنطوى عليه من غموض وأصولها التاريخية، ومعانيها ودلالاتها الحاضرة واحتمالات تطورها على نحو معين فى ظل استمرار ظروف معينة.

وثمة مظاهر أساسية لهذا التراجع، تكشف عنها الممارسة على النحو التالى:

أ- **ابتعاد رئيس التحرير بصورة مطلقة، عن أية مساهمة بالرأى، فيما أثير من قضايا دينية فى حقبتى الدراسة:** ففى الخمسينيات يلاحظ انصراف أحمد الصاوى محمد رئيس تحرير الأهرام، فى عموده اليومى الذى كان ينشر فى الصفحة الأولى (ما قل ودل)، عن أية مشاركة بالرأى، وكان هذا خطاً ثابتاً فى مواقفه حتى فى الفترات التى شهدت صداماً بين السلطة والإخوان، إذ آثر فى تلك الفترات العناية بقضايا أخرى، بدا فيها متبنياً لخط مواز لا يلتقى أبداً مع مانشيتات الصحيفة أو تغطياتها الإخبارية للقضايا الإسلامية فى صفحاتها الداخلية، ففى الوقت الذى سادت فيه التغطية الإخبارية التى تعنى بأنباء القبض على بعض أعضاء جماعة الإخوان وأنبـاء المؤتمرات المعادية لمواقفهم، انصرف اهتمام الصاوى إلى قضـايا أخرى مثل

"تزويد الطرق بالتليفونات ومكاتب التلغراف" و"تعديلات كادر الموظفين" و"زوجة منعها زوجها من تكملة تعليمها الجامعى".

وتحظى هذه الظاهرة باستمرارية فى حقبة الستينيات، فلدى محمد حسنين هيكل يغيب الاهتمام بالقضايا الإسلامية فى مقاله الأسبوعى "بصراحة" الذى كان ينشر يوم الجمعة من كل أسبوع ولا يختلف الحال عن أسلوب الصاوى فى الانصراف إلى قضايا أخرى، ويظل هذا الانصراف خطا ثابتاً حتى فى أوقات الصدام التى شهدها عام ١٩٦٥ بين السلطة والإخوان.

وعلى هذا، فإن ميل رئيس تحرير الأهرام إلى الانسحاب من المشاركة بالرأى فى معالجة القضايا الإسلامية، يمثل واحدا من أهم ملامح السياسة التحريرية، ويمكن تفسير ذلك فى اتجاهين:

**الاتجاه الأول:** يقوم على احتمال أن يكون هذا موقفاً تلقائياً عفوياً، يعود فى أصوله إلى حاجة مثل هذا النوع من القضايا إلى ثقافة إسلامية، قد لا تتوافر لدى رئيس التحرير الأمر الذى يدفعه إلى إحالة المعالجة إلى كتاب آخرين، ممن تتوفر لديهم القدرة والخبرة اللازمة لمعالجة لا تتناقض مع العقيدة أو تصدم الجماهير، فيما استقر فى عقولها من مفاهيم وأفكار، وقد تكون التلقائية واقعاً فى ظل احتمال ألا يكون التعليق على القضايا الإسلامية – فى الأصل- مما يشغل فكر رئيس التحرير فى ظل ظروف تتصاعد فيها مكانة قضايا التغيير السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر، وخاصة إبان قيام الثورة والاتجاه نحو التغيير فى البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى.

**الاتجاه الثانى:** يقوم على احتمال أن يكون هذا الانسحاب من المشاركة بالرأى موقفاً مقصودا من رئيس التحرير يفعله بإرادة كاملة، تدفعه إلى أن يحيل القضايا الإسلامية على دائرة "المسكوت عنه".

وفى هذه الحالة يمكن تفسير هذا السكوت فى ظل التصورات التالية:

**التصور الأول:** أن المكانة المركزية التى يحتلها رئيس التحرير تكسبه نوعا

من الحذر فى معالجة القضايا التى تتصل بالعقيدة الإسلامية، اتصالا مباشراً أو غير مباشر، ومثل هذا الحذر يعنى التفكير لمرات قبل أن يخوض فى الكتابة الإسلامية، حتى لا يثير ضده الرأى العام، إذا جانبه التوفيق فى المعالجة.

**التصور الثانى:** أن القضايا الإسلامية التى تتصل بصدام بين أطراف تتصارع فيما بينها، فى ظل اللجوء إلى الدين سلاحاً من أسلحة المواجهة، تبدو فيها الكتابة مسألة صعبة؛ ذلك لأنها تتطلب بالضرورة معلومات تتصل بالطرفين المتصارعين، حتى يتمكن الكاتب ورئيس التحرير من صياغة رؤية تضمن العدالة والإنصاف فى التقويم لعملية الصراع، ومن اللافت للنظر أن ما يحظى به جهاز الدولة فى مصر من قوة بحكم مكانته التاريخية، يهيئ له الفرصة الأكبر لأن يحتكر لنفسه المعلومات التى تتصل بالصراع مع القوى أو الجماعات التى ترفع اللافتة الإسلامية، وقد يشعر رؤساء التحرير فى هذه الحالة أن ما قد يساهمون به من آراء لا بد وأن يكون مبتوراً، إما بسبب الأحادية التى تلزمهم بموقف جهاز الدولة، أو المعالجة الجزئية لقضايا الصدام والصراع، أو ما قد يقعون فيه من أحكام خاطئة، تنطوى على جور وتعسف وتحيز وافتقار إلى الدقة والأمانة، وكلها أسباب تؤثر على مصداقية الكاتب، حال نشر إسهامه، وتصبح مصدراً للشكوك فيما قد يصدر عنه من إسهامات أخرى، مهما تتعدد مجالاتها وتعرضه لأحكام من جانب المؤرخين تضعه فى دائرة الخائنين لأمانة الكلمة، المزيفين للوقائع والأحداث، المضللين للرأى العام، ومثل هذه النتائج السيئة تدفع الكتاب إلى التفكير جيداً فيما قد يؤول إليه مصيرهم، وهذا فى حد ذاته ظاهرة صحية لأنها – على الأقل- تبعد الكاتب عن مواقع الخطر التى تلحق أضرارا بالغة بمكانته الجماهيرية فى الحاضر والمستقبل.

**التصور الثالث:** إن اهتمام رئيس التحرير بالكتابة عن قضايا معينة، دينية أو غير دينية، ينقل هذه القضايا – أحياناً- إلى دائرة الضوء الإعلامى، ومن هنا تتزايد احتمالات أن تصبح هذه القضايا موضعا لمناقشات جماهيرية وفى بعض الظروف تثار قضايا دينية، وقد لا يكون التعليق عليها فى مقالات رئيس

التحرير هدفاً أساسياً حتى تصبح فى إطار "المسكوت عنه".

وفى هذه الحالة، فإن رئيس التحرير يلتزم بموقف يقوم على "التعمية" على القضايا الإسلامية فى مقاله، وقد تكون التعمية كاملة بحيث تحول دون نشر أية مادة عن القضية وربما تكون تعمية جزئية، تبعد القضايا الإسلامية عن إمكانية الحضور فى مقالات رئيس التحرير ولا تحرمها من إمكانية الظهور فى تغطيات صحفية، إخبارية كانت أو غير إخبارية.

**ب- عدم الاهتمام بالقضايا الإسلامية، فيما كان ينشر من آراء توقع باسم كتاب من خارج إطار الجهاز التحريرى للصحيفة (الكتاب المصاحفون):**

وثمة احتمالات لتفسير هذه الظاهرة، من أهمها الميل إلى معالجة القضايا والمشكلات التى تتصل بالأحوال المعيشية للمواطنين والانشغال بقضايا التغيير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، إبان قيام ثورة يوليو، كذلك فإن انشغال الكتاب بعملية التحول السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى ظل نظام ثورة يوليو دفعهم إلى متابعة التحول وتأثيراته على مستويات مختلفة.

وعلى الجانب الآخر تتزايد احتمالات ميل الصحيفة إلى تجاهل الإسهامات الصحفية الخارجية فى القضايا التى تتمتع معالجاتها بحساسية تعرض الصحيفة لمشكلات تحرص على تجنبها، وعادة ما يكون هذا التجاهل نتيجة طبيعية لما يمارسه جهاز التحرير من انتقائية "تصعد بمكانة بعض القضايا، وتدفع بقضايا أخرى إلى ملفات المواد المؤجلة، وربما تهملها كلية إعمالا لمعاييرها فى تحديد الصلاحية أو عدم الصلاحية.

جـ- محدودية الاهتمام بمعالجة القضايا الإسلامية فى أعمدة الصحفيين وإسهامات الكتاب الذين يداومون على النشر فى الصحيفة باعتبارهم عناصر أساسية فى الجهاز التحريرى للصحيفة وتبدو هذه المحدودية بوضوح فى ضمور عدد الكتاب المساهمين فى هذا المجال. ففى الخمسينيات لا ترصد الدراسة سوى

إسهام واحد نشر فى باب "سلاح الغد" تحت عنوان "أملنا فى الأزهر" وحمل توقيع صاحبه الملقب "صاروخ" وفى الستينيات تبرز الإسهامات الصحفية للدكتورة عائشة عبد الرحمن التى أصبحت واحدة من كتاب الأهرام بموجب اتفاق بينها وبين رئيس التحرير محمد حسنين هيكل.

وقد يكون تراجع مكانة الإسهام بالرأى فى معالجة القضايا الإسلامية اعتمادا على صحفيين وكتاب من أعضاء الجهاز التحريرى جزءاً من تراجع مكانة المساحة التى تخصصها الصحف فى مصر لمعالجة القضايا الدينية، نظراً لسيادة نوع من السياسات التحريرية تصعد فى ظله مكانة الاهتمام بنجوم السياسة والفن والرياضة والجريمة، مما يدفع الصحف إلى تخصيص الجانب الأكبر من مساحاتها لتلك المواد، وربما تكون الحساسية التى ارتبطت بها معالجة القضايا الإسلامية فى التاريخ المعاصر، سبباً فى إيثار عدد من الكتاب للسلامة والاتجاه نحو معالجة قضايا أخرى تضمن للكاتب الاستقرار وتريحه من القلق واحتمالات التعرض لمشكلات من داخل الصحيفة أو من خارجها.

٣- صعود مكانة المسئولين فى المعالجة الصحفية: حيث يمثل هؤلاء المصادر الأساسية فى معالجة القضايا الإسلامية، فيلاحظ مثلا الحضور المكثف لشيخ الأزهر، ووزير الأوقاف، باعتبارهما أبرز مسئولى المؤسسة الدينية، وبروز الاهتمام الخاص بما يصدر عن رئيس الجمهورية- سواء أكان "محمد نجيب"، أم "جمال عبد الناصر" من بعده – من تصريحات تتصل ببعض القضايا الإسلامية، وكذلك ما يصدر عن نائب الرئيس حسين الشافعى وغيره من مسئولى جهاز الدولة.

ويعد الصعود الإعلامى لمكانة مسئولى جهاز الدولة مسألة تاريخية فى مصر، تعود إلى حقب تاريخية غابرة منذ عصور الفراعنة ومن تلاهم فى الإدارة المركزية لمصر، على النحو الذى يهيئ فرصا لتوزيع المياه والثروة فى المجتمع.

وفضلا عن هذا فإن ثورة ٢٣ يوليو قدمت للمجتمع وجوهاً جديدة من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين أدركوا منذ البداية أن الإدارة السياسية للمجتمع تتطلب بالضرورة مؤسسة إعلامية تقوم على خدمة المشروع السياسى والاقتصادى لثورة يوليو، وهو ما يفسر الحضور المكثف لقادة الثورة.

وقد يكون الاهتمام بما يصدر عن مسئولى المؤسسات الدينية، ومسئولى جهاز الدولة فى مصر سبباً فى صعود مكانة التغطية الإخبارية التى تعنى بتصريحات المسئولين وقراراتهم واجتماعاتهم وغيرها من أوجه النشاط التى تتصل ببعض القضايا الإسلامية. ولا شك أن هذا النوع من الممارسة الصحفية يحول الصحف إلى وثائق تعبر عن أنشطة المسئولين، بقطع النظر عن دقة تلك الوثائق أو عدمها، ويخفى – على الجانب الآخر- الموقف الشعبى إزاء تلك القضايا المثارة، فى ظل تراجع مكانة الاهتمام بردود الفعل الشعبية الحقيقية لا المصطنعة.

إن المعالجة الصحفية لجريدة الأهرام فى هذا الإطار تكشف وبوضوح عن تحيز جريدة الأهرام ضد الإخوان المسلمين وأنها كانت أداة للترويج لقرارات السلطة والتبرير لها، وأن هذا الدور قد بدأ فى ظل الملكية الخاصة للصحيفة، وامتد بعد صدور قانون تنظيم الصحافة وتحولها إلى ملكية الاتحاد الاشتراكى العربى، وهو ما يفسر بأن الرقابة على الصحيفة والإجراءات التى واجهت بها الثورة الصحافة، قد أدى إلى أن تتخذ الصحيفة هذا الموقف .



## ملخص الوحدة الرابعة

- تضم هذه الوحدة تمهيداً يشير إلى مفهوم السياسة الاتصالية، كخطوة نحو تحديد مفهوم سياسة التحرير التى يتم الاحتكام إليها فى تقويم المعالجات الصحفية لصحيفة "الأهرام" – باعتبارها جزءاً من السلطة السياسية – للعديد من القضايا المجتمعية، وخاصة القضايا ذات الطابع الصدامى بين النظام السياسى والتيار الإسلامى خلال فترة عبد الناصر.
- تتعدد العوامل التى تؤثر فى صياغة السياسة التحريرية وتشكيلها، وتحديد معالمها، وتتنوع هذه العوامل ما بين المباشر، وغير المباشر، وكل يؤثر فى النهاية فى صياغتها وتحديد ملامحها.
- حظيت المناسبات والشئون الدينية بمعالجات إخبارية لصحيفة الأهرام وأضفت هذه المعالجات بعض الدلالات السياسية على هذه المناسبات، بما يخدم توجه النظام السياسى.
- يعتمد مفهوم القضايا الإسلامية فى هذه الدراسة على وجود جوانب متعددة يأتى فى صدارتها: وجود مسائل خلافية، ذات حضور إعلامى مكثف، تخضع لنقاش علنى، يتجاوز حدود النخبة الحاكمة أو المثقفة بحيث تتحول هذه القضايا إلى قضايا رأى عام.
- تحددت معالجات صحيفة الأهرام لحوادث الصدام بين ثورة يوليو وجماعة الإخوان المسلمين فى إطار علاقة الصحيفة بالسلطة، ومثلت علاقة الثورة بالإخوان محدداً فى توجيه المعالجات الصحفية بالأهرام.
- كشفت معالجات الأهرام لحادث المنشية ١٩٥٤ مدى التزام الصحيفة برؤية النظام السياسى للحادث، وللجماعة فى آن واحد. كما اتسقت المعالجة لحادث الصدام الثانى ١٩٦٥ (وكلاهما فى عهد عبد الناصر)

مع رؤية النظام واعتباره الإخوان تنظيماً تآمرياً، يسعى لاغتيال عبد الناصر، ويتلقى دعماً وتمويلاً خارجياً.

- حددت معالجات الأهرام للقضايا الإسلامية ملامح سياستها التحريرية، وإن بدا – غريباً – غياب رئيس التحرير وقتها – محمد حسنين هيكل – عن تقديم رؤيته ومعالجته للأحداث، إضافة إلى غياب إسهامات كتاب الأعمدة الصحفية فى السياق ذاته.
- تتضح التبعية الكاملة للنظام السياسى من جانب صحيفة الأهرام فى أطروحاتها ومعالجاتها لحوادث الصدام بين النظام والتيار الإسلامى. سواء فى معالجة حوادث الصدام، أو القضايا التى أفرزها الصدام.

## أسئلة على الوحدة الرابعة

**س١-** حدد مفهوم السياسة التحريرية كجزء من السياسة الاتصالية للمجتمع موضحاً أهم العوامل المؤثرة فى تشكيلها وصياغتها.

**س٢-** عكست معالجات صحيفة الأهرام للعديد من القضايا المجتمعية خلال فترة عبد الناصر تجسيداً لطبيعة علاقتها بالنظام.. اشرح العبارة بالتطبيق على واحد مما يأتى:

١- حادث الصدام بين ثورة يوليو، وجماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٤.

٢- حادث الصدام بين ثورة يوليو، وجماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٦.

**س٣-** ناقش ملامح السياسة التحريرية للأهرام فى معالجتها لتطوير المؤسسة الدينية الرسمية فى مصر إبان فترة عبد الناصر موضحاً تأثرها بعلاقتها بالسلطة السياسية.

**س٤-** ناقش ملامح السياسة التحريرية التى كشفت عنها معالجات الأهرام لبعض قضايا حقبتى الخمسينيات والستينيات، مركزاً على موقف رئيس تحرير الأهرام آنذاك وتفسير ذلك الموقف.

# مراجع الوحدة الرابعة

## أ - مراجع التمهيد:


- يتبنى بعض الباحثين هذا المفهوم باعتباره أهم وأشمل من مفهوم السياسات التحريرية التى إذا أطلقت فإنها تعنى ما يتعلق بالصحف دون غيرها من وسائل الاتصال الأخرى.
- راجع: د. ليلى عبد المجيد، سياسات الاتصال فى العالم الثالث، ط أولى (القاهرة: العربى للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٦).
- راسم الجمال: الاتصال والإعلام فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص٤٣.
- المصدر السابق نفسه ص ٤٤ نقلا عن (تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال فى الوطن العربى، تونس، ١٩٨٠).
- ليلى عبد المجيد، سياسات الاتصال فى العالم الثالث، مرجع سابق، ص٣.
- راسم الجمال، الاتصال والإعلام فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص٤٣.
- ليلى عبد المجيد، سياسات الاتصال، مرجع سابق، ص ٣.
- راسم الجمال، الاتصال والإعلام فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص٤٤.
- التابع لوزارة الإعلام.
- راسم الجمال، الاتصال والإعلام فى الوطن العربى ، مرجع سابق ص٥٣.
- يرى الباحث أن "قد" الاحتمالية هنا لا موضع لها، لأن ما بعدها واقع، وليس احتمالاً.
- ليلى عبد المجيد، سياسات الاتصال فى العالم الثالث، مرجع سابق، ص٤.
- يعتبرها الدكتور فاروق أبو زيد أحد المحددات الرئيسية أية صحيفة تصدر فى أو مجتمع، راجع فاروق أبو زيد، مدخل علم الصحافة، د. (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٦ ) ص ٢٧٣.
- د. محمود علم الدين، د. ليلى عبد المجيد، فن التحرير الصحفى: المفاهيم: الأدوات، د. ط، د. ن (القاهرة ١٩٩٥) ص ٣٧.
- محمود، ليلى، فنية الكتابة الصحفية والتحرير، د. ن.، د. ط (القاهرة: ١٩٩١) ص٨٣.
- محمود ، ليلى، الصحافة - المداخل الأساسية، د. ن د. ط (القاهرة: ١٩٩١) ص ١٩.

- المصدر نفسه، ص ٣٦.
- محمود علم الدين، وليلى عبد المجيد، فن التحرير الصحفى - المفاهيم والأدوات، مرجع سابق، ص ص ٣٩ – ٤٢.
- إذا كان المؤلفان يريان أن الأيديولوجيات مهمتها التبرير للاتجاهات، فإن الباحث يرى عكس ذلك إذ إن الاتجاه هو ترجمة وانعكاس للأيديولوجية، وبالتالى فإذا كانت لصحيفة ما أيديولوجية ما ، فإن معالجتها ينبغى أن تتم وفق هذه الأيديولوجية، لتأتى ترجمة حقيقية لمضمونها وفلسفتها، وليس العكس كما يرى د. محمود علم الدين و د. ليلى عبد المجيد.
- أثبتت التجربة المصرية أن هذه المساعدات سلاح ذو حدين، إذ تستخدمها الدولة كعامل للحد من تجاوز الممارسات الصحفية إلى نقد سياسات النظام أو لدمغها للترويج لمفاهيم وممارسات السلطة السياسية، وقد برز ذلك بشكل واضح خلال تجربة التعددية الحزبية إبان عصر السادات، كما ظهر ذلك مع صحف الشعب والأهالى والأحرار.
- يشكك الباحث فى استبعاد هذا التخوف نظراً لأن التجربة المصرية أثبتت أيضاً أن ما يقدم من مساعدات للصحف- ولو كان بقانون- فإن هذا القانون ستار لرغبة السلطة حتى إذا رأت عكس ذلك ألغت القانون ومنعت المساعدات بالقانون أيضا.
- لمزيد من التفاصيل حول مكانة الإعلان ودوره فى العملية الصحفية راجع:
- د. محمد سيد محمد، اقتصاديات الإعلام – المؤسسة الصحفية، ط١ ، (القاهرة: مكتبة الخانجى- عالم الكتب، ١٩٧٩).
- د. سمير حسين: الإعلان، ط٣ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٤).
- د. خليل صابات: الإعلان- تاريخه، أسسه وقواعده، فنونه وأخلاقياته. د. ط (القاهرة: الأنجلو، ١٩٨٧)
- د. الحسينى الديب، الإعلان الإعلامى فى الصحافة المصريه د. ط (القاهرة: الأنجلو، ١٩٨٩).
- راجع: أنماط الملكية فى الأنظمة المختلفة فى: فاروق أبو زيد، مدخل إلى عالم الصحافة، مرجع سابق، الفصل الرابع بعنوان النظم الصحفية، ص ص ٩٣- ١٥٧ . وكذلك ، النظم الصحفية فى الوطن العربى، (القاهرة: عالم الكتب: ١٩٨٦).
- محمد سيد محمد، اقتصاديات الإعلام، مرجع سابق.

- محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، ط٤ (القاهرة، دار الفكر العربى).
- هناك عدة اعتبارات ينبغى مراعاتها فى هذا الصدد؛ راجع: محمود علم الدين، و ليلى عبد المجيد، فن التحرير الصحفى، مرجع سابق، ص ص ٤٣- ٤٤.
- هذا ما يفترضه منطق البحث العلمى المنطق من أرضية عقدية تحتكم إلى الإسلام فى أطر المرجعية المعتمدة، بغض النظر عما تسفر عنه نتائج التحليل للمعالجات الصحفية موضع الدراسة.
- سورة فصلت: الآية ٤٢.
- سورة النجم: الآيتان ٣، ٤.
- مصادر التشريع فى الفقه الإسلامى: القرآن والسنة، مذهب الصحابى، الإجماع، القياس، المصلحة الشبيهة بالمعتبرة، الاستحسان يضاف إليه العرف والاستصحاب، راجع تفاصيل ذلك على سبيل المثال: على جريشة، مصادر الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية ط١ (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٩).
- جمال الدين محمود، الدولة الإسلامية المعاصرة – الفكر والتطبيق ط١ (القاهرة: دار الكتاب المصرى – بيروت: دار الكتاب اللبنانى، ١٩٩٢) ص ص ٩٣- ٩٤.
- سورة الإسراء: من الآية ٧٧.
- سورة الأحزاب: من الآية ٦٢.

## ب- مراجع قضايا صحيفة الأهرام:

- انظر: الأهرام ٢٠ أغسطس ١٩٥٤.
- محمد يونس، مصدر سابق، ص ٧١.
- المصدر السابق نفسه، ص ٧٢.
- فى الخمسينيات كان الراديو وسيلة الإعلام الوحيدة التى تحظى برامجها فى شهر رمضان باحتفاء جماهيرى كبير، ولذلك فقد جرت العادة على أن يعد الراديو برامجه حتى موعد السحور (انظر اهتمام الأهرام بإبلاغ قرائها بقرار مد برامج الراديو فى الأهرام ١٩٤٥/٤/٢٣) وقد اختلف الحال إبان ظهور التليفزيون فى مصر وإرسال أول برامجه فى ذكرى الاحتفال بعيد الثورة الثامن فى ٢٣ يوليو ١٩٦٠.
- يضاف إلى ذلك المصادر التشريعية والمستمدة من القرآن والسنة كالإجماع والقياس

والاستصحاب..إلخ.

- راجع لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة على سبيل المثال: على جريشة، مصادر الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية، مرجع سابق.
- جمال الدين محمود: الدولة الإسلامية المعاصرة – الفكر والتطبيق، مرجع سابق.
- انظر: معالجة لهذا الاستثناء فى: عبد الله إمام، عبد الناصر والإخوان المسلمون (القاهرة: دار الموقف العربى، ١٩٨٨) ص ٥٦.
- انظر: عبد العظيم رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السرى (القاهرة: روزاليوسف، ١٩٨٢) ، ص ص ١٠٦- ١٠٧.
- يؤكد عبد العظيم رمضان أن عبد الناصر كان يوجه الإخوان بأنهم إذا كانوا مخلصين فى دعوتهم إلى الحكم الديمقراطى، فعليهم أولا حل جهازهم السرى الذى يتنافى وجوده مع النظم الديمقراطية، بل إن مطالبة الإخوان بالديمقراطية كانت محل سخرية واستنكار، نظرا لأن نظامهم الداخلى كان يقوم على أسس ديكتاتورية بحتة، فقد كانت هيئتهم التأسيسية، وهى برلمان الجماعة، قائمة على التعيين، وليس الانتخاب، وكان جزء من مكتب الإرشاد المنبثق من الهيئة التأسيسية بالتعيين، وفى الوقت نفسه لم يكن رأيه ملزماً للمرشد الذى فى إمكانه الأخذ به أو تركه، كما كان فى إمكانه اتخاذ أى قرار دون الرجوع إلى مكتب الإرشاد. انظر: المرجع نفسه، ص ١٤٧.
- المرجع السابق نفسه، ص ١٥٠.
- المرجع نفسه، ص ص ٢١٩- ٢٤٦.
- عبد الله إمام، عبد الناصر والإخوان المسلمون، مرجع سابق، ص ٧١.
- انظر فى ذلك: عبد العظيم رمضان، مرجع سابق.
- عبد الله إمام، عبد الناصر والإخوان المسلمون، مرجع سابق، ص ٦٨.
- الأهرام ، ١ مارس ١٩٥٤.
- الأهرام ، ١ نوفمبر ١٩٥٤.
- الأهرام، ١٦ سبتمبر ١٩٥٤.
- الأهرام، ٢٦ مارس ١٩٥٤.
- الأهرام، ٢٧ مارس ١٩٥٤.
- الأهرام، ١٧ يناير ١٩٥٤.

- المصدر نفسه.
- المصدر السابق نفسه.
- المصدر السابق نفسه.
- الأهرام، ١٦ سبتمبر ١٩٥٤.
- انظر على سبيل المثال: "محكمة خاصة برياسة جمال سالم ومن أنور السادات والشافعى، تنظر فى الأفعال التى تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته فى الداخل والخارج – " المحاكمة علنية إلا إذا رئى جعلها سرية وأحكام المحكمة نهائية لا تقبل الطعن" الأهرام ، ٢ نوفمبر ١٩٥٤.
- الأهرام، ٧ سبتمبر ١٩٦٥.
- المصدر نفسه.
- المصدر نفسه، والأهرام، ٨ سبتمبر ١٩٦٥.
- الأهرام، ٧ سبتمبر ١٩٦٥.
- المصدر نفسه.
- الأهرام ، ١ سبتمبر ١٩٦٥.
- الأهرام، ٨ سبتمبر ١٩٦٥.
- لمزيد من التفاصيل انظر حول معالم تلك الفلسفة:
- الأهرام ، ٨ سبتمبر ١٩٦٥.
- الأهرام، ٩ سبتمبر ١٩٦٥.
- المصدر نفسه.
- الأهرام ، ٩ يناير ١٩٥٤.
- انظر: الأهرام ، ١٧ مايو ١٩٥٤.
- الأهرام، ٩ يناير ١٩٥٤، ١٣ أغسطس ١٩٦٥.
- الأهرام، ٢٩ أغسطس ١٩٦٥.
- الأهرام، ٥ أغسطس ١٩٦٥.
- الأهرام، ٩ مايو ١٩٦٥.

- انظر فى هذا الصدد: بيان من شيخ الأزهر عن رأى الإسلام فى مؤامرة الإخوان، للأهرام ١١ سبتمبر ١٩٦٥.
- انظر: الأهرام، ١٦ سبتمبر ١٩٥٤.
- الأهرام، ١٤ مايو ١٩٥٦.
- الأهرام، ٢٥ يناير ١٩٥٤.
- الأهرام، ٢٠ أغسطس ١٩٥٤.
- الأهرام، ١يناير ١٩٥٤.
- المصدر نفسه.
- المصدر نفسه.
- المصدر نفسه.
- الأهرام ، ٨ يناير ١٩٦٥.
- الأهرام، ١٧ يناير ١٩٦٥.
- سورة الرعد: الآية رقم ١١.
- سورة الحج: الآية ١٤.
- بنت الشاطئ، "إرادة الله وإرادة الإنسان" الأهرام، ٢١ يناير ١٩٦٥.
- سورة الشعراء: الآية ٣٢٧.
- بنت الشاطئ، "قضايا أدبية " الإطار الشعرى والدين"، الأهرام، ١ يناير ١٩٦٥.
- المصدر نفسه.
- بنت الشاطئ، الإسلام والشعر، الأهرام ، ٨ يناير ١٩٦٥.
- بنت الشاطئ، قضايا أدبية: الإطار الشعرى والدين، مصدر سابق.
- بنت الشاطئ، قضية التأويل العلمى: احتلال المقاييس، الأهرام، ٢١ مايو ١٩٦٥.
- بنت الشاطئ، القرآن والنظريات العلمية... آيات وتأويلات، الأهرام، ١ مايو ١٩٦٥.
- بنت الشاطئ، "قضية التأويل العلمى: الجبال فى النص القرآنى والتأويل الجغرافى" ، الأهرام ١٤ مايو ١٩٦٥.

- سورة الحج: الآية ٨، وبنت الشاطئ، قضية التأويل العلمى... اختلاف المقاييس، مصدر سابق.
- بنت الشاطئ " الجوانب أيضا تخوض فى آيات القرآن" ، الأهرام ، ٢٨ مايو ١٩٦٥.
- بنت الشاطئ، "ما يباح وما لا يباح" ، الأهرام ١١ يونيو ١٩٦٥، والآية من سورة النجم رقم ٣٠.
- بنت الشاطئ، " قضية التأويل العلمى، الجبال فى النص القرآنى"، مصدر سابق.
- بنت الشاطئ، "القرآن الكريم وتأويله ... حرمة الكلام" ، الأهرام ١٩٦٥/٦/٢٥.
- بنت الشاطئ، "القرآن والنظريات العلمية... آيات وتأويلات"، مصدر سابق.
- بنت الشاطئ ، "القرآن الكريم، وتأويله حرمة الكلمة " الأهرام ، ٢٥ يونيو ١٩٦٥.
- بنت الشاطئ، "ما يباح ... وما لا يباح" ، مصدر سابق.
- المصدر نفسه.
- انظر على سبيل المثال: الأهرام، ٧ أبريل عام ١٩٥٤، ١٠ يونيو ١٩٥٤، ١٨ يونيو ١٩٥٤، ٤ يوليو ١٩٥٤، ١٢ يوليو ١٩٥٤.
- انظر: الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين بين إخوان واشتراكيين، الأهرام ، ٢٧ مارس ١٩٥٤.
- أحمد الصاوى، ما قل ودل، الأهرام ، ٣ مارس ١٩٥٤.
- أحمد الصاوى، ما قل ودل، الأهرام، ٢٥ مايو ١٩٥٤.
- أحمد الصاوى، ما قل ودل، الأهرام ، ١٠ يونيو ١٩٥٤.
- لمعرفة موقف هيكل فى الانصراف إلى قضايا أخرى غير القضايا الدينية، أثناء الإعلان عن كشف أول تفاصيل لمؤامرة الإخوان، فى ٧ سبتمبر ١٩٦٥ انظر:
  - محمد حسنين هيكل "القاهرة وحرب فيتنام"، الأهرام ، ١٠ سبتمبر ١٩٦٥.
  - محمد حسنين هيكل "من على شاطئ المحيط عند الغرب"، الأهرام، ١٧ سبتمبر ١٩٦٥.
  - محمد حسنين هيكل "حكاية الوزير البريطانى ومهمته"، الأهرام، ١ أكتوبر ١٩٦٥.
  - محمد حسنين هيكل "القصة الحقيقية لما يجرى فى عدن" ، ٨ أكتوبر ١٩٦٥.
- انظر فى هذا المجال: جمال حمدان، شخصية مصر، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١.

# الوحدة الخامسة

# قضايا الصدام بين النظام السياسى والتيار الإسلامى ١٩٧٠-١٩٨١

## الأهداف:

فى نهاية هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١- يعرف الظروف والأجواء التى حكمت علاقة النظام السياسى بالتيار الإسلامى فى عصر السادات (١٩٧٠-١٩٨١).

٢- يحدد المحاور التى حكمت المعالجات الصحفية بالأهرام لحوادث الصدام بين النظام السياسى والتيار الإسلامى.

٣- يذكر أهم القضايا التى أفرزتها مرحلة الصدامات المتعددة بين النظام السياسى والتيار الإسلامى.

٤- يحدد أهم ملامح السياسة التحريرية التى اتبعتها الأهرام فى معالجاتها لأحداث الصدام عبر المراحل المختلفة.

## العناصر:

- أول صدام بين نظام السادات والتيار الإسلامى جاء فى عام ١٩٧٤ فيما عرف بحادث الفنية العسكرية.
- أهم القضايا التى عالجتها الأهرام عقب الحادث والمصادر التى اعتمدت عليها فى المعالجة ودلالة ذلك.
- حالة الصدام الثانية تختلف فيما عرف إعلامياً بجماعة التكفير والهجرة، ومعالجة الأهرام للحادث وملابساته وتداعياته.
- قضايا فجرتها الأهرام فى أعقاب حادث ١٩٧٧.

- اتفاق رؤية الأهرام فى معالجة أحداث الصدام الأخير مع السادات بدءاً من قرارات سبتمبر ١٩٨١ وانتهاءً بحادث المنصة عام ١٩٨١.
- المصادر الرسمية والأمنية مثلت المصادر الوحيدة التى اعتمدتها الأهرام فى معالجاتها لحوادث الصدام بين النظام السياسى والتيار الإسلامى.
- المعالجة الصحفية بالأهرام لحوادث الصدام فى عصر السادات تجسيد لطبيعة العلاقة بين الصحافة والنظام السياسى، وهو يمثل امتداداً طبيعياً لهذه العلاقة التى سادت منذ قيام ثورة يوليو، وتجسدت كذلك فى معالجة الأهرام لحوادث الصدام بين نظام عبد الناصر وجماعة الإخوان.

مثلما شهدت حقبتا الخمسينيات والستينيات حوادث للصدام بين السلطة السياسية (فترة عبد الناصر) وبين التيار الإسلامى (الإخوان المسلمون) وتجسدت الحوادث فى عامى ١٩٥٤، ١٩٦٥ ... شهدت حقبة السبعينيات حوادث صدامية بين النظام السياسى وبين التيار الإسلامى، وتجسدت تلك الصدامات فى "الفنية العسكرية" ١٩٧٤، والتكفير والهجرة ١٩٧٧، والجماعات الإسلامية والجهاد ١٩٨١.

وإذا كان عام ١٩٦٥ قد شهد ذروة الصدام بين ناصر والإخوان ومعه وضع النظام - كما تصور وفق إجراءاته – نهاية لوجود الإخوان، وبقى عبد الناصر فى السلطة، فإن الأمر فى فترة السبعينيات اختلف خاصة فى عام ١٩٨١ الذى مثل وجسد ذروة الصدام بين السادات والتيار الإسلامى ممثلا فى كل الذين رفعوا شعار الإسلام، إضافة إلى ممثلى التيار القبطي " البابا شنودة" والكنيسة، ولم يتوقف الأمر عند حد الصدام والمواجهة بل أدى إلى نهاية أنور السادات وعصره ونظامه، لتدخل مصر بعدها مرحلة من التاريخ لا تزال سطور صفحاتها قيد التسجيل.

ولم تكن ذروة الصدام بين السادات والتيار الإسلامى وليدة لحظتها

أو يومها، وإنما جاءت نتيجة تراكمات لمواقف وسلوكيات تبادلها الطرفان كل على طريقته، فبينما بدأ السادات عصره بالإفراج عن الإخوان المسلمين الذين اعتقلهم عبد الناصر، وسعى لاستخدامهم كأدوات لضرب الشيوعيين والناصريين، كان للإخوان رأى آخر فى المسألة إذ أبوا أن يكونوا - أو على الأقل أن يظلوا دوماً - أدوات فى يد السلطة.

وعبر تراكمات متعددة، ولأسباب متباينة ومتغيرات محلية ودولية، بدا للسادات أن ما عرف (بالصحوة الإسلامية) زادت مظاهره، وأن ذلك لن يكون فى صالح النظام، وأن الإخوان وغيرهم قد تجاوزوا الحدود المسموح بها فى علاقتهم بالسلطة، ولذلك كان للنظام قراره الذى وضع به نهاية لعصر السادات وحياته.

وتعرض الدراسة الموضوعية لمعالجة الأهرام للصدام بين السلطة السياسية، والتيار الإسلامى عبر فترة السبعينيات تقسيمًا موضوعياً للمعالجة يتناول محاور ثلاثة:

**أولها:** وهو ما يمكن أن نطلق عليه مرحلة ما قبل الفعل، ونعنى به التطورات والأحداث التى سبقت (الصدام)، وكانت بمثابة إرهاصات تنذر بوقوع شيء ما.

**ثانيها:** مرحلة مجريات الفعل "الصدام"، ونعنى به: رصد ما جرى وتتبعه وتداعياته.

**ثالثها:** مرحلة ما بعد الفعل وننهى بها ما أفرزه حادث الصدام من توجهات وقضايا، وما تبعه من إجراءات فرضت نوعية معينة من المعالجات الصحفية.

ومع هذا فإن تلك المحاور الثلاثة لا يتم تناولها بشكل منفصل عن بعضها البعض، إذ هى فى الأصل متداخلة متشابكة، وهو تداخل يشبه تعقد الفعل (الصدام) ذاته، وبالتالى فإن الفصل بينها بداية ليس تعسفيا، وإنما هو ضرورة منهجية، تستهدف استقصاء كل مرحلة بمحاورها وأبعادها، واستخراج مؤشرات ودلائل، من واقع المعالجة الصحفية التى هى الهدف الأساسى فى الدراسة.

وفى ضوء تلك الرؤية يمكن تتبع معالجة "الأهرام" لأحداث الصدام بين السلطة السياسية والتيار الإسلامى فى حقبة السبعينيات تطبيقا على سنوات ١٩٧٤، ١٩٧٧، ١٩٨١ وذلك على النحو التالى:

تمثل صدام السلطة السياسية مع التيار الإسلامى، فيما عرف فى عام ١٩٧٤ بحادث الكلية الفنية العسكرية، وقدمت "الأهرام" تغطية مكثفة لهذا الحادث، اعتمدت بشكل أساسى على النقل عن المصادر الرسمية مثل وزارة الداخلية والنيابة العامة، لكن يلاحظ أن هذه التغطية الخبرية التزمت الطابع التقريرى إلى حد كبير، ولم تحاول تقديم تغطية تفسيرية متعمقة للحادث، واعتمدت على "المانشيتات"، والعناوين الكبيرة والمثيرة، والصور الشخصية لزعيم التنظيم صالح سرية وأعضاء التنظيم، وركزت على الهجوم على هذا التنظيم، واستندت فى هذا على المرتكزات التالية:

١- ارتباط زعيم التنظيم بأجهزة مخابرات أجنبية مثل المخابرات الليبية، واتصاله بالقذافى عام ١٩٧٣.

٢- التركيز على إبراز جنسية زعيم التنظيم "الفلسطينية" وتدريبه فى العراق ، وأنه يحمل جواز سفر عراقى.

٣- أنه كان يختار أعضاء التنظيم من الشباب صغير السن من طلبة الجامعات والمدارس الثانوية، والمعروف بالتهور والاندفاع، والاستعداد لتنفيذ أوامر رئيس التنظيم سمعاً وطاعة ودون أي نقاش.

٤- اتصاله بجماعة الإخوان المسلمين، التى وصفتها الأهرام بأنها "منحلّة" ولكن الأهرام نشرت أيضا نفى الشيخ محمد الغزالى والسيدة زينب الغزالى فى التحقيقات، اتصالهما بها.

٥- أن المتهم سبق له أن انضم إلى الحزب الشيوعى الأردنى، وجماعة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامى، وتنقل فى عدد من المنظمات الفلسطينية، وكان نشاطه يجمد بها بعد أن انكشفت وصوليته وعدم اكتراثه بالمبادئ.

٦- نشرت الأهرام مجموعة من الصور للأسلحة البيضاء التى تم ضبطها مع المتهمين.

ويمكن تفسير اقتصار تغطية الأهرام على التغطية الخبرية للتقرير، وعدم استخدام أية قوالب تحريرية أخرى، بأن النائب العام، قد أصدر قراراً بحظر النشر فى القضية، ولذلك فقد اقتصر "الأهرام" على نقل ما تعلنه أو تسمح به المصادر الرسمية ولكن بعد أن أصدر النائب العام قرارا برفع الحظر عن نشر أنباء القضية، فإن الأهرام اكتفت بنشر ما أسمته بالاعترافات التفصيلية لقائد التنظيم صالح السرية، وركزت على اتصاله بالعقيد القذافى، ونشر البيان الذى كان سيذيعه المتهم فى حالة نجاح الانقلاب، وذلك كله نقلا عن تحقيقات النيابة، ولم تقدم تغطية تفسيرية للحادثين ولم تنشر أية مقالات، أو تحقيقات حول الحادث.

وسارت "الأهرام" على النهج نفسه فى تغطية خبر القبض على أعضاء من حزب التحرير الإسلامى فى يونيو ١٩٧٤؛ فقد حرصت على النقل عن المصادر الرسمية، وتحقيقات النيابة، وأبرزت اتهام هذا الحزب بالارتباط بأجهزة المخابرات الأجنبية.

كما نشرت تصريحات لوزير الداخلية ممدوح سالم حول القبض على هذا التنظيم، وتابعت بنفس الطريقة التحقيقات والأحكام التى صدرت ضد من أدين فى الحادث.

رغم ما أشارت إليه معالجات الأهرام لحادث الصدام فى عام ١٩٧٤ فإن رصد معالجاتها لمرحلة ماذا بعد؟ تكشف عن أن هذا الحادث لم يفجر قضايا عديدة كشفت عنها التحقيقات مع المتهمين، تمثل دروساً مستفادة، بدليل أن رصد المعالجات يكشف عن أن اهتمام الأهرام بالقضايا الإسلامية كان محدودا إلى حد كبير، إذ برز هذا الاهتمام المحدود فى معالجة قضية تعليم الدين فى المدارس، حيث كتب أحمد بهجت يعترض على أسلوب تدريس الدين فى المدارس المصرية، لأنه - على حد قوله - يتم تدريسه بنفس الأسلوب الذى يتم به تدريس

اللغات، بل لعل اللغات تحظى باهتمام أفضل على أساس أن مصحح اللغات لن يرحم، بينما صاحب الدين غفور رحيم، ولقد جرى العرف فى المدارس على استغلال مغفرة الله ورحمته إلى أبعد الحدود وهكذا تخرج فى مدارسنا جيل يحفظ الفاتحة وبعض السور القصيرة، ويعرف شروط الصلاة ونواقض الوضوء ولكنه لا يتورع عما حرم الله، ولا يتوقف عن معصيته كيف يتفق هذا مع ذاك؟ أقصد كيف يكون الناس مسلمين مع بعدهم عن حقيقة الإسلام؟ سنعثر على الجواب فى المدرسة.

ويضيف الكاتب موضحاً: إن الذين يجهلون عظمة الله هم الذين يعصونه بلا خوف، الذين لا يعرفون الدين لهم عذرهم فى السوء، ولقد حفظ تلاميذنا فى المدارس عددا من الحقائق عن الإسلام، ولكنهم حفظوها على طريق الببغاوات، فلم تتمثلها العقول، ولم تتشربها الأرواح، وظلت حقائق الدين قطرات من الزئبق تنزلق على أسطح زجاجية، إذا انتهى الامتحان شحب ما عرفناه وذاب، إن المدرسة ليست مكاناً لتحفيظ التلاميذ وإنما هى بيئة لتربية عقول الطالب، والتدريس ليس إضافة معلومات إلى الإنسان وإنما هو خلق حب فى قلبه، خلق اقتناع وإيمان، خلق استجابة من نوع وجداني خالص، وعظمة الإسلام لا تكمن فى حقائقه وحدها، وإنما تكمن فى كونه سلوكاً يجعلك حين تطلع عليه تفهم السر فى خلق الله للإنسان، وتفهم استخلاف بنى آدم فى الأرض.

ويستطرد أحمد بهجت كاشفاً عن موضع خلل خطير فى مناهج الدين المدرسى حين يشير إلى أنه على قدر ما تجد فى كتب الدين المدرسية من جمود وتقليد، فإنك لواجد خارج الكتب المدرسية مؤلفات كتبت بعلم رائع، وحب عظيم، ولنذكر على سبيل المثال الشيخ محمد الغزالى، إن له أكثر من ٣٠ كتاباً فى الإسلام، لا تقرأ منها كتاباً إلا ويهديك الله بقدر ما تفهم منه إلى إسلام الوجه لله. ولعل قارئاً ذكيا يسأل: كم منها مقرراً على طلبة المدارس أو الجامعة؟ والجواب: لا شىء ولا كتاب.

إن استيراد نظم التعليم الغربية كما هى بغير تعديل يتفق ومجتمعاتنا، جنى

على هذا الجيل جناية عظيمة، حين اعتنى بتربية عقله، وتثقيف لسانه، ولم يعبأ بتغذية قلبه، وإشعال عاطفته وتقويم أخلاقه، وهكذا نشأ جيل غير متوازن القوى، جيل تضخم فى بعض نواحى إنسانيته على حساب البعض الآخر، ولذلك أصبحت المسافة شاسعة بين ظاهر هذا الجيل وباطنه بين عقله وقلبه، وليس أمامنا سوى إعادة النظر فى المناهج.

وفى الموضوع ذاته يكتب نجيب محفوظ منتقداً أسلوب تدريس الدين فى المدارس على أساس أن الدين يدرس كمادة علمية، تعرض أبوابها لآيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وعقائد وعبادات، ونحوٍ من السيرة، يحفظها التلميذ ويمتحن فيها ثم ينساها... والدين ليس علماً من العلوم ولا فرعا من المعرفة، ولكنه تربية روحية يتجلى جوهرها فى المعاملة والسلوك والرؤية؛ بدليل أنه كثيراً ما يحدث أن يوجد تلميذ متفوق فى الذكاء وسيئ فى الخلق فيحصل على أعلى درجة فى الدين، وفى الوقت ذاته قد "يرفت" لسوء خلقه، ويدعو نجيب محفوظ إلى أن يكون درس الدين تربية روحية، تتلقى فى جو من التعاطف والإرشاد والمحبة، بعيداً عن معاناة الحفظ والتسميع والخوف من الرسوب، مع الاقتناع الكامل بأن الدين ليس معرفة تحفظ ولكنه معاملة وسلوك تقوم عليها الحياة الإنسانية الكريمة.

كانت قضية التربية الدينية فى المدارس هى أولى القضايا التى طرحتها الأهرام فى معالجة محدودة فى أعقاب حادث الصدام.

وكانت **القضية الثانية** قضية إحياء التراث الإسلامي والعلاقة بين العروبة والإسلام، إذ يشير د. محمد عمارة إلى اعتقاده بأن هناك مخاطر فكرية بل وقومية تتهددنا من وراء التفريط فى تراثنا، ذلك التفريط الذى وصل إلى حد ترك الآخرين – مشكورين - يحتفلون بأعلام تراثنا ويقدمون عن تاريخنا وحضارتنا الأبحاث ووجهات النظر، ذلك أن هناك نغمة عرقية موجودة فى الدوائر الفكرية، كما هى موجودة فى الدوائر السياسية، فالبعض يهمس بك ويجهر بأن ابن رشد

أسباني لأنه أندلسي ، وليس بعربي، البيروني أوزبكستانى، وسيبويه إيرانى، والفارابي تركى، ومن ثم يفرق أصحاب هذه النظرة العرقية بين العروبة والإسلام، فيرون التراث الحضارى عندنا من إنتاج عقول مسلمة، تنحدر من أصول عرقية غير عربية ومن ثم فإنها فى نظرهم عقول غير عربية.

ثم يوضح رؤيته فيقول: إن مفهومنا نحن للعروبة مفهوم حضارى لا عرقى، وهؤلاء العلماء الذين انحدروا من أصول عرقية غير عربية إنما صاروا عرباً باللغة والآداب والثقافة والعادات والولاء، بل إن الإسلام ليخط هذا الطريق غير العرقى منذ نشأته الأولى عندما يقول نبيه الكريم: "ليست العروبة بأحدكم من أب وأم ، وإنما هى باللسان، فمن تكلم العربية فهو عربى".

## الصدام الثانى- التكفير والهجرة:

وبينما كان هذا هو خط المعالجة الصحفية للأهرام لحادث الفنية العسكرية فى عام ١٩٧٤ ومجرياته وتداعياته التى لم تفرد لها الأهرام مساحة ملائمة لأهمية الحادث وخطورة أبعاده، يشهد عام ١٩٧٧ الصدام الثانى بين السلطة السياسية والتيار الإسلامى ممثلا فيما أطلق عليه جماعة التكفير والهجرة، وتوضح معالجة الأهرام أن هذا الصدام قد بدأ قبل عملية اغتيال الشيخ الدكتور محمد حسين الذهبى، فقد بدأت الأهرام منذ أوائل يناير ١٩٧٧ فى نشر أخبار القبض على أعضاء هذه الجماعة، وإن كانت تغطية الأهرام لأخبار القبض على أعضاء من الجماعة قبل اغتيال الشيخ الذهبى قد اتسمت بالطابع التقريرى، وقالت الأهرام: إنه تم القبض على معظم أعضاء هذه الجماعة، فيما عدا زعيمها شكرى أحمد مصطفى، الذى ما زال هارباً – وقت المعالجة - كما قامت الأهرام بتغطية القبض على فرع جديد للجماعة فى المنصورة ونشرت نقلا عن مصادر رسمية خاصة تحقيقات النيابة، ما أطلقت عليه الاعترافات التفصيلية للمتهمين.

وكثفت الأهرام تغطيتها لحادث الصدام بين السلطة وجماعة التكفير والهجرة، عقب حادث اختطاف الشيخ الذهبى ثم اغتياله، ولم تقتصر التغطية على

نقل المعلومات عن المصادر الرسمية بل لجأت الأهرام إلى الحصول على نداء من محامى الجماعة محمد شوكت التونى، بإطلاق سراح الذهبى بالإضافة إلى وعد من وزارة الداخلية ببحث طلباتهم بالإفراج عن زملائهم المقبوض عليهم بعد إطلاق سراح الشيخ الذهبى، وواصلت الأهرام اعتمادها المكثف على المصادر الرسمية كوزارة الداخلية، ووزارة العدل، وأجهزة مباحث أمن الدولة.

وقد تطورت معالجة الأهرام للأحداث منذ بداية عملية الاختطاف حيث استخدمت التقرير الخبري الذى استهدفت به تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات عن عملية اختطاف الشيخ الذهبى، وكيف تمت، واعتمدت فى ذلك على ابن الشيخ الذهبى، وشهود العيان مع استخدام الصور مثل نشر صور لبيت الذهبى والشارع الذى يقيم فيه.

ووصفت الأهرام جماعة التكفير منذ البداية بالتطرف، واستخدام الدين ستاراً لأعمالها الإرهابية، وأن أفكارها تقوم على تكفير المجتمع، والانفصال عنه، وعدم التعامل معه والهجرة إلى أماكن نائية، يعدون فيها أنفسهم عقدياً وبدنياً ثم يزحفون منها على المجتمع، لتغيير نظامه بالقوة.

بالإضافة إلى متابعة عملية القبض على أعضاء الجماعة والتحقيق معهم، ومحاكمتهم والتى اتسمت بالاستمرارية ولفترة طويلة، فإنها استخدمت من أساليب التحرير الصحفى فى معالجة هذا الصدام التحقيق فى تقديم المعلومات عن خطف الشيخ الذهبى، واغتياله، وعن الجماعة وأعضائها، واعتمدت فى هذا النوع من التحقيقات على المصادر الرسمية بشكل أساسى، وقد برز من محررى الأهرام فى هذا الصدد رجب البنا بشكل أساسى فى التحقيقات بالإضافة إلى بعض المحررين غيره، ثم انتقلت الأهرام من خلال شكل التحقيق الصحفى إلى تصوير عملية العزاء فى الشيخ الذهبى وتصوير جموع المعزين، وهى تدخل بيته، وانهيار تلاميذه، بالإضافة إلى نشر صوره مع علماء الأزهر، كما استمرت فى نشر تغطية مكثفة استخدمت فيها المانشتات والعناوين الكبيرة

والمثيرة لمحاكمة جماعة التكفير والهجرة، بالإضافة إلى نشر التصريحات الرسمية، وتلك الصادرة عن علماء الأزهر، والتى تدين عملية الاغتيال.

كما نشرت استطلاعاً لآراء الشعب فى حادث الاغتيال تحت عنوان: (استنكار الهيئات وجماهير الشباب فى مصر والعالم الإسلامى لجريمة قتل الشهيد الذهبى تحت ستار الدين) ولكن يلاحظ تركيزها على نقل استنكار المصادر الرسمية خاصة من حزب مصر بالإضافة إلى وزراء الأوقاف العرب من الكويت والسودان ومفتى لبنان.

وتنشر الأهرام تحقيقا عن فكر جماعة التكفير والهجرة ورأى الجماعات الدينية والإسلامية فى فكر هذه الجماعة مثل: جماعة العشيرة المحمدية، والجمعية الشرعية، وجماعة شباب محمد.

واعتمدت الأهرام على تصريحات المسئولين الرسميين فى نشر عدد كبير من الأخبار الصغيرة والتى تشير فيها إلى اتهام الجماعة بأنها تحصل على تمويل من الخارج بالإضافة إلى أخبار أخرى مثيرة، تقول فيها مثلا: إن الجماعة ابتدعت طرقاً جديدة للزواج، تطبقها على أعضائها.

كما نشرت الأهرام عدداً من التحقيقات التى تميزت بالإثارة حول الحياة الخاصة لأعضاء التكفير والهجرة واللقاء مع أسرهم، واستهدفت هذه التحقيقات تشويه صورة أعضاء الجماعة، ووصفهم بالشذوذ والغرابة.

ومن خلال تحقيق مع أعضاء الجماعة الإسلامية فى الجامعات تشير الأهرام إلى إدانة الجماعة الإسلامية بالجامعات لفكر جماعة التكفير، وتقول الأهرام فى مقدمة تحقيقها: إن أعضاء الجماعات الدينية فى الجامعات والشباب فى الجمعيات الإسلامية كلهم يرفضون انحرافات جماعة التكفير والهجرة التى تتستر وراء شعارات الإسلام، لتخفى أهدافها الحقيقية.

كما نشرت الأهرام نص البيان الذى أصدره شباب الجماعات الإسلامية بعنوان (هذه مؤامرة تبغى تشويه صورة الإسلام) ونشرت كذلك عددا من

التصريحات التى تتهم أعضاء الجماعة بالردة والكفر، وتطالب برجمهم أو إعدامهم.

واستخدمت الأهرام الكاريكاتير حيث نشرت ٤ رسوم كاريكاتورية لصلاح جاهين يسخر فيها من أعضاء جماعة التكفير والهجرة ويصور أحد أعضاء الجماعة وهو يقول فى التحقيق (بصراحة أنا انضميت للجماعة علشان الجواز زى مانت راسى).

وتدين الأهرام فى افتتاحيتها عملية اغتيال الذهبى، وتركز على استنكار الشعب المصرى للحادث، واتهام أعضاء الجماعة بالخروج على المجتمع، والردة، والفراغ الفكرى، بالإضافة إلى ما تناولته عبر مقالات كتابها أو علماء الأزهر والتى ركزت بشكل أساسي على إدانة فكر الجماعة وأعضائها، واتهامهم بالخروج عن الدين وقواعده وشرائعه.

وتكشف دراسة تغطية الأهرام لقضية التكفير والهجرة أنه بالرغم من أن التغطية كانت مكثفة واستخدمت جميع القوالب الصحفية، فإنها افتقدت العمق والتحليل والتفسير واستخدمت أسلوب الاستمالات العاطفية، ولم تحاول استخدام الأسلوب المنطقى الذى يهدف إلى إقناع عقل القارئ، وهو ما أدى إلى أن يستنكر أحمد بهجت هذا الأسلوب حيث قال:

إن هذا الأسلوب فى مواجهة قضية التكفير والهجرة ليس أسلوبا قادراً وما أسهل أن نمد أيدينا إليه، ونترك القضية الرئيسية فى مكانها الأصلي دون أن نتحرك... نريد من يتصدى لفكر هذه الجماعة ويصححه لهم ... إن مواجهة الفكر حتى فى أشد صوره غلوا وانحرافا، لا يكون بالقمع والشتائم، إنما يكون بالفكر الصحيح، والتفسير الحقيقى لمعانى الآيات القرآنية، والأحاديث التى استند إليها الشباب... وبغير هذا الأسلوب سيظل فى جو المجتمع المصرى ما يسمح بنشوء هذه الأفكار المتطرفة مرة ثانية.

كما أن الأهرام بالرغم من هذه التغطية المكثفة لم تفتح صفحاتها لمناقشة

حرة حقيقية لفكر جماعة التكفير والهجرة، أو نقد هذا الفكر، أو دراسة الأسباب التى أدت إلى ظهوره.

## قضايا ما بعد الصدام:

بعد أن دوَّت طلقات رصاصات الإسلامبولى، لتودى بحياة الرئيس السادات، وقبيل بدء التحقيقات مع الذين ألقى القبض عليهم بعد الحادث استيقظت الصحافة المصرية، لتكتشف - كعادتها – بعد الأحداث أن للشباب قضايا لا بد من طرحها للبحث، واقتراح الحلول، وتمحورت تلك القضايا حول: التطرف الدينى، الفراغ الدينى، مفاهيم ينبغى أن تصحح لدى الشباب، الحكم فى الإسلام، المعارضة فى الإسلام، وكأن هذه القضايا لم تكن مطروحة من قبل، أو أن هذه القضايا طفت فجأة على سطح الاهتمامات لدى الشباب المصرى.

وبدأت الأهرام عبر حملة صحفية واسعة مكثفة تبحث عن إجابة للسؤال: الشباب المصرى إلى أين؟ ومن خلال دراسة أجراها مجموعة من الباحثين بجامعة طنطا تشير الأهرام إلى التفرقة بين الاتجاه الدينى للفرد والاتجاه الدينى للجماعات فالأول لا يسبب أى إزعاج للمجتمع، ولكن عندما يتحول هذا الاتجاه إلى جماعات يتطرف بعضها، وتدعو مبادئها إلى العنف وفرض الرأى بالقوة ثم تتحول بعد ذلك إلى التعامل بلغة الرصاص، فإن المجتمع لا بد هنا أن يواجه هذا الخطر الذى يهدد تماسك بنيانه.

وتميز الدراسة التى يستند إليها التحقيق بين ثلاث نوعيات من الشباب بمعيار التدين: فأولاها: تأخذ الدين بالتبعية والتقليد، وثانيتها: تقلد الغرب المادى الملحد المتحرر، وتقف من الدين موقف العداء الصريح، أما ثالثتها: فهى نوعية المتمسكين بدينهم المتحمسين له، المدافعين عنه، وهى التى كانت – حسب نتائج الدراسة – هدف الجماعات الدينية والتيارات التى برزت من خلالها، ثم تطرح التساؤل: لماذا يذهب المعتدلون إلى الجماعات المتطرفة؟ وتجيب لأن هناك فراغاً دينياً وقصوراً فى التوعية الدينية للشباب، ولم يجد شبابنا فى مؤسسات الدولة القدوة الصالحة، والموجه الأمين له فى سلوكه

ودينه، ثم قصور أجهزة الدعوة الإسلامية وضعف المستوى العلمى للدعاة.

وتشير الدراسة – فى تناقض واضح – إلى أن الشباب الذى يدخل الجماعات الدينية فى السنوات الأولى من الدراسة ، يخرج منها فى السنوات النهائية، عندما يجىء موعد تخرجه والمواجهة مع الحياة، فيجد أن الدين وحده لا يسعفه. فالدراسة تخرج بهذه النتيجة، فى الوقت الذى أشارت فيه إلى أن من أسباب التطرف لدى الشباب ذلك الفراغ الدينى، إذن فالدين حصن وحماية فكيف يكتشف الشباب أنه لا يسعفه.

وتتساءل الأهرام: الفراغ الدينى عند الشباب: من المسئول عنه؟ وتجيب فى تحقيقها بأن ذلك فى غيبة من الأجهزة المسئولة عن الدعوة، حين غابت عن تحمل مسئوليتها التاريخية والقومية تجاه أبنائنا الذين يتلمسون دينهم خلال سنوات نموهم من كل مصدر متاح.

ويبرئ شيخ الأزهر د. عبد الرحمن بيصار ساحة الدين من تهمة التطرف فيقول: نحن نبرئ الدين أن يكون مصدراً للانحراف، ولا يمكن أن نقحم كلمة الدين فى ذلك الإرهاب، فهم جماعات إرهابية، وليسوا جماعات دينية. ويضيف وزير الأوقاف د. زكريا البرى: إننى لا أعتقد أن الجماعات التى انحرفت بالإسلام إلى التعصب الممقوت، إلى التخويف والتهديد والإجبار وسوء التصرف ينطلقون من مفاهيم إسلامية، فمنهج الإسلام فى الدعوة يقوم على الحكمة والمجادلة بالتى هى أحسن، أما الحوار بالرصاص والقتل من أجل الإقناع برأي، ونشر الذعر للدعوة إلى فكر أو مبدأ أو نظام فهذا شىء يرفضه شرع الله، كما يرفضه عقل البشر، وترفضه طبيعة مصر وتاريخها.

ومع ذلك فقد ظهرت الجماعات التى أطلق عليها الجماعات الإرهابية، ووقع شبابنا فى التطرف، فكيف نحميه؟ تطرح الأهرام فى معالجاتها لهذا التساؤل عدة نقاط فى مقدمتها: القضاء على السلبيات داخل الجماعات الدينية، والبعد عن التعصب، وإعطاء الفرصة لهم للإعلان عن آرائهم علانية دون

خوف أو قهر يدفع إلى السرية أو اللجوء للعنف، مع إعداد الدعاة إعداداً جيداً، ليكونوا قادرين على محاورة الشباب، وكذلك إعادة النظر فى مناهج التربية الدينية التى تدرس للطلاب على مستوى جميع المراحل التعليمية، وإعادة النظر فى أسلوب تربية الشباب، والانتقال من مرحلة التلقين إلى مرحلة الحوار؛ لأن التلقين يخلق عقولاً محشوة بأفكار جاهزة، لا تستطيع الدفاع عنها، مهما تكن هذه الأفكار صحيحة.

وثمة قضايا أخرى فجرها حادث المنصة ١٩٨١، كشف عن وجودها داخل عقول الشباب وأفكارهم، فقد كشفت التحقيقات والمحاكمات وجود مفاهيم معينة، يتبناها أعضاء تلك الجماعات ويحاولون نشرها بين الشباب، وهم ينطلقون فى تصرفاتهم وسلوكياتهم وفق هذه المفاهيم التى استقرت لديهم.

وتصدت الأهرام لطرح هذه المفاهيم فى محاولة من جانبها لتصحيحها حتى لا يقع الشباب ضحية الخطأ فى فهمها مرة أخرى، وتحت عنوان: "من قضايا الشباب" نشرت الأهرام سلسلة من التحقيقات الصحفية فى صفحة الفكر الدينى، للمحررة مايسة عبد الرحمن، حول مفاهيم دار الحرب ودار الإسلام، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والمعارضة فى الإسلام.

وتشير الصحيفة إلى أن بعض هذه المفاهيم وقع فيها لبس، نتيجة استقاء المعلومات الدينية من غير منابعها الأصلية، والاكتفاء بقراءة كتب بعينها دون غيرها، والاقتصار على الأخذ بوجهة نظر واحدة، مما أدى إلى الفهم الخاطئ والخروج عن المعنى والمفهوم الصحيح لها.

وتضرب الصحيفة مثلا بمفهوم دار الإسلام ودار الحرب مشيرة إلى أن ما استقر فى أذهان بعض الشباب هو أن البلاد تنقسم إلى نوعين لا ثالث لهما: دار الإسلام وهى البلدان التى يطبق حاكمها شرع الله، ودار حرب وهى البلاد التى لا يطبق حاكمها شرع الله حتى ولو كان أهلها مسلمين، وفى ضوء هذا الفهم يعتبر الشباب أن هذه البلاد دار حرب وأهلها ليس من حقهم أن يتمتعوا بما

توفره أحكام الشريعة الإسلامية من أمان وبالتالى فإن أرواحهم وأموالهم مباحة لأهل دار الإسلام.

وتطرح الأهرام تصحيحاً لهذا المفهوم حين يوضح د. أحمد شلبى أن بلاد الإسلام هى الدولة التى يكون أكثر سكانها مسلمين، والحكم فيها إسلامى ولو تم تطبيق بعض الأحكام الإسلامية، وأُجِّل بعضها. أما دار الحرب فهى دار غير إسلامية، أعلنت الحرب علينا – نحن المسلمين – ظلماً وعدواناً. ثم يستطرد الكاتب موضحاً أن ارتكاب المعصية فى دار الإسلام لا يخرجها عن كونها دار إسلام، وإيقاف الحاكم لبعض الأحكام الإسلامية لظروف يراها لا يخرجها عن كونها دار إسلام. وفى ضوء هذا المفهوم لا يجوز للمرء أن يهاجر من دار الإسلام تحت أى ظروف إلا إذا استولى الكفار عليها استيلاء كاملاً يمنعه من أداء الشعائر والعبادة، ومن يترك دار إسلامه، إنما يمتنع بإرادته عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وهو بذلك يمتنع عن واجب دينى .

أما عن علاقة الحاكم والمحكوم فإنه وفق المفهوم الإسلامى الصحيح، الحاكم خليفة عن الله فى الأرض تجب طاعته ما أطاع الله، والنصح له سراً لا علنا، أو تلميحا لا تصريحاً، حتى تصان كرامته، وهيبته أمام الناس، وعليه أن يحكم بين الناس بالعدل (وليس أن يحكم الناس) وعليه أن يوفر الأمن والأمان والاستقرار، والعيش الكريم لكافة أفراد الشعب، فعلاقة الحاكم بالمحكوم فى الإسلام علاقة تعاون ومسئولية مشتركة لإرساء مبادئ وتحقيق أهداف، أما المبادئ فتجمعها الضرورات الخمس (حماية النفس، والمال، والدين، والعرض، والعقل)، وأما الأهداف فهى الانتصار للحق مطلقاً، وإنصاف المظلوم مطلقا أيضاً. ﴿ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﴾.

ويستتبع هذه العلاقة البحث عن مفهوم المعارضة فى الإسلام وانطلاقا من القاعدة الإسلامية فإن السمع والطاعة لولى الأمر، وعدم الخروج عليه، أمر واجب ما لم يدع أو يأمر بمعصية، أو يخرج عن الإسلام بالكفر الصريح، وقد

نظم الإسلام قواعد المعارضة والنقاش بين الحاكم والمحكوم، فجعلها فى حدود البحث عن الوسائل والأساليب لتحقيق المبادئ والأهداف التى تحكم علاقة الحاكم بالمحكوم.

بيد أن المعالجة تلفت النظر إلى بعد مهم فى مسألة المعارضة فى الإسلام، حين تقصرها على الفاهمين والواعين، لكل ما يستشارون فيه وما يعارضون من أجله، ولا يكون النصح أمام العامة حتى لا يتجرأوا عليه، وتسقط هيبته، ويفضل النصح فى حضرة الحاكم وحده، وإذا لم تتحقق فليبحث الناصح عن وسيلة شرعية، وإن لم تتح فليكن تلميحاً لا تصريحاً.

إن تلك المعالجة التى قدمتها الأهرام تكاد تسوقنا إلى ما يمكن تسميته بالمعارضة الصامتة، أو المستأنسة، ولذلك تعود الأهرام فتؤكد فى موضع آخر أن الإسلام لا يجيز الخروج على الحاكم أو خلعه أو قتله إلا إذا أتى كفراً، أى كفراً صريحاً لا شك فيه، كأن يأمر الناس بعدم صلاة الجمعة، أو يأمرهم بإفطار نهار رمضان. ويستشهد د. عبد الغفار عزيز بما ورد عن رسول الله ﷺ فى كتب الصحاح " على المرء المسلم السمع والطاعة، فيما أحب أو كره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة"، كما يروى الإمام مسلم فى صحيحه: "خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم (أى تدعون لهم، ويدعون لكم)، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم، قالوا: قلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: لا ما أقاموا فيكم الصلاة، لا ما أقاموا فيكم الصلاة (قالها مرتين)، ألا من ولى عليه والٍ فرآه يأتى شيئا من معصية الله فليكره ما يأتى من معصية الله، ولا ينزعن يدًا من طاعة" إلا أن ذلك لا يمنع من نصح الحاكم بأية وسيلة، وليقم بها كبار العلماء، والمتخصصون، وأهل الحل والعقد... يؤكد الشيخ صلاح أبو إسماعيل أن الإسلام أوجب معارضة الحاكم فى مواقف كثيرة مهما تكن العواقب شريطة أن تكون موضوعية ومدروسة ويحمل لواءها المتخصصون من أهل الحل والعقد كل فى مجاله. وهو يفرق فى هذا السياق بين رؤية الإسلام

ورؤية الديمقراطية المعاصرة، حين يذكر أنه فى الديمقراطية ترى أغلبية وأقلية، حين يكون هناك حاجة إلى قرار بينما الإسلام لا يسمح بداية بطرح القضايا للرأى إن كان لله فيها حكم، ولذلك فالملتزم بتعاليم الإسلام قد يكون مؤيداً فى موقف، ومعارضا فى موقف آخر، إذ ليس فى الإسلام معارض على طول الخط ومؤيد على طول الخط، ما دام المنهاج هو كتاب الله وهدى رسوله.

ويستشهد الكاتب فى هذا بنماذج من سيرة الرسول ﷺ فى نزوله عن رأيه إلى رأى الغالبية فى أحد، ورفضه لرأى الغالبية - منهم عمر - فى الحديبية ذلك أن الأمر فى أحد كان يتسع للرأى بينما فى الحديبية كان الأمر أمر النص، ولذلك قال النبى للمعترضين وعلى رأسهم عمر بن الخطاب: "أنا عبد الله ورسوله ولن أخالف أمره، ولن يضيعنى".

وثمة مَعْلَمٌ مهم من معالم المعارضة فى الإسلام أنها لا تستهدف إزاحة السلطة من الحكم وإحلال غيرها، كما هو فى المفهوم المعاصر للمعارضة؛ لأن الولاية فى الإسلام عامة، بمعنى أن على الوالى ألا ينحاز إلى فئة أو طائفة أو حزب دون الآخر، إذ هو حاكم بين الجميع بالعدل على صراط الله المستقيم، ولذلك لا ينبغي أن نجعل حق إبداء الرأى، وحق المعارضة فى النظم الغربية بالذات هى المثل الذى نستلهمه، ونحن نتحدث عن الإسلام؛ لأن رؤية إسلامنا تختلف عن رؤية النظم الغربية، إذ المعارضة الإسلامية تستند إلى العلم والعدل والحرية، وهى أسس يتفرد بها الإسلام، حين يفهم فهما صحيحاً ويطبق أيضا تطبيقاً صحيحاً.

وتكشف معالجة الأهرام لأحداث الصدام بين السلطة والسياسة والتيار الإسلامى عن معالم سياسية شكلت ملامح سياستها التحريرية إزاء هذه المعالجة؛ ومنها:

١- أن الأهرام تتعامل مع القضية بنفس منطق السلطة السياسية وهو منطق رد الفعل، وليس الفعل وهو ما دفع صحيفة الأهرام إلى انتظار وقوع الحدث، ومعرفة توجه السلطة فى معالجته وبالتالى تنهج المنهج

الذى يتفق معه.

٢- وقعت الأهرام فى خطأ التهويل من شأن الحادث، بسبب وقوعها أسيرة للرؤية الأمنية التى اعتبرت الحادث تصرفاً طائشاً عارضاً، مع أن البيان الذى أصدرته الداخلية أشار إلى أنه لا يمكن تحمل مثل هذا العبث فى هذه المرحلة وهو موقف يكشف عن تناقض فى تقويم الحدث ومعالجته سواء فى بعده الأمنى، أو معالجته الصحفية.

٣- صعدت الأهرام لغة المعالجة، لحادث الزاوية الحمراء باعتبار أنه يمس الوحدة الوطنية، وهو تصعيد تزامن مع تصعيد النظام للمواجهة، بل اقتصرت المعالجة فى هذا التصعيد على تسجيل وجهة نظر القيادة السياسية، والرؤية الأمنية للحادث، وتوسعت فى المعالجة لتفرد مساحات لنشر مانشيتات تصريحات السادات إزاء معالجة الحادث وتداعياته.

٤- تعاملت الأهرام من البداية مع العناصر التى نسبت إليها أحداث ما أطلق عليه (الفتنة الطائفية) باعتبارهم متطرفين خارجين على الدين، ويستغلون الدين فى تحقيق أغراض خاصة، فأقحمت الدين فى معالجاتها وهو إقحام أضر بالمعالجة على المستويين الصحفى والسياسى معاً.

٥- رغم إقحامها للدين فى المعالجة، إلا أنها اقتصرت على المصادر الأمنية فى التعامل مع الموضوع باعتباره حادثاً إجراميا، وتناست الصحيفة أنها جعلت الدين (الإسلام – والمسيحية) طرفا فاعلا فى الحادث، وراءه رموز الديانتين، يحركون عناصر الجريمة، ثم اعتبرت الإسلام، والمسيحية بريئين من أحداث الفتنة، ومع ذلك جاء توصيفها للمتهمين باعتبارهم متطرفين دينيا.

٦- أدت الأهرام دورها التعبوي للتمهيد لقرارات سبتمبر ١٩٨١ بشكل جعل كل معالجاتها منصبة فى هذا التوجه، بدءاً من عناوين مانشيتاتها

ومروراً بصفحات تحقيقاتها وأخبارها واعتبرت أن القرارات التى يعدلها النظام آنذاك، إنما هى ثورة فى العمل الداخلى تبدأها مصر.

٧- فى إطار توجهها التعبوي لجأت الأهرام – ونتيجة لاعتمادها البعد الأمنى فى المعالجة – إلى استخدام لغة التضخيم لفداحة ما جرى، إذ تشير إلى أن ما يعلن يحوى تفاصيل مذهلة لمؤامرة الفتنة الطائفية.

٨- لم يتوقف الدور التعبوى عند حد صدور القرارات، وإنما تواصل الدور بعد صدورها، والتهيئة لإجراء استفتاء شعبى عليها، باعتباره حماية للجبهة الداخلية، وبدا من المعالجة أن شعب مصر خرج عن بكرة أبيه معلناً تأييده لكافة القرارات (٩٩,٤٥٪ نتيجة الاستفتاء).

٩- حرصت الأهرام على رصد وإعلان كل ما يصدر عن القيادة السياسية فيما يتعلق بالحادث وتداعياته وتفسيرات السادات التى اعتاد أن يقدمها من وجهة نظره إزاء الأحداث، كما أشار إلى أنه لا دين فى السياسة، ولا سياسة فى الدين ثم عاد ليقول: وهو الإسلام دين ودولة. وهما مقولتان تنقض إحداهما الأخرى، إذ حيثما وجدت الدولة وجدت السياسة، فكيف يلتقي بهما الدين فى شق، وينفصل فى شق آخر؟

١٠- لم تلتزم الأهرام الحذر والدقة فى صياغتها لبعض تحركات الرئيس السادات خاصة فى غمار الأحداث، إذ نشرت يوم السادس من أكتوبر برنامجه كاملاً من لحظة خروجه من بيته ليشهد العرض العسكرى إلى أن يعود، كما أشارت إلى أنه يؤدى صلاة العيد بوادى الراحة بسيناء، وجاءت صياغتها قاطعة محددة (يؤدى... يشهد ... يزور) ولو أن الصحيفة لجأت إلى استخدام بعض المفردات مثل: من المنتظر ... من المقرر ... من المتوقع. لكان ذلك آمنا لها، لا سيما أن تداعيات الأحداث لم تمكن السادات من تنفيذ برنامجه كما أعلنته الأهرام وغيرها من الصحف.

١١- تأكد اتباع الأهرام لسياسة رد الفعل بعد حادث اغتيال السادات، فطوال الأحداث كانت المعالجات منصبة على متابعة التحقيقات وكشف أخطاء الجماعات والجمعيات والأفراد الذين ألقى القبض عليهم فى سبتمبر ١٩٨١، وفجأة تنبه النظام السياسى إلى أن الشباب فى خطر وأن له مشاكل يعانى منها، ولا بد للدولة أن تتصدى لمواجهتها، ومن هنا بدأت الأهرام فى طرح قضايا الشباب للحوار، سعياً لتشخيصها وتقديم حلول لها.

١٢- تناقضت الأهرام فى تحليلها لأسباب التطرف عند الشباب، فبينما أشارت إلى أن من بين أسبابه وجود فراغ دينى عند الشباب، أشارت إلى أن الشباب يلجأ إلى الدين ثم يكتشف أن هذا الدين وحده لا يسعفه فيترك الجماعات التى انضم إليها، ومع ذلك أصرت الأهرام على وصف هذه الجماعات بأنها دينية، رغم أنها فى إطار معالجتها أكدت أن الدين برىء من تهمة التطرف.

وحين اقتربت من تقديم الحلول، كان للدين النصيب الأدنى فى حل مشاكل الشباب ولذلك كانت الدعوة إلى دعم الأجهزة المسئولة عن الدعوة الإسلامية. وإعادة النظر فى مناهج التربية الدينية، وتوجيه وسائل الإعلام لكى لا تتناقض برامجها وموادها مع الدين.

١٣- تبنت الأهرام - وبوعي يحسب لها - معالجة بعض المفاهيم التى كشفت عنها تحقيقات محاكمة المتهمين فى حادث اغتيال السادات، حين تصدت لتصحيح مفاهيم دار الحرب ودار الإسلام، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، والمعارضة فى الإسلام، وكشفت صحة المفاهيم بصورة تجلى عظمة الإسلام فى أحكامه ومفاهيمه، ولذلك جاءت دعوتها إلى ضرورة الالتزام بهذه المفاهيم، كى ينعم المجتمع وتستقر أوضاعه.

١٤- كشفت الأهرام فى معالجتها عن فرق جوهرى فى مفهوم المعارضة حسب النظم الغربية، ومفهومها فى الإسلام والفرق بينها ودعوة إلى

إعادة النظر فى مفاهيم السلطة عندنا لتتبنى وجهة نظر الإسلام، وعندها ستجد أن المعارضة لصالح النظام السياسى الملتزم بالإسلام، وتكون عوناً له، وليست سلاحاً ضده يخشاه ويحذره.

١٥- مثلت آيات القرآن وسنة رسول الله ﷺ، وسيرة خلفائه وصحابته، أطرا مرجعية فى معالجات الأهرام للقضايا الإسلامية فى إطار معالجتها لتغطية أحداث الصدام بين السلطة والتيار الإسلامي، واكتسبت معالجتها مصداقية حقيقية فى استشهادها بنصوص القرآن، وصحيح سنة رسول الله ﷺ، خاصة وأنها لم تلجأ إلى الاستدعاء الانتقائى للنصوص.

١٦- تميزت المعالجات الصحفية لهذه الأحداث والقضايا باستخدامها لكل الفنون الصحفية، حين لجأت إلى الحملات الصحفية التى هى فن استخدام الفنون الصحفية، ولذلك جاءت معالجات الأهرام لتشمل:

أ- التغطية الخبرية لمتابعة مجريات الأحداث بكافة تفاصيلها، واستخدمت التغطية التفسيرية، وساعدها على ذلك وجود حيثيات تقدم لها الأجهزة المختصة ممثلة فى الجهاز الأمنى والقضاء العسكرى.

ب- تمكنت الأهرام من خلال رئيس تحريرها إبراهيم نافع من الحصول على بعض المعلومات التفصيلية من مؤشرات نتائج التحقيق، أو الخطوط العامة للقرارات التى تعدها السلطة لمواجهة الفتنة.

ج- التحقيق الصحفى: حيث استخدمته الأهرام وبشكل مكثف فى معالجة ما بعد الحادث وخاصة بعد حادث اغتيال السادات حين تصدت لقضايا الشباب والتطرف وتميزت تحقيقاتها بأنها جاءت فى تسلسل أدى إلى تكامل معالجتها لأبعاد القضية، ولهذا جاءت مصادر هذه التحقيقات شاملة، لتغطى كافة الأبعاد المتعلقة بالقضية، ولذلك وجدنا فى مصادر المعالجة شق العلماء والمتخصصين فى كافة فروع المعرفة، والمسئولين فى أجهزة الدولة بمختلف القطاعات وكذلك الشباب، إن كانت الدراسة هنا تسجل أن الشق الأخير، لم تلجأ إليه

الأهرام إلا مرة واحدة، إلى جانب وجودهم ضمن عينة البحث الذى نشرته الأهرام فى سلسلة تحقيقاتها والذى أجرته جامعة طنطا.

د- ترصد الدراسة، أن الأهرام فى إطار تحقيقاتها، لم تستعن بمصادر خارج الجهاز الرسمى للدولة، فلم تلجأ إلى مصدر يمكن أن يصنف ضمن صفوف المعارضة إلا مرة واحدة حيت التقت بالشيخ صلاح أبو إسماعيل النائب السابق لمجلس الشعب آنذاك وهو من علماء الأزهر حين تصدت لمفهوم المعارضة فى الإسلام.

هـ- استخدمت الأهرام فن العمود الصحفى لكتابها فى معالجة الأحداث والقضايا المتعلقة بالصدام وتداعياته، وبرز فى هذا المجال بشكل مكثف أحمد بهجت فى عموده اليومى (صندوق الدنيا) وكذلك محمود مهدى فى عموده الأسبوعى "الأسوة الحسنة" وغلبت على المعالجة الرؤية من منظور إسلامى، وإن لم تخل من مسحة سلطوية حين لجأ الكاتب إلى استعارة بعض مفردات خطاب السلطة كمدخل لمادة عموده الذى يكتبه.

و- لم يغب رئيس التحرير إبراهيم نافع عن المساهمة فى معالجة حادث ١٩٨١ الفتنة والصدام عبر مقالة بهدوء، وجاءت مقالاته توظيفا جيداً للتعبئة الجماهيرية لما تتبناه السلطة من مفاهيم وتدعيما لتوجهاتها وتفسيرا لها.

لم يقف وحده فى هذا المجال، إذ شاركه صلاح منتصر، فى عموده "مجرد رأى" وأنيس منصور فى "مواقف" ويكفى للتدليل على هذا كتاباتهم حول قرارات سبتمبر ١٩٨١ التى اعتبروها ثورة من أجل الديمقراطية تضع مصر على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخها، ثم استخدامهم لنفس المفردات حين أصدر الرئيس حسنى مبارك فى ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ قرارات الإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين تم التحفظ عليم وفق قرارات سبتمبر.

ز- ندر استخدام فن الحوار الصحفى فى معالجة هذه الأحداث فلم ترصد

الدراسة إلا حوارا واحدا أجراه محمود مهدى مع الشيخ الشعراوى، حول الغزو الفكري وكيف نحصن شبابنا ضده، ويمكن أن يفسر هذا فى ضوء أن طبيعة القضايا التى طرحت لم تكن تحتاج إلى رؤية أحادية، وإنما كان الأمر سيلتزم تعدد الرؤى لمعرفة كافة أبعاد القضية حتى يمكن التوصل إلى حلول إيجابية لها. وربما لأن المناخ فى ذلك الوقت لم يكن يسمح للأهرام كصحيفة، ولا لشخصية ما - أيا كان وضعها ومكانتها - أن تنفرد بطرح رؤاها، إزاء ما يجرى على الساحة لأن النظام السياسى وقتها، كان قد وصل إلى حد أنه لا يريد أن يسمع غير صوته، ولا تطرح غير رؤاه، لأنها الأعلى والأكثر شمولاً وفهما.

ح- استخدمت الأهرام فن الصور الصحفية بشكل مكثف فى مختلف فنونها الصحفية: التغطية الخبرية، التحقيقات، وتنوعت الاستخدامات لتشمل الصور الشخصية، والموضوعية والرسوم.

ط- اعتمدت الأهرام على جهازها التحريرى بشكل كامل وأساسى فى تغطية مراحل الصدام المختلفة منذ وقوعها وبعد وقوعها، وعكست المعالجات التى قدموها قدرة تحريرية متميزة، خاصة فى معالجات قضايا الشباب عبر تحقيقاتها الصحفية وصفحة الفكر الدينى بها.

ى- يسجل للأهرام أن الدراسة لم ترصد فى معالجاتها للحادث- بدءا من أحداث الزاوية الحمراء، وحتى حادث المنصة- اعتمادها على مصدر خارجى فى إضافة معلومة، أو تفسير بيان، ولذلك جاءت المعالجة مصرية (سلطوية) خالصة.



## ملخص الوحدة الخامسة

- هيأت أجواء التعددية السياسية ظروفاً مواتية لتباين رؤى النظام السياسى، والتيارات الفكرية وفى مقدمتها التيار الإسلامى فى مصر.
- بدأ أول صدام بين نظام السادات والتيار الإسلامى فى عام ١٩٧٤ والمعروف بحادث الفنية العسكرية.
- اعتمد الأهرام فى معالجاته للحادث على المصادر الرسمية، وركزت على الإشارة إلى وجود اتصال بين قائد التنظيم وجماعة الإخوان المسلمين فى الوقت الذى نفت فيه رموز من الإخوان هذا الاتصال.
- أفرز الحادث قضايا فرضت نفسها على الساحة الصحفية وركزت الأهرام على قضايا التربية الدينية فى المدارس، وإحياء التراث الإسلامى، والعلاقة بين العروبة والإسلام.
- شهد عام ١٩٧٧ حادث الصدام الثانى بين النظام السياسى وبين ما عرف إعلامياً بـ (جماعة التكفير والهجرة) وكثفت الأهرام تغطيتها للحادث وملابساته وتداعياته معتمدة على المصادر الرسمية كما فعلت فى حادث ١٩٧٤، وافتقدت معالجاتها إلى العمق والتفسير والتحليل.
- عالجت الأهرام فى أعقاب الحادث عدة قضايا منها: قضايا الشباب وعلاقتهم بالدين. وحالة الفراغ الدينى الذى يعيشه الشباب، كما بدأ الحديث عن دار الإسلام ودار الحرب، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، ومفهوم المعارضة فى الإسلام.
- جاء حادث المنصة عام ١٩٨١ ليجسد ذروة الصدام بين النظام السياسى، والتيار الإسلامى، ولم تختلف معالجات الأهرام للحادث عن منطق السلطة السياسية، فى التعامل مع الحادث، وهو منطق رد

الفعل، وليس الفعل، واقتصرت المعالجات على المصادر الرسمية وخاصة الأمنية.

- التزمت الأهرام بالدور التعبوى، واستخدام لغة التضخيم لفداحة الحادث، ولم يكن ذلك مفاجأة فى المعالجة التى تبنتها الأهرام، فقد سبقت ذلك معالجاتها لقرارات سبتمبر ١٩٨١ التى كانت بمثابة إنذار أخير بوقوع صدام حتمى، ولذلك لجأت الأهرام إلى تهيئة الأجواء لإجراء استفتاء شعبى حول هذه الإجراءات.
- يحسب للأهرام فى معالجتها لحوادث الصدام، عدم اعتمادها على مصادر خارجية، واكتفت بمصادر من داخل الوطن، ولذلك جاءت المعالجة مصرية لكنها سلطوية خالصة تجسد طبيعة العلاقة الحاكمة بين النظام السياسى والصحافة المصرية، والأهرام نموذجاً.

## أسئلة على الوحدة الخامسة

**س١-** ناقش جوانب العلاقة بين الصحافة والسلطة خلال فترة السادات بالتطبيق على المعالجات الصحفية لحادثى الفنية العسكرية، والتكفير والهجرة.

**س٢-** أفرزت حوادث الصدام فى عامى ١٩٧٤، ١٩٧٧ بين النظام السياسى والتيار الإسلامى مجموعة من القضايا ركزت عليها صحيفة الأهرام. اشرح العبارة موضحاً أهم هذه القضايا وتفسيرك لهذه المعالجة.

**س٣-** شكلت علاقة الأهرام بالسلطة السياسية خلال عصر السادات ملامح محددة لسياستها التحريرية.. ناقش هذه العبارة فى ضوء معالجات الأهرام لحوادث الصدام بين السلطة السياسية والتيار الإسلامى.

## مراجع الوحدة الخامسة


- بمعنى أنه صدر قرار بحلها.
- انظر تغطية الأهرام لحادث الكلية العسكرية فى أعداد ١٩٧٤/٤/١٩ و ٤/٢٠ و ٤/٢٣ و ٤/٢٥ و ٤/٢٧ و ١٩٧٤/٤/٢٨.
- أحمد بهجت: صفر فى اللغات، صفر فى الدين، الأهرام ١٢ أبريل ١٩٧٤.
- المصدر السابق.
- نجيب محفوظ "الدين والمدرسة" الأهرام ٨ يونيو ١٩٧٤.
- د. محمد عمارة، أعلام تراثنا العربى... العالم يحتفل بهم ونحن نتجاهلهم، الأهرام ٢٨ يونيو ١٩٧٤.
- الأهرام، ٧ يناير ١٩٧٧.
- الأهرام، ١٧ يناير ١٩٧٧.
- الأهرام، ٤ يوليو ١٩٧٧.
- الأهرام، ٤ يوليو ١٩٧٧.
- الأهرام، ٧ يوليو ١٩٧٧.
- الأهرام، ٨ يوليو ١٩٧٧
- المصدر نفسه.
- الأهرام، ٩ يوليو ١٩٧٧.
- لاحظ استخدام الأهرام للفظ الجماعات الدينية فى الجامعات عام ١٩٧٧.
- الأهرام ١٢ يوليو ١٩٧٧.
- المصدر السابق نفسه.
- المصدر السابق نفسه.
- الأهرام ١٥ يوليو ١٩٧٧.
- أحمد بهجت، هل هذا أسلوب، الأهرام ١٥ يوليو ١٩٧٧.

- انظر فى ذلك: معالجات الأهرام فى أعدادها الصادرة فى ١٦ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ و ٢٩ أكتوبر ١٩٧١. وانظر كذلك: ١٣ و ٢٧ نوفمبر ١٩٨١ و ٤ و ١١ ديسمبر ١٩٨١.
- بهيرة مختار، الشباب المصرى إلى أين؟ أول دراسة علمية تجيب عن سؤال الساعة، الأهرام ١٩ أكتوبر ١٩٨١.
- استشهد الكاتب بما صنعه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فى عام المجاعة حين لم يعمل حد السرقة، والباحث يرى أن الاستشهاد فى غير موضعه بل هو تعسف فى استدعاء الممارسات الإسلامية ليسقطها على واقع يختلف تماماً عنها.
- مايسة عبد الرحمن، دار الحرب ودار الإسلام، الأهرام، ٢ أكتوبر ١٩٨١.
- إشارة إلى رفض أفكار التكفير والهجرة.
- مايسة عبد الرحمن، دار الحرب ودار الإسلام (٢) الأهرام ٢٣ أكتوبر ١٩٨١.
- مايسة عبد الرحمن، حدود العلاقة بين الحاكم والمحكوم، الأهرام ١٣ نوفمبر ١٩٨١.
- سورة آل عمران، أية ١٠٤.
- مايسة عبد الرحمن، المعارضة فى الإسلام، الأهرام ٢٧ نوفمبر ١٩٨١.
- مايسة عبد الرحمن، المعارضة فى الإسلام، الأهرام ٤ ديسمبر ١٩٨١.
- رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى.
- رواه الإمام مسلم فى صحيحه.
- مايسة عبد الرحمن، المعارضة فى الإسلام، الأهرام ١١ نوفمبر ١٩٨١.
- مايسة عبد الرحمن، ٣ أسس للمعارضة فى الإسلام، الأهرام ١٨ ديسمبر ١٩٨١.
- يذكر فى هذا السياق معالجة صحيفة "المساء" التى تصدر عن دار التحرير لاحتفالات أكتوبر فى عام ١٩٨١، إذ صدرت باعتبار أن الرئيس قد أكمل كل برنامجه فقد شهد العرض، وزار ضريح عبد الناصر، والتقى بالقادة والضباط واستعرض قوات رمزية من القوات المسلحة، وغادر ساحة العرض عائداً وسط هتافات الجماهير التى اصطفت فى مسار موكبه، انظر فى ذلك: المساء ٦ أكتوبر ١٩٨١.
- سمير السروجى، والشباب ماذا يقولون؟ الأهرام.

رقم الإيداع : ١١٣١٤ / ٢٠٠٨

I.S.B.N : 977 - 403 - 306